جامعة الحاج لخضر - باتنة
كلـية الحـقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية

أطـروحة مقدمـة لنيـل شهـادة دكتـوراه علـوم في العلوم السياسية
فرع: تنظيمات سياسية وإدارية

إعـــــداد:
نبيل كريبش

إشراف الأستاذ الدكتور:
فيصل بن حليلو

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. محمد رضا مزوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر	رئيسا
أ.د. فيصل بن حليلو	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري -قسنطينة	مشرفا ومقررا
أ.د. مانع جمال عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة عنابة	عضوا
أ.د. بوزيد لزهاري	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري - قسنطينة	عضوا
د. بدر الدين حمود	أستاذ محاضر	جامعة الجزائر	عضوا
د. عمر بغزوز	أستاذ محاضر	جامعة الحاج لخضر - باتنة	عضوا

السنة الجامعية
1428 هـ - 1429 هـ / 2007 م – 2008 م

ملخص الدراسة: تهدف الدراسة إلى بحث مشكلة التحول الديمقراطي في العراق من حيث الدوافع والمعيقات والأبعاد الداخلية والخارجية.

وعموما، أدت طبيعة الموضوع المعقدة والمتشعبة إلـــى تقـــسيمه إلـــى خمـــسة فصول.

- في الفصل الأول، تطرقنا إلى الإطار النظري والمفهوماتي للديمقراطية والتحول الديمقراطي، وعوامل تدعيم ممارستها.
- في الفصل الثاني، تم التطرق إلى مختلف الدوافع التي تقف وراء عملية التحول الديمقراطي في العراق، ومحددات اتجاهاته الفكرية والإستراتيجية.
- في الفصل الثالث، تم التطرق إلى مسار التحول السياسي في العراق.
- في الفصل الرابع، تم التركيز على أهم المعيقات التي تواجـــه عمليـــة التحـــول الديمقراطي في العراق.
- في الفصل الخامس، تم التطرق إلى دراسة أبعاد التحول الداخلية والخارجيـــة، سواء على مستوى الوضع الداخلي العراقي، أو على المستوى الإقليمي والعربي انطلاقا من دراسة دور وأثر كل من تركيا وإيران والوطن العربي فـــي ذلـــك، بالإضافة إلى أبعاد التحول الأخرى ذات العلاقة بدور الولايات المتحدة، وعلاقة ذلك بمصير العراق في المستقبل.

Résumé : L'objectif de la présente étude est d'examiner la transition démocratique en Iraq : motivations, entraves et dimensions internes et externes.

Globalement, la nature complexe et diversifiée du sujet a fait que répartition soit faite sue cinq chapitre :

- Dans le premier chapitre, nous avons étudié le cadre théorique et conceptuel de la démocratie, de la transition démocratique, les facteurs de soutien de son exercice.
- Dans le deuxième chapitre, il a été question des différents facteurs justifiant l'opération de transition en Iraq avec précision de ses tendances de réflexion et de stratégie.
- Dans le troisième chapitre, il a été question du processus de la transition politique en Iraq.
- Le quatrième chapitre a été consacré au importants obstacles a l'opération de transition démocratique en Iraq.
- Dans le dernier chapitre, il y a eu étude des dimensions internes et externes de la transition au niveau de la situation interne de l'Iraq, aussi au niveau régionale et arabe partant de l'étude du rôle de l'influence de la Turquie, l'Iran et le monde arabe en plus des autre dimensions de transition ayant une relation avec le rôle des États-Unis d'Amérique avec le devenir de l'Iraq.

إهـــــــداء

إلى الوالدين الكريمين،

إلى زوجتي العزيزة،

وإبناي: عبد الودود ولقمان.

حفظنا الله وإياهم من كل بأس أو مكروه.

شكر وتقدير

بعد إتمام هذا العمل بعون الله تعالى، أتقدم بشكري الجزيل أولا إلى الله سبحانه وتعالى على توفيقه وإعانته لنا، وثانيا إلى الأستاذ المشرف الدكتور بن حليلو فيصل عرفانا وتقديرا لنصائحه وتوجيهاته القيّمة، وإلى كل من ساعدنا على إتمام هذا العمل وإخراجه بالشكل الذي هو عليه من قريب أو بعيد.

المقدمة

المقدمة:

تمثل دراسة عملية التحول الديمقراطي في العراق أهمية بالغة، ليس لأن ذلك سيدفعنا إلى تحديد طبيعة الدوافع والأهداف الأساسية التي تقف وراء التدخل العسكري ومبررات التحول السياسي فيه فحسب، وإنما أيضا لأجل معرفة أهم العراقيل و الأبعاد الداخلية والخارجية التي أسفرت عنها سواء على مستوى الشأن العراقي الداخلي أو على مستوى الدور الإقليمي و العربي والوضع الأمريكي بالنظر إلى شدة الارتباط و التداخل بين هذه العناصر وأهمية دورها في نجاح أو فشل عملية التحول الجارية في حد ذاتها.

ومادام التحول لم يأت نتيجة لرغبة داخلية قامت بها النخب الحاكمة أو المعارضة الشعبية من خلال الضغوط والاشتراك في فكرة التغيير مع متنوري السلطة والمعتدلين الذين يؤمنون بأهمية الإصلاح والتغيير والتحول نحو النظام الديمقراطي وتأسيس آلياته المختلفة، وإنما جاء نزولا عند الرغبة الخارجية وتحديدا الأمريكية وبعد تدخل عسكري مباشر من طرف قوات التحالف المتعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة، ومن دون التزام بالشرعية الدولية أو اكتراث بالمظاهرات الشعبية والدعوات العالمية المنادية بعدم خوض الحرب وضرورة العودة إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة.

إن ارتباط هذا الموضوع من الناحيتين الزمنية والاستراتيجية بمختلف التطورات التي شهدها العالم بعد انهيار المعسكر الشرقي وتربع الولايات المتحدة الأمريكية على العرش الدولي، جعله ينال اهتماما بالغا من قبل الباحثين والمتخصصين في هذا المجال، حيث الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في مكافحة الإرهاب والتطلع إلى السيطرة على منابع النفط والمزيد من التحكم في الاقتصاد العالمي لتعزيز مكانتها في قيادة العالم وتوجيهه بما يتوافق ومصالحها وأهدافها، بالتزامن مع انتشار أفكار العولمة وتطلعات المحافظين الجدد في الإدارة الحالية إلى نشر الرسالة الأمريكية في مختلف أنحاء العالم وخاصة في العالم العربي والإسلامي، فيما يخص تعميم القيم والثقافة الأمريكية ومبادئ الليبيرالية الغربية بمختلف الأساليب بما فيها القوة العسكرية.

وإلى جانب التضارب الموجود بين دوافع التدخل وأهدافه الحقيقية ومدى مصداقية الرغبة في التحول الديمقراطي العراقي وإمكانيات تحقيقه في ظل مبادرات الإصلاح والديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى الإعلان عن الرغبة في جعل العراق نموذجا للمنطقة ينبغي الاقتداء به، بالتزامن مع الترويج لمشروع الشرق الأوسط الكبير أو الجديد الذي يسعى إلى تفتيت دول المنطقة وتقسيمها إلى دويلات على أسس عرقية ودينية ومذهبية وضرب النظام الإقليمي العربي والوحدة العربية لصالح إسرائيل.

وهذا ما دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع الذي ارتأينا دراسته من الناحيتين النظرية والتطبيقية، بالاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع ذات العلاقة، كالقرارات الأممية الصادرة عن مجلس الأمن، والبيانات والنصوص القانونية والتنظيمية المختلفة وبعض الخطب والرسائل وغيرهامن الوثائق الرسمية الاخرى، بالإضافة إلى عدد من الكتب والمقالات المنشورة في الدوريات ومراكز الأبحاث المتخصصة التي لها علاقة بموضوع الدراسة وكتبت من طرف كتّاب وباحثين عراقيين ومتخصصين.

غير أن ذلك لا ينفي وجود بعض الصعوبات التي اعترضتنا ونحن بصدد إنجاز هذا العمل، نتيجة تسارع العملية السياسية الجارية وتزامنها مع وجود الاحتلال وتنامي الأعمال المسلحة وما أسفرت عليه من نتائج وتداعيات.

ففضلا عن تنوع الدوافع والأهداف والمعيقات والأبعاد التي تقف وراء عملية التحول الديمقراطي وصعوبة حصرها لاستمرار وجود الاحتلال وارتباط ذلك مع الأجندة الاستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة، هناك التداخل في طبيعة المصالح ودور القوى العراقية المشاركة وغير المشاركة في العملية السياسية، في مسألة التعاون مع الاحتلال وتنفيذ أهدافه وسياساته المختلفة.

ولكن بالرغم من ذلك، آثرنا إنجاز هذا الموضوع المتواضع والحديث من الناحية الزمنية للعديد من الأسباب الذاتية و الموضوعية يمكن إجمالها بصفة عامة فيما يلي:

- رصيد تاريخ العراق السياسي والاجتماعي والعسكري وأهمية وزنه الإقليمي والإستراتيجي، بالإضافة إلى تنوعه العرقي والطائفي والديني.
- جدة الموضوع وعدم وجود كتابات علمية وأكاديمية جادة حوله، ما عدا بعض الكتابات التي تتناول بعض المسائل البسيطة منه.
- ارتباطه بمصالح وأهداف الاستراتيجية الأمريكية والغربية، وخاصة من ناحية النفط والإصلاح والديمقراطية، واعتباره البوابة الأولى في تجسيد مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الجديد.
- ميزة الموضوع وجاذبيته، بالنظر لفرادة ما حدث للعراق وغرابته في آن واحد، بسبب التدمير الهائل الذي طاله وسياسات إعادة بنائه وإعماره بما يتوافق والرؤية الأمريكية ومصالحها المختلفة.
- تزويد المكتبة الجامعية والوطنية بمرجع له أهمية في كشف دوافع التحول الديمقراطي في العراق ومعيقاته وأبعاده المختلفة بالمقارنة مع شروط ومستلزمات مداخل و مقاربات التحول الديمقراطي المختلفة.

إشكالية الدراسة:

التحول الديمقراطي في العراق الذي جاء بإيعاز من إرادة خارجية، وارتبط بصفة خاصة مع سياسات الاحتلال الأمريكي وأهدافه المتنوعة في العراق وخارجه، دون حصول على أي إجماع أواتفاق وطني عام على مختلف المسائل والقضايا المطروحة، وعدم القدرة على معالجة مشاكل العراق المختلفة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا، قد أدى إلى بروز محموعة من المعيقات والأبعاد الداخلية والخارجية، وأثر على مسار العملية السياسية ومدى صدقيتها لدى مختلف الشرائح

والقوى العراقية، ناهيك عن مسألة ترسيخ الديمقراطية وتعزيز ممارستها التي تتطلب مجموعة من الشروط والمستلزمات الداخلية والخارجية.

وتأسيسا على ذلك جاءت إشكالية الدراسة تدور بصفة عامة حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي الدوافع والأهداف الرئيسية التي تقف وراء عملية التحول الديمقراطي في العراق؟ وما هي أهم المعيقات التي تعترض سبيله؟ وفيما تتمثل أبعاده الداخلية والخارجية؟.

وهذه التساؤلات بدورها قادتنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الجزئية هي:

- ما مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي؟ وما هي سبل تدعيم ممارستها داخليا وخارجيا؟ وما موقع الوطن العربي منها؟.
- ما هي مبررات وأهداف التحول الديمقراطي في العراق؟ وما هي محددات اتجاهاته الفكرية والاستراتيجية؟.
- ما هي خيارات إدارة حكم العراق وتحدياته قبل وبعد الاحتلال؟ وفيما تتمثل مراحل العملية السياسية الجارية وجهود تدعيمها؟.
- ما هي معيقات التحول الديمقراطي في العراق السياسية والدستورية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية؟ وفيما تتمثل أبعادها وآثارها على مصير العراق في ظل تجاذب المصالح وتنازعها بين أطراف داخلية وأخرى خارجية (تركيا، إيران، الوطن العربي، والولايات المتحدة)؟.

حدود الدراسة:

زمانيا، تركيز الدراسة بصفة خاصة على مرحلة التدخل العسكري في العراق واحتلاله منذ مارس/ أفريل 2003، لا يمنع من العودة إلى السنوات السابقة من حين لآخر، وخاصة فترة قبل وبعد حرب الخليج الثانية، لمحاولة استكشاف وفهم حقيقة الدوافع التي تقف وراء عملية التحول الديمقراطي في العراق وأهم المعيقات والأبعاد

التي تمخضت عنها، ليس بسبب درجة الارتباط والاستمرارية في طبيعة العلاقة بينهما فحسب، وإنما لان ذلك يساعد على توضيح الكثير من الأمور، كموقف الولايات المتحدة من الديمقراطية والمعارضة العراقية ونظامه السياسي، وتاريخ العراق السياسي والعسكري وعلاقته بالولايات المتحدة والمصالح الأجنبية المختلفة، وضعف الأحزاب، والمعارضة العراقية، والمجتمع المدني وثقافة القانون وغيرها.

ونفس الشيء بالنسبة للإطار الجغرافي الذي فرضت طبيعة الدراسة المعقدة والمتشابكة، عدم التركيز على العراق وحده، لأهمية التطرق إلى دور الأطراف الخارجية في تحريك العوامل الداخلية وتوجيهها وفقا لرؤى ومصالح معينة.

ولهذا حتى يمكن فهم دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي وأبعاده المختلفة في العراق وخارجه، لا بد من ربط ذلك بأهمية منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي ودور القوى الإقليمية والدولية وخاصة الأمريكية، مادام العراق جزء لا يتجزأ من منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي ذات الأهمية الجيوإستراتيجية بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة الامريكية والغرب، وخاصة فيما يتعلق بالأجندة المختلفة المرتبطة بمشروع الشرق الأوسط الكبير أو الجديد، وحماية إسرائيل، والنفط، والإصلاح والديمقراطية، فضلا عن موقف البلدان العربية من الحرب على العراق واحتلاله، والعملية السياسية الجارية، والمقاومة العراقية، وسياسات الولايات المتحدة وأهدافها المختلفة تجاه المنطقة.

فرضيات الدراسة:

حتى يمكن الإجابة على إشكالية الدراسة ارتأينا أن ننطلق من الفرضيات الرئيسية التالية، التي تتكون من متغير مستقل هو عملية التحول الديمقراطي في العراق ومتغيرات تابعة هي مختلف العوامل المؤثرة فيه. وذلك على الشكل التالي:

- التدخل الخارجي في العراق، كان بدافع الحفاظ على المصالح السياسية والاستراتيجية وليس من أجل تحقيق عملية التحول نحو الديمقراطية.

- مسار التحول الديمقراطي في العراق محكوم بظروف واوضاع البيئة الداخلية وتأثيرات المصالح الخارجية.
- ارتباط أبعاد التحول بمصالح قوى داخلية وأخرى خارجية على حساب المصلحة الوطنية الجامعة، قد يؤثر على مصير العراق ووحدته الوطنية، ويعرقل عملية الانتقال نحو الديمقراطية.
- مشكلة التحول الديمقراطي في العراق تكمن في غياب التوافق على مسألة مواجهة تحديات الاحتلال وتداعياته السلبية، وانعدام الثقة بين مكونات الشعب العراقي المختلفة.

منهجية الدراسة:

إذا كان لابد من اختيار منهج معيّن لأجل بلوغ النتيجة النهائية للبحث، مادام المنهج هو الطريقة المثلى التي تساعد على دراسة المشكلة واكتشاف الحقيقة، فإن طبيعة هذا الموضوع التي لا تقتصر على دراسة دوافع التحول الديمقراطي في العراق ومعيقاته المختلفة، وإنما تتعدى إلى أبعاده الداخلية والخارجية التي لا يمكن الفصل بينها بسبب درجة التأثير والارتباط المتداخل، تطلّب منا عدم الاعتماد على منهج واحد.

فبالنسبة للفصل الأول وبعض أجزاء الدراسة الأخرى حاولنا الاستفادة من المنهج التاريخي في تحليل الظاهرة موضوع الدراسة وتتبع مراحل نشأتها وتطورها، على أساس أنه من الصعب دراسة طبيعة التحول الديمقراطي في العراق دون النظر إلى ماهية الديمقراطية والتحول الديمقراطي وعوامل تدعيم ممارستها على أرض الواقع انطلاقا من الشروط والمستلزمات المختلفة التي تستوجبها.

كما أن اعتمادنا على مجموعة من الوثائق والنصوص القانونية والبيانات الرسمية وغيرها في أجزاء أخرى من هذه الدراسة، أدى بنا إلى الاعتماد على منهج تحليل المضمون لتناسبه مع طبيعة الموضوع وأهميته في توضيح وتفسير هذه النصوص والوثائق.

أما توظيف منهج دراسة حالة، فقد جاء هو الآخر توافقا مع طبيعة الموضوع الذي ركزنا فيه على دراسة حالة العراق وعواملها المتشابكة، بناء على مختلف المعلومات التي جمعناها ودراستها سواء بالاعتماد على الأسلوب التحليلي أو الوصفي التاريخي، أي بحسب ما نراه مهما، وبالقدر الذي يمكن من وضع فرضيات الدراسة موضع التحقيق و الاختبار، ويتوافق مع مختلف العوامل والأبعاد المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي ومعيقاته ودوافعه المختلفة.

خطة الدراسة:

طبيعة الموضوع المعقدة والمتشعبة، جعلتنا نفضل دراسته وفقا لعناصر الخطة التي تتكون من خمسة فصول، فصل نظري وأربعة فصول تطبيقية خاصة بحالة العراق، يشتمل كل فصل على عناصر رئيسية واخرى ثانوية في شكل مباحث ومطالب بالإضافة إلى مقدمة المبحث وخاتمته.

في الفصل الأول، تطرقنا إلى الإطار النظري والمفهوماتي للديمقراطية والتحول الديمقراطي وعوامل تدعيم ممارستها، وذلك بالتركيز في المبحث الأول على التطور التاريخي لفكرة الديمقراطية ومفهومها التقليدي والحديث وأهم المقومات التي تقوم عليها ومدى أهميتها.

وفي المبحث الثاني، تعرضنا إلى الإطار النظري لمفهوم التحول الديمقراطي من خلال التطرق إلى تحديد المقصود بعملية التحول الديمقراطي وأهم المداخل النظرية التي تفسر عملية الانتقال إلى الديمقراطية وشروطها المختلفة.

أما في المبحث الثالث، فقد تم تخصيصه لتحديد عوامل تدعيم الممارسة الديمقراطية وموقع الوطن العربي، من حيث دراسة عوامل تدعيمها داخليا وخارجيا وموقع الوطن العربي من هذه الممارسة باعتبار العراق واحد من البلدان العربية.

أما في الفصول المتبقية، فقد ارتأينا التطرق في الفصل الثاني إلى مختلف الدوافع التي تقف وراء عملية التحول الديمقراطي في العراق ومحددات اتجاهاته الفكرية والاستراتيجية، من خلال التركيز في المبحث الأول منه على موقع العراق وأهميته بالنسبة للمصالح التجارية والاقتصادية الأجنبية وخاصة الأمريكية، وطبيعة التطور السياسي الذي شهده العراق ومميزات نمط بناء الدولة به منذ قيام الدولة العراقية الحديثة إلى غاية التدخل العسكري المباشر في مارس 2003، بالإضافة إلى محاولة تحديد موقف الولايات المتحدة من التحول الديمقراطي في المنطقة العربية وتبريراته المختلفة بالنسبة للعراق.

أما في المبحث الثاني، فقد تعرضنا إلى الاتجاهات الفكرية لعملية التحول الديمقراطي من خلال محاولة التركيز على أهم هذه المحددات المتمثلة في عقدة الهيمنة الأمريكية على العالم، والرغبة المتعلقة بضرورة نشر القيم الأمريكية ومبادئ الليبرالية الغربية ومواجهة الخطر الأصولي المتنامي.

بينما في المبحث الثالث، فقد تطرقنا إلى مختلف الاتجاهات الاستراتيجية التي تقف وراء عملية التحول الديمقراطي، بالتركيز على الرغبة الأمريكية في هيكلة المنطقة وصياغتها وفق منظور الشرق الأوسط الموسع وحماية مصالحها ذات العلاقة بالنفط، وأمن إسرائيل، والقضاء على أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب.

وفي الفصل الثالث، ارتأينا التطرق إلى مسار التحول السياسي في العراق من خلال التركيز على خيارات عملية إدارة العراق وتحديات حكمه، سواء من حيث دور المعارضة العراقية ودعمها، أو من حيث خيارات إدارة العراق المطروحة من قبل الأمم المتحدة والولايات المتحدة، والتحديات التي تم مواجهتها أثناء عملية حكمه في بداية مرحلة الاحتلال.

بينما في المبحث الثاني، فقد تم التعرض إلى مختلف المراحل التي مرت بها عملية بناء العملية السياسية في العراق منذ انتهاء الحرب وإلى غاية إقامة المرحلة

الدائمة (بعد 31 ديسمبر 2005)، انطلاقا من دراسة مختلف المميزات والظروف التي ميزت كل مرحلة من المراحل الرئيسية الثلاث وهي:

- المرحلة المؤقتة (30 جوان 2004 – 31 جانفي 2005).
- المرحلة الإنتقالية (31 جانفي 2005– 31 ديسمبر 2005).
- المرحلة ما بعد الانتقالية أو المرحلة الدائمة والتي تمتد من 31 ديسمبر 2005 إلى يومنا هذا.

أما في المبحث الثالث، فقد تم التطرق إلى جهود تدعيم العملية السياسية المختلفة، انطلاقا من مبادرات الحشد الدولي المختلفة لأجل تدعيم العملية السياسية الجارية ومساعدة العراق في مسائل إعادة الإعمار، وإعادة البناء، والأمن والمصالحة الوطنية.

وفي الفصل الرابع، ارتأينا التطرق إلى اهم معيقات التحول الديمقراطي في العراق، من خلال التركيز في المبحث الأول منه على أهم المعيقات السياسية والدستورية المتعلقة بمسألة السيادة والإحتلال، والدستور، ومشكلة التوافق السياسي.

وفي المبحث الثاني، تم التطرق إلى أهم المعيقات الاجتماعية و الاقتصادية المتعلقة بمسائل الطائفية وتدهور الأوضاع المعيشية ومعضلة الفساد.

أما في المبحث الثالث، فقد تم التعرض إلى اهم المعيقات الأمنية المتعلقة بمسألة المقاومة الوطنية العراقية ومشكلة انتشار الفوضى والإرهاب ودور كل ذلك في التأثير على عملية التحول الديمقراطي الجارية.

بينما في الفصل الخامس والأخير من هذه الدراسة، فقد تم تخصيصه إلى دراسة أبعاد التحول الديمقراطي الداخلية والخارجية، حيث كان التركيز في المبحث الأول منه على أبعاد التحول على مستوى الوضع الداخلي العراقي السياسية والدستورية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

بينما في المبحث الثاني منه، فقد تم التركيز علىأبعاد التحول علـــى المـــستوى الإقليمي والعربي، انطلاقا من دراسة دور كل من تركيا وإيـــران والـــوطن العربـــي وأثرهم على عملية التحول الجارية.

أما في المبحث الثالث، فقد تم التركيز على أبعاد التحـــول ذات العلاقـــة بـــدور الولايات المتحدة وسياستها في العراق وأثر ذلك على وضعها الاقتـــصادي والـــداخلي، ومن ثم ارتباط كل ذلك بمسالة مصير العراق والأوضاع التي يمكن أن يواجههـــا فـــي المستقبل.

الفصل الأول

الفصل الأول
الإطار النظري والمفهوماتي للديمقراطية
والتحول الديمقراطي وعوامل تدعيم ممارستها

إن أهمية ربط دراسة دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العــراق وأبعــاده الداخلية والخارجية من الناحيتين المنهجية والعلمية، بإطار نظري ومفهوماتي كمــدخل لتحديد مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي وعوامل تدعيم الممارسة الديمقراطيــة الأساسية، جعلنا نركز في هذا الفصل على تحديــد مفهــوم الديمقراطيــة وتطورهــا التاريخي بالإضافة إلى المقومات التي تقوم عليها ومدى أهميتها.

مادام الديمقراطية ليست مرتبطة بثقافة شعب ما، وإنما هي محــصلة تــضافر عوامل داخلية وأخرى خارجية، ويختلف نظام الحكم الديمقراطي عن غيره من الأنظمة بالعديد من الخصائص والمميزات.

كما أن تنوع المداخل أو المقاربات النظرية في تفسير عملية الانتقال الديمقراطي وشروطها ودرجة حدوثها ، أدى بدوره إلى ضرورة توضيح المقصود بعملية التحــول الديمقراطي وتمييزها عن بعض المفاهيم التي تبدو مترادفة معها، بالإضافة إلى الإشارة إلى اسبابها وكيفية حدوثها وشروطها المختلفة انطلاقا من تفسيرات المداخل النظريــة المختلفة لعملية الانتقال .

ولما كانت شروط الممارسة الديمقراطية يمكن أن تنمو من خلال عملية التحول ذاتها وتحتاج ممارستها إلى تدعيم عوامل داخلية وأخرى خارجية يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر في ولادة الديمقراطية واستقرارها، فإن ذلك دفعنا إلى التركيز على عوامل تدعيم الممارسة الديمقراطية المختلفة داخليا وخارجيا وموقع الوطن العربي من هذه الممارسة، باعتبار العراق واحد من هذه البلدان التي يشترك معها في الكثير من الصفات والخصائص.

وسوف نتناول كل ذلك في المباحث الثلاثة التالية:

- المبحث الأول: مدخل مفاهيمي وتاريخي لتطور فكرة الديمقراطية.
- المبحث الثاني: الإطار النظري لمفهوم التحول الديمقراطي.
- المبحث الثالث: عوامل تدعيم الممارسة الديمقراطية وموقع الوطن العربي منها.

المبحث الأول

مدخل مفاهيمي وتاريخي لتطور فكرة الديمقراطية.

التطور التاريخي لفكرة الديمقراطية وعدم ارتباطها بثقافة معينة، أدى إلى عدم تبلور شكلها إلا بعد تطور تاريخي ومعاناة اجتماعية واقتصادية وسياسية. كما جعل مفهومها يتميز بالغموض والاختلاف بين كونها مذهب أو شأن إجرائي، ولو أن الاتجاه السائد المعاصر يذهب إلى اعتبارها مجرد منهج لاتخاذ القرار والتعايش السلمي بين الأفراد، وطريقة مثلى لممارسة الحكم وإدارة أوجه الاختلاف.

تقوم على مجموعة من المبادئ والمقومات وتقتضي وجود بيئة ملائمة لظهورها واستمرارها، مادام أنها نظام يتطور باستمرار ويتكيف حسب ظروف المجتمع الذي تعيش فيه، ومن ثم تبرز أهميتها بالمقارنة مع أنظمة الحكم غير الشعبية بغض النظر عن مختلف أوجه الاختلاف والرؤى حولها.

وعليه، كان التركيز في هذا المبحث منصبا على دراسة مختلف المراحل التاريخية لفكرة الديمقراطية ومحاولة تحديد مفهومها التقليدي والحديث والأسس التي تقوم عليها بالإضافة إلى توضيح مدى أهميتها بصفة عامة، وذلك وفقا للمطالب التالية:

- المطلب الأول : التطور التاريخي لفكرة الديمقراطية.
- المطلب الثاني :الديمقراطية بين المفهوم التقليدي والحديث.
- المطلب الثالث: مقومات الديمقراطية ومدى أهميتها.

المطلب الأول: التطور التاريخي لفكرة الديمقراطية: الديمقراطية في الأصل تعود إلى العهد الإغريقي الذي أعطى أهمية بالغة لحياة الجماعة في ظل سلطان الشعب، مشتقة من لفظين هما:Demos بمعنى الشعب و Kratos وتعني السلطة أو الحكم، أي الحكم الذي تكون فيه السلطة للشعب. كما يعبر مفهومها الحديث على تطور تاريخي مستمر عرف تطورا وتطبيقات معينة.

لقد كان الإغريق أول من ابتكر مفهوم الديمقراطية ووضع أسس النظام الديمقراطي الذي نشأ ونضج بين القرنين السادس والرابع قبل الميلاد في المدن اليونانية خاصة دولة المدينة أثينا،[1] التي كان حجم السكان فيها يسمح باجتماع المواطنين الأحرار في جمعية الشعب لمباشرة أمور المدينة المختلفة، من خلال وضع القوانين واختيار الحكام والقضاة وعقد المعاهدات وإعلان الحرب والسلام والتصويت بأكثرية الأصوات في الشؤون العامة.[2]

كما أن تركيز السلطة في يد طبقة أرستقراطية قليلة العدد بالنسبة لمجموع السكان حرم السواد الأعظم منهم من التمتع بالحكم والحقوق السياسية.

ففي الوقت الذي لم يكن يتجاوز ربع سكان المدينة من الذكور[3]، كان بقية السكان عبارة عن شراذم من الرعاع والعبيد والنساء والأطفال ممن كانوا يستثنون من المشاركة في صنع القوانين التي يخضعون لها، بالرغم من أنهم يمثلون جزء لا يستهان به من السكان[4].

أي، أن الذين يحكمون ويجتمعون في ظل ديمقراطية أثينا كانوا من الأحرار الذين يملكون أرضا وعبيدا ويعتمدون في حياتهم الإنتاجية على المواطنين غير الأحرار مقابل الاشتغال بالتأمل في أوضاع الكون والمجتمع.[5]

---

(1) لسلي ليبسوت، الحضارة الديمقراطية، تعريب : فؤاد موسياتي وعباس العمر، (بيروت: دار الأفاق الجديدة، [د،س،ط])، ص19.

(2) ر. بودون ،وف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد، ط1،(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1986)، ص ص 310-311.

(3) أنظر: السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية (دراسة في الاجتماع السياسي)، الجزء الأول، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص124.

(4) Simone Goyard Fabre, qu'est ce que la démocratie? (la généologie philosophique d'une grande Aventure humaine), (Paris: Armand Colin, 1998), pp14 à suiv.

(5) Takis Fotopoulos,Vers une Démocratie générale (une démocratie directe,Economique, Ecologique et sociale) ,traduit par Paul chemla,(paris:Seuil éditions,2002).,pp 169-172.

إن سلطة الدولة على الأفراد كانت مطلقة، ولم تعرف هذه الديمقراطية كما يقول الدكتور محمد نصر مهنا الحرية بمعناها الحديث فيما يتعلق بالحرية الشخصية وحرية العقيدة وحرية الملكية، حيث كان الفرد خاضعا للدولة خضوعا تاما، وعليه أن يعتنق دين الدولة وتكون أملاكه وثروته تحت تصرفها، كما يمكن نفي أي شخص دون تحقيق أو محاكمة، فضلا عن تدخل الدولة في بعض الأمور كتحديد ملبس المواطن وفق نموذج معين.[1]

وعلى عكس الإغريق اهتم الرومان بأهمية النظام على حساب فكرة النظام وتطورت المعرفة القانونية عندهم،[2] رغم أنها لم تعترف بحق الأفراد في المشاركة السياسية أو ممارسة الحقوق المدنية وحق المساواة بين جميع المواطنين قانونيا واقتصاديا واجتماعيا.

وعموما لم تطرح مشكلة الديمقراطية في الأزمنة القديمة عند الإغريق والرومان، الذين تناولوا السلطة كواقعة ضرورة، وكتبوا عن التصور المثالي للمدينة الفاضلة، وإنما الفضل في ذلك يعود إلى الفلاسفة اللاهوت المسيحيين في القرنين الثاني والثالث عشر من العصر الوسيط، الذين تصدوا للسلطة واعتبروها بالشكل الذي تأخذه في الزمان والمكان من صنع البشر وأنها تأتي من الشعب، وإن كانت في ذاتها أو جوهرها تأتي من الله.[3]

وقد كان الفيلسوف الفرنسي "فيليب بو" أول من اعتمد على المبدأ الديمقراطي لتأييد سيادة الشعب عام 1414 بمناسبة تقرير الوصاية على الملك القاصر شارل الثامن.[4] ولم تبلغ فكرة الديمقراطية أوج تطورها إلا في القرن الـ 16 حين أصبحت أداة صراع بين البروتستانت والكاثوليك لتنفيذ سياسة الملوك، كما كان لأفكار فلاسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر الأثر البالغ في اندلاع الثورة الفرنسية عام 1789 التي ساعدت على ازدهار الديمقراطية فيما بعد عمليا وقانونيا.

---

(1) محمد نصر مهنا، علم السياسة،(القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، [د.س.ط])،ص 331.

(2) أنظر : أحمد شلبي، إبراهيم. تطور الفكر السياسي دراسة تأصيلية لفكرة الديمقراطية في الحضارات القديمة (بيروت:الدار الجامعية للطباعة والنشر،1985)،ص150وما بعدها.

(3) منذر شاوي، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية الفكرة الديمقراطية، الطبعة 1، (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2000)،ص ص 41-43.

(4) محمد نصر مهنا، نفس المرجع ،ص 332.

فبغض النظر عن طبيعة الحكم السياسي الذي حكم أوروبا في ظل الإقطاع في عهدي الإمبراطورية الرومانية والقانون الروماني بمقتضى "الحق الإلهي المقدس" وموقف الكنيسة من هذا الوضع،[1] نوذي منذ القرن الـ 16 بأن السلطة تأتي من الشعب وأن هناك عقد خضوع ملزم بين الأمير والشعب كرد فعل ضد نظرية الحق الإلهي المقدس التي طرحت منذ العصر الوسيط بهدف إسباغ الشرعية على السلطة أو الدولة وإعطائها صفة مقدسة. [2]

بينما ذهب أصحاب مدرسة القانون الطبيعي (Droit Naturel) في القرن الـ17 بزعامة جروسيوس Grotius وما تبعه من مفكرين أمثال: بوفندورف، وجون لوك، وسبينوزا إلى وجود حقوق طبيعية ثابتة للإنسان تلتزم بها الدولة وتحافظ عليها في كل زمان ومكان، كما لعبت نظرية العقد الاجتماعي (Contrat Social) دورا هاما في تكريس الحقوق والحريات الفردية والمحافظة عليها، كحق الأمن والتملك وحرية الرأي والدين وغيرها.[3]

إن النظم السياسية حسب تيار مدرسة قانون الطبيعة والشعوب لها صفة الاصطناع لا الخلود، جاءت من أجل مصلحة الأفراد وانطلاقا من حاجاتهم.[4]

وهو ما يخالف بطبيعة الحال أطروحة نظرية الحق الإلهي السابقة الذكر، ويؤكد على مبدأ السيادة الشعبية الذي تجلى في المادة الثالثة من إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر عن الثورة الفرنسية لعام 1789 التي تنص على أن « السيادة كلها مركزة في الأمة وكل هيئة وكل شخص يتولى الحكم إنما يستمد سلطته من الأمة». [5]

الأمر الذي أخرج الديمقراطية من إطارها النظري إلى النطاق العملي وأخذت في الانتشار خاصة بعد الحرب العالمية الأولى ، على أساس أن النموذج الغربي للديمقراطية لم يتبلور في شكله الحالي إلا بعد تطور تاريخي ومعاناة اجتماعية واقتصادية وسياسية ولم تستقر فكرة أو مبدأ الفردية في هذه المجتمعات إلا بعد مرور

---

[1] محمد قطب، مذاهب فكرية معاصرة، (القاهرة:دار الشروق، 193)،ص ص 178-180.
[2] منذر الشاوي، المرجع السابق، ص ص 48-54.
[3] عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية دراسة لنظرية الدولة والحكومة والحقوق والحريات العامة في الفكر الإسلامي والفكر الأوروبي، (القاهرة: الدار الجامعية للطباعة والنشر،[د.س.ط])، ص ص 126-127.
[4] منذر الشاوي، نفس المرجع، ص ص 50-51.
[5] محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص332.

أربعة أنماط أساسية في أنظمة الحكم هي: الملكيـــة المطلقـــة، والملكيـــة الدســـتورية، والديمقراطية المقيدة، ثم الديمقراطية الجماهيرية.[1]

كما كان ميلادها مصاحب لميلاد العلمانية، وكانت صـــيحة الثـــورة الفرنـــسية مقترنة بهذه أو تلك وفقا للعبارة الشهيرة " أشنقوا آخر ملك بأمعاء آخر قسيس".[2]

وعن نشأة النظام الديمقراطي يقول عبد الإله بلقزيز «... كان نظام المـــالكين لوسائل الإنتاج وكانت البرلمانات والمجالس التمثيلية المنبثقة عنه قصرا على من لهـــم حيازة الملكية العقارية أو الرأسمالية، ولم يكن للمنتجين الحق في أن يتمثلوا فـــي هـــذه المؤسسات،وكذلك المرأة التي لم يكن لها الحق في التصويت إلى حدود منتصف القرن العشرين».[3]

مايعني أن الديمقراطية في حاجة لمن يدافع عنها كي تصبح مطلبا عامـــا قـــابلا للتطور والاستمرار.

المطلب الثاني: الديمقراطية بين المفهوم التقليدي والحديث: الديمقراطية -كما رأينا- ظاهرة سياسية عرفها الإنسان وسعى من خلالها إلى العيش في ظل نظام سياسي يمكنه من اختيار من يمثله ويسهر على تحقيق مصالحه، وقد تطـــور مفهومهـــا كمـــا يقـــول الدكتور نصر مهنا بما حققته الجماعات والطبقات العاملة من إعلان حقوق الإنـــسان وحرياته ومدى مساهمتها في إدارة شؤون الحياة بما فيها أمور الحكم.[4]

بيد أن هذا لا يعني وضوح المفهوم الذي يتميز بالغموض والاخـــتلاف خاصـــة بين كونها مذهب سياسي أو شأن إجرائي. فهي كمبدأ جاءت لمحاربة الحكـــم المطلـــق واستئثار السلطة من دون غالبية المواطنين وضمان حقوق وحريات الأفراد، وســـعت كمذهب أو نظام للحكم إلى ممارسة الشعب للسلطة السياسية وكفالة الحقوق والحريـــات الفردية وحمايتها، وعلى الأخص الحريات السياسية.[5]

---

(1) حسين بوقاره، "التجربة الديمقراطية في الجزائر: إشكالية العلاقة بين النموذج الجاهز ومتطلبات البيئة الداخلية"، كراسات الملتقى الوطني الأول التحول الديمقراطي في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة، ديسمبر 2005، ص 30.

(2) عبد العزيز خالد الشريدة، "رؤية نقدية لإشكالية الشورى والديمقراطية"، ورقة قدمت إلى: الديمقراطية والتربية في الوطن العربي أعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية في كلية التربية- جامعة الكويت، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 42.

(3) عبد الإله بلقزيز،"نحن والنظام الديمقراطي " المستقبل العربي، عدد 236، أكتوبر 1998،ص76.

(4) راجع : محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص 327.

(5) أنظر: بسيوني عبد الغني عبد الله، المرجع السابق، ص ص 204-205.

ويشير معناها العام إلى طريقة أو أسلوب للحياة، ووسيلة لمشاركة الشعب في اتخاذ القرارات السياسية ومراقبة تنفيذها والمحاسبة على نتائجها.[1]

أو بمعنى آخر هي تطور ومذهب فلسفي ونظام حكم في آن واحد: [2]

– تصور فلسفي: حينما يكون أو يبرز التعبير عن المساواة الطبيعية والحقوق الإنسانية لكل فرد.

– مذهب فلسفي: لأن الأمة منبع السيادة ومصدر الشرعية في الدولة.

– ونظام حكم: لكونها تكفل الحقوق والحريات الفردية.

وهناك من ينظر إليها من وجهة نظر المجتمع ككل بدلا من اعتبارها مجرد مجموعة إجراءات وان يشمل مفهومها أهداف السياسة والمجتمع على حد سواء، لأن جوهرها ينبغي أن « يشمل الأمور الرئيسية في الفلسفة السياسية وهي : مكان الفرد في جماعته، والعلاقة بين الأفراد وعلاقتهم مع حكومتهم، والأعمال التي تقوم بها الحكومة لتعزيز الخير العام... ». [3]

وتعرف بمعناها الشائع، حكم الشعب بالشعب وللشعب، أي الحكم الذي يكون بأيدي«...جميع فئات الشعب دون أن تستأثر بها فئة أو طبقة واحدة، وأن يستهدف الحكم خير الشعب ورفاهيته».[4]

ونتيجة لذلك يستخدم مفهومها اليوم للدلالة كما يقول برهان غليون على معنيين رئيسيين هما:[5]

– نظام القيم المرتبط بفكرة الحرية، كقيمة أساسية بالنسبة للفرد والجماعة والمصدر الحقيقي لمشروعية قيام المجتمع ككيان سياسي.

– النظام السياسي النابع من استلهام الحرية كمبدأ أو قيمة اجتماعية ينبغي أن تخضع لها ممارسة السلطة.

---

[1] أنظر: عبد الغفار شكر، "المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية"، في: عبد الغفار شكر و محمد مورو، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، (دمشق/بيروت : دار الفكر ودار الفكر المعاصر، أفريل 2003)، ص 20.

[2] أنظر: علي عبد المعطي محمد، ومحمد علي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، (القاهرة: دار الجامعات المصرية،1976)، ص ص 357-361.

[3] لسلي ليبسوت، المرجع السابق،ص31.

[4] محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص329. الديمقراطية بمفهومها الأصلي حسب الجابري يقصد بها التعبير عن فكرة مثالية أكثر منها تجربة ممارسة أو يمكن ممارستها، بينما تعني في العالم العربي اليوم الحرية السياسية (الانتخابات) والحرية الاقتصادية (الليبرالية). أنظر: محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)،ص 14-16.

[5] أنظر: تامر كامل، الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة ، الطبعة الأولى، (بغداد: بيت الحكمة، 2001)، ص 316.

غير أن استحالة قيام الديمقراطية الكاملة إلا في شعب الآلهة كما يقول روسو، وصعوبة تحقيق الإجماع أدى إلى استبدال قاعدة الإجماع بقاعدة الأغلبية وحصر مهمة التعبير عن الإرادة العامة في شكل قواعد تنظيمية غير شخصية.[1]

وحينما تصالحت أو ترابطت الليبرالية مع الديمقراطية كما يقول عزمي بشارة أنشأت عبر مسيرتها التطورية مفهوم المواطنة الذي يشتمل على تنظيم العلاقات القانونية بين الأفراد والدولة.[2]

كما أن القول بأن الديمقراطية تستهدف السيادة الشعبية لا يعني أن السيادة غاية في حد ذاتها، وإنما لكون ذلك يحقق الحرية والمساواة الاجتماعية بين الأفراد، ولا ينبغي اقتصار تحقيقها أيضا على مبدأ السيادة الشعبية وإنشاء برلمان منتخب، بل لابد من رقابة الرأي العام على السلطة العليا.

ولهذا، اتجه الفقه الحديث إلى تعريف الديمقراطية الحديثة بأنها « الحكومة التي تقوم على أسس السيادة الشعبية وتحقق للمواطنين الحرية والمساواة السياسية وتخضع السلطة فيها لرقابة رأي عام حر.... ». [3]

وفي هذا السياق، يذهب التوجه السائد اليوم إلى ترجيح الرأي الذي يعتبرها شأنا إجرائيا انطلاقا من التطورات التي جعلت منها[4]مجرد آليات تنظيمية.

وهذه الآليات هي:[5]

1- آلية النظام السياسي فيما يخص تداول السلطة من خلال انتخابات حرة تنافسية.

---

(1) خالد بن عبد العزيز الشريدة، المرجع السابق، ص39.

(2) عزمي بشارة،" التحول الديمقراطي، التدين الشعبي، نمط التدين الجماهيري"،المستقبل العربي، عدد 236، أكتوبر 1998، ص 86

وللمزيد حول العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية أنظر: سعيد زيداني، "الديمقراطية الليبرالية ومفهوم الدولة المحايدة: فصل المقال عما بينهما من اتصال" ، المستقبل العربي، عدد 179، جانفي 1994، ص 21-22. و كذلك: عبد الغفار شكر، المرجع السابق، ص 25.

(3)علي عبد المعطي محمد، ومحمد علي محمد، المرجع السابق، ص 361.

(4) محمد عبد الجبار، " الإسلام والديمقراطية في معركة البناء الحضاري" في: عبد الرزاق عيد، ومحمد عبد الجبار، الديمقراطية بين العلمانية والإسلام،(دمشق/بيروت: دار الفكر ودار الفكر المعاصر،2000) ، ص ص 136-137.

إن الحد الأدنى المطلوب Minimal Requirment في تعريف الديمقراطية كما يرى العديد من منظري الديمقراطية المحدثين: المشاركتيه والمؤسسية يتمثل فيما يلي: شومبيتز، وبيرز وسكي= =(الانتخابات)، هنتنغنون (حرية ونزاهة الانتخابات)، داهل وويبر (الحريات المدنية)، ودايموند، وتشيلدر، وريكر (اشتراك القائد Leader Involvement)، وكذلك شميتر، وكارل (اشتراك المواطن Citizen Involvement)، وهيلد(المساواة السياسية)، وفيليبس، وأوكين، ويونغ (مساواة الجماعة Group Equality) للمزيد راجع مقالة:

-Eugene D.Mazo, "What causes democracy"?codrc working papers, N° 38, Febraury 18,2005,p1 in: http://www.cddrl.stanford.educ.

(5) أنظر: وحيد عبد المجيد،" الديمقراطية في الوطن العربي" ،في: علي خليفة الكواري [وآخرون]، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 200)، ص 263.

2- آلية النظام الحزبي فيما يتعلق بحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات السياسية.

3- آلية النظام القانوني من حيث منظومة الحقوق والحريات واحترامها .

ويبدو أن عمومية هذه المبادئ دفعت بالكثير من الكتاب إلى تسميتها بالديمقراطية المعاصرة أو الحديثة التي يلخص علي خليفة الكواري مفهومها[1] في كونها منهج وليست عقيدة:

-منهج لاتخاذ القرارات العامة والتعايش السلمي بين الأفراد والجماعات، يقوم على مبادئ ومؤسسات، ويمكن من إدارة أوجه الاختلاف وتباين المصالح بشكل سلمي.

- ممارسة دستورية، تقوم على دستور ديمقراطي ترضى عليه جميع القوى الفاعلة في المجتمع.

من هذا، يتبين أن الديمقراطية المعاصرة كشكل من الممارسة السياسية تتميز بكونها:

1- تتيح للأفراد والشعب حق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها من دون أي تمييز.[2]

2- طريقة لإدارة الصراع في المجتمع بوسائل سلمية.

3- أن يشمل الحد الأدنى لبناء نظام ديمقراطي على تحقيق العدل والمساواة وتنظيم المجتمع على أسس قانونية،[3] كوجود دستور ديمقراطي وتكريس مبدأ التداول

---

[1] حول مفهوم الديمقراطية المعاصرة أنظر: علي خليفة الكواري،" مفهوم الديمقراطية المعاصرة" في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي المرجع السابق، ص ص 14 -16. وحول أسس ومقومات الديمقراطية ذات التسمية : الديمقراطية الحديثة (Moderne) الديمقراطية الليبرالية (libérale) ، الديمقراطية التمثيلية أو النيابية (représentative) وكذلك الديمقراطية القوية (Démocratie forte) ، والديمقراطية الصراعية (Démocratie conflictuelle) ، وديمقراطية المشاركة، أو نظام حكم الكثرة (بولياركية)

أنظر: -روبرت دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة علاء أبو زيد وعلي الدين هلال،(القاهرة): مركز الأهرام للترجمة والنشر،1993)، ص ص 101-104. أنظر كذلك :

- Takis Foto poulos, op.cit, pp 168 à suivre.
- Benjamin.R.barber, démocratie forte, (Paris:désclée de Brouwer ,1997), pp 152-154.
- Gaudin leleux, la démocratie Moderne (les Grandes théories), (Paris: cerf Editions,1997), pp 03 àsuiv.
- Ray mond Aron, la démocratie conflictuelle, (Paris: Michalon Editions, 2004)PP 30-34.

[2] محمد الأمين ولد سيدي باب ، مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)،ص 201.

[3] محمد علي فخرو، "حول الديمقراطية في البلدان العربية"، المستقبل العربي، عدد 236، أكتوبر 1998، ص 82.وللمزيد حول مفهوم الحكم الديمقراطي أنظر مثلا:

- Jean Leca,"Sur la gouvernance démocratique : entre théorie normative et méthodes de recherche empirique", in : Bérengére marque et autres , la démocratie dans tous les états (systémes politiques entre crise et renouveau), (Belgique: Bruylant academie, 2000), pp27-32.

على السلطة وحرية التعبير والاعتقاد والاجتماع، فضلا عن الأحزاب والنقابات والجمعيات.

المطلب الثالث: مقومات الديمقراطية ومدى أهميتها: إذا كانت الديمقراطية بمفهومها العام عادة ما تستخدم للإشارة إلى ذلك النسق السياسي القائم على مبدأ ممارسة الحكم من خلال موافقة المحكومين وتقبلهم له، فإن بنائها كنظام يقتضي وجود آليات أو أسس من شأنها حماية الأفراد من تعسف الحاكم وضمان مشاركتهم بحرية، سواء في عملية مراقبة وضبط عمل السلطة العليا أو اتخاذ القرارات التي تعني شؤون حياتهم وخاصة القرارات السياسية.

فالمسار الديمقراطي محكوم بخطين أساسين: خط اجتماعي وتمثله خصوصيات ثقافية ودينية وتاريخية، وآخر سياسي يقوم على قاعدة التداول على السلطة وإفساح الحريات العامة. وأن المشاركة السياسية التي تتمخض عنها انتخابات دورية حرة ونزيهة هي المتغير الجوهري الذي على أساسه يمكن تحديد النظام الديمقراطي وتمييزه عن غيره، كما لا يمكن أن تستمر عملية التحول الديمقراطي إلا إذا أرسيت مقومات الديمقراطية وانتشرت الثقافة الديمقراطية في المجتمع.[1]

وعليه فإن ما يميز الديمقراطية عن غيرها من النظم السياسية الأخرى هو ما تقوم عليه من مرتكزات وتسعى إليه من أهداف يجملها خالد بن عبد العزيز الشريدة في النقاط التالية:[2]

- السيادة تعود للشعب بصفة مطلقة.
- قداسة الإرادة العامة للجماهير.
- الاحتكام لرأي الأغلبية.
- يمثل العقل المرجع الوحيد لسن القوانين.

كما تحدد خصائصها التقليدية في كونها:[3]

- تهدف إلى كفالة الحقوق الفردية وحماية الحريات، خاصة الحرية السياسة.

---

(1) أنظر : محمد الحمد جواد، "رؤية واقعية للتحولات الديمقراطية في الوطن العربي "في : الديمقراطية والتربية في الوطن العربي ، المرجع السابق، ص 465 . وكذلك راجع: Takis FotoPoulos, op.cit,pp 167 à suiv

(2) أنظر: خالد بن عبد العزيز الشريدة، "رؤية نقدية لإشكالية الشورى والديمقراطية"في نفس المرجع ، ص ص 39-40.

(3) حول خصائص الديمقراطية الليبرالية، أنظر مثلا: Bruno Bernardi, la démocratie, (Paris: éditoins flammarion,1999) pp 25 suiv وكذلك: محمد نصر مهنا، المرجع السابق ، ص ص 334-335، وعبد الغني البسيوني عبد الله، المرجع السابق، ص ص 204-205. وايضا : دافيد بيتهام ،"الديمقراطية مبادئ.. مؤسسات .. ومشاكل "، الفكر البرلماني، عدد 05 ، أفريل 2004،ص ص 232-237.

- تعمل على تحقيق المساواة بين الأفراد وتطبيق القانون على الجميع دون أي تمييز.

- تستند إلى المذهب الفردي الذي يمجد الفرد.

وهناك خمس أساسات أو مبادئ يقوم عليها أو يمتنع النظام الديمقراطي حسب عبد الإله بلقزيز هي:[1]

1- الدستور: الذي يجب أن يكون معبرا عن جميع حقوق ومصالح قوى المجتمع في إطار دولة المؤسسات.

2- حرية الرأي والتعبير: أي حق الأفراد والجماعات في التعبير عن آرائهم بحرية في إطار ضمانات قانونية.

3- إقرار مبدأ التعددية السياسية: لضمان عدم احتكار المجال السياسي.

4- إقرار مبدأ النظام التمثيلي (المحلي - الوطني، النيابي- التشريعي): لضمان حق المشاركة السياسية وشرعية المؤسسات.

5- إقرار مبدأ التداول على السلطة: حتى يفتح المجال أمام الحق في إدارة السلطة.

وهو ما يعني أنه حتى يوصف نظام الحكم في دولة ما بأنه نظام ديمقراطي ينبغي أن يشمل حده الأدنى على:[2]

- حق المواطن في العدل والمساواة وتكافؤ الفرص.

- الحق في اختيار من يحكم وعلى جميع المستويات اختيارا حرا و مباشرا ومراقبتهم ومحاسبتهم و عزلهم.

- تنظيم المجتمع على أسس قانونية بما في ذلك وجود دستور ديمقراطي على أن تكون القوانين معبرة عن إرادة الشعب مع السيادة القانونية أمام قضاء مستقل.

- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتفاعلها مع بعضها البعض حسب ما يقرره الدستور والقوانين.

- تداول السلطة سلميا من خلال انتخابات عامة دورية ونزيهة.

---

[1] عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص ص 77-78 .

[2] للمزيد راجع :.Hans Kelsen, la démocratie (Sa nature-Sa valeur), (paris: éditions Dallos,2004) pp.108-113

وكذلك محمد فخرو، المرجع السابق ، ص 82، وأحمد باقر " الديمقراطية في الكويت والوطن العربي" في: الديمقراطية والتربية في الوطن العربي" المرجع السابق، ص ص 475-476.

– القطيعة مع مفهوم الراعي والرعية، واعتبار الفرد مواطن له حقوقه الديمقراطية في حرية الاعتقاد والتعبير والاجتماع وإنشاء المؤسسات المدنية، بما فيها الأحزاب والنقابات والجمعيات.

وتأتي أهمية هذه المقومات ليس فقط من جانب توضيح المعنى الفكري والسياسي لمفهوم الديمقراطية باعتبارها طريقا طويلا يتطلب شروطا معينة ونظاما للحياة، وإنما أيضا في كونها تمثل مختلف العناصر الفكرية والتنظيمية التي تتطلبها عملية الانتقال إلى الديمقراطية مثل: احترام التعددية السياسية والنقابية والثقافية، وتوافر الحقوق والحريات المدنية والسياسية الأساسية، وإقرار مبدأ سيادة القانون وتداول السلطة.

فكما تساعد هذه العوامل على خلق البيئة الملائمة لظهور الديمقراطية وتعزيز مؤسسات الحكم الديمقراطي[1] تظهر الديمقراطية تلقائيا إذا ما اكتملت مقوماتها الأولية مادام أنها نظام يتطور باستمرار ويتكيف حسب ظروف المجتمع الذي يعيش فيه. ومن ثم تكون دائما عرضة للنقد و التقييم انطلاقا من مواقف ورؤى معينة. فهي عند الماركسيين مجرد نظام يتيح السيطرة لطبقة أصحاب المال، وأداة قهر للحفاظ على مصالح البورجوازية، ومن ناحية أخرى ساعدت بعض مشكلات الديمقراطية ومؤسساتها على تنامي االشعور بالغربة واللامبالاة مثل: مشكلات التضخم والكساد والبطالة وانعدام التوازن المناسب بين المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية، وسيطرة الفئة التي تملك الأموال على وسائل الإعلام والتأثير في الرأي العام، فضلا عن سيطرة جماعات الضغط على أعضاء السلطة التشريعية والتنفيذية وغيرها.[2]

وعلى صعيد الساحة الفكرية العربية والإسلامية تراوحت المواقف بين رافض ومؤيد لها، انطلاقا من مدى تناسبها مع الإسلام ومفهوم الشورى، أو باعتبارها

---

[1]Fareed Zakaria, "The Rise of illiberal Democracy" , foreign affairs, November 1997.in : http://www.Fareed Zakaria.com/ articles/democracy.html.

[2] Voir: Simon Goyard, op.cit, pp179-181.et Yves Sintomer, la démocratie impossible? (politique et modernité chez weber et habermas),(Paris: éditions la découverte paris III , 1999) pp 384-375;et Guy Hermet, le peuple contre la démocratie, (France: librairie Anthene Fayard ,1989), pp 69 à suiv.

وبالعربية أنظر مثلا : محمد فريد حجاب،"أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث" ،في: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص 86 وما بعدها. وبشير محمد الخضر، النمط النبوي – الخليفي في القيادة السياسية العربية والديمقراطية،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005)،ص ص 457-460.

مجرد آليات سياسية محايدة لا غير. فالديمقراطية حسب الدكتور سعيد عبد العظــيم شيء والإسلام شيء آخر،[1] وتختلف القاعدة التي تقوم عليها اختلافا جــذريا عــن القاعدة التي يقوم عليها الإسلام عند الشيخ محمد قطب.[2]

وعلى خلاف ذلك تعتبر عند البعض نظام محايد وممارســة دســتورية يمكــن تقييدها بالشرائع التي يدين بها المجتمع والقيم التي يجلها. وهي في جوهرهــا مــن صميم الإسلام ومن حق المسلمين حسب فهمي هويدي اقتباس مميزاتهــا والأخــذ ببعض أساليبها،[3] وأن ما تقوم عليه من مبادئ ومقومات يجعلها أقرب إلى المنـــاخ الفكري والثقافي الإسلامي ويعمق صوابية الرأي القائل بفاعلية الفكر الــديمقراطي، الذي يمتد بجذوره إلى فجر الإسلام.

وبغض النظر على مدى تداول الديمقراطية في الأقطــار العربيــة وعلاقتهــا بمصطلحات الشورى والعدل والإنصاف[4]، تبقى الديمقراطية لها أهميتها الخاصــة حسب العديد من الكتاب والمفكرين باعتبارها:

1- «...أنبل نظام سياسي ابتكره البشر حتى الآن» .[5]
2- منهج لإبداع الحلول وتكييف المؤسسات.[6]
3- حقيقة كونية كالعلم والقيم الاقتصادية نستحقها بجدارة لقاء انتمائنا إلى العــصر الكوني والمشاركة في تداول قيمه[7].
4- بنية وآليات وممارسة سياسية تقبل التكيف مع عقائد المجتمعــات وظروفهــا وجزء من بنية الحريات العامة الواجب على الدولة حمايتها[8].
5- ضرورة من ضرورات العصر والإطار الذي يمكن الحاكمين مــن الــشرعية وأفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة.[9]

---

[1] سعيد عبد العظيم، الديمقراطية ونظريات الإصلاح في الميزان، (الاسكندرية : دار الأبحاث للطبع والنشر، 2004)،ص ص 76 وما بعدها.
[2] محمد قطب، المرجع السابق ، ص 252 وهي عند الشيخ عبد المجيد الزنداني تعمق المساوئ والمفاسد في المجتمع ومنهجا جاهليا مغايرا لمنهج الإسلام، أنظر: علي خليفة الكواري (تحرير)، أزمة الديمقراطية في البلدان العربية إعتراضات وتحفظات على الديمقراطية في العالم العربي، ط1 ،(بيروت: دار الساقي، 2004)، ص ص 256-258.
[3] أنظر: د. فريال مهنا، لا ديمقراطية في الشورى،(دمشق/ بيروت: دار الفكر و دار الفكر المعاصر، 2003)، ص ص 80-91.
[4] أنظر مثلا: جواد محمد الحمد، المرجع السابق، ص ص 463 وما بعدها.
[5] لسلي ليسبوت، المرجع السابق، ص 10.
[6] علي خليفة الكواري، "مفهوم الديمقراطية المعاصرة"، المرجع السابق، ص ص 14-15.
[7] عبد الإله بلقزيز، نفس المرجع السابق، ص 79.
[8] جواد محمد الحمد، نفس المرجع.
[9] محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، في : المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص ص 194-195.

المبحث الثاني

الإطار النظري لمفهوم التحول الديمقراطي

إذا كان الحديث عن التحول الديمقراطي قد اقترن بصفة خاصة بمختلف التحولات السياسية التي شهدتها الكثير من البلدان في أواخر القرن الماضي، فإن الانتقال أو التحول عن النظم التسلطية نحو النظم الديمقراطية، يقتضي اعتماد مجموعة من الإجراءات أو الآليات التي يقوم عليها النظام الديمقراطي الحقيقي، كضرورة الاعتماد على الاختيار الشعبي والمؤسسات السياسية واحترام الدستور وسيادة القانون والفصل بين السلطات والتعددية السياسية، ولا يعني اليمقراطية وإنما شرط أساسي للوصول إليها بناء على مراحل وطرق معينة، قد تكون جزئية أو شاملة، سلمية أو عنيفة، مدعومة أو محكومة من طرف عناصر داخلية وأخرى خارجية، فضلا عن ضرورة توفر مجموعة من الشروط والمستلزمات لولادة الديمقراطية واستمرارها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما تذهب إلى ذلك مختلف التفسيرات النظرية لعملية الانتقال نحو الديمقراطية.

ولهذا، جاء التركيز في هذا المبحث على تحديد المقصود بعملية التحول الديمقراطي وتفسيرات المداخل النظرية الأساسية لعملية الانتقال إلى الديمقراطية وشروطها المختلفة.

وذلك وفقا للمطالب التالية:

- المطلب الأول : المقصود بعملية التحول الديمقراطي.
- المطلب الثاني : المداخل النظرية لتفسير عملية الانتقال إلى الديمقراطية.
- المطلب الثالث : شروط الانتقال إلى الديمقراطية.

المطلب الأول: المقصود بعملية التحول الديمقراطي: من الأدبيات التي راج استخدامها في الأوساط الأكاديمية والسياسية اصطلاح التحول الديمقراطي أو عملية التحول عن النظم السلطوية نحو النظم الديمقراطية، التي تباينت التفسيرات حولها ودرجة حدوثها وشروط قيامها.[1] شأنها في ذلك شأن مختلف المصطلحات السياسية الأخرى التي عادة ما تستخدم في شكل مجموعة منوعة من الكلمات أو المعاني دون إعطاء تعريف محدد لها على حد تعبير روبرت دال.[2]

إذ، عادة ما تستخدم في سياق التعبير عن هذه الظاهرة العديد من المصطلحات وفي بعض الأحيان بشكل مترادف مثل: الاصلاح السياسي، والتحول الديمقراطي، الانتقال الديمقراطي، والدمقرطة...، كإشارة لعملية الانتقال نحو الديمقراطية أو التحول عن النظم السلطوية إلى حكم شعبية أو ديمقراطية، وهي العملية التي تقتضي إصلاحا أو تحولا في بنية النظام السياسي القائم وما يتطلبه من بناء ديمقراطي حقيقي.

فمفهوم الاصلاح السياسي الذي يندرج ضمن عدة مفاهيم تتمحور حول عملية التحويل السياسي كالتغير بمعنى التحول والتغيير بمعنى التحويل،[3] يوازي عند البعض فكرة التقدم وينطوي بصفة جوهرية على فكرة التغيير المستمر نحو الأفضل، سواء في شكل استراتيجية تراكمية تدريجية للوصول إلى السلطة أو بوصفه عملية تطوير مجتمعي مستمر لتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات والأفراد.[4]

ولهذا، عادة ما يطلق على عملية الانتقال من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي بالمفهوم الغربي، اصطلاح " التحول الديمقراطي" للإشارة إلى انتقال النظام من نوع إلى آخر، وبرز الحديث حوله بصفة خاصة منذ منتصف الثمانينيات

---

(1) حول الصراع على معنى الديمقراطية والاختلاف في الدعوة إليها أنظر: جورج جقمان ، "الديمقراطية في نهاية القرن العشرين نحو خارطة فكرية" في :مجموعة من المؤلفين، حول الخيار الديمقراطي دراسات نقدية"، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)ص 19 وما بعدها.

(2) أنظر : روبرت أ.دال ،المرجع السابق ، ص22.

(3) أنظر : عمار جفال، " المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي" ، ورقة قدمت إلى أعمال ندوة الديمقراطية والاصلاح السياسي في الوطن العربي "نحو رؤية عربية"، جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر(طرابلس-ليبيا) في موقع التجديد العربي: http://www. Arabe renewal.com .

(4) أنظر: تيسير محيسن ، "محاولة أولية للتأصيل في مفهوم الإصلاح" http://www.sis.gov.ps/Arabic/Roya .

من القرن الماضي، بناء على التحولات السياسية التي عرفتها العديد من البلدان في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرقي آسيا وأوربا.[1]

وهذه العملية، تعني تراجع جميع أشكال الحكم السلطوي لصالح نظم حكم تعتمد على الاختيار الشعبي والمؤسسات السياسية الشرعية وشفافية الانتخابات كبديل عن حكم الفرد وانتهاك القوانين والدستور.[2]

أي، تقتضي تطبيق عدة خطوات أو سياسات تؤكد هذا التحول أهمها:[3]

- احترام الدستور وسيادة القانون؛
- وجود مجلس تشريعي منتخب انتخابا حرا ونزيها؛
- استقلال القضاء وحرية الصحافة والإعلام؛
- التعددية السياسية والحزبية واحترام حقوق الإنسان.

الأمر الذي يجعل الانتقال السياسي يمثل في جوهره تغييرا للهياكل والبنى الاجتماعية والسياسية القائمة من خلال «.... إجراء قدر أكبر من التغيرات في النظام السياسي، كأن يحدث تغير في القيادة السياسية، يليه تغير في ممارسة السلطة، ومن ثم التوجهات السياسية العامة التي تؤدي إلى تغيرات هيكلية وبنيوية تؤثر على مخرجات النظام».[4]

ولا يكتفي ببعض الاصلاحات السياسية التي قد تشهدها بعض الدول التي لا تعني سوى تطورا ديمقراطيا، بل يفترض «تجاوز الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية، كما يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكبر اتساعا من محاسبية النخبة (Elite Accountability)، إضافة إلى صياغة آلية لعملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي».[5]

وهذه العملية تتضمن مجموعة من المراحل تتابع فيما بينها بشكل تطوري،

---

(1) حول التحولات السياسية التي حدثت في بعض البلدان النامية راجع: لاري دايموند (إعداد)، الثورة الديمقراطية النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي، ط1،(بيروت: دار الساقي، 1995).

(2) إكرام بدر الدين، "اتجاهات التحول الديمقراطي في شرقي آسيا"،في : محمد السيد سليم(تحرير)، آسيا والتحولات العالمية، (مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1980) ص 211.

(3) أنظر : د. محمد صفي الدين' "التحول الديمقراطي في مصر" ورقة قدمت إلى ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي "نحو رؤية عربية، جامعة القاهرة-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر (طرابلس-ليبيا) في موقع التجديد العربي: http://www.arabrenewal.com/index

(4) عمار جفال، نفس المرجع السابق الذكر.

(5) أنظر دراسة: د. هدى ميتكيس، "التجارب الآسيوية في الإصلاح السياسي"، ورقة قدمت إلى نفس ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي" نحو رؤية عربية"، السابقة الذكر.

تبدأ في مرحلتها الابتدائية بزوال النظم السلطوية لصالح نظم أخرى، تحاول في مرحلتها الانتقالية إرساء أسس الديمقراطية الحديثة وصولا إلى مرحلة الرسوخ الديمقراطي، ومن ثم نهاية عملية التحول كبديل عملي لحكم الوصاية والغلبة كما يقول علي خليفة الكواري. [1]

فالتحول الديمقراطي إذن، لا يعني الديمقراطية وإنما هو شرط للوصول إليها، والإجراءات والمراحل التي يتطلبها النظام الديمقراطي هي المرحلة الانتقالية بين نظام وآخر. بحيث يمكن تعريف الانتقال «...كتحول مرحلي لاصلاحات تبدأ مع تغيير النظام من الممكن أن تشتمل على اثنين أو أكثر من التطورات التالية: تركيب المجتمع وتأسيسه على أسس سلمية، تحرير النظم الاجتماعية والاقتصادية، دسترة الممارسات والأنشطة السياسية، تحرير ودمقرطة أجهزة الدولة »[2].

ويختلف التحول الليبرالي عن معنى التحول الديمقراطي، في كون الأول يشير إلى مختلف التغيرات التي تحد من سلطة الدولة في التدخل في حياة الناس وتسمح بحرية التعبير للمعارضة، عكس التحول الديمقراطي الذي يشير معناه بصورة خاصة إلى عملية التغير تجاه المشاركة الشعبية وحرية ونزاهة الانتخابات. وعادة ما يتم عندما تتراخى قبضة أنظمة الحكم السلطوية. [3]

إن التحول السياسي بالأساس هو انتقال نوعي في طبيعة النظام السياسي وآليات عمله، قد يكون سلميا على شكل ثورة سياسية بيضاء، أو عنيفا حينما يتعذر تحقيقه بالطرق السلمية. أما من حيث الدرجة فقد يكون جزئيا (محدودا) أو شاملا (جذريا) حينما لا يكتفي بإجراء بعض التعديلات السياسية والاقتصادية على النظام السياسي القائم. [4]

---

[1] علي خليفة الكوراي (محررا)، الخليج العربي والديمقراطية نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002)، ص 25.

[2] صلاح الحداد، "الطريق إلى الدمقرطة (1) نجح الألمان والاسبان فهل سينجح الليبيون؟ دراسة تحليلية مقارنة" . http://www.Libya-watanona.com

[3] حسن أبو هنية ، "مخاوف غير ديمقراطية من الإسلام الديمقراطي".http://www.elghad.jo

[4] عمار جفال،نفس المرجع السابق الذكر

وفي هذا الإطار يميز صاموئيل هانتنغتون بين أربعة أنماط أو أشـكال لعمليـة التحول الديمقراطي في النظم التسلطية هي:[1]

– التحول الذي يتم بمبادرات من النظام التسلطي ذاتـه(transformation) أو بمبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة(transplacement).

– التحول الذي ينتج عبر الضغوط والمعارضة الشعبية(replacement) أو يكـون نتيجة لتدخلات وضغوطات أطراف أجنبية (Foreign Intervention).

وهو ما يعني، أن التحول الديمقراطي يكون نتيجة لمجموعة من الدوافع يعددها الأستاذ معتز عبد الفتاح انطلاقا من مختلف التجارب السياسية التي مرت بها العديد من الدول في:[2]

1- التحول الديمقراطي الذي يتم في أعقاب الثورات الاجتماعية؛

2- التحول الديمقراطي الذي يحدث تحت سلطة الإحتلال أو بالتعاون معـه كمـا تسعى الولايات المتحدة اليوم تحقيقه في العراق؛

3- التحول الديمقراطي الذي يأتي بعد انهيـار الـنظم الاسـتبدادية وإدارة نخبـة ديمقراطية؛

4- الانفتاح السياسي التكتيكي الذي يؤدي إلى مطالب ديمقراطية غير متوقعة مـن قبل قوى المعارضة؛

5- الانسحاب من الحياة السياسية بعد ازدياد تكلفة القمع.

وإذا كانت إستراتيجية الانتقـال الـديمقراطي تتطلـب حـسب عبـد الالـه بلقزيز«... تغيرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي ولعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي»[3]، فإن التغير التدريجي نحو الديمقراطية يقتضي حسب برهـان غليون وضع إستراتيجية عملية للانتقال «... تبين حجم وطبيعة القوى والفئات ذات المصلحة بالتغيير الديمقراطي، وبلورة الصيغ التنظيمية التي تساعد علـى تعبئتهـا

---

(1) أنظر دراسة: محمد زاهي بشير المغيربي، "الديمقراطية و الإصلاح السياسي-مراجعة عامة للأدبيات" في ندوة الديمقراطية و الإصلاح السياسي في الوطن العربي السابقة الذكر . بصفة عامة هناك اربع آليات للتغيير هي: التحول ، التكيف، الإرغام، والتحلل. أنظر: ثناء فؤاد عبد الله ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004)،ص 179.

(2) د. معتز بالله عبد الفتاح، " كيف وصلت الدول إلى الديمقراطية" في موقع: http://www.Islamonline.net/Arabic/index .

(3) عبد الاله بلقزيز، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي العوائق والممكنات"، في :المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص 136-137.

وتوحيدها، ورسم الأهداف المرحلية للحركة الديمقراطية، والمواقـع التـي ينبغـي احتلالها الواحد بعد الآخر».[1]

وعموما يمكن الإشارة إلى أن التحرر السياسي لا يعنـي بالـضرورة وجـود ديمقراطية وأن الإقرار بالتعددية السياسية لا يعني أيضا تطبيقها.

ولهذا برزت بعض المفاهيم التي تحاول وصـف وتفـسير تجـارب التعدديـة السياسية ذات الهامش الديمقراطي المحدود أو الانفتاح السياسي المقيد، للإشارة إلى طبيعة النظم السلطوية للحكم وقيوده المتنوعة في بعض البلدان بما فيها العربيـة،[2] كمفهوم التعددية السياسية المقيدة، والليبرالية السلطوية، والـنظم شـبه الـسلطوية وغيرها من المفاهيم التي تختلف عن مفهوم التحول الديمقراطي الحقيقي.

المطلب الثاني: المداخل النظرية لتفسير عملية الانتقال إلى الديمقراطية: هنـاك ثلاثة مداخل أو مقاربات نظرية رئيسية لتفسير أنماط الانتقال إلـى الديمقراطيـة، باتفاق الكثير من الأدبيات هي: المدخل التحـديثي، المـدخل البنيـوي، والمـدخل الانتقالي.

أولا- المدخل التحـديثي: وهو المدخل الذي يربط بين الديمقراطية الليبرالية والتقدم الاقتصادي ويؤكد على عدد من الشروط الاقتصادية والاجتماعيـة لنجـاح عمليـة التحول الديمقراطي.[3]

ولعل من أهم ممثليه (آدم سميث) باعتباره أول من عبر عن هذا الاتجـاه، مـن خلال دعوته لليبرالية السياسية كشرط ضروري لفعالية أداء السوق وتحقيق الحرية الفردية والمنافسة والنمو الاقتصادي. و (مارتن ليبست) S.M.lipset الذي اهـتم بالبحث حول الشروط اللازمة للاستقرار السياسي ، مادام أن هناك علاقة وطيـدة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية. أي أن النظم الديمقراطية لا تنشأ ولا تتطـور

---

[1] برهان غليون،"أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي" ،في : الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص 127-128.

[2] أنظر مثلا: Daniel Brunberg, "Democratization in the Arab world?the trap of liberalized Autocracy", journal of democracy, vol 13, N°04,october 2002. http://www.journal of democracy.org.

[3] حول نظريات التحديث أنظر:
L'aurent gaba, l'état de droit la démocratie et développement économique en Afrique subsaharienne (Paris : editions l'harmattan,2000) ,pp 57-63.

إلا في ظل المجتمعات المتقدمة اقتصاديا،[1] وأن التنمية الاقتصادية ترتبط بصفة خاصة بمستوى الدخل والتصنيع والتحضر والتعليم والاتجاه نحو المزيد من المشاركة والاستقرار السياسي.

وهذا التحليل ساعد بدوره على بروز العديد من الدراسات في هذا الاتجاه مثل: دراسة "دانيال ليرنر" التي استخدم فيها أربع مؤشرات لتغطية جوانب التنمية السياسية في المجتمع الحديث تتعلق بدرجة التحضر والتعليم والتطور الاتصالي ونسبة المشاركة السياسية.

وذهب كل من صاموئيل هانتنغتون وجوان نيلسون إلى القول بوجود علاقة سببية تربط بين التحديث والتطور الاقتصادي وبين المشاركة السياسية.[2]

فكما توفر التنمية الاقتصادية ما تتطلبه المشاركة السياسية من ارتفاع مستوى الدخل والحراك الوظيفي وتطور التنظيمات الجماعية، يكاد يتفق معظم الباحثين على وجود أربعة أبعاد أساسية للتحديث السياسي هي:[3]

- ترشيد بناء السلطة من حيث بناء سلطة الدولة على أسس عقلانية؛
- تمايز البنى والوظائف السياسية؛
- تدعيم قدرات النظام السياسي على التكيف والإبداع؛
- إشاعة روح المساواة في الحقوق والواجبات.

وفي المقابل، ذهب آخرون إلى إثبات مدى التأثير الإيجابي للديمقراطية على التنمية الاقتصادية أمثال سيغل، وفايتز شتاين، وهالبرين على أساس أن الميزة التنموية تتحقق بالديمقراطية التي تعتمد على مبدأ المراجعة والموازنة ، وتضمن خضوع الحاكمين للمساءلة وتفرض وضع السياسات العامة بما يتماشى والمصلحة

---

[1] أنظر : جلال عبد الله معوض ،"العلاقة بين الديمقراطية والتنمية (دراسة نقدية) "، في: مجموعة من المؤلفين ، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، (مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة ،1997)،ص 8-9.

[2] المرجع نفسه ، ص 9-10.وللمزيد حول العلاقة بين الديمقراطية والتنمية راجع :

Sophia Mappa, Developper par la democratie?(injonctions occidentales et exigences planétaires), (Paris: editions Karthala, 1995).

[3] السيد عبد الحليم الزيات، المرجع السابق ،ص ص 95-100.

العامة والتأييد الشعبي وغيرها من الشروط التي تتطلبها عملية الدمقرطة.[1]

وعموما تحاول المقاربة التحديثية التأكيد على أن نمو الهوية الوطنية المشتركة في ظل الدولة التحديثية (دولة المؤسسات) يؤدي إلى قبول شرعيتها في ممارسة السلطة وتطبيق القانون، وأن ثقافة القبول بالشرعية السياسية مع بروز مؤشرات تدل على زيادة دخل الفرد، وانتشار التعليم والحراك الاجتماعي، واستخدام أدوات الاتصال، والنقل الحديثة وغيرها من شأنه المساعدة على ولادة الديمقراطية وتعزيزها، بالرغم من عدم إمكانية تطبيق هذه المعايير على تجارب اجتماعية مختلفة.[2]

ثانيا–المدخل البنيوي: يركز أصحاب هذا الاتجاه على تحليل ودراسة عمليات التغيير الطويلة المدى للتشكيلات الطبقية والبنى الاجتماعية في إطار علاقات القوى العالمية وتوازناتها، وبخاصة العلاقات الداخلية الدائرة بين البنى الاجتماعية وسلطة الدولة وبروز علاقات الإنتاج الرأسمالية. أي دراسة طبيعة العلاقة والتفاعل بين ملاك الأرض الكبار والفلاحين والبورجوازية والدولة، وكيفية تغير هذه العلاقة وفقا لحركية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع.

فحسب هذه المدرسة يتم اكتساب السلطة السياسية من طرف كل الفاعلين الاجتماعيين بناء على مصالحهم الاقتصادية ومحدداتهم البنيوية. وتبدأ الديمقراطية في الظهور كمحصلة لتحقيق نوع من توازن القوى وبروز الطبقة الوسطى في المجتمع.[3]

---

[1] أنظر: رضوان زيادة"الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي".المستقبل العربي، عدد 334، ديسمبر2006 ،ص 85-86 .وتجدر الإشارة هنا إلى جانب أنه هناك فرضيات عديدة تؤكد وجود علاقة بين النظم السياسية ونماذج التنمية المتبناة، هناك خلافا بين العديد من الباحثين حول العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي يمكن تقسيمها إلى ثلاث أراء. الأول ويمثله أصحاب النظرة التوافقية التي تقول بأن النظام الديمقراطي يساعد على تسريع عجلة النمو الاقتصادي، مثل كنغ King، وكودن Goodin، وكوهلي Kohli وغيرهم، عكس الرأي المعارض الذي يمثله أندريسكي Andreski، وكايروت chirot وغيرهم، أما الرأي الثالث فيمثله بعض المنظرين الذين شككوا بضرورة وجود أي علاقة بينهما كبيي Pay وغيره.

أنظر: د. أسامة قاضي ،"إشكالية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في العالم الإسلامي"، دراسات إستراتيجية، العدد الثالث، فيفري2007، ص ص9-15.

[2] أنظر مثلا: يوسف الشويري،"الشورى واللبرالية والديمقراطية في الوطن العربي:آليات الانتقال" في: إسماعيل الشطي [وآخرون]، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2003)، ص ص 54-55. وكذلك: رضوان زيادة، مفس المرجع ، ص 84-86. ومحمد زاهي بشير المغيربي ، قراءات في السياسة المقارنة قضايا منهاجية ومداخل نظرية، ط2(بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1998)،ص ص 280-284.

[3] يوسف الشويري، نفس المرجع ، ص55.

وتفسير عمليات التحول الديمقراطي وفقا لفكرة ومفهوم بنـــى القـــوة والـــسلطة المتغيرة، وليس بفعل ودور النخب السياسية، على اعتبار أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبرالية أو أي شكل سياسي آخر يتشكل أساسا بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية المتأثرة بنمط التنمية الرأســمالية، وأن خيــارات أو مبادرات النخب السياسية في هذا المجال لا يمكن تفسيرها إلا مــن خــلال القيــود والفرص المحيطة بها.[1]

وتعتبر دراسة (بارنجتون مور) Barington Moore فـــي تفــسير اخــتلاف المسار السياسي الذي اتبعته إنجلترا وفرنــسا والولايــات المتحــدة (الديمقراطيــة الليبرالية) واليابان وألمانيا (مسار الفاشــية) وروســيا والــصين (مــسار الثــورة الشيوعية) خلال عملية التحول التاريخي التدريجي إلى مجتمعات صــناعية حديثــة من أهم الدراسات الكلاسيكية للمدخل البنيوي في هذا الإطار، حيث توصل إلـــى أن مسار الديمقراطية الليبرالية كان نتيجة نمط مشترك من العلاقات المتفاعلة لأربـــع بنى متغيرة للقوة والــسلطة هـــي: الفلاحون،طبقـــة مـــلاك الأرض، البرجوازيـــة الحضرية، والدولة. واشترط مجموعة من الاشتراطات لتحقيق التنمية الديمقراطيــة أهمها:[2]

– تحقيق نوع من التوازن والتحول نحو الزراعة التجاريـــة وإضــعاف طبقـــة أرستقراطية الأرض، والحيلولة دون بناء تحالف بين الأرستقراطية و البورجوازية ضد العمال والفلاحين وغيرهم.

وحاول (ديتريك روشماير) Dietrich Rueshemeyer وزملاؤه تلافي عـــدم اهتمام مور Moore الكبير بدور العلاقات والتفاعلات الدوليـــة، وتـــأثيرات نمـــو الطبقة العاملة في تحليلاتهم ، ورأو أن تحول المجتمع نحو الديمقراطية من عدمـــه يكون بتوازن الطبقية، وأن مقاومة عملية الدمقرطة أو الدفع بها إلى الأمـــام يكـــون بحسب الديناميات المتغيرة للقوة الطبقيـــة التي تتميز فيمـــا بينهـــا علـــى أســـاس مصالحها وتوجهاتهـــــا المختلفة. وهذه الطبقات هي: طبقة كبار ملاك الأراضـــي،

---

[1] أنظر دراسة : د.محمد زاهي بشير المغيربي ، "الديمقراطية والإصلاح السياسي- مراجعة عامة للأدبيات" ، نفس المرجع السابق.

[2] نفس المرجع. وللمزيد راجع أيضا :نفس المؤلف، قراءات في السياسة المقارنة قضايا منهاجية ومداخل نظرية، المرجع السابق، ص 156 وما بعدها.

وطبقة الفلاحين، والطبقة العاملـــة الحـــضرية، وطبقـــة البورجوازيـــة التجاريـــة والصناعية، والطبقة المتوسطة المهنية.

فكما تعمل التحالفات الطبقية على تدعيم أو عرقلة عمليـــة الدمقرطـــة وتتعـــزز فرص التحول حينما لا تكون الدولة قوية أو ضعيفة جدا في مواجهة القوى الطبقية، يمكن أن تؤدي التنمية الرأسمالية إلى بروز مجتمع مدني ونمـــو أحـــزاب سياســـية موازنة لقوة الدولة.[1]

ثالثا- المدخل الانتقالي: يذهب أصحاب هذا الاتجاه بخلاف المدخلين السابقين إلـــى تفسير عملية التحول الديمقراطي من خلال دور وفعل النخب السياسية وليس حسب مفهوم وفكرة القوى والسلطة المتغيرة، وإبراز التمايز بين المسار الأولي للانتقـــال إلى الديمقراطية وبين كيفية تعزيزها. أي دراسة آليات الانتقال نحـــو الديمقراطيـــة الليبرالية عوض العوامل أو الشروط التي تمهد الطريق أمام نشوئها،[2] كمـــا فعـــل الباحث السياسي دانكورت روستو D.Rustou حينما حدد اســـتنادا علـــى تحليلـــه التاريخي المقارن لتركيا والسويد أربعة مراحل أو طرق أساسية تتبعها كل البلـــدان خلال عملية الدمقرطة هي:

1-مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية من خلال بدء نشوء هوية سياسية مـــشتركة لدى الأغلبية العامة من المواطنين.

2-مرحلة الصراع السياسي (المرحلة الإعدادية) الطويل وغير الحاســـم بـــين جماعات متنازعة داخل الكيان السياسي الجديد، والديمقراطية هنا تولد من رحم الصراع وليست نتاج لتطور سلمي، والصراع قد ينتهي إلى تـــوازن اجتماعي جديد أو يؤدي إلى إنهاء الصراع السياسي لصالح جماعة معينة.

3-مرحلة القرار (Decision phase): أو اللحظة التاريخية التي يبـــدأ فيهـــا الانتقال أو التحول المبدئي نحو الديمقراطية عندما تقرر أطراف الـــصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى مستويات أو حلـــول وســـطي وتبنـــي

---

[1] Voir: Francis Fukuyama, "the primacy of culture", journal of democracy,volume 6 ,number 1,Jannuary1995,pp7-11.

[2] يوسف الشويري، نفس المرجع السابق،ص56.

قواعد اللعبة الديمقراطية التي تتيح للجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي.

4-مرحلة التعود (habituation phase) : في هذه المرحلة تأتي عملية الانتقال أو التحول الثانية من خلال تعود الأطراف المختلفة على القواعد الديمقراطية والتكيف معها بصورة تدريجية إلى أن تصبح مع الوقت عرفا اجتماعيا راسخا.[1]

ولأهمية هذه المقاربة قام العديد من الباحثين بتطويرها أمثال (أودونيل) G.Odonnele و(شين) Y.Chain و(جوان لينز) J.Linz الذين ركزوا على المرحلة الانتقالية التي يبدأ فيها النظام التسلطي بالانفتاح وتخفيف القيود على بعض الحريات المدنية والسياسية والتي لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق الديمقراطية، حيث تراخي قبضة النظام التسلطي وتسارع فئات سياسية متعددة بالانخراط الفاعل والقوي في عملية المواجهة التاريخية بين نظام الحكم وقوى المعارضة من شأنه التأثير على مسار نواتج عملية الانتقال والتحول الديمقراطي، مادام الأمر متوقف على طبيعة العلاقة التي تنشأ بين معتدلي ومتشددي القوى الفاعلة في كل من نظام الحكم والمعارضة.[2]

فالتحول الديمقراطي، قد يكون عندما يتم التحالف بين متنوري السلطة والمعتدلين من قوى المعارضة، ويلعب الملتزمون بالديمقراطية أيضا دورا أساسيا في قيادة المجتمع السياسي وترسيخ الديمقراطية إذا استطاعوا تجسيد ومقاومة أصحاب النزعة التسلطية وتشجيع الأداء الديمقراطي، وخاصة حسن استغلال فرصة التوجه العالمي المساند لنظام حكم الديمقراطية، ورغبة أغلبية المواطنين في عدم عودة النظام التسلطي من جديد.[3]

وبغض النظر عما يعكسه تحليل المداخل وخاصة في جانبه المادي ونظرته الأحادية الحتمية للتطور، بناء على التحيز الواضح للخبرات الانمائية الغربية-

---

[1] أنظر :د. محمد زاهي البشير المغيربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي- مراجعة عامة للأدبيات، نفس المرجع السابق.

[2] يوسف الشويري، المرجع السابق، ص 58.

[3]voir: Philippe. C.Chmitter,"More liberal, preliberal,or post liberal", journal of democracy, vol 06,N°1, Jannuary 1995, pp 16-17.

الأمريكية واعتبارها النمط المثالي في التقدم الاقتصادي والسياسي.[5] فإن جميع المداخل تشترك ولو بطريقة مختلفة في تحديد العوامل الرئيسية في قضايا الانتقال الديمقراطي.

المطلب الثالث: شروط الانتقال إلى الديمقراطية: هناك اختلاف بين آليات وشروط الانتقال إلى الديمقراطية. فالأولى تمثل الكيفية والمراحل التي يتم بها تحقيق التحول إلى الديمقراطية وترسيخه، بينما تعتبر الثانية من المستلزمات الأساسية التي تمهد الطريق لولادة الديمقراطية وتحقيق المناخ المؤاتي لها، وعادة ما ترتبط بمختلف البنى والهياكل الاقتصادية والاجتماعية ودورها في إرساء مؤسسات الديمقراطية، كدرجة التطور الاقتصادي، وانتشار التعليم، وتمفصل الجبهة الطبقية للمجتمع وغيرها. [6]

وبغض النظر عن الاختلاف حول المراحل التي يمر بها المجتمع لتحقيق التقدم الاقتصادي والنضج السياسي وانتشار التعليم ودرجة هذه العوامل التي قد تكون مساعدة أو معيقة لعملية الانتقال الديمقراطي، سوف نحاول التركيز على الظروف والشروط التي ينبغي توافرها بصفة عامة لإقامة حكم ديمقراطي حقيقي، حيث يتطلب نجاح الديمقراطية حسب بعض الدارسين مجموعة من الشروط يلخصها (باركر) Barker في الشروط المادية (الخارجية) مثل: التجانس القومي والتجانس الاجتماعي والمشاركة الايجابية للشعب في العملية السياسية. وشروط عقلية (داخلية) تتعلق بضرورة الاتفاق الفكري حول بعض المسلمات مثل: الاتفاق على الاختلاف، والالتزام بمبدأ الأغلبية، والتسوية خلال عملية المناقشة الجماعية بناءا على قيم التسامح المتبادل واحترام وجهات النظر المختلفة.

وحسب (مانهايم) Mannheim تعتبر مسألة التوازن في بناء المجتمع من المتطلبات الأولية لتحقيق حياة ديمقراطية مستقرة.[7] وهو ما يثير مسألة الوعي العام بشروط الديمقراطية على اعتبار أن الديمقراطية لا تتحقق إلا بتوافر الرغبة في تدعيمها والمحافظة عليها، وتوفير كل ما يتطلبه النظام الديمقراطي من استقرار وتوازن في الحياة الاجتماعية.

---

[5] أنظر: جلال عبد الله معوض، المرجع السابق، ص ص 19-25 .و محمد زاهي بشير المغيربي ، قراءات في السياسة المقارنة، المرجع السابق، ص ص29-35

[6] يوسف الشويري، المرجع السابق، ص 62.

[7] أنظر: علي عبد المعطي محمد ومحمد علي محمد، نفس المرجع السابق، ص ص361-364.

فالانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية يتوقف على خلق ثقافة سياسية تحترم قيم الديمقراطية ومؤسساتها وتكون قوى المعارضة على استعداد لتحمل تكلفتها وتبعتها، تتطور هذه الثقافة السياسية الديمقراطية عبر سيادة القانون، واحترام التعددية السياسية القائمة وتعددية المصالح وحقها في التعبير عن ذاتها، وتشجع عملية التحول الديمقراطي أو تعيقها كما يقول عزمي بشارة بناء على قيم التسامح، وتوفر مفهوم للحيز العام، واحترام ذاتية الفرد، واحترام قرار الأغلبية...[1]

وهذا ما يتوافق مع ما ذهب إليه عبد الإله بلقزيز بشأن ضرورة وجود ثقافة سياسية جديدة لتحقيق الانتقال الديمقراطي السلمي، تقوم على النزعة النسبية في وعي السياسة والمجال السياسي محل النزعة الشمولية (التوتاليتارية)، والتوافق، والتراضي، والتنازل المتبادل محل قواعد التسلط والإلغاء والاحتكار، وفتح المجال السياسي أمام المشاركة الطبيعية للجميع، وإرادة التداول السلمي على السلطة.[2]

وعليه، مادام الديمقراطية ترتبط أساسا بمدى مشاركة الناس أو المواطنين في القرارات المتعلقة بحياتهم، يجمل الأستاذ بشير محمد الخضرا الظروف أو العوامل التي تساعد أو تحول على المشاركة في ضرورة وجود وعي سياسي بأهمية الديمقراطية كنظام للحكم باعتباره المدخل الرئيسي لشروط الديمقراطية الذي يتضمن بدوره متطلبات وشروط تفصيلية مهمة أهمها:[3]

- ترسيخ قيم التسامح وقبول الآخر والتعايش والايمان بالحوار كسبيل للتفاهم ونبذ الاختلاف.
- الوعي بحق الاختلاف وقبول التعددية بمعناها الواسع.
- الوعي بمخاطر الاستبداد السياسي ونبذه.
- وجود ثقافة سياسية تؤمن بالمشاركة الطبيعية للجميع وحق التداول السلمي على السلطة.
- توافر درجة مناسبة من الاستقرار السياسي ووجود قوى فاعلة تؤمن بالديمقراطية وتعمل من اجل تحقيقها.

---

[1] عزمي بشارة، نفس المرجع السابق، ص 87.
[2] أنظر: عبد الإله بلقزيز،" الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات"، المرجع السابق، ص 137.
[3] د. بشير محمد الخضرا، نفس المرجع السابق، ص ص 455-457.وكذلك :
Bruno Bernardi, la democratie, (Paris: Editions flammarion, 1999),p 25.

وفي هذا المجال يمكن القول بصفة عامة، أن عملية الانتقال إلى الديمقراطية قلما تتم دون مقدمات أي دون عوامل أو ظروف تدفع بها إلى الأمام. وهذه الظروف أو العوامل التي تشير إليها أعمال الكثير من المؤلفين والباحثين مختلفة ومتعددة مثل: كتابات ألموند، فيربا، إنكيليس، سميث، هانتنغتون، ليبست، روبرت داهل، مايكل بيرتون، جون هيغلي، هوايتهيد...، ومن الكتابات العربية نذكر على سبيل المثال: برهان غليون، وعبد الإله بلقزيز.[1]

فهناك من يشير إلى ضرورة توافر القيم والثقافة السياسية كعامل رئيس يسبق عملية الانتقال الديمقراطي مثل: الاعتدال والتسامح والمشاركة، وهناك من يؤكد على التنمية الاقتصادية ودور النخب السياسية المناضلة من أجل الديمقراطية والعوامل الخارجية كعوامل حاسمة في تحقيق عملية الانتقال كما سنوضحه بإيجاز فيما يلي:

- أن مستوى الرفاه أو النمو الاقتصادي ليس عاملا دافعا للانتقال الديمقراطي وإنما هو عاملا مهما لاستمرار الديمقراطية ونجاحها كما يبينه التفاوت القائم بين العديد من الدول على الصعيد السياسي ودرجة الرفاه الاقتصادي.[2] بالرغم من أن التنمية الاقتصادية تمثل عند جميع المداخل كما رأينا عاملا تفسيريا مهما في سياق تشجيع الديمقراطية والدفع بها إلى الأمام. فهي بالنسبة للمدخل التحديثي مرتبطة بعملية الانتقال الديمقراطي وتشكل المسار التاريخي الذي تتخذه البلدان المختلفة اتجاه الديمقراطية الليبرالية أو أي شكل سياسي آخر.

وكما تؤدي التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى تغير التقسيمات الطبقية في المجتمع وفقا لأنصار المدخل التحديثي والمدخل البنيوي، تساعد على نمو الطبقة الوسطى التي قد تؤيد قيمها الديمقراطية حسب ليبست، بينما يهتم أصحاب المدخل الانتقالي بالصراع السياسي غير المحسوم بين الطبقات والجماعات ومدى تأثير ذلك

---

[1] أنظر على سبيل المثال:

- اسماعيل الشطي، "الكويت وتجربة الانتقال إلى الديمقراطية" في: مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، المرجع السابق، ص ص 132-139. وبرهان غليون، "منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية" في: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص ص 235 وما بعدها. شروط الانتقال عند عبد الإله بلقزيز في مقالته "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي : العوائق والممكنات"،ص 137.وباللغة الأجنبية أنظر مثلا: مقالة إيجين مازو Eugene Mazo السابقة الذكر وكذلك:

Katharine N.Farell, "complexity and Democratic theory: Building a new cosmopolis for the 21st century". http://www.psych.Ise.ac.uk

[2] Voir : Jacque Bidet , theorie de la modernité ,(France: puf, 1990),pp57 à suiv.

على المسار الديمقراطي، بحيث لا تقتصر التباينات الاجتماعية في المجتمع على التشكيلات الطبقية فحسب، بل هناك تقسيمات على أساس اللغة والدين والعرق والثقافة.

ما قد يؤثر على مسألة الهوية السياسية المشتركة المهمة في عملية حدوث التحول الديمقراطي.[1]

- تبرز أهمية هذا العامل في كون الديمقراطية -كما رأينا- لا يمكن أن تتضح أو تترسخ على صعيد الممارسة السياسية إلا في إطار بيئة ثقافية تقوم على المساواة، وحرية العمل السياسي، وتنظيمات سياسية تعمل على تعميق الثقافة المدنية والسياسية بين مختلف القوى الفاعلة.

وهي حسب العديد من الباحثين شرط أساسي يسبق الدعوة للديمقراطية، [2]حيث تزداد حظوظ التحول الديمقراطي في المجتمع بازدياد درجة اندماجه الثقافي وتماسكه الاجتماعي والحضاري،ولا يكون هناك تطور ديمقراطي دون توافر ثقافة سياسية تسمح باستيعاب المفاهيم والقيم السياسية للديمقراطية وتجعل من تحقيقها كما يقول برهان غليون غاية اجتماعية.[3]

ولهذا، تمثل الدولة والمؤسسات السياسية عند جميع المداخل النظرية الرئيسية للانتقال عاملا تفسيريا مهما لعمليات الدمقرطة، من حيث هيمنة الدولة القوي وآثاره السلبية فيما يخص عرقلة النمو الاقتصادي وانتشار العنف والفساد السياسي والنشاط الريعي، والاهتمام بدور المؤسسات السياسية الوسيطة كعوامل تفسيرية مهمة لطبيعة التفاعل بينها وبين الدولة والبنية الطبقية.

ويكمن دور المجتمع المدني في موازنة قوة الدولة وعدم عودة التسلطية وتعزيز الديمقراطية والمحافظة عليها (المدخل التحديثي والمدخل الانتقالي)، وكذا تعزيز القدرات التنظيمية للطبقات الدنيا (المدخل البنيوي).

---

[1] أنظر: اسماعيل الشطي ، نفس المرجع السابق، ص 138 وأيضا محمد زاهي بشير المغيربي ، " الديمقراطية والإصلاح السياسي- مراجعة عامة للأدبيات"، نفس المرجع السابق الذكر . وحول تجارب دول شرق آسيا في هذا الإطار راجع: إكرام بدر الدين ، المرجع السابق، ص ص 214-217.

[2] Francis Fukuyama,op.cit, p 08.

[3] أنظر : برهان غليون "منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية"، المرجع السابق، ص246. وحول الثقافة السياسية وانواعها ودوورها راجع: فهمي خليفة الفهداوي السياسة العامة (منظور كلي في البنية والتحليل)، (الأردن: دار المسيرة للنشر والطباعة، 2001)، ص ص 200 وما بعدها.

أما الثقافة السياسية التي يمكن تحقيقها على مستوى النخب، وكانت أحد المباحث المهمة في حقل السياسة المقارنة في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وبدا الاهتمام بها يعود مجددا في إطار موجة التحول الديمقراطي الأخيرة، تصنف عناصرها إلى ثلاثة أنماط أساسية هي:[1]

1- نمط التوجيه المعرفي (معرفة النظام السياسي والمعتقدات الخاصة به).

2- نمط التوجيه العاطفي (إثارة العواطف حول النظام السياسي).

3- نمط التوجيه القيمي (الالتزام بقيم وأحكام النظام السياسي ومدى صلة النظام بها).

ويصفها (دايموند) بالذرائعية لكونها تعمل على تعزيز الانفتاح الفكري ومبدأ التسوية والمدنية، وأخيرا بالمتغيرة لتأثرها بالتطور الاقتصادي والحراك الاجتماعي والممارسة التاريخية والدولية.

ولابد من وجود قوى معارضة تؤمن بالديمقراطية ومستعدة للتضحية من أجل تحقيقها، تتكون من نخبة مناضلة ذات ثقافة سياسية وقادرة على صناعة الرأي العام والتأثير فيه لصالح المطالبة بالديمقراطية[2]، كما لا يمكن تجاهل دور العوامل الخارجية التي تشكل هي الأخرى عاملا تفسيريا مهما في حدوث تحول ديمقراطي،[3] كما سنرى فيما بعد.

---

[1] أنظر اسماعيل الشطي، المرجع السابق، ص 137.وكذلك محمد زاهي بشير المغيربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي- مراجعة عامة للأدبيات"، نفس المرجع السابق الذكر.

[2] اسماعيل الشطي، نفس المرجع ، ص 138. وحول دور بعض البلدان في هذا الجانب راجع مثلا: لاري دايموند (محررا)، نفس المرجع السابق الذكر.

[3] Voir: Norberto Bobbio, l'Etat et la democratie internationale, (Bruxelles: Editions complexe; 1998), p223.

المبحث الثالث
عوامل تدعيم الممارسة الديمقراطية
وموقع الوطن العربي منها

إذا كانت الديمقراطية تمثل عملية تراكمية تاريخية حضارية مؤسسية، تتطلب شروط أو عوامل داخلية لنشأتها واستمرارها سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، فإن وجود هذه الشروط المسبقة لتهيئة المناخ الديمقراطي والبيئة التي تستوعبها تقتضي تدعيم ممارستها بمختلف العوامل الداخلية والخارجية. مادام الديمقراطية لا تنضج في مرحلة واحدة وأنها تحتاج إلى تطور اجتماعي واقتصادي وسياسي وفكري، بالإضافة إلى ضرورة تكيفها مع ثوابت المجتمع وخصائصه المختلفة.

ولهذا كما لا يمكن إنكار دور العوامل الداخلية في تدعيم الممارسة الديمقراطية دستوريا وتنظيميا ومؤسسيا وثقافيا، لا يمكن إهمال دور العامل الخارجي وفعاليته في زعزعة الأنظمة التسلطية وتدعيم الحركة الديمقراطية ماديا ومعنويا، بالرغم من مآخذه الواقعية والعملية فيما يتعلق بدوره الذي يطغى عليه الطابع المصلحي والإيديولوجي والاستخدام الانتقائي والذرائعي للديمقراطية انطلاقا من اعتبارات اقتصادية واستراتيجية معينة.

وبالنظر لأهمية ربط هذه العناصر بما حدث للعراق، إرتأينا في هذا المبحث التركيز على عوامل تدعيم الممارسة الديمقراطية داخليا و خارجيا وموقع البلدان العربية منها بحكم الصلة المشتركة بين العراق وهذه البلدان وخاصة من حيث علاقة العامل الخارجي وتحديدا الأمريكي بها. وذلك وفقا للمطالب التالية:

- المطلب الأول : عوامل تدعيم الممارسة الديمقراطية داخليا.
- المطلب الثاني : عوامل تدعيم الممارسة الديمقراطية خارجيا.
- المطلب الثالث : موقع الوطن العربي من الممارسة الديمقراطية.

المطلب الأول: عوامل تدعيم الممارسة الديمقراطية داخليا: الديمقراطية في التحليل الأخير ليست نظاما يولد منذ البداية، بل هي كما يقول عبد الحسين شعبان عملية تطور تاريخي حضاري مؤسسي.[1] لا تقوم دون تداول سلمي على السلطة وسيادة القانون واستقلال القضاء وبناء تقاليد لاحترام الرأي الآخر، ومساءلة الحاكم، وحق التعبير والمشاركة السياسية وغيرها، مادام أنها تعبر عن صيرورة اجتماعية تتطلب توافر شروط أو عوامل داخلية لنشأتها واستمراريتها، سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية أم ثقافية.[2]

إن استقرار النظام الديمقراطي وبلوغه طور النضج يحتاج حسب الكواري إلى تأسيس الديمقراطية في الثقافة الوطنية واعتبارها قيمة اجتماعية ومعيار أخلاقي يوجه السلوك، إلى جانب إقرار مبدأ المواطنة الكاملة غير المنقوصة لكل المواطنين دون تمييز،والاعتراف بكون الشعب مصدر السلطات، والاحتكام إلى دستور ديمقراطي يقوم على المبادئ الديمقراطية العامة المشتركة التي توجد في كل ممارسة ديمقراطية مستقرة، وحتى يتم تأكيد ثوابت المجتمع وتحقيق أهدافه الوطنية الكبرى، لابد من امتلاك المواطنين أفرادا وجماعات الحد الأدنى لمصادر ووسائل المشاركة السياسية الفعالة.[3]

ما يعني أن تأسيس الديمقراطية يحتاج إلى متطلبات فكرية وسياسية ومؤسسية تتمثل كما تقول الدكتورة ثناء فؤاد عبد الله في الدولة والجماعة السياسية والتقاليد،حيث كما تمثل الدولة اللاعب الأساسي في بلورة السياسة وتكريس القانون، تتطلب الديمقراطية إشاعة مناخ التعددية تمهيدا لقبول تداول السلطة وبلورة أسس التفاهم والاتفاق حول فكرة الديمقراطية ذاتها.[4]

ومن دون التقاليد الديمقراطية يغيب الرأي العام عن ممارسة تأثيره في فرض احترام قيمة الإنسان وتوفير مستلزمات تقدمه وتحقيق السلم الاجتماعي.[5] مادام الانتقال الديمقراطي لا يعني في المحصلة سوى قبول التعددية وأيمان الجميع بدولة

---

[1] عبد الحسين شعبان. "معوقات الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي: الديمقراطية الموعودة.. الديمقراطية المفقودة"، في :اسماعيل الشطي [وآخرون]، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، المرجع السابق، ص238.

[2] Voir: France Farago,les grands courants de la pensée politique,(Paris: Armond colin,1998), p54.

[3] علي خليفة الكواري، "مفهوم الديمقراطية المعاصرة" ، المرجع السابق، ص ص 28-41.

[4] د.ثناء فؤاد عبد الله، مستقبل الديمقراطية في مصر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري 2005)، ص ص 312-313.

[5] محمد فريد حجاب، المرجع السابق، 94.

القانون واحترام الإنسان وحقوقه، وتتوقف مهمـــة إنجـــازه حـــسب برهـــان غليـــون على«...بث الثقة المتبادلة داخل المجتمع، وتعليم الأفراد روح المـــسؤولية، وتـــدريبهم على الخضوع للقانون الواحد، وتعويدهم على التعاون، والعمـــل الجمعي،وتنميـــة روح التكافل والتضامن فيما بينهم».[1]

وعليه، يمكن القول أن هناك مجموعة من العوامل من شأنها تـــدعيم الممارســـة الديمقراطية في المجتمع وتعزيزها أهمها:[2]

- تجسيد الحركة الديمقراطية وتأصيلها دستوريا؛
- تعزيز عملية الاندماج الوطني في إطار تنظيمات المجتمع المدني؛
- تنمية مصادر المشاركة السياسية ووسائلها؛
- تنمية الثقافة الديمقراطية ونشرها.

ما يعني أن بدء عملية التحول الديمقراطي واستقرارها لا يكتفي بوجود دستور ديمقراطي كشرط لازم لعملية التحول كما يرى الكواري، بل لابـــد مـــن وجـــود إرادة سياسية، ورأي عام مستنير، ومجتمع مدني فاعل، يدعم تحويل الديمقراطية إلى قيمـــة اجتماعية ومعيار أخلاقي كما رأينا.[3]

وإذا كان الإطار السياسي الذي يسمح بتطوير المجتمع المدني وتفعيله هو ذلـــك الذي يضمن لمختلف القوى الاجتماعية حق التعبير عن مـــصالحها وأرائهـــا بطريقـــة سلمية ومنظمة على أساس: التعدد السياسي والفكري، والرقابة السياسية، وحرية إقامـــة التنظيمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، واحترام مبدأ تـــداول الـــسلطة، وضمان حقوق الإنسان وحرياته،[4] فإن عملية بناء المجتمع المدني وتفعيله تتطلب فـــي الوقت نفسه إقامة دولة المؤسسات وحكم القانون والمساواة أمامه من خـــلال الإطـــار القانوني الذي يضمن قيام ديمقراطية دستورية تشترط حسب الكواري المساواة السياسية

---

(1) برهان غليون، "الديمقراطية المفروضة والديمقراطية المختارة: الخيارات العربية، الراهنة في الانتقال إلى الديمقراطية" في مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، المرجع السابق، ص 265.

(2) أنظر في هذه العوامل مثلا:

Patrick Basham, "can Iraq Be Democratic?", policy, analysis, N° 505, jannuary 2004.
http://www.cato.org/pubs/pa505.pdf

(3) أنظر: علي خليفة الكواري، "مداخل مرحلية لتعزيز الديمقراطية في البحرين" في: الخليج العربي والديمقراطية نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص ص 259 وما بعدها.

(4) أنظر: ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، المرجع السابق ،ص 259. و كذلك مقالة: سعيد زيداني، "إطلالة على الديمقراطية اللبرالية"المرجع السابق، ص 57 وما بعدها.

بين المواطنين، ووجود دستور ديمقراطي مستفتى عليه شعبيا، يقوم على مبدأ الشعب مصدر السلطات، ومبدأ سيطرة أحكام القانون، والمساواة أمامه، ومبدأ تداول السلطة، وعدم الجمع بين السلطات، واحترام مبدأ ضمان الحقوق والحريات العامة دستوريا وقانونيا وقضائيا.[1]

ويبرز المضمون الاجتماعي للديمقراطية انطلاقا من رؤية الكواري حول أهمية امتلاك "الكثرة" لمصادر ووسائل المشاركة السياسية في ضرورة تأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كالحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتفاوت مستويات الدخل والثروة والتعليم والرعاية الصحية، والمساواة في الفرص وضمان انسياب المعلومات وحق الاطلاع عليها، وممارسة حرية التعبير والتنظيم وتفعيل دور المجتمع المدني وغيرها.[2]

وبالرغم من أهمية التحليل الذي يؤكد على أن شروط الممارسة الديمقراطية السابقة الذكر، يمكن أن تنمو من خلال عملية التحول وليس من الضروري أن تكون مكتملة قبل الانتقال بناء على تجارب الانتقال الديمقراطية الغربية التي استغرقت عدة قرون، فإن نقل الديمقراطية دون منح مراحل النمو فترة نضج كافية قد يضر ببناء الدولة ذاتها، والمثال على ذلك لبنان الذي أعلن القطيعة مع حكم الفرد أو القلة ولم تنضج عملية التحول الديمقراطي فيه بعد، والإخفاقات التي شهدتها تجربة الهند وتركيا العريقتين في هذا المجال، حيث كشفت التجربة التركية أن العسكر مصدر السلطات وليس الأمة، واتضح ذلك جليا في انتخاب الرئيس الحالي المسلم عبد الله غول، وتحول الممارسة الديمقراطية الهندية اليوم إلى أداة بيد الأغلبية الهندوسية ضد الأقليات الأخرى.[3]

وفي هذا السياق، إذا كانت تجارب الانتقال تؤكد على أهمية العوامل الاقتصادية

---

[1] أنظر : علي خليفة الكواري، " مفهوم الديمقراطية المعاصرة"، مرجع سابق، ص 33 وما بعدها.وللمزيد حول الدستور الديمقراطي أظر:د.أمحمد المالكي،" حول الدستور الديمقراطي "، في مشروع الدراسات الديمقراطية في البلدان العربية، اللقاء السنوي الخامس عشر 2005/08/27.

http://www.Arab renewal.com

[2] أنظر: ثناء فؤاد عبد الله، مستقبل الديمقراطية في مصر، المرجع السابق، ص ص 311-312.

[3] أنظر تعقيب على مقالة الكواري: اسماعيل الشطي، في: الخليج العربي والديمقراطية، مرجع سابق، ص ص 129-132.

والاجتماعية كشروط مسبقة (prerequisites) لتهيئة المناخ الديمقراطي،[1] فإن ذلك لا ينطبق مثلا على المجتمعات الخليجية التي تعد من أغنى مجتمعات العالم وأكثرها تمتعا بالرفاه، كما أن التنمية الاقتصادية التي شهدتها دول جنوب شرق آسيا لم تكن نتاجا للديمقراطية.[2]

وهو ما يعني أن الديمقراطية لا تقوم إلا في إطار بيئة تستوعبها، ولا تنضج في المجتمعات بمرحلة واحدة، مادام أنها نتاج لتطور اجتماعي واقتصادي وسياسي وفكري، ولابد من المقاربة الموضوعية بين ثوابتها وثوابت المجتمع التي تنتقل إليه كما يقول الكواري.[3]

ويقوم الإطار الثقافي والايديولوجي في تطور المجتمع الديمقراطي على نشر قيم المشاركة والولاء والانتماء، ودور المؤسسات الثقافية المختلفة في تحقيق التنشئة اللازمة لاكتساب ثقافة سياسية تشجع على المشاركة. مادام الثقافة السياسية تعني مختلف « الاتجاهات والمعتقدات والقيم التي تتصل بعمل نظام سياسي محدد، وتعد بمثابة معرفة متضمنة، ومهارات مكتسبة في عمل هذا النظام، كما تتضمن مشاعر إيجابية أو سلبية نحوه وكذا أحكاما تقييمية بشأنه».[4]

ومن الشروط أو الظروف الموضوعية التي تكون الثقافة السياسية: القدر المناسب من التعليم، والتنشئة الاجتماعية والسياسية المناسبة لاكتساب أساليب الممارسة الديمقراطية وقيمها، حيث تعتبر التنشئة عملية مستمرة تشمل الإنسان وتقوم بها العديد من المؤسسات الاجتماعية والسياسية كالأسرة والمدرسة والحزب ووسائل الإعلام والاتصال المختلفة.[5]

المطلب الثاني: عوامل تدعيم الممارسة الديمقراطية خارجيا: بالرغم من أهمية الاعتقاد السائد بأن الديمقراطية لا تفرض من الخارج وأن إدارة هذه العملية واستمراريتها

---

[1] أنظر: محمد فريد حجاب، نفس المرجع السابق، ص ص 98-100.، وكذلك، ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، نفس المرجع السابق، ص 296.
[2] أنظر في هذا على سبيل المثال : هدى ميتكيس، المرجع السابق. وكذلك: إكرام بدر الدين، نفس المرجع السابق.

[3] أنظر: علي خليفة الكواري، " مفهوم الديمقراطية المعاصرة " في: الخليج العربي والديمقراطية...، مرجع سابق، ص ص 38-40.
[4] ثناء فؤاد عبد الله، مستقبل الديمقراطية في مصر، مرجع سابق ص 320.
[5] ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 337.. وللمزيد راجع مثلا:
Gérard Marcou,François rongeon (et autres), la democratie locale (représentation, participation et éspace public),(Paris: puf , 1999).

وترسيخها متوقف بالأساس كما رأينا على اعتبارات داخلية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، وبخاصة دور القوى السياسية المستنيرة التي تؤمن بالديمقراطية وتناضل من أجل تحقيقها، لا يمكن تجاهل العامل الخارجي الذي برزت أهميته بصفة خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة عند تفكك الاتحاد السوفياتي وتحول الكثير من دول أوربا الشرقية إلى الديمقراطية في ظل الدور الذي لعبه الإعلام الخارجي في زعزعة الحكم التسلطي وتدعيم الحركة الديمقراطية ماديا ومعنويا.

الأمر الذي ساهم ليس فقط في نجاح عملية الانتقال الديمقراطي إلى أوربا الشرقية، وإنما في تأثير ذلك على حركة الانفتاح السياسي والتعددية السياسية التي عرفتها الكثير من دول العالم بما فيها المنطقة العربية، بل وتقرير مصير بعض الشعوب مثلما حصل في تيمور الشرقية، والبوسنة والهرسك، وكوسوفو، ومقدونيا.[1]

فمن الناحية التاريخية ارتبط الحديث عن البعد الخارجي في عملية التحول الديمقراطي إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية بحالتين أساسيتين هما: حالة اليابان وحالة ألمانيا الغربية المتحولتين بفعل عسكري خارجي.[2]

على الرغم من أن العالم مر بثلاث موجات للتحول الديمقراطي كما يقول صاموئيل هانتنغتون. امتدت الأولى إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى وشملت 20 دولة معظمها في أوربا والأمريكيتين، بينما استمرت الموجة الثانية طوال العقود الأربعة التالية للحرب العالمية وشملت حوالي 30 دولة، ارتدت عنها بلدان (البرتغال، إسبانيا، ألمانيا، إيطاليا...) قبل أن تعود إليها في الموجة الثالثة التي بدأت في جنوب أوربا بانهيار الديكتاتوريات في البرتغال واليونان وإسبانيا. ثم انتقلت في الثمانينات إلى جمهوريات قديمة في أمريكا اللاتينية مثل: البيرو، الأرجنتين، البرازيل، وبوليفيا، الأوروغواي، الشيلي، والبارغواي، وتوسعت إلى آسيا حينما قررت كل من بنغلاديش وكوريا الجنوبية وتايلاندا التعددية وضمان الحريات السياسية والفردية.

---

[1] اسماعيل الشطي، "الكويت وتجربة الانتقال إلى الديمقراطية" نفس المرجع السابق، ص 138.
[2] أنظر مثلا : نعوم تشومسكي، إعاقة الديمقراطية الولايات المتحدة والديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).

وهكذا شملت الفترة الممتدة من 1974 إلى 1994 تحول ستين دولة من الأنظمة الشمولية التسلطية إلى أنظمة ذات حكم ديمقراطي، غير أن المرحلة الحاسمة في هذا المسار جاءت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتشار الديمقراطية إلى أكثر من 20 دولة دفعة واحدة وفي ظرف سنتين فقط.[1]

وتميزت مظاهر التحول الأساسية في العديد من الحالات بالإضافة إلى إجراء تعديلات دستورية تعزز احترام الحقوق وتوسع هامش الحريات العامة، تقليص مكانة الحزب الواحد المسيطر، وتداول السلطة من خلال انتخابات تنافسية تفاوتت درجة نزاهتها من حالة لأخرى.

وكما لعبت إحدى أو بعض الدول الكبرى دورا في تدعيم التحول بشكل مباشر أو من خلال تدعيمه أو مباركته ببعض الأساليب الدبلوماسية والمالية، تصاعد الاهتمام العالمي بالديمقراطية لجملة من العوامل أو الأسباب يمكن تصنيفها بصفة عامة إلى التفسيرات التالية:[2]

1- التفسير الأمني (أو نظرية السلام الديمقراطي): الذي يرى في هدف تبني نشر الديمقراطية هو تدعيم المصالح الأمنية للقوى الكبرى من خلال تطبيع المجتمعات المختلفة وتقليص نفوذ الاتجاهات والجماعات الراديكالية.

2- التفسير أو المبرر الإيديولوجي: الذي يرى في انتهاء الحرب الباردة إيذانا بانتهاء أو فشل النموذج المنافس للدول الغربية سياسيا واقتصاديا، وفرصة ضرورية لنشر الديمقراطية وبناء نظام ما بعد الحرب الباردة بشكل متسق مع البناء القيمي والمؤسسي الداخلي للدول الغربية الكبرى.

3- التفسير الذي يشير إلى أن الديمقراطية والعولمة الاقتصادية صنوان واحد، وأنه من مصلحة القوى الكبرى نشر الديمقراطية لتأسيس مصالحها الاقتصادية، بحيث

---

(1) أنظر: عمار جفال، المرجع السابق، وكذلك: مقالة: آي إي دك هوارد، " نحو قيام ديمقراطيات دستورية حول العالم: وجهة نظر أمريكية" في مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية: http://www.usinfo.state.gov/arabic/ . مع العلم أنه توجد اليوم 118 دولة من مجموع 193 دولة في العام أي ما يعادل حوالي 54.8% من مجموع سكان العالم وأسباب الارتداد عديدة أنظر:
Fareed Zakaria, op.cit.et Thomas Carothers, "Democracy's sobering state ".
http://www.caranegieen dowment.org/pdf.

(2) أنظر: هناء عبيد ، " الدور الخارجي في التحول الديمقراطي قبل وبعد أحداث 11 سبتمبر" . http://www.atassiforum.org
وكذلك: F.greegory Gause III, "can Democracy stop terrorism" in: Foreign Affairs ,sept/octo 2005.

http://www.Foreign Affairs.org.

يعتبر نشر الديمقراطية وفقا لهذا الاتجاه محاولة جوهرية لاسباغ الشرعية أو الصفة المثالية على مصالح القوى الكبرى في عالم ما بعد الحرب الباردة.

وعلى عكس الاتجاه الذي يسوق المبررات المصلحية والإيديولوجية لتفسير تزايد اهتمام القوى الكبرى بالديمقراطية، هناك من يشكك في مصداقية هذه القوى التي تستخدم الديمقراطية كورقة ضغط وبشكل ذرائعي وانتقائي انطلاقا من اعتبارات اقتصادية وإستراتيجية تحددها سياستها الخارجية.

إذ، على الرغم من سياسة الربط بين المعونات الاقتصادية والتحول الديمقراطي،[1] وأهمية الدور الخارجي لهذه القوى (الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي) في دعم التحول الديمقراطي لدول شرق ووسط أوربا وبعض الجمهوريات السوفياتية السابقة، بما يعرف "بمشروطية الإصلاح السياسي" – سواء في إطار معونتها المباشرة ومساعدات المؤسسات المالية الدولية أو من خلال إجراءات قبول الانضمام إلى الاتحاد الأوربي وتصعيد وتيرة الضغوط الدبلوماسية عندما تحدث انتكاسات ديمقراطية–، يبقى سجل الالتزام بتنفيذ تلك الآليات المالية والدبلوماسية على الصعيد العالمي متفاوتا بحسب مصالح الأطراف الخارجية التي تغض الطرف مثلا عن مسألة تقييد الحريات وانتكاسات الديمقراطية بالعديد من الدول الحليفة لها، لاعتبارات مصلحية اقتصادية وإستراتيجية وخاصة الأمنية، كسياسات الولايات المتحدة المناهضة للقوى اليسارية المناوئة لمصالحها في دول أمريكا اللاتينية.[2]

ويؤكد دورها الهزيل في المنطقة العربية والشرق الأوسط اعتماد مبادرة وزير الخارجية السابق كولن باول مبلغ 29 مليون دولار لتمويل خطط وبرامج تعزيز عملية

---

[1] لقد ركزت إدارة كلينتون على سبيل المثال على الديمقراطية وربطت المساعدات الاقتصادية بمدى تحقق تقدم في عمليات التحول الديمقراطي وخاصة في أوربا الشرقية والجمهوريات السوفياتية السابقة، وأكد ليك في سبتمبر 1993 أن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تعمل على تقوية جماعة الدول الديمقراطية الأساسية بما فيها الولايات المتحدة وتعزيز ديمقراطيات جديدة واقتصاديات سوق جديدة أينما كان ذلك ممكنا .
للمزيد أنظر: أحمد عبد الرزاق شكارة " الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد" في: محمد الأطرش [وآخرون]، العرب وتحديات النظام العالمي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 1999)، ص ص 219-220.

[2] أنظر: هناء عبيد، نفس المرجع السابق. ففي الوطن العربي لم يكن الخيار الديمقراطي الأمريكي من الخيارات المطروحة لتحقيق الاستقرار في المنطقة لأسباب تتعلق بمصالحها. أنظر: نص خطاب هاس بعنوان " نحو مزيد من من الديمقراطية في العالم الإسلامي" في: http://www.Islamonline.net

التحول الديمقراطي،[1] والاكتفاء بالنسبة للدول الحليفة لها بالدعوة إلى تحسين أساليب الحكم والإدارة وتوسيع المشاركة السياسية وضمان حقوق الإنسان خاصة دور المرأة، وتتخذها فيما عداها من الدول كورقة ضغط للتدخل في الشأن الداخلي بل والعسكري المباشر كما حدث في حالة العراق.

أما الاتحاد الأوربي الذي يبقى مطالب بترجمة دعمه إلى واقع ملموس بالرغم من انه يولي عناية خاصة بمسألة حقوق الإنسان والديمقراطية واعتبارها من شروط اتفاقات الشراكة مع دول الجنوب أو دول حوض البحر الأبيض المتوسط، فيما يخص نزاهة الانتخابات وتأكيد حكم القانون وسيادته وتعزيز دور المؤسسات التشريعية وتقوية المجتمع المدني واستقلاليته، على أساس حرص دوله على استقرار النظم والأوضاع التي تضمن مصالحه وبخاصة النفطية والأمنية منها.[2]

وبغض النظر عن مدى جدية القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي في تدعيم الديمقراطية ونشرها دون استثناء يمكن الإشارة وبصفة عامة إلى أهم العوامل التي صعدّت من درجة الاهتمام العالمي بالديمقراطية وتفعيلها هي:

1- ما يتعلق بظاهرة العولمة التي ترتبط بجملة من الظواهر والقوى العابرة للحدود مثل: زيادة التدفق الإعلامي والمعلوماتي، وتنامي حركة رؤوس الأموال، وانتقال السلع والخدمات عبر الحدود، وتزايد انتشار أنماط القيم والسلوكيات الغربية وخاصة الأمريكية، وكذا ارتباط معظم القوى والمؤسسات العالمية بالدول الصناعية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة كالشركات المتعددة الجنسيات، ومنظمة التجارة العالمية (OMC)، والشبكات الدولية للمعلومات، وصندوق النقد الدولي (FMI).

---

(1) للمزيد حول نص مبادرة وزير الخارجية الأمريكي السابق .كولن باول أنظر: نص مبادرة باول للشرق الأوسط التي أعلنها في واشنطن يوم 2002/12/12 في : http://www.Islamonline.net . وحول أهداف المشروع الديمقراطي الأمريكي أنظر مثلا: خطاب بوش في احتفالية مؤسسة الصندوق القومي للديمقراطية في نفس الموقع .

(2) بالرغم من إطناب أوروبا في الخطاب حول تشجيع وتحفيز الديمقراطية في الضفة الجنوبية، فإنها لم تخصص لها إلا القليل من الأموال، حيث قدرت المساعدة في النصف الثاني من العقد الماضي بأقل من 0.5% من مجمل المساعدات للمنطقة، أي أن المبلغ المكرس في إطار "ميدا" لعملية الهيكلة الاقتصادية أكثر ب 200 مرة من ذلك المخصص لتشجيع وترويج الديمقراطية. ولم تحظ خلال الفترة نفسها منطقة المتوسط إلا بـ 14% من ميزانية المفوضية الأوربية المخصصة للمساعدة الديمقراطية، فيما نالت أمريكا اللاتينية مثلا 17% من ذات الميزانية وعموما أن المقاربة الغربية للديمقراطية حيال العالم العربي تقوم على مساندة المطلب الديمقراطي في الدول الموالية فقط.
أنظر: عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري (الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي)،(الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)،ص ص 160-161.

2- دور ثورة الاتصالات والمعلومات في نشر القيم والأفكار وجعل النظم السياسية أكثر انكشافا. على الرغم من أن هذا التأثير يبقى محكوما بعوامل عديدة مثل: ارتفاع معدل الأمية، وعدد مواقع الانترنت.

3- الدور الذي تلعبه مؤسسات التمويل الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولي في عملية التحول الديمقراطي من خلال ممارسة بعض الضغوط، لأجل تبني سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي تطلب تحرير الاقتصاد، وإلغاء أو تقليص الدعم الحكومي، وتشجيع القطاع الخاص، وخاصة دفع الدول إلى السير في طريق الانفتاح لأجل الحصول على القروض وتسهيلات اقتصادية معينة.[1]

والمطالب ذات الطابع السياسي التي تطرحها هذه المؤسسات عادة ما تشمل ضرورة تبني الحكم الرشيد أو الحكم الصالح الذي يحدد عناصره البنك الدولي في الشفافية،المسؤولية، دولة القانون، المشاركة، اللامركزية، والتنسيق.[2] وغالبا ما تتجاوب معها الدول ولو من الناحية الشكلية من أجل الحصول على دعم هذه المؤسسات ومساندتها.

4- ما تلعبه بعض منظمات المجتمع المدني العالمي في تقوية ودعم مؤسسات المجتمع المدني المحلي من خلال ما تقدمه لبعض هذه المؤسسات من مساعدات مادية وتدريبية.

ومهام هذه المنظمات كما هو معلوم متعددة مثل: رصد ومتابعة قضايا حقوق الإنسان في الدول، وإصدار تقارير ونشرات دورية ضد النظم التي تقوم بانتهاكها، وتحريك ضغوط دولية ضدها ومراقبة الانتخابات، والاهتمام بقضايا المرأة، والحوار بين الثقافات والحضارات والسلام ونزع السلاح النووي وغيرها.

---

[1] توفيق حسنين إبراهيم، المرجع السابق، ص ص 323-326. وكذلك برهان غليون، "الديمقراطية العربية : جذور الأزمة وآفاق النمو" في : حول الخيار الديمقراطي دراسات نقدية، المرجع السابق، ص 115 .

[2] أنظر: كمال رزيق، "التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطي" في المجلة الإلكترونية للعلوم الإنسانية: http.www. ulum.nl وحول مفهوم الحكم الصالح ودوره أنظر :بحوث وأوراق الملتقى الدولي، الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، الجزء الأول، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس-سطيف، أفريل 2007.

المطلب الثالث: موقع الوطن العربي من الممارسة الديمقراطية:إذا كان الحديث عن الديمقراطية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي عادة ما يثير مسألة الدولة الوطنية العربية من حيث طبيعتها وأسس شرعيتها وخاصة نمط علاقتها بمجتمعها وبغيرها[1]، فإن الواقع العربي الذي يبرز غلبة الطابع التسلطي على سياسات الدولة وممارساتها، ويكشف في الكثير من الحالات عمق أزمة علاقتها بمجتمعها يجعل الوضع السياسي العربي اليوم كما يقول محمد جابر الأنصاري يتنازعه اعتباران متعارضان ومتناقضان هما:[2]

- اعتبار موضوعي يتعلق بضرورة بناء الدولة وترسيخها.
- واعتبار ذاتي، يمثل الرغبة العامة في تحسين الأوضاع السياسية وتغييرها نحوالأفضل.

إن الدولة العربية الحديثة التي لم تنشأ بفعل تطور داخلي كما هو الشأن بالنسبة للدولة الأوربية الحديثة، بل غرست غرسا من طرف الدولة المستعمرة، أنشأت فيها السلطة الحاكمة لنفسها المؤسسات التي تحتاج إليها، جعل تجربتها الديمقراطية تجربة تمارسها الدولة على المجتمع لمراقبته وليس العكس، وهي أنواع:[3]

- دولة العسكر، التي جاءت تحت ضغط أو باسم مطالب وطنية لمواجهة الاستعمار، والامبريالية العالمية، والتنمية السريعة.
- الدولة التقليدية، التي تقوم بتوظيف القبيلة والغنيمة في الإمساك بالسلطة المطلقة وتحل فيها المؤسسات التقليدية (القبيلة) محل المؤسسات الحديثة (نقابات،أحزاب، جمعيات، مجالس منتخبة...).
- دولة شبه ليبرالية أو شبه ديمقراطية، التي تحوز على مظاهر معينة من الديمقراطية (هامش ديمقراطي).

---

[1] أنظر : محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، المرجع السابق، ص 81وما بعدها.

[2] محمد جابر الأنصاري، " الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي" في: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص112.

[3] محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، المستقبل العربي، عدد 167، جانفي 1993، ص ص5-7.

ومصطلح الديمقراطية لم يظهر في كتابات القرن الـ19 كغيره من المصطلحات التي تم استخدامها في تلك الفترة مثل : الشورى و الإنصاف و العدل وأهل الحل والعقد، ولم يتم تداوله في الأقطار العربية إلا بعد الحرب العالمية الأولى، حينما ساهمت الظروف في تشكيل تيار يعمل على بناء أسس قواعد الحرية والاستقلال، ثم تسارعت مع الاستقلال التحولات نحو أشكال سياسية متعددة تبرز اعتماد أجزاء معينة من الديمقراطية خاصة فيما يتعلق باعتماد دساتير لتنظيم حياة المجتمع والدولة، وتأكيد قواعد وأسس الاختيار الشعبي لممثلي الأمة.(1)

وعلى العموم يعود تباين مفهوم الديمقراطية والتعددية الاجتماعية والسياسية في البيئة العربية إلى العديد من الظروف المؤثرة أهمها:(2)

- ظرف الاستعمار والتعبئة الاقتصادية والسياسية للدولة المستعمرة؛
- استمرار تهديد الأمن القومي العربي خارجيا وتفاقم أزمة الهوية الثقافية في بعض الدول العربية.

وتبقى النظم السياسية العربية كما يقول مجدي حماد حاضرا ومستقبلا حصيلة خبرتين مع ما بينهما من تفاعل:(3)

- الأولى: خبرة النظام العربي بخاصة الايديولوجية (القومية العربية).
- والثانية: خبرة النظم العسكرية في تدعيم الواحدية السياسية (نظام الحزب الواحد) دون نمو تعددية حقيقية في الحياة السياسية والاجتماعية.

وبغض النظر عن طبيعة العوامل التي تقف وراء أزمة الدولة الوطنية في الوطن العربي وأسباب شيوع وترسخ سمة التسلطية السياسية، سوف نحاول التركيز هنا على الأسباب التي تقف وراء سياسة الانفتاح والتعددية السياسية في بعض الدول العربية واهم خصائصها فضلا عن العراقيل التي تحول دون تحول ديمقراطي حقيقي كمدخل تفسيري مهم لمختلف لقضايا التي سنتناولها فيما بعد.

---

(1) جواد محمد الحمد، "رؤية واقعية للتحولات الديمقراطية في الوطن العربي ومستقبلها" في : الديمقراطية والتربية في الوطن العربي،مرجع سابق، ص ص 462-463.

(2) محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، المرجع السابق،ص 96 وما بعدها.

(3) مجدي حماد، "الديمقراطية في الوطن العربي" ، المرجع السابق، ص ص 482-495.

هناك أسباب كثيرة دفعت إلى تبني سياسة الانفتاح لدى العديد من الدول العربية منها: ما يتعلق بالبيئة الداخلية كتصاعد حدة الأزمة الداخلية في العديد من الدول منذ عقد الثمانينات اقتصاديا (ضعف النمو، التضخم، البطالة، المديونية)، اجتماعيا (الفقر، التهميش مشاكل الصحة والتعليم)، سياسيا (غياب المشاركة، الفساد، انعدام الشرعية...)، وثقافيا (أزمة الهوية)، وكذا الاتجاه إلى تبني سياسيات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي بضغوط من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال إجراءات التحرير الاقتصادي وخصخصة القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص، وخاصة تنامي مطالب الديمقراطية والمشاركة السياسية من قبل قوى وشرائح اجتماعية مختلفة.

أما بالنسبة للعوامل الخارجية، فهي الأخرى عديدة منها ما يتعلق بالتحولات السياسية والاقتصادية التي شهدها الاتحاد السوفياتي (سابقا) وبقية بلدان شرق أوربا، وتبنيها لسياسات اقتصاد السوق والتعددية الحزبية[1]، ومنها ما يتعلق بحدوث موجة التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي خلال الربع الأخير من القرن الماضي –كما رأينا–، وانفراد الولايات المتحدة كقوة عظمى ووحيدة بعد انتهاء الحرب الباردة، بالإضافة إلى ثورة المعلومات والاتصالات ودورها في تحريك الانفتاح السياسي وغيرها من العوامل التي ساعدت على خلق بيئة تعبر عن واقع قائم من الصعب تجاهله أو حتى الانعزال عن تأثيراته.[2]

ولهذا، جاءت عمليات الانتقال نحو التعددية السياسية المقيدة أو الانفتاح السياسي المحدود في الوطن العربي بطبيعة الحال كمحاولات أولية للتأقلم والتكيف مع هذه المعطيات النابعة من البيئة الداخلية والخارجية على حد سواء، بحيث جعلت التحول يتميز بصفة عامة بكونه مبادرة من النخب الحاكمة (القيادات السياسية) بغية تدعيم

---

[1] أنظر: محمد حسنين توفيق إبراهيم، نفس المرجع السابق، ص ص 94-100.وكذلك: محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، المرجع السابق ص 81 وما بعدها . وبرهان غليون ،"الديمقراطية العربية: جذور الأزمة وآفاق النمو " ، نفس المرجع السابق، ص ص 140-163.

[2] عن العوامل الخارجية أنظر مثلا:

Bruno Cabanes et Jean Marc pitte , 11 septembre la grande guerre des Americains , (Paris: Armand colin, 2003),pp 145 à suiv. et Adnan M.Mayajneh, "the U.S.strategy: democracy and Internal stability in the Arab world".
http://www.Alternatives journal.net/vol 03/N°02/Adnan.htm.

النظم السياسية القائمة على الاستمرار واكتسابها نوعا من الشرعية السياسية، فضلا عن حصولها على قروض وتسهيلات اقتصادية من مؤسسات التمويل الدولية والدول الغربية.

وهو ما أدى في المحصلة إلى جمود وتعثر التعددية السياسية ونجم في أفضل الأحوال هامش ديمقراطي محدود يضيق ويتسع بحسب إرادة ورغبة النخب الحاكمة أمام ضعف قوى المعارضة في إدارة عملية الانتقال.[1]

وبالرغم من الاصلاحات التي أدخلت في العديد من البلدان العربية مزيدا من المشاركة وتنظيم الانتخابات وتخفيف القيود على المجتمع المدني، وإعطاء المزيد من الحرية للصحافة والتصديق على عدد من معاهدات حقوق الإنسان، يبقى تمثيل النساء مثلا متدنيا في الهياكل والمؤسسات السياسية، حيث تشغل النساء وفق تقرير التنمية البشرية لعام 2000 نسبة 3.5% من مجموع المقاعد البرلمانية في البلدان العربية مقابل 4.2% في شرق آسيا (دون الصين) و8.4% في إفريقيا جنوب الصحراء و 12.7% في جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي، و12.9 في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي و 21.2% في شرق آسيا (مع الصين). ولا تزال أنساق الحكم المركزي، وتقييد حرية تكوين الروابط المدينة وجمعيات النفع العام، والتشكيك في جدوى المشاركة في الانتخابات وأنشطة الأحزاب السياسية، وتنوع العقبات التي تواجه الجمعيات الأهلية داخليا وخارجيا قائمة في عدد من البلدان العربية.[2]

الأمر الذي يعني أن الديمقراطية في هذه الدول كانت مدفوعة بعدد من العوامل المتشابهة، حيث واجهت النخب الحاكمة فيها ضغوطا متعددة بما في ذلك مشكلات اقتصادية واجتماعية هائلة. كما أن انخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار الواردات منذ الثمانينات جعل الكثير من الأقطار العربية عاجزة على دعم السلع الأساسية ومواجهة تنامي ضغوط المجتمع المدني المتزايد.[3] ولم يكن التوجه نحو الديمقراطية هكذا سوى

---

[1] للمزيد راجع: أحمد يوسف ونيفين مسعد (تحرير)، حال الأمة العربية(2006-2007) أزمات الداخل وتحديات الخارج(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2007)، ص ص 75- 94.وكذلك فاتح سميع عزام،" الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية"، في :باسيل يوسف بجك (وآخرون) ، الدستور في الوطن العربي عوامل اثبات وأسس التغيير ، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص ص 62-73.

[2] نقلا عن: تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (UNDP)، المكتب الإقليمي للدول العربية، الأردن، 2002، ص ص 103-117.

[3] ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع،(بيروت:م.د.و.ع ،2004)، ص ص170-171.

انعكاس لموجة عالمية من زوال الشرعية من الأنظمة الشمولية أو كحل جانبي لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والسياسة والأمنية، ولـــيس نتيجـــة نـــضج عـــام للقـــوى الديمقراطية وتبذل في موازين القوى المحلية.[1]

مع العلم، أن جميع الأنظمة العربية تتفق على تأجيل الديمقراطية بحجة مجموعة من الذرائع أهمها:[2]

- عدم النضج السياسي للشعب؛
- حماية الوحدة الوطنية؛
- تحقيق التنمية الاقتصادية وتلبية حاجيات الشعب المادية؛
- الخصوصية(العربية والمحلية) ومسألة الصراع العربي- الإسرائيلي لـــدى بعـــض الدول.

وعليه، يرجع انحسار المد الديمقراطي العربي إلى عدة أسباب أهمها ما يتعلـــق بمأزق الدولة الوطنية العربية وعجزها عن الوفاء بوظائفها الأساسية ومعضلة الهيمنـــة الخارجية والتبعية للغرب التي من آثارها: [3]

- الولاء السياسي للشخص الحاكم في ظل تداخل شخص الحاكم في وعي جهاز السلطة مع شخصية الدولة؛
- المركزية الشديدة وعدم تهيئة الظروف اللازمة لبناء المؤسسات وإنماء قواعد الممارسة السياسية بشكل يساعد على الانتقال السلمي والدستوري للسلطة.

فالأنظمة الدستورية وتطبيقاتها العملية في الوطن العربي تفتقر إلى الخصائص الأساسية للنظام الديمقراطي وذلك للعديد من الأسباب أهمها:[4]

- استمرارية أسلوب (الاستفتاء الشخصي) في اختيار رئيس الدولة؛
- وجود مجالس نيابية صورية تعبر عـــن إرادة الحـــاكم وتزييـــف العمليـــات الانتخابية أو تزييف إرادة الناخبين عند الاقتراع؛

---

[1] أنظر: برهان غليون، "أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي" في: الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص 117.وكذلك :محمد محفوظ ، الإسلام ورهانات الديمقراطية، ط1،(المغرب: المركز الثقافي المغربي ، 2002)، ص ص 203-207.

[2] عبد النور بن عنتر، "إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، عدد 273 نوفمبر 2001، ص8.وللمزيد راجع: ثناء فؤاد عبد الله ، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، المرجع السابق،ص ص 178 وما بعدها .و السيد ولد أباه ، "عوائقالتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، المرجع السابق،ص 95 وما بعدها.

[3] مجدي حماد، المرجع السابق، ص ص 489-500.

[4] أحمد باقر، المرجع السابق، ص ص 479-481.

– عدم الاهتمام بالتربية الديمقراطية وتفعيلها داخل الأسرة والمدرسة وجميع مناحي الحياة؛

– احتكار الدولة لوسائل الإعلام، والتضييق على مؤسسات المجتمع المدني؛

– عدم نضج الرأي العام وهشاشة دوره كعنصر مؤثر في العملية السياسية.

وعموما أسباب غياب الديمقراطية في الواقع السياسي العربي عديدة ومتشعبة يجملها البعض فيما يلي:[1]

1– بروز زعامة سياسية تحظى بتأييد واسع من قبل الجماهير؛

2– استبعاد مبدأ التعددية بصفة عامة من الممارسة السياسية خوفا من استفحال الخصوصيات وتحت ذريعة الوحدة الوطنية؛

3– فشل الأنظمة وزعامتها في تحقيق الأهداف الموعودة؛

4– دور الطفرة النفطية في تحصين الأنظمة الريعية بتدعيم شرعيتها بإشباع حاجيات الشعب المادية؛

5–الفهم السلبي للديمقراطية وعدم الاقتناع بها سواء داخل المعارضة أو في السلطة؛

6– دور العامل الخارجي في تغييب الديمقراطية انطلاقا من مصالح معينة.

وعلى الرغم من واقعية الخيار الديمقراطي العربي وإمكانيات تحقيقه المتعددة يبقى ذلك متوقف على توسيع هامش الحريات السياسية ومدى انسجامه مع قيم المجتمع وحضارة الأمة وبما يحافظ على الوحدة الداخلية بين أبناء الشعب الواحد، [2] وخاصة تجاوز أبعاد مخاطر موجة التحول الراهنة التي ترتبط بمجموعة من العوامل أهمها:[3]

1– عامل التدخل الخارجي سواء باستخدام القوة العسكرية كما حدث في حالة العراق أو بالضغوط الإكراهية كما يحدث لسوريا وبعض الدول الأخرى؛

2– تداعيات الحرب على الإرهاب؛

3– الخوف من احتمالات الصدام والفوضى وبروز مشكلات الطائفية والعرقية والمذهبية.

---

[1] أنظر: عبد النور بن عنتر، نفس المرجع السابق، ص ص 9-11. وكذلك: عبد الحسين شعبان، نفس المرجع السابق، ص ص 240-246.

[2] أنظر: جواد محمد الحمد، نفس المرجع السابق، ص 471.

[3] راجع: أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (تحرير)، المرجع السابق،ص 41 وما بعدها.وكذلك: عبد الرحمان منيف، الديمقراطية أولا.. الديمقراطية دائما، (المغرب: المركز الثقافي العربي،2001)،ص ص145 وما بعدها.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

دوافع التحول الديمقراطي في العراق ومحددات اتجاهاته الفكرية والإستراتيجية.

موقع العراق الاستراتيجي وأهميته بالنسبة للمصالح الأجنبية المختلفة، بالإضافة إلى تركيبته الجغرافية المتعددة، وطبيعة نمط بنائه السياسي الذي تميز بالسيطرة على السلطة ومركز الدولة الأساسية، جعله من أكثر المناطق التي تعاني من مشكلة عدم الاستقرار والتدخل في شؤونها الداخلية لأسباب وعوامل كثيرة.

فإلى جانب الحروب وطبيعة العلاقة الموجودة بين السلطة والمجتمع، هناك المصالح المختلفة التي تسعى الولايات المتحدة الحفاظ عليها ذات العلاقة بحماية النفط والحد من تنامي الإرهاب وأمن إسرائيل، وخاصة الخوف من عدم الاستقرار في المنطقة بسبب شيوع مظاهر الاستبداد والتخلف والعنف والتطرف والجمود الاقتصادي وكثرة السكان وغيرها، بالتزامن مع بروز اتجاه يدعو إلى ضرورة تقوية جماعات الدول الديمقراطية وتشجيع وجود ديمقراطيات واقتصاديات سوق جديدة وتعزيزها خاصة في الدول ذات الأهمية بالنسبة لمصالحها ومساندة تحرير الدول المعادية لها.

ومن هنا جاء استهداف العراق الذي يرتبط بالعديد من المصالح الأمريكية وأهدافها المختلفة، وتنوعت الحجج والذرائع بخصوص غزوه واحتلاله.

وهذا ما سنحاول توضيحه في مختلف جوانب هذا الفصل، من خلال التركيز على موقع العراق وأهميته بالنسبة للمصالح الأجنبية، وتطور نمط بناء الدولة فيه بالإضافة إلى موقف الولايات المتحدة من التحول الديمقراطي وتبريراته المختلفة ثم تحديد أهم اتجاهاته الفكرية والاستراتيجية. وذلك وفقا للمباحث الثلاثة التالية:

- المبحث الأول: العراق والتحول الديمقراطي: ملامح عامة.
- المبحث الثاني: الاتجاهات الفكرية لعملية التحول الديمقراطي.
- المبحث الثالث: الاتجاهات الاستراتيجية لعملية التحول الديمقراطي.

المبحث الأول

العراق والتحول الديمقراطي: ملامح عامة.

إن الحديث عن العراق والتحول الديمقراطي يقود إلى ضرورة التعـرض إلـى أهمية المجال الاستراتيجي الذي يتمتع به العراق وخاصة بالنسبة للمـصالح الأجنبيـة والأمريكية المختلفة، بالإضافة إلى مختلف الأحداث السياسية التـي شـهدتها الدولـة العراقية من خلال مراحلها التطورية وأثرت في نمط بنائها الـسياسي، حيـث النـشأة الأولى لمرحلة الانتداب البريطاني والحكم بمجموعة من الدساتير المؤقتـة والـسيطرة على السلطة والصراع حولها، فضلا عن قمع المعارضة وغياب المشاركة العامة فـي اتخاذ القرار. مما أدى إلى بروز فكرة تغيير النظام وأهمية توظيف العامـل الإقليمـي والدولي في ذلك.

إن الولايات المتحدة التي حرصت على بقاء الاستثناء الديمقراطي العربي فـي مرحلة الحرب الباردة لتأمين مصالحها من النفط وغيره لم تضطر إلى الاهتمام بأفكار الديمقراطية والإصلاح إلا بعد أن أصبحت مصالحها مهددة نتيجة التخلف والاسـتبداد وانتشار العنف والإرهاب.

وهو ما جعل الطرح الأمريكي بهذا الخصوص يشهد ازدواجيـة حقيقيـة بـين الخطاب والواقع ويثير الشكوك في مدى صدقية توجهاتها في هذا الإطار، خاصة فـي ظل التبريرات المنختلفة التي قدمتها بشأن غزو العراق واحتلاله.

وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول : موقع العراق بالنسبة للمصالح الأجنبية.
- المطلب الثاني : التطور السياسي ونمط بناء الدولة في العراق.
- المطلب الثالث : موقف الولايات المتحدة من التحول الديمقراطي وتبريراتـه في العراق.

المطلب الأول: موقع العراق بالنسبة للمصالح الأجنبية: العراق الذي يمثل موقعه مجالا استراتيجيا بالنسبة للمصالح الأجنبية المختلفة، يقع في أقصى الطرف الشمالي من الوطن العربي، يحده من الشمال والجنوب تركيا والخليج العربي والكويت ومن الشرق والغرب إيران وسوريا والأردن والمملكة العربية السعودية، تبلغ مساحته 437.072 كلم^2 منها 4910 كلم^2 مساحات مائية، كما يعد من أغنى الدول العربية بمصادر الطاقة وعلى رأسها البترول.[1]

يتألف سكان العراق بصفة عامة من ثلاث قوميات: العرب والأكراد والتركمان ونسبة قليلة من الآشوريين، يتكلمون اللغة العربية والآرية والتورانية، ويدينون بثلاثة أديان عامة هي: الإسلام والمسيحية واليهودية بالإضافة إلى ما تدين به بعض الطوائف والجماعات الصغيرة كاليزيدية والصائبة، بينما ينقسم المسلمون الذين يشكلون أغلبية الشعب إلى طائفتين كبيرتين هما: الشيعة والسنة.[2]

ومن الناحية التاريخية تعتبر أرض العراق مهد حضارات ومقصد هجرات بشرية متعددة وكذا مسرح للعديد من الفتوحات، سيما سقوط الدولة العباسية إثر احتلال المغول لبغداد عام 1258م ودخول العراق في دائرة النفوذ الفارسية لقرنين، ثم إدماجه في عام 1534 تحت سلطة الإمبراطورية العثمانية لفترة تقارب أربعة قرون انتهت بالاحتلال العسكري البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى وإنشاء الدولة العراقية الحديثة فيما بعد.[3]

أثناء فترة الاخضاع العثماني كان العراق يتمتع بنوع من الاستقلالية في الشؤون الإدارية والمالية، عكس السيطرة البريطانية التي فرضت نوعا من الإدارة المدنية لتحقيق مصالحها من خلال تكوين دولة ذات حدود وسلطة مركزية تابعة، وعلى إثر استمرار سياسة الانتداب وفشل ثورة 1941 استطاع الجيش العراقي في ثورة جويلية 1958 القضاء على النظام الملكي وإعلان أول جمهورية عراقية.[4]

---

(1) د.حسام جاد الرب، جغرافية العالم العربي (القاهرة:دار العلوم للنشر والتوزيع،2005)،ص ص 310-322.

(2) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية (لندن: دار الحكمة،2000)ص ص 16-19.وكذلك:
Habib Ishow, structures sociales et politiques de l'iraq contemporain (pourquoi un état en crise?), (Paris:Editions l'armattan, 2003),pp 19 à suiv.

(3) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 30.و تامر كامل ، المرجع السابق،ص 114.

(4) حسام جاد الرب، المرجع نفسه ،ص ص 309-310.

وعلى العموم كان الاهتمام البريطاني منصبا على حماية الطريق إلى الهند ومنع هجمات القراصنة على سفنها في شواطئ الخليج، ومن ثم المتاجرة بحرية مع جميع شواطئ الخليج والعراق الذي كانت أغلب صادراته من الحبوب والتمور وأغلب وارداته من الأقمشة.[1]

وبعد اكتشاف النفط بجنوب إيران عام 1908 وإنشاء شركة النفط الأنجلو فارسية عام 1909 ازدادت درجة الاهتمام به إلى غاية تكريس الوجود البريطاني الفعلي في العراق بموجب معاهدة سان ريمو،[*] ثم تجسيد الهدف النهائي للاستراتيجية البريطانية في إنشاء دولة مستقلة شكليا وموالية عمليا وغير مكلفة ماليا بموجب معاهدة 1922/10/10 بين العراق وبريطانيا.[2]

وفي مقابل الهيمنة البريطانية على اقتصاد العراق، نجد الولايات المتحدة التي رفعت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى شعار الباب المفتوح (Open Door Policy) في مجال اقتسام المصالح النفطية الأمريكية، وحاولت خلال سنوات 1926−1930 تطوير علاقاتها التجارية مع العراق ثم لضمان مصالحها النفطية وقفت ضد ثورة 1941 الوطنية وأيدت دعم وتقوية النظام الملكي.[3]

وتجسيدا لإستراتيجيتها التي تقوم على التحالف مع الطبقات الرجعية في البلاد والقوى الاستعمارية المنافسة لها،[4] وبخاصة بريطانيا التي عادة ما تلجأ كما رأينا إلى الاستعانة بالقوات الوطنية والأمراء الوطنيين والمجالس المحلية في توطيد سيطرتها العسكرية والسياسية والاقتصادية.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية حاولت اتخاذه كقاعدة لمواجهة المد القومي العربي وردع عدوان الشيوعية الدولية، ثم جاءت ثورة جويلية 1958 لتنهي توجهات العراق الملكي نحو الغرب وتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ العلاقات الأمريكية التي

---

[1] ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت، من الثورة إلى الديكتاتورية العراق من 1958، ترجمة: مالك النبراسي ([د.ب.ن]: منشورات الجمل، 2003) ، ص ص 30-31.

[*] عند وضع اللمسات الأخيرة لإتفاقية سان ريمو رد وزير الخارجية البريطاني اللورد كارزون Lord curzon على احتجاج الولايات المتحدة، بأن بريطانيا لا تسيطر إلا على 4.5% من إنتاج النفط العالمي بينما تسيطر أمريكا على 80% .
أنظر: جيف سيمونز، عراق المستقبل السياسة المستقبلية الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة: سعيد العظم، ط1 (بيروت: دار الساقي 2004) ص 318.

[2] غسان سلامة، المرجع السابق، ص 34.

[3] د.إبراهيم خليل العلاف، "موقع العراق في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة"، مجلة العلوم الإنسانية (الالكترونية)، السنة 04، عدد 29، جويلية 2006. http//:www.ulum.nl

[4] للمزيد :راجع فيكتور بيرلووألبرت إ. كان، أعمدة الاستعمار الأمريكي ومصرع الديمقراطية في العالم الجديد، تعريب: منير البعلبكي (بيروت: دار العلم للملايين، 1980)،ص ص 16-19.

اتسمت في عقد الستينيات من القرن الماضي بظهور محاولات تجديد وتوثيق روابطها الاقتصادية والتجارية، غير أن ظروف الحرب الإسرائيلية العربية في جوان 1967 حالت دون ذلك.[1]

لقد تم قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة في عام 1967، وطرد الدبلوماسيين الإنجليز في 30 نوفمبر 1970، بينما كانت فرنسا البلد الصديق الوحيد الثابت في علاقاته مع العراق الذي استفاد بعد تأميم شركة نفط العراق في 1972 بتوقيع اتفاقية تصدر بموجبها 23.75% من إنتاج الشركة لفرنسا . غير أن تأميم حصص النفط الهولندية والأمريكية بعد حرب أكتوبر 1973 وتعريق جميع الأسهم الأجنبية في ديسمبر 1975،[2] لم يمنع من نمو التبادل التجاري مع الولايات المتحدة التي كانت علاقتها الدبلوماسية مقطوعة من 32 مليون دولار عام 1971 إلى 274 مليون دولار عام 1974، وتوسع التبادل التجاري ليشمل اليابان وألمانيا الغربية وبعض الشركات الأجنبية الأخرى على إثر إنجاز سلسلة من المشاريع التنموية وازدياد الإيرادات النفطية، لينخفض بعد ذلك معدل التبادل التجاري مع الدول الاشتراكية من 13% من إجمالي استيرادات العراق عام 1974 إلى 2.6% في عام 1981.[3]

وأصبح هكذا العراق سوقا مهما بالنسبة للسلع الرأسمالية التي أخذت تشكل 50% من حجم إيراداته بين عامي 1974 و 1976، وبالمثل مع الصادرات التي تتكون أساسا من البترول الذي يذهب أغلبه إلى البلدان الرأسمالية الغربية.[4]

وعلى العموم لم يكن للولايات المتحدة إستراتيجية متكاملة إزاء دول المنطقة قبل استكمال الانسحاب العسكري البريطاني من المنطقة، عام 1971 عدا بعض السياسات التي كانت تتعامل بها مع دول المنطقة بشكل منفرد فيما يتعلق بمصالحها النفطية وتواجدها العسكري المحدود في البحرين منذ عام 1949، بالإضافة إلى حقها في استخدام قاعدة الظهرن الجوية في السعودية بناء على معاهدة 1951.

---

[1] أنظر: يوسف الشويري، القومية العربية: الأمة والدولة في الوطن العربي نظرة تاريخية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص ص 224-227.

[2] ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت، المرجع السابق، ص ص 196-207.

[3] المصدر نفسه، ص ص 242-243.

[4] المصدر نفسه، ص ص 326-330.

غير أن تأميم النفط العراقي في عام 1972 وارتباط الرغبة الأمريكية في تأمين مصالحها النفطية والإستراتيجية بقوى إقليمية كبرى جعل استرتيجيتها في فترة التسعينيات من القرن الماضي تقوم على ما يعرف بإستراتيجية الدعامتين (Twin pillars) التي تقضي بالاعتماد على كل من إيران والسعودية في مواجهة الحركات الثورية الداخلية ومحاولات الغزو الخارجية الإقليمية لجماعة المصالح الأمريكية والغربية.

وفي ظل هذا النظام الذي كانت تمثل فيه إيران دعامة أساسية استبعد العراق لأسباب تتعلق بسياسته ذات الطابع "القومي العربي المعادي للإمبريالية". وبموجب استنفاذ أهدافه جاء إعلان "مبدأ كارتر" في 21 جانفي 1980 الذي يقوم على الربط المباشر بين "أمن الطاقة" و "أمن الخليج"، ويجعل من أية محاولة من قبل الدول الخليجية للسيطرة على نفطها مبررا كافيا لشرعية التدخل العسكري الأمريكي المباشر بواسطة قوات التدخل السريع"، ولم يكن الهدف خلال الحرب العراقية الإيرانية (1980–1988) من تدعيم العراق عسكريا واقتصاديا الاعتراف به كقوة إقليمية زعيمة لنظام أمن الخليج نيابة عن الولايات المتحدة، بقدر ما كانت الحرب ذاتها عاملا مهما في تهيئة الظروف الملائمة لوضع "مبدأ كارتر" موضع التطبيق. [1] علما أن الحرب تزامنت مع ارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية ومن ثم تدني مستوى الاحتياطي العراقي من العملات الصعبة ، شهدت عودة العلاقات الدبلوماسية العراقية مع الولايات المتحدة في 28 أكتوبر 1948، أسفرت في أوت 1987 على توقيع اتفاقية اقتصادية وتقنية مشتركة مصحوبة بمساعدات غذائية أمريكية بقيمة مليار دولار.[2]

وبالمقابل ساعد الاجتياح العراقي للكويت عام 1990 في تحقيق العديد من أهداف الإستراتيجية الأمريكية بخاصة توفير ذريعة التدخل العسكري المباشر وتقليص

---

(1) أنظر: محمود عزمي،"أمن الخليج في المنظور الأمريكي:"مبدأ كارتر" في التطبيق"، مجلة شؤون الأوسط، عدد 04، ديسمبر 1991، ص ص 37-46.
(2) أنظر: ماريون فاروق سلوغلت ،بيتر سلوغلت، المرجع السابق،ص 351.

قدرات العراق العسكرية والاقتصادية، من خلال التحالف العسكري الذي قادته الولايات المتحدة واستمرار فرض العقوبات بموجب العديد من القرارات الأممية.[1]

وبالمحصلة كان وقوع العراق تحت الاحتلال الأنجلو أمريكي في أفريل 2003 عاملا مهما في الاستيلاء على ثروات الخليج النفطية التي تشكل مصدر ثلث الاحتياجات البترولية الأمريكية، كما كان البترول السبب الرئيس للمشاركة الأمريكية في حرب الخليج الثانية. وفي هذا يقول لورنس كورب Lawrence Korb المساعد السابق لوزير الدفاع الأمريكي « لو كانت الكويت تزرع جزرا لما اهتممنا على الإطلاق »، أو لو كانت كما قال عضو مجلس النواب "ستوكين" في جانفي 1991«... تزرع موزا عوضا عن البترول لما كنا أرسلنا 400 ألف جندي أمريكي إلى هناك».[2]

وتزداد رغبة الشركات النفطية في الوصول إلى العراق حسب الخبير النفطي أنتوني سمبسون Antony Sampson كلما أحست بالقلق على سلامة إمداداتها النفطية بالسعودية".[3] ما قد يعني أن الرغبة الأمريكية في السيطرة على بترول العراق جاءت كخطوة احترازية ضد الشكوك المحيطة بالإمدادات النفطية والتخوف من عدم الاستقرار وتنامي أعمال الإرهاب، إلى جانب الرغبة الجامحة في إضعاف قدرات العراق الذاتية والقضاء على نظام الحكم فيه.

المطلب الثاني: التطور السياسي ونمط بناء الدولة في العراق: لقد عرفت الدولة العراقية خلال مراحلها التطورية العديد من الأحداث السياسية التي أثرت في نمط بنائها، حيث كان إنشاؤها بسرعة في مرحلة الانتداب. ففي خريف 1920 تم تكليف السيد عبد الرحمن النعيب بتشكيل وزارة عراقية شكلية،[4] وتقرر في اجتماع القاهرة (مارس 1921) التخلي عن الحكم المباشر واستبداله بحكم مباشر يقوم على إدارة مدنية وحكومة عراقية مسنودة بعدد من المستشارين ذوي الصلاحيات الواسعة.

وبقيت بريطانيا تدير شؤون العراق الخارجية ولها حق التصرف (حق النقض) في الشؤون العسكرية والمالية، على أن تكون الحكومة العربية برئاسة شخص عربي

---

[1] أنظر: جيف سيمونز ، استهداف العراق العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 155 وما بعدها

[2] جيف سيمونز، عراق المستقبل السياسة المستقبلية الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، المرجع السابق، ص 331.

[3] المرجع نفسه، ص 324.

[4] د. عبد الله حسن الجوجو، الأنظمة السياسية المقارنة (دراسة مقارنة)،(مصر: الجامعة المفتوحة، 1996-1997)،ص ص 336-337.

بناء على سياسة "المحمدي المحلي".[1] ما يجعل هذه الدولة مستقلة شكليا وغير مكلفة ماليا، تتشكل من واجهة عربية وتعمل بنظارة حكومة بريطانية.[2]

ولهذا الغرض توج فيصل بن حسين ملكا على العراق في أوت 1921 بعد إجراء استفتاء شعبي عليه تحت إشراف المندوب السامي والموظفون الإداريون في ظل الانتداب، وأعلن تأسيس المجلس التأسيسي بأعضائه المائة الذي كانت دعوته للاجتماع في مارس 1924 لأجل وضع دستور للعراق وقانون للانتخابات ومن ثم المصادقة على معاهدة 1922 التي حلت محل الانتداب وحددت العلاقة بين العراق وبريطانيا.[3]

لقد كانت السياسة البريطانية في العراق تقوم على احلال نخبة محلية تكون في موقع الاتهام من قبل العراقيين بدلا منها،[4] بالإضافة إلى دعم قوة شيوخ العشائر والإقطاعيين وتعيين الملائمين منهم كشيوخ حكوميين[5].

وفي ظل دستور 1925 كان الملك يرأس السلطة والدولة وهو مصون وغير مسؤول والقائد الأعلى للقوات المسلحة الذي يتمتع بمجموعة من السلطات كالمصادقة على القوانين وحل البرلمان وتعيين مجلس الأعيان في تكوين مجلس الأمة من مجلس الأعيان ومجلس النواب الذي يكون انتخاب أعضائه من الشعب مباشرة، وقد حرمت المرأة من حق الانتخاب.

أما الوزارة فتقوم بإدارة شؤون الدولة وتنفيذ القوانين والإشراف عليها، وهي أداة بيد الملك الذي يمثل رأي السلطة التنفيذية.[6] وخلال هذا الوضع الدستوري الذي استمر إلى غاية قيام النظام الجمهوري عام 1958 برزت العديد من الأحداث السياسية، حيث بالرغم من انتقال البلاد من منطقة تحت الانتداب إلى دولة مستقلة في أكتوبر 1932 استمرت السيطرة البريطانية وبقي الميدان السياسي مشغولا بنفس زمر العشرينيات وأصدقائهم ومساعديهم، فبعد وفاة الملك فيصل في 1933 وارتقاء ابنه

---

(1) ماريون فاروق سلوغلت، بتر سلوغت، المرجع السابق، ص35.

(2) راجع: تامر كامل، المرجع السابق، ص ص 115-116.

(3) عبد الله حسن الجوجو، المرجع نفسه، ص ص 337-338.وكذلك :

Bahgat Korani Maurice Fllory (et autres), les regimes politiques Arabes, (Paris: puf, 1990), p323.

(4) غسان سلامة، المرجع السابق، ص 35.

(5) ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت، نفس المرجع ، ص 37.

(6) عبد الله الجوجو، المرجع السابق، ص ص 338-339.لقد سمي هذا الدستور بالقانون الأساسي العراقي وتضمن مقدمة وعشرة أبواب و 132 مادة كما عرف ثلاث تعديلات. انظر: عبد الحسين شعبان، "الدستور ونظام الحكم"، في : أحمد يوسف أحمد (وآخرون)، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا ، ط1 (بيروت: مركز دراست الوحدة العربية، 2004)، ص ص 514-517.

غازي (1933–1939) العرش قام الجيش بقيادة بكر صدقي باستلام السلطة بعد انقلاب عسكري على حكومة ياسين الهاشمي في أكتوبر 1936. [1]

وأمام عدم رغبة أو قدرة حكومة حكمت سليمان الجديدة في مباشرة خطوات باتجاه الإصلاح الديمقراطي وحرية النقابات قدم وزراء جماعة الإصلاحيين أو الأهالي استقالاتهم منها في جوان 1937، ليغتال بعد ذلك بشهرين قائد أركان الجيش بكر صدقي ويستدعي جميل المدفعي لتشكيل الوزارة الجديدة كمرشح لإحدى مجموعات الضباط القوميين. ثم ازداد الوضع تعقيدا بمقتل الملك غازي في أفريل 1939 وتسمية ابن عمه وصيا على ابنه القاصر فيصل الثاني، وانقسام النخبة العراقية بين مناصر ومناوئ لبريطانيا وحلفائها في الحرب العالمية الثانية.[2]

وبخصوص المعارضة كانت الفترة 1918–1920 قد عرفت ظهور مجموعة من الأحزاب أو الجمعيات المعارضة كجمعية النهضة الإسلامية التي تشكلت في عام 1919، وحزب الدفاع الذي انتهى باعدام مؤسسه عبد المجيد كنه في سبتمبر 1920، وغيرها من الجمعيات التي كانت تهدف إلى العمل ضد الاحتلال وتدعو إلى استقلال العراق.[3]

كما كان هناك اتجاهان سياسيان قبل بروز الحزب الشيوعي كقوة رئيسية في المعارضة قبل فترة الحرب العالمية الثانية هما:

–تيار القومية العربية، واتجاه جماعة الاصلاحيين المسماة "الأهالي" التي تربط بين الاستقلال السياسي والاقتصادي مع إصلاحية اجتماعية ديمقراطية، ومن أعضائها المؤسسين: محمد حديد، عبد الفتاح إبراهيم، عبد القادر اسماعيل، وحسين جميل.

ويعتبر رشيد عالي الكيلاني الذي رأس الوزارة بعد استقالة نوري السعيد في مارس 1940 إلى غاية جانفي 1941 أشهر شخصية مدنية تؤمن بالقومية العربية.[4]

وعلى إثر ثورة جويلية 1958 صدر أول دستور في هذه الفترة أنيطت بموجبه السلطة بيد مجلس السيادة ومجلس الوزراء ولم تحدد سلطات رئيس الجمهورية، حيث تشكل

---

[1] ماريون بيتر سلوغلت، بيتر سلوغلت، المرجع السابق، ص ص 40-41.
[2] المرجع نفسه، ص 42.
[3] راجع، شمران العجلي، المرجع السابق، ص ص 74-79.وعن الحركات والأحزاب في العراق أنظر : فاضل محمد حسين البدراني ، الفكر القومي لدى الأحزاب والحركات السياسية في العراق 1945-1958، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 13وما بعدها.
[4] شمران العجلي، المرجع السابق ، ص ص 45-49.

مجلس السيادة من القائد العام للقوات المسلحة الذي عهد برئاسة الجمهورية إلى مجلس السيادة حتى يتم انتخاب رئيس للجمهورية وأصبح رئيسا للوزراء، وهو يتألف من رئيس وعضوين.

أما في مجلس الوزراء الذي نصت المادة 21 على سلطاته التشريعية ومصادقة مجلس السيادة على ما يصدره من أعمال،[1] فقد شغل الضباط المناصب الوزارية المهمة، حيث تسلم عبد الكريم قاسم رئاسة مجلس الوزراء إلى جانب وكيل وزارة الدفاع، وتسلم عارف نائب رئيس الوزراء ووكيل وزارة الداخلية بينما عادت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى ناجي طالب، ومن خلاله تم إلغاء المؤسسات الرئيسية للعهد الملكي واعتقال المتعاونين مع الملكية وتطهير صفوف القوات المسلحة والموظفين المدنيين وضباط الشرطة من أولئك الذين كان ولاؤهم موضع شك، وعلى المستوى الخارجي تم حل الاتحاد بين العراق والأردن وعدم مشاركة العراق في اجتماعات حلف بغداد قبل الانسحاب الرسمي منه في مارس 1959.[2]

غير أن تنامي الصراع بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف سرعان ما عجل بإزاحة عارف وبروز قاسم "الزعيم الأوحد" كما كان يعرف بعد أكتوبر 1958، الذي نجا من محاولة اغتيال في 7 أكتوبر 1959 بعد مقتل سائقه وإصابته بجروح، وكان صدام حسين رئيس العراق فيما بعد أحد منفذي هذه العملية.[3]

وبعد نجاح انقلاب 8 فيفري 1963 المخطط من قبل مجموعة من الضباط البعثيين والقوميين أمثال أحمد حسن البكر، وصالح مهدي عماش، وطاهر يحي، وحردان التكريتي وغيرهم،[4] صدر دستور مؤقت جديد وأعلن عن قانون المجلس الوطني كسلطة تشريعية وكقيادة جماعية للجمهورية العراقية، حيث بموجبه أنيطت كل السلطات بيد المجلس الوطني وصلاحيات رئيس الجمهورية مكملة لصلاحيات المجلس الغير محددة (تشريعية، تنفيذية، قيادة القوات المسلحة، انتخاب رئيس الجمهورية،

---

[1] عبد الله الجوجو، المرجع السابق، ص ص 340-341.

[2] ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت، المرجع السابق،ص ص 84-85.جاء هذا الدستور مقتضبا إذ احتوى على ديباجة وأربعة أبواب و30مادة واستمر حتى فيفري 1963. أنظر :عبد الحسين شعبان، المرجع السابق، ص 521.

[3] أنظر: Bahgat Korani (et autres) , op.cit,pp 326-329 وكذلك : ماريوت فاروق سلوغلت وبتر سلوغلت ننفس المرجع ، ص 84-11.،

[4] ماريوت فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت، نفس المرجع ، ص123. و فاضل محمد حسين البدراني، المرجع السابق، ص 41 وما بعدها.

.

تشكيل الحكومة). وفي تعديل 1964 حددت سلطات رئيس الجمهورية في كونه رئيس السلطة التنفيذية والقائد العام للقوات المسلحة الذي يقوم بتعيين الوزراء وإقالتهم وتشكيل مجلس الدفاع الوطني، وتمثل الحكومة الهيئة التنفيذية العليا في الدولة، أما مجلس الدفاع الوطني فيشكله رئيس الجمهورية ويتولى رئاسته.[1]

وبالرغم من انتقال السلطة رسميا إلى مجلس الوزراء بعد أن حل مجلس قيادة الثورة (CCR) نفسه، فإن تشكيل مجلس الدفاع الوطني أبقى الإشراف الفعلي للعسكريين على مجلس الوزراء، وفي هذه الفترة تمكن عبد السلام عارف الذي استمر بمنصبه رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة من تعيين طاهر يحي رئيسا للوزراء في ربيع 1964 ليبدل بعدها بقائد القوات الجوية عارف عبد الرزاق كرئيس للوزراء ووزير الدفاع قبل أن يقوم بمحاولة انقلاب فاشلة، أدت إلى تعيين عبد الرحمن البراز الذي تمكن من تدبير انتقال السلطة إلى عبد الرحمن عارف بعد وفاة شقيقه في حادث طائرة في أفريل 1966.[2]

وبعد انقلاب جويلية 1968 واستلام حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة للمرة الثانية تم تعيين أحمد حسن البكر رئيسا للجمهورية، والاعلان عن تشكيل مجلس قيادة الثورة، وأصدر دستورا مؤقتا نص على أن الإسلام هو دين الدولة، وأن الاشتراكية هي الأساس للاقتصاد، وأن مجلس قيادة الثورة هو الجهة التي تمارس السلطة في البلاد وحدد أعضائه بسبعة أعضاء ومن صلاحياته: انتخاب رئيس الجمهورية ونوابه والاشراف على القوات المسلحة والأمن الداخلي وحق إصدار القوانين والقرارات. ويعتبر رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة ورئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس السلطة التنفيذية، أما الحكومة فهي الجهة التنفيذية والإدارية العليا التي تتكون من رئيس الجمهورية والوزراء ومن أهم وظائفها تنظيم وتنفيذ المهام الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وإعداد الميزانية العامة وإصدار القرارات الإدارية والتنفيذية.

---

[1] أنظر: عبد الله الجوجو، المرجع السابق، ص ص 341-342. وعبد الحسين شعبان، المرجع السابق، ص ص 522-523

[2] للمزيد راجع: ماريون فاروق سلوغلت بيتر سلوغلت، المرجع السابق، ص ص 135-139.

وكانت الجبهة الوطنية والقومية التقدمية التي لعبت دورا بارزا في رسم وتنفيذ السياسة الداخلية والخارجية للدولة العراقية تتشكل من حزب البعث العربي الاشتراكي كحزب قائد لثورة جويلية 1968 والجبهة . ومن الأحزاب المشاركة فيها:

- الحزب الشيوعي العراقي (PCI).
- الحزب الوطني الكردستاني (PNK).
- الاشتراكيون العرب (SA).

أما عن أهم الوثائق الدستورية الصادرة في هذه الفترة، هناك ميثاق العمل الوطني الذي حدد مسيرة المرحلة بعد ثورة جويلية 1968 و قانون الحكم الذاتي الذي أعطى نوع من الاستقلالية للأكراد. مع العلم أن دستور جويلية 1970 الذي ظل معمولا به إلى غاية أفريل 2003 قد اعتبر العراق جزء من الأمة العربية، واعترف بوجود قوميتين رئيسيتين في العراق هما العربية والكردية بالإضافة غلى جعل اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب العربية في المناطق الكردية.[1]

وبالمحصلة، نلاحظ خلافا للعهد الملكي الذي استلهم بناه الدستورية من التجربة البريطانية وكان نظامه موجه بشكل أساسي لتوكيد وحماية المصالح البريطانية ومصالح ملاك الأرض التي كانت تشكل القاعدة الأسياسية للنظام الاجتماعي الملكي،[2] أن الحياة الساسية في الفترة الموالية امتازت بتجميع السلطات التشريعية والتنفيذية بيد هيئة واحدة هي مجلس الوزراء بالنسبة لفترة 1958-1968 ومجلس قيادة الثورة (CCR) منذ ثورة 1968، وبقي العراق يحكم طوال الفترة 1958- 1980 بالمراسيم دون أشكال مؤسساتية برغم من محاولة إقامة برلمان يرتكز على الحزب الواحد "اتحاد اشتراكي" في عام 1964.[3]

---

[1] أنظر: عبد الله الجوجو، المرجع السابق ،ص ص 342-346.و عبد الحسين شعبان ، المرجع السابق، ص ص 525-527 . وحول تأسيس حزب البعث ودوره في العراق راجع: Kaurani Bahgat (et autres), op.cit, pp 332-336. و مارون فاروق سلوغلت، بتر سلوغلت، المرجع السابق، ص ص 127—132.ويوسف الشويري، القومية العربية: الأمة والدولة في الوطن العربي نظرة تاريخية ، المرجع السابق، ص ص 230- 238.

[2] ماروت فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت،نفس المرجع ،ص 285.

[3] ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع، المرجع السابق،ص ص 192-193.

وكان الرئيس العراقي الراحل صدام حسين الذي أطيح بنظامه واحتلال بلاده في أفريل 2003، قد تسلم السلطة بعد إعلان أحمد حسن البكر استقالته في 16 جويلية 1979، وعين عزة الدوري بمنصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة (CCR)، الذي أصبح يتكون في جوان 1982 من الأعضاء: صدام حسين، عزة الدوري، طه ياسين رمضان، نعيم حداد، حسين علي العامري، سعدون شاكر، طارق عزيز، عدنان خير الله، وطه محي الدين.[1]

وعند مناقشة قانون المجلس الوطني في ديسمبر 1979، تم تشكيل المجلس الوطني، الذي يقع بمنزلة التابع لمجلس القيادة والثورة (CCR) من 250 نائبا، وانتخاب مجلس تشريعي لمنطقة الحكم الذاتي بحسب قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان في ضوء تحريم وحظر كل الأحزاب الدينية والعلمانية، أجريت انتخابات المجلس الوطني، وانتخابات المجلس التشريعي لكردستان، وقد حصل حزب البعث على أغلبية المقاعد مثل انتخابات المجلس الوطني الثاني في 20 أكتوبر 1984 وانتخابات المجلس الوطني الثالث في 1 أفريل 1989.[2]

أما بخصوص نمط بناء السلطة في العراق[3]، فكان حسب الأستاذة ثناء فؤاد عبد الله يقوم بصفة عامة على عناصر تلاحم مهمة في الوصول إلى السلطة والسيطرة على مفاتيح الدولة ومراكزها الرئيسية من خلال الاعتماد على التحالف العسكري/ المدني، خلق جيش عقائدي، هيمنة الحزب على الدولة، وجعل قيادة الدولة في قيادة الحزب والعكس، وتمركز القرار والسلطة بيد النخبة العائلية والجماعة القرابية خاصة بعد 1973، مما سهل اختراق مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني وتطويعها، وجعل العلاقات داخل الدولة والحزب تقوم على أنماط من التراتب والخضوع تشبه نظام

[1] ماروت فاروق سلوغلت، بتر سلوغلت، المرجع السابق ، ص ص 277-279.

[2] ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص ص 194-195.وكذلك عبد الحسين شعبان، المرجع السابق، ص ص 527-530 .وحول مسألة الأكراد راجع:
Elizabeth Picard (sous la direction), la question kurde , (Bruxelles /Paris: Editions complexe ISBN , 1991), pp 80 asuiv.

[3] المرجع نفسه، ص ص 187-190.

الراعي- العميل (patron-client) الذي يقوم على العلاقات الشخصية بين التابع والمتبوع (الولاء/الحماية).

وعليه يمكن إيجاز الأهداف المشتركة للمعارضة العراقية منذ 1968 بجذورها وخلفياتها الإسلامية والقومية والماركسية والوطنية فيما يلي:[1]

1- اسقاط النظام العراقي و خاصة إسقاط صدام حسين كحاكم سياسي للعراق؛

2- المحافظة على وحدة العراق ؛

3- الاحتكام إلى رأي الشعب العراقي في اختيار البديل السياسي ؛

4- حل المسألة الكردية حلا عادلا ؛

5- عودة المهجرين والمبعدين والإفراج عن المعتقلين السياسيين؛

6- العمل المشترك والتعاون لاسقاط النظام وتغييره وأهمية توظيف العامل الاقليمي والدولي في ذلك.

المطلب الثالث: موقف الولايات المتحدة من التحول الديمقراطي وتبريراته في العراق:

الولايات المتحدة التي بدأت نفوذها في الوطن العربي عن طريق بعثات التبشير والتنقيب والبحث عن الآثار وبخاصة بعثات الأنشطة الاقتصادية والتجارية التي ساعدت سياسة الباب المفتوح (Open Door) كما رأينا على انتشارها، لم تتعامل مع الوطن العربي ككتلة بشرية متجانسة وإنما كشعوب متعددة الأجناس والأعراق،[2]ولم تتوان في كسب ود الشعوب التي تتطلع إلى التحرر والاستقلال وخدمة التوسع الرأسمالي من خلال دعم مخططات قوى الاستعمار التقليدي واستغلال مبادئ ويلسون التي تتحدث في النقطة الثالثة عشرة عن حق تقرير مصير الشعوب وعدم فرض أي نوع من الحكم عليها إلا باختيارها ورضاها.[3]

غير أن هذه المساندة "المصلحية" سرعان ما تغيرت لمصلحة أخرى حينما أصبح من اللازم في نظر الولايات المتحدة تصفية النظام الديمقراطي الذي ولدت فيه الحركات الوطنية والقومية المناهضة للاستعمار، [4] وتجنب التعمق في الأعمال

---

[1] شمران العجلي، المرجع السابق، ص ص 84-87.

[2] د. حسن نافعة،"وجهة نظر في : تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي"، السياسية الدولية، العدد 153 ،المجلد 28، جويلية 2003، ص79.

[3] عامر حسين فياض، "الديمقراطية الليبرالية في مركبات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الوطن العربي"، المستقبل العربي، عدد261، نوفمبر 2000، ص 149.

[4] غسان سلامة، المرجع السابق، ص 121.

الداخلية للبلدان لصالح تامين دفق متواصل من النفط، وكبح جماح التوسع السوفياتي، والتعامل مع القضايا المتصلة بالصراع العربي – الاسرائلي، ومقاومة الشيوعية في شرق آسيا أو تأمين حق الحصول على القواعد العسكرية في المنطقة.[1] وحججهم في ذلك كثيرة منها: احترام تقاليد المنطقة[2] وتحقيق الاستقرار،[3] ومحاصرة المد الشيوعي بالإضافة إلى القول بأن الدول النامية غير مؤهلة بسبب تخلفها الاقتصادي، وعدم توفر الشروط المناسبة في تحقيق التعددية السياسية، كما رأينا في الفصل الأول من هذه الدراسة عند تعرضنا لشروط التحول الديمقراطي.

وهي الحجج التي أدت إلى تأجيل الديمقراطية ودعم وانتعاش الحركات الانقلابية في العالم الثالث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.[4] وبقيت من ثم المصالح هي المتحكم الأول في الموقف الأمريكي تجاه الديمقراطية سلبا وإيجابا.[*] ففي ظل عدم وضوح الرؤية في الإستراتيجية الأمريكية والرغبة الجامحة في الهيمنة على العالم غداة اختفاء التهديد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة أعلن أنتوني ليك مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي في سبتمبر 1993 أن الديمقراطية هي خير نظام وأن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة ستعمل بعد أن نجحت في حصر الاتحاد السوفياتي (سابقا) على تقوية جماعة الدول الديمقراطية السياسية وتشجيع ديمقراطيات واقتصاديات سوق جديدة وتعزيزها خصوصا في الدول ذات الأهيمة، ومساندة تحرير الدول المعادية للديمقراطية.[5]

---

(1) أنظر: نص خطاب ريتشارد هاس، مدير قسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية ، نفس المرجع السابق الذكر.

(2) عامر حسين فياض، نفس المرجع، ص 54.

(3) أنظر: نعوم تشومسكي، إعاقة الديمقراطية والولايات المتحدة، المرجع السابق، ص 66

(4) أنظر سمير أمين: "بعد حرب الخليج: الهيمنة الأمريكية إلى أين" في : محمد الأطرش (وآخرون)، العرب وتحديات النظام العالمي ،المرجع السابق، ص83.

(*) تجدر الإشارة هنا إلى أن اندفاع الولايات المتحدة نحو المنطقة أيام الحرب الباردة كان بهدف تجميع دول المنطقة لمنع السوفيات من تهديد مصالحها بناء على مبدأ الاجماع الاستراتيجي. وبانتهاء الحرب الباردة دخلت منطقة الشرق الأوسط صلب أمنها القومي ومصالحها ، فبنيت استراتجيتها على أساس سياسة الاحتواء والاحتواء المزدوج وإقامة التحالفات مع الدول البارزة، أما الآن فإن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة أصبحت تقوم على فكرة أن مصالحها لها الأولوية على كل السياسات في العالم وأن استخدام تعابير مثل حرية العراق و الديمقراطية فهي من قبل القول ولا تصب إلا في خدمة الأحادية والمركزية الأمريكية. أنظر عصام اسماعيل ،"الأمن القومي العربي في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق"، الشرق الأوسط، عدد 111 صيف 2003،ص ص 102-103.

(5) أحمد الرشيدي (وآخرون) ،الأمم المتحدة وضرورات الإصلاح بعد نصف قرن (وجهة نظر عربية)،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)،ص50.وللمزيد حول الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى الدفاع عن السلام وحفظ السلام ونشر السلام خاصة بعد 11 سبتمبر 2001 من خلال مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، أنظر: - Guillaume parmentier (sous la direction), les etats unis Aujoudhui choc et changement (Paris: Odile jakob, 2004),pp 275 asuiv.

وقد حظيت هذه التوجهات باهتمام بعض المفكرين، كنظرية السلام الديمقراطي (Democratic peace theory) التي اقترنت بشكل كبير بكتابات بروس راست Buce Ruset ومايكل دويل Michael Doyle وتروج لفكرة السلام الديمقراطي التي تتميز بها الدول الديمقراطية،[1] وترويج فرنسيس فوكوياما في مطلع التسعينيات من القرن الماضي لمقولة "نهاية التاريخ" وفكرة "انتصار الليبرالية" على الايديولوجيات الأخرى (الملكية، الفاشية، الشيوعية)،[2] تم تأييده في مؤلفه الأخير "أمريكا على مفترق الطرق" «أن نهاية التاريخ هو في النهاية منافسة حول التحديث» وأن الديمقراطية الليبرالية «هي واحدة من المنتجات الفرعية لعملية التحديث هذه، إنها شيء ما يصير طموحا شاملا في سياق الزمن التاريخي».[3]

أما صاموئيل هانتنغتون فيذهب إلى أكثر من ذلك حينما يجعل في دراسة له نشرت في عام 1993 أبدية السيادة الأمريكية ضرورية ليس فقط لرفاهية وأمن الأمريكيين وإنما أيضا لـ « مستقبل الحرية والديمقراطية والاقتصاد المتفتح والنظام الدولي في العالم».[4]

إن الدعوة إلى الدفاع عن حقوق الإنسان والقيم الإنسانية ولو بالقوة أمر هام بالنسبة للمصلحة القومية الأمريكية، والتحدي الأساسي لها كما يقول زبيجينو بريجينسكي « هو تحويل قوتها إلى إجماع أخلاقي ونشر قيمها لا عن طريق فرضها وإنما بجعلها مقبولة»،[5] ومن ثم لا غرابة في أن نجد "المنطق الأمريكي" في تشجيع الديمقراطية في العالم العربي الإسلامي بعد 11 سبتمبر 2001 يقوم حسب ريتشارد هاس على قاعدة "مصلحتنا ومصلحة الغير"، ولم يحن الوقت لخروج هذه الدول من "الاستثناء الديمقراطي" إلا بعد أن أصبحت المصالح الأمريكية مهددة نتيجة الاستبداد والتخلف وانتشار العنف والإرهاب.

---

(1) جون بيليس، وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط1(الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث والنشر، 2004ص ص 428-429.

(2) فرنسيس فوكويما، نهاية التاريخ، ترجمة :حسين الشيخ (بيروت : دار العلوم العربية، 1993)،ص18.

(3) فرنسيس فوكوياما، أمريكا على مفترق الطرق (مابعد المحافظين الجدد)،ترجمة : محمد محمود التوبة، ط1 (الرياض : شركة العنبيكان للأبحاث والتطوير،2007)،ص ص 80-81.

(4) سمير مرقس، الامبراطوية الأمريكية (ثلاثية الثروة الدين القوة من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر)، (القاهرة: مكتبة الشروق...)،ص 71.

(5) نفس المرجع، ص 76.

فالجمود الاقتصادي والسياسي وكثرة السكان –حسبه– سيغذي العداوة لـــدى المواطنين ويمكن أن يكون أرضا خصبة لتربية المتطـــرفين والإرهـــابيين الـــذين يهددون مصالح الولايات المتحدة وأمنها القومي، وقد تعطل قدرة تلك الحكومات في توفير العون أو في الموافقة على الجهود الأمريكية الرامية إلى مكافحة الإرهاب أو التعامل مع انتشار أسلحة الدمار الشامل.[1]

ولأن أي معالجة تتجاهل المشاكل السياسية والاقتصادية والتعليمية "ســتكون مبنية على رمال"، كان تشجيع الديمقراطية أفضل سبيل لمواجهة سلبيات المنطقــة التي تفتقر حسب مبادرة وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول –للشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط–للمعرفة اللازمة لاندماجها في المجتمع العالمي، وتتميز: [2]

- بضعف اقتصاداتها وانتشار البطالة وزيادة معدلات الفقر،
- وجود أنظمة سياسية مغلقة لا تسعى للتطوير وتكافح مؤسسات المجتمع المدني، تنتهك حقوق الإنسان ولا توفر فرص فعلية للمشاركة،
- تهميش المرأة وعدم منحها حقوقها السياسية.

الأمر الذي جعل الطرح الأمريكي للديمقراطية يشهد ازدواجية واضـــحة بـــين الخطاب والواقع ويثير شكوكا في مدى صدقية توجهاتها بهذا الخصوص، بدءا مـــن موقع الديمقراطية في أولويات سياستها الخارجية تجاه الوطن العربي في مرحلة ما قبل الحادي عشر من سبتمبر، ودعم النظم التسلطية طالما تتفق مع مصالحها كمـــا سبق وأن رأينا، وانتهاءا بمدى استعدادها للتعامل مع نظم ديمقراطية حقيقيـــة فـــي الوقت الذي تتجه فيه نحو وضع مزيد من القيود علـــى الحريـــة داخـــل الولايـــات المتحدة وخارجها، بدعوى مكافحة الإرهاب، وتتوقف مساندتها للحكومات كما يقول هاس على مدى معاملتها لشعوبها وكيف تتصرف على المسرح الـــدولي بالنـــسبة لقضايا تبدأ من الإرهاب مرورا بالتجارة ودعم انتشار المخدارت.[3]

---

[1] أنظر نص خطاب ريتشارد هاس، المرجع السابق الذكر.وللمزيد حول الدوافع الأمريكية المتعلقة بالإرهاب والإسلام والنفط والمصالح الاقتصادية وعملية السلام في الشرق الأوسط والإصلاح السياسي أنظر: .Adnan M.Hayajneh, op.cit .

[2] أنظر: نص مبادرة باول للشرق الأوسط التي أعلنها في 2002/12/12، وأطلق عليها اسم "مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط- بناء الأمل للسنين القادمة".

[3] راجع: أحلام السعدي فرهود، "الواقع العربي : هل يستجيب لدعاوى الإصلاح ؟"، الديمقراطية ، السنة4 ،العدد 13 ، جانفي 2004، ص ص 52- 54.

ناهيك عن سعيها إلى تأكيد هيمنتها ونزوعها الإمبراطوري على صعيد التعامل الدولي لاسيما في ظل سيطرة المحافظين الجدد، وحربها على العراق التي أوجدت ظروفا من شأنها عرقلة إمكانات التطور الديمقراطي في المنطقة وتكريس التسلطية فيها.[1]رغم أن الديمقراطية طرحت كأحد المسوغات لتبريرها إلى جانب استخدام مبررات أخرى كالعلاقة السياسية بين العراق وتنظيم القاعدة التي لم يتم إثباتها، وعدم امتثاله لقرارات الأمم المتحدة، واستمراره في تطوير وامتلاك أسلحة دمار شامل كيماوية وبيولوجية ونووية، والخوف من انتقال تلك الأسلحة إلى أيدي التنظيمات الإرهابية.

بالرغم من أن وكالة الطاقة الذرية الدولية ذكرت في تقريرها الصادر في 25 أفريل 2002 «عدم وجود أي أدلة على أن العراق يمتلك أي قدرة مادية على إنتاج كميات من المواد النووية التي يمكن استخدامها في السلاح ذات أهمية عملية»،[2] وتأكيد كبير مفتشي الأمم المتحدة للأسلحة هانز بليكس Hans Blix قبل الحرب « أن قوات التحالف استخدمت "براهين" مهتزة بما فيها وثائق مزورة كذريعة لشن الحرب على العراق»،[3]بالإضافة إلى أسباب أخرى مثل تحريره من النظام الديكتاتوري الذي لا يمكن أن يكون بأي حال من الأحوال مبررا لتدمير العراق واحتلاله، وإدخال إصلاحات ديمقراطية وسياسية وثقافية بحجة أن الرئيس العراقي الراحل صدام حسين ليس إلا طاغية ولا يمكن احتواءه، والقرار السليم هو الخلاص منه قبل أن تزيد قوته ويقدم على فعل ما لا يمكن تجنبه.[4]

ولأجل محاولة إقناع الرأي العام الأمريكي والكونغرس بجدوى الحرب، عمدت الإدارة الأمريكية إلى عدد من المقولات والافتراضات مثل :أن الحرب ستكون سهلة وسريعة ومضمونة (Quik win) ، وأن تكلفتها البشرية والمدنية ستكون منخفضة، وذات فوائد كبيرة، وهي ضرورية ولا يمكن تجنبها لعدم وجود

---

[1] حسين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص ص 150-151.

[2] غريغ روجيرو(محررا)، ضد الحرب في العراق (دمشق:دار الفكر، 2003)،ص 27.

[3] أنظر: جيف سيمونز، المرجع السابق، ص 409.وكذلك:

Andre Dulait, François thual, Baghdad 2000 l avenir geopolitique de l irak, (Paris:Editions elipses,1999)p 45.

[4] أنظر: خطاب بوش الابن،"بوش يتكلم عن تحرير العراق"، خطاب ألقاه في 17 مارس 2003 في : http://usinfo.state.gov/arabic

سياسة أخرى يمكنها تحقيق المطلوب.[1]

وعموما يبرز السبب الظاهري لغزو العراق واحتلاله في الرغبة الجامحة « لشل نظام يملك أسلحة دمار شامل ضخمة، ويملك الإدارة لاستخدامها، وهو نظام دعم بنشاط إرهاب القاعدة» [2]، وعندما لم يعثر على أسلحة الدمار الشامل وأثيرت شكوك بخصوص علاقة الرئيس الراحل صدام حسين بتنظيم القاعدة، تراجعت كما يقول فرانسيس فوكوياما إدارة بوش الابن إلى ما تبقى من حقوق الإنسان وحجة الديمقراطية بوصفها التبرير الرئيس للحرب،[3] التي تمتد جذورها الأولى بحسب المفكر خير الدين حسيب إلى ما قبل حرب الخليج الثانية، وبالتحديد عند خروج العراق من الحرب العراقية-الإيرانية بجيش قوامه مليون جندي وقدرات عسكرية قد تشكل خطرا على أمن إسرائيل والإستراتيجية الأمريكية في المنطقة. [4]

وهو ما يعني أن الأهداف الأمريكية في العراق أبعد من تلك المعلنة ومتنوعة تنوع المصالح الأمريكية ذاتها منها:

1- استنزاف قدرات العراق المادية والعسكرية باجهاض أي تقدم وتطور في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والعلمية والعسكرية؛

2- وراثة الاستعمار وجعل العراق مستعمرة تابعة ومنفذة لكل مخططاته ومشاريعه في المنطقة وفي مقدمتها الابتعاد عن أي تقارب قومي عربي، ثم الاعتراف بالكيان الصهيوني والتعامل معه؛

3- هيكلة العراق وفق مصالح رأس المال الأمريكي؛

4- استخدام الترهيب لتقوية مركزها ، وفرض مفهوم القوة العظمى الوحيدة في العالم؛

5- إحكام السيطرة على الوطن العربي وإعادة بنائه بما يتسق مع مصالح الأمن القومي الاستراتيجي للولايات المتحدة؛

---

(1) التقرير الاستراتيجي العربي، حالة التدخل العسكري الأمريكي في العراق، "مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية في موقع: http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1 .

(2) هدسون مايكل ،"الرؤية الأمريكية الجديدة للمنطقة العربية و العالم" في: أحمد يوسف أحمد (وآخرون)، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، ص 67

(3) فرانسيس فوكوياما، أمريكا على مفترق الطرق، المرجع السابق، ص 111.

(4) خير الدين حسيب،" المشاهد المستقبلية المحتملة في العراق" ، المستقبل العربي، عدد 307، سبتمبر 2004، ص 11.

6- الهيمنة على النفط ورعاية الكيان الصهيوني، وخلق تكتلات إقليمية جديدة لا تقوم على أساس المصلحة القومية العربية. فالغرب كما يقول برهان غليون لا يقبل العرب إلا إذا كانوا في شكل أقوام وطوائف وأقليات متناحرة ومتميزة ومتناقضة ويسلموه نفطهم، ويعترفوا بإسرائيل كقوة متفوقة ودائمة في المنطقة، ويعلنوا تخليهم عن الإسلام ورفضهم له؛[1]

7- تجسيد إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي وفرض القيم الأمريكية، وتجاوز المجتمع الدولي؛

8- تدمير الحضارة العراقية واستهداف كل ما هو فريد ومميز فيها؛

9-هناك من يرى بأن الغزو الأمريكي للعراق كان« تتويجا لإستراتيجية اتضحت معالمها منذ السبعينات، وتقوم على مبدأ تحويل مناطق من العالم مأهولة بالسكان وغنية بالثروات إلى مناطق غير مأهولة وملوثة وغير صالحة للسكن»،[2]بينما يعتبر البعض الصراع الدائر في العراق اليوم صراع مزدوج بين مشروع أمريكي-صهيوني يستهدف الأمة العربية ومشروعها الحضاري،ويتعامل مع العراق باعتباره محطة أولى لتأسيس مشروع الإمبراطورية الأمريكية في المنطقة الممتدة من غرب الصين (شرقا) وحتى موريتانيا (غربا)، ومن جنوب وروسيا (شمالا) وحتى القرن الإفريقي وجنوب السودان (جنوبا) وبين المقاومة المنطلقة للتحرر.[3]

أما نعومي كلاين Noami Klein فتشير بدورها إلى أن الحرب على العراق كانت «بسبب البترول والمياه والطرق والقطارات والهواتف والموانئ والأدوية، وإذا لم يتوقف هذا المنهج فسيصبح "العراق الحر" أكثر دولة بيعت على سطح الأرض».[4]

[1] برهان غليون، "حرب الخليج والمواجهة الإستراتيجية في المنطقة العربية"، المستقبل العربي، عدد 148،جوان 1991،ص06.
[2] فاضل الربيعي، "الاحتلال الأمريكي للعراق: تكتيك الهروب من كابوس الشرق الأوسط الجديد: نتائج وتداعيات"، في:أدم روبرتس (وآخرون)، الاحتلال الأمريكي للعراق صوره ومصائره، ط 1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005)،ص147.
[3] محمد السعيد إدريس ، "تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة" ، المستقبل العربي ، عدد 326، أفريل 2006،ص 31-30
[4] جيف سيمونز ، المرجع السابق، ص 405.

وهو ما يعني أن الحديث عن الديمقراطية شعار فارغ طالما كانت الديمقراطية مجرد مرادف لرأسمالية التجارة الحرة وآلية من آليات تصدير الفوضى الاقتصادية والاجتماعية الداخلية إلى الخارج.

المبحث الثاني

الاتجاهات الفكرية لعملية التحول الديمقراطي

التحول الديمقراطي في العراق الذي جاء لاعتبارات وأهداف عديدة، يمكن تحديد اتجاهاته الفكرية في الرغبة الأمريكية في قيادة العالم والسيطرة عليه ونشر القيم الأمريكية ومبادئ الليبرالية الغربية، بناء على قاعدة "الغارة والتجارة " أو ثالوث "القوة، الثروة، والدين".

وهذه النزعة القديمة–الجديدة تقوم على عقدة الهيمنة من خلال ضمان التفوق الأمريكي العسكري والتكنولوجي والتحكم في الاقتصاد العالمي بالسيطرة على المؤسسات المالية والأنشطة الاقتصادية واحتواء العالم واختراق الآخر، وإضعاف الثقافات الوطنية لصالح الثقافة الكونية، فضلا عن السعي إلى تعميم نمط الحياة الأمريكية مادام المصالح لا يتوقف تحقيقها على استخدام أسلوب القوة وحدها، وأنها أمة ذات رسالة كونية تنتمي إلى حضارة تتميز عن غيرها من الحضارات.

إن الخوف على الموقع القيادي لهذه الحضارة بالتزامن مع الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفياتي وتصاعد التيار الإسلامو فوبيا في ظل التحول الذي حدث في الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد احداث 11 سبتمبر، ساعد على بروز تصور جديد ينظر إلى الإسلام باعتباره التهديد المقبل أو العدو القادم، بالتزامن مع تصاعد التهديدات الإرهابية والخوف من امتلاك أسلحة الدمار الشامل وإنتاجها.

ولهذه الأسباب أختير العراق لتطبيق هذه الاستراتيجية الجديدة التي تقوم على عقدة الهيمنة على العالم ونشر القيم الأمريكية والمبادئ الليبرالية الغربية، بالإضافة إلى ضرورة مواجهة الخطر الأصولي، كما سنحاول توضيحه في المطالب الثلاثة التالية:

- المطلب الأول: عقدة الهيمنة الأمريكية على العالم.
- المطلب الثاني : نشر القيم الأمريكية ومبادئ الليبرالية الغربية.
- المطلب الثالث: مواجهة الخطر الأصولي.

المطلب الأول: عقدة الهيمنة الأمريكية على العالم: إن التطلع الأمريكي لقيـادة العـالم والهيمنة عليه نزعة قديمة قدم المحاولة الأمريكية فـي إعـادة بنـاء قواتهـا الذاتيـة واعتمادها مبدأ التوسع من الداخل إلى الخارج. فبعد نزعتها الانعزالية التي دامت فترة من الزمن جاء قرارها بالتدخل العسكري في الحربين العالميتين ثم ركزت فـي فتـرة الحرب الباردة على إنشاء قوة عسكرية تضمن لها السيطرة العـسكرية علـى العـالم ومواجهة القوة السوفياتية. وقد خصصت لذلك في هذه الفترة على سبيل المثال مبـالغ مالية ضخمة بلغت حوالي 16 تريليون دولار، واستفادت منها في مجال التقدم العلمـي والتكنولوجي والعسكري بين الأمم.[1]

وبالمثل كان البحث عن العدو الاستراتيجي الجديد هاجسا أمريكيـا بعـد الحـرب الباردة. ففي أعقاب حرب الخليج الثانية أعلن الرئيس الأمريكي السابق جورج بـوش الأب مولد النظام العالمي الجديد الذي ترك جدلا واسعا حول موقـع ودور الولايـات المتحدة فيه انطلاقا من التداعيات المختلفة التي ترتبت عنها حرب الخلـيج الثانيـة،[2] قائلا « أن النظام العالمي الجديد لا يعني تنازلا عن سيادتنا الوطنيـة أو تخلينـا عـن مصالحنا... إنه ينبع من التطلع إلى عالم مبني على التزام مشترك بين الأمـم كبراهـا وصغراها بمجموعة من المبادئ التي ترسوا عليها علاقاتنا... »،[3] وبدأ الحديث عـن أطروحة الهيمنة المستديمة لأمريكا باعتبارها القوة القطب وعليها مهمـة التوسـع ذات الطابع الإمبراطوري أو الكوني.[4]

ولكي تكون الصدارة الغربية في هذا النظام ينبغي حسب صاموئيل هـانتنغتون «العمل على منع المجتمعات غير الغربية من تطور قدراتها العسكرية التي قد تهدد المصالح الغربية، ويحاول الغرب القيام بذلك عن طريـق الاتفاقيـات العالميـة، الضغط الاقتصادي، والسيطرة على عمليات نقل التكنولوجيـا العـسكرية... ».[5]

---

[1] اسماعيل الشطي، "تحديات إستراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر"، المستقبل العربي، عدد 283، سبتمبر 2002، ص ص 32،33.

[2] voir: M'hamed Boukhobza, "la guerre du golf: enjeux stratégiques et conséquences a long terme" , revue prospective et strategie, N°1,2sem,1991.

[3] شفيق المصري، النظام العالمي الجديد(ملامح ومخاطر)، ط1(بيروت: دار العلم للملايين،1992)،ص ص65-66.

[4] voir: Irnerio Seminatore ", les relations internationales de l'après guerre froide: une mutation globale", revue études internationalesVXXVII,N°3.sep 1996 ,pp621- 630.

[5] علي الشامي، الحضارة والنظام العالمي، أصول العالمية في حضارتي الإسلام والغرب (بيروت: دار الإنسانية،1995)،ص 101.

وهذا المنهج الذي تقوم فيه ممارسات الغرب على جدلية التواصل بين "الغارة والتجارة" منهج قديم يعبر عن عقيدة المركزية الغربية التي تجعل من الإنسان الغربي والأمريكي خاصة مركزا للعالم وهي «...عقيدة اقتصادية لا مكان فيها للاختلاف والتعدد، ويقتضي طابعها الكلياني أن تكتسح الساحة الفكرية في جميع مجالات الاجتهاد الإنساني، وأن تزيح كل الثقافات الموروثة، وأن تجفف منابع الخصوصيات المفترقة».[1]

ولعل خير ما يعبر على ذلك النفوذ ودرجة الهيمنة التي أصبحت تحتلها الولايات المتحدة في ظل العولمة في مجال الأمن والسياسة والاقتصاد وتبادل المعلومات والثقافات، إلى درجة عدم القدرة على التمييز بين الحد الذي ينتهي عنده النفوذ الأمريكي والحد الذي تبدأ معه العولمة كما يقول بول سالم.[2]

فالعولمة عند البعض ليست سوى مرادف للأمركة انطلاقا من الهيمنة الاقتصادية الأمريكية على العالم نتيجة لضخامة اقتصادها وهيمنة رأسمالها على مشروعات عديدة في العالم، وسيطرتها على المؤسسات المالية والأنشطة الاقتصادية الحاكمة وغيرها،[3] وتعني عند الجابري "إرادة للهيمنة" و "اختراق للآخر" و "سلبه خصوصيته" و "احتواء للعالم".[4]

ففي ظلها ازدادت درجة هيمنة الدول المتقدمة على الدول النامية وتوطدت عولمة الرأسمال، واضمحلال دور الدولة،[5] وتعميم نظرية السوق الحرة في تعبئة الموارد المالية، وترويج الثقافة الكسموبوليتية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي أضعفت الثقافة الوطنية لصالح الثقافة الكونية.[6]

ويبرز التفوق الأمريكي بالمقارنة مع غيرها في هذا المجال، فمن بين 300 شركة إعلامية هي الأولى في العالم توجد بينها 144 أمريكية مقابل 80 أوروبية و49 يابانية، ومن بين 75 الأولى في مجال نقل المعلومات إلى الجمهور هناك 39

---

(1) مصطفى الفيلالي، "نحن والآخر"، المستقبل العربي، عدد 318، أوت 2005،ص17.
(2) بول سالم، المرجع السابق،ص 78.
(3) إبراهيم نافع، المرجع السابق، ص 97.للمزيد حول مفهوم العولمة وآثارها أنظر :
Pierre Desenarcens, Mondialisation ,Souverainete et theories de relations internationales ,(Paris: Armand colin, 1998), pp 71 a suiv.
(4) محمد عابد الجابري، "العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات"، المستقبل العربي، عدد 228، فيفري 1998، ص ص 16-17.
(5) أنظر: برتران بادي، عالم بلا سيادة (الدول بين المراوغة والمسؤولية)، ترجمة: لطيف فرج، ط1 (القاهرة: مكتب الشروق 2001).
(6) السيد ياسين، الحوار الحضاري في عصر العولمة (مصر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002)،ص ص 284-285.

شركة أمريكية و 25 أوروبية و 8 يابانية، وفي قطاع الخدمات المعلوماتية والاتصالات البعيدة المدى نجد من بين 88 الأولى 39 أمريكية و 19 أوروبية غربية و 7 يابانية.[1]

وبموجب القلق والخوف من الخطر الديمغرافي والقيم الوطنية، والتسلح النووي، والجرائم العابرة الحدود، والإسلاموية، والهجرة الجماعية، برز الحديث عن ما يسمى "تهديدات الجنوب" لدى العديد من الاستراتيجيين الأمريكيين للتركيز على مجموعة من المفاهيم الإستراتيجية والنظرية في هذا الإطار.[2]

وعموما يمكن القول أن عقدة التفوق لدى الإنسان الأمريكي في نظرته إلى ذاته وإلى الآخر، وتقديره لمنزلته بين بني البشر تستند إلى مرجعية تاريخية تجعل من أمريكا مركزا للعالم ونموذجا له. فحتى تحافظ على هيمنتها على العالم وقيادته عمدت على المستوى الاقتصادي إلى اعتماد الاقتصاد العالمي لأنه يغذي نموها الاقتصادي، وساعدت على انتشار اقتصاديات رأسمالية في بلدان أخرى، واستعملت لأجل ذلك مساعدات خارجية. وعلى المستوى الثقافي استغلت سيطرة اللغة الإنجليزية وبخاصة اللهجة الأمريكية وانتشار ثقافتها الشعبية ونمطها في اللباس والأطعمة السريعة على أذواق الناس على نطاق واسع خصوصا بين الشباب وغيرها، ومن الجانب الأمني نجد اعتماد الحرب كأداة لحل مشاكلها الداخلية، حيث تمثل مهمة القوات المسلحة الأمريكية حسب "الاستراتيجية العسكرية الأمريكية" التي أقرها الكونغرس عام 1992 في المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي للبلاد وازدهارها بما فيها تأمين الوصول إلى الأسواق الأجنبية وموارد الطاقة وطرق المواصلات البحرية والمجال الفضائي.[3]

ولتأمين أكبر قدر من السيطرة على العالم تتجه الولايات المتحدة إلى ضرورة زيادة الإنفاق في مجال الدفاع، وتحديث القوات المسلحة، وتقوية الروابط مع الدول الديمقراطية الحليفة ومواجهة النظم الأخرى المعادية، وتحمل المسؤولية في تحقيق

---

[1] عبد الجليل كاظم الوالي، "جدلية العولمة بين الاختيار والرفض" ، المستقبل العربي ، عدد 275، جانفي 2002، ص 67.

[2] محمد سعدي ،"الجنوب في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، نموذج أطروحة "صدام الحضارات"، المستقبل العربي، عدد 236، أكتوبر 1998، ص ص 60-63.

[3] سعاد خيري، العولمة وحدة وصراع النقيضين عولمة الرأسمال والعولمة الإنسانية، ط1 (بيروت: دار الكنوز الأدبية ، 2001) ،ص 83.

الأمن والرفاه والمبادئ الأمريكية في العالم.[1] وكان العراق قد أختير لتطبيق إستراتيجيتها الجديدة للأمن ، كما جاءت حربها على أفغانستان من قبل للعديد من الأسباب.[2]

الأمر الذي يجعلنا نكاد نجزم بأن الرؤية الأمريكية تجاه العالم أصبحت تتحصر بشكل كبير في ضرورة تحقيق السيادة العالمية والمصلحة القومية في شتى المجالات وبشتى الوسائل، ودليلها في ذلك كما يقول سمير مرقس المحور الثقافي – الحضاري- الديني حيث النموذج الأمريكي القذوة، والمستوى الجغرافي –السياسي حيث ضرورة السيطرة على الموارد والثروات في كل بقعة من بقاع العالم.[3]

المطلب الثاني:نشر القيم الأمريكية ومبادئ الليبرالية الغربية: إذا كان للتوسع أهميته في تحقيق الهيمنة وضمان المصالح، فإن التجربة الأمريكية في هذا الإطار لم تكتف بأسلوب القوة وحدها بل اعتمدت بشكل كبير على ثلاثية: القوة والثروة والدين، حيث لا يمكن أن تتحقق المصالح الأمريكية إلا بالقوة ولا يمكن للقيم أن تنتشر إلا بها، مادام الولايات المتحدة حسب تيودور روزفلت أمة صاحبة رسالة كونية، وهي القوة العظمى القادرة على حراسة وضبط العلاقات الدولية بما يتوافق ومصالحها، وتقع مسؤوليتها على الآخرين حسب وودرو ويلسون بموجب التزامها الأخلاقي والإيماني الذي تقوم عليه.[4] و لا يمكن حسب زبيجينيو بريجنسكي ممارسة القوة ونشر نمط الحياة الأمريكية دون قيم تسهل ممارستها وتجعلها مقبولة.[5]

وبالرغم من الأزمات المختلفة التي يعيشها المجتمع الغربي وبخاصة الأمريكي على مستوى الديمقراطية والقيم وحقوق الإنسان،[6] يبقى الإصرار على تميز

---

[1] بول سالم، المرجع السابق، ص 80 وما بعدها.وكذلك: .Pierre de senarclens, op.cit, 54 a suiv
[2] اسماعيل الشطي،"تنحديات استراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر"، المرجع السابق، ص 45.وحول الأهداف الأمريكية في أفغنستان أنظر: نفيز مصدق أحمد، الحرب على الحرية، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2001)، ص 89 وما بعدها.
[3] للمزيد راجع: سمير مرقس، المرجع السابق، ص ص117-118.
[4] المرجع نفسه، ص ص53-54.
[5] سمير مرقس ، المرجع السابق، ص 68.
[6] أنظر: خيري سعاد، المرجع السابق، ص 36، و جان ماري جونيو، نهاية الديمقراطية، تعريب: ليلى غانم(بيروت: دار الأزمنة الحديثة، 1998) وأيضا: نعوم تشومسكي، المرجع السابق،ص 407 وما بعدها

الحضارة الغربية عن بقية الحضارات الأخرى وأهمية تبني مبادئها وقيمها الليبرالية، التي تتكون مكوناتها الجوهرية حسب صاموئيل هانتغتون في: التراث التقليدي والمسيحية الغربية واللغات الأوربية والفصل بين السلطة الروحية والزمنية وسيادة القانون والتعددية الاجتماعية والمجتمع المدني والمؤسسات التمثيلية والفردانية. ونتيجة هذا التميز أصبح الغرب في نظره مهدد في موقعه القيادي والكوني بسبب انبعاث الحضارات الأخرى وانتعاشها،الأمر الذي يستوجب استعادة وتقوية وحدة الحضارة الغربية وتجانسها بتدعيم المؤسسات الدولية التي تعكس المصالح والقيم الغربية، وتشجيع الدول غير الغربية على المشاركة في تلك المؤسسات. وهكذا بدأت تتشكل صورة في الغرب حول الإسلام باعتباره التهديد المقبل، والعدو القادم، والخطر الأخضر و إمبراطورية الشر الجديدة، بالتزامن مع الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفياتي (سابقا)، وتصاعد تيار الإسلاموفوبيا لدى العديد من الدوائر الفكرية والإستراتيجية في الغرب وبخاصة الإدارة الأمريكية،[1] التي أصبحت تخفي قبضتها الحديدية في قفاز من حرير كما يقول محمد نصر مهنا بذريعة نشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان انطلاقا من عدد من المؤسسات التي تشرف عليها وترعاها في الداخل مثل: وكالة التنمية الدولية، والوكالة الإعلامية الأمريكية من خلال زيادة نسبة المساعدة القدراتية لهذه المؤسسات، أو في الخارج بالنسبة للمساعدات التي تقدمها لحلفائها باعتبار ذلك عملية حيوية في تدعيم المنهج الديمقراطي الدولي.[2]

وفي هذا الإطار نجد هناك توحد في المصالح في الإدارة الأمريكية الحالية بين اليمين السياسي الذي يرى في أمريكا وطن استثنائي تاريخي لابد أن يهيمن ولو بالقوة، وبين اليمين الذي يدعمه إيديولوجيا « ضرورة تطهير الثقافة السائدة، وشن الحرب المقدسة ضد "الشيطان" القابع في قلب الوطن أو الذي قد يظهر في أي بقعة من بقاع العالم».[3]

---

[1] محمد سعدي، المرجع السابق،ص ص 65-71 وكذلك علي الشامي ،المرجع السابق،ص ص 97-101 و يحيا أحمد الكعكي، العولمة الإسلامية- العربية،ط1 (بيروت: دار النهضة العربية، 2003)، ص ص 88-92.

[2] محمد نصر مهنا، قضايا سياسية معاصرة (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،1997) ص 204.

[3] سمير مرقس، المرجع السابق، ص ص 95-96.

وبهذا يركز التيار اليميني الذي يستمد خلفيته الفلسفية من أفكـار ليوشـتراوس العلماني اليهودي، على أهمية تطبيق أفكار دينية لكن من خلال المؤسسات، وتنفيـذ نشر" النظام السياسي الأمريكي" باعتباره الأفضل والأصلح للعالم بأسره.[1]

إن التيار اليميني المحافظ الجديد ، الذي يسعى إلى تغيير العالم ليصبح متماهيا مع نموذج الحكم والحياة الديمقراطية في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، ويمثلـه مجموعة من المؤمنين بهذه الأفكار كوليام كريستول وريتـشارد بيـرل وولفـويتز وغيرهم من الذين شكلوا مراكز أبحاث مثل:"معهـد أمريكـا أنتربرايـز ومعهـد هودسون وهريتاج فونديشن، يجعله يميل أساسا إلى الدعوة إلى العالمية وإلى دور أكبر للولايات المتحدة في العالم مادام الديمقراطية حسب هذا التيار لا يمكن نشرها إلا بالقوة، وأنه من الواجب على الأنظمة الخيرة الدفاع على نفسها فـي مواجهـة الأنظمة الفاسدة.[2]والشرط الأول لقيادة العالم إلى جانب منع أي خصم من تجاوز أو معادلة القوة الأمريكية، هو بناء نظام عالمي يسمح بنشر المبادئ الأمريكية، وأن التراجع عن الرسالة الأممية التي حملها إياها التاريخ سوف يضر بمصالحها ويؤدي إلى انتشار الفوضى، ولا معنى لوجود الآخرين بنظر المحافظين الجدد إذا لم يكونوا تابعين للذات الأمريكية المتسامية، مادام أنها تمثل الحقيقة المطلقة التي تنبـع مـن قيمها وتراثها وتاريخها،[3]بالرغم من تأكد خرافة الحرية التي يحاولون تـصديرها للعالم في العراق وأفغانستان من أجل مصالحهم.

المطلب الثالث:مواجهة الخطر الأصولي: لقد رأينا في التحليل الأخير أن التحول الذي حدث في الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 11سبيمبر يتمثل في الانتقال إلى مفهوم العمل الوقائي (الاستباقي)، لمنع وقوع أي هجوم ضدها، كبديل عن سياسـة مبادئ الردع والاحتواء التي لم تعد تتلاءم مع طبيعة التهديدات الجديدة فـي عـالم اليوم مع اتساع نطاق التهديدات الإرهابية وتزايد عدد الدول المالكة أو التي تريـد

---

[1] عماد فوزي، "الصورة النمطية للعالم والنظام العالمي في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة وموقع العراق كساحة عمليات فيها" في :أحمد يوسف أحمد (وآخرون) ،احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، المرجع السابق، ص 86.

[2] المرجع نفسه، ص ص 94-95.حول الديمقراطية الأمريكية أنظر كذلك:

Jean Pierre la ssale, la democratie Americaine ,(Paris:Armand Colin, 1991),pp 38 a suiv.

[3]الفضل شلق، المرجع السابق،ص ص 42-45.

امتلاك أسلحة الدمار الشامل، ولاسيما تلك التي تطلق عليها اسم الـــدول المارقـــة Rogues states أو دول محور الشر التي كان من بينها العراق.[1]

إن المخاطر التي أصبحت تواجهها الولايات المتحدة في هذه المرحلة قد تـــأتي من جماعات إرهابية ومن الدول التي تتساهل معها أو تدعمها، ولا سيما تلك التـــي تمتلك أسلحة الدمار الشامل أو تستعد لإنتاجها. ولهذا كان لابد حسب هذه الـــسياسة من وضع حد لهذه الدول وعملائها من الإرهابيين قبل حدوث أي تهديد ضـــدها أو ضد حلفائها وأصدقائها. والرد على ذلك يكون بوسائل متنوعة، بمـــا فيهـــا التـــي تعتبرها مصدرا محتملا للتهديد، كما حدث للعراق الذي كان بمثابة التطبيق العملـــي الرئيسي لهذا المبدأ.[2]

وعلى العموم تتمحور الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب بـــدورها كمـــا يقول السيد ولد اباه حول ثلاثة ركائز أساسية هي:

1-ملاحقة التنظيمات الإرهابية بمختلف الوسائل الملائمة؛

2-القضاء على أسلحة الدمار الشامل وملاحقة أوإسقاط الأنظمة التي تنتجهـــا عند الضرورة؛

3-نشر القيم الديمقراطية لمواجهة خطر الإرهاب والتطرف.[3]

لقد أدى صعود الظاهرة الأصولية إلى بروز جماعات مواجهة لإيديولوجيـــة التغريـــب (Westernization) والأمركة (Americanization) ، واعتبرت المنطقة العربيـــة نقطة أساسية في هذا الإطار لأهميتها الحيوية والإستراتيجية للغرب،[4] بل ولأجل ذلك برزت الدعوة إلى ضرورة احتواء ثقافة العنف والإرهاب من خـــلال تبنـــي بـــرامج إصلاحات سياسية واقتصادية، وإلزام الدول الحليفة بتقديم العون لتقـــويض الإرهـــاب وتجفيف ينابيع التطرف الثقافية والتربوية والإعلامية وكل ما ينـــشر مـــشاعر العـــداء

---

[1] عصام إسماعيل، المرجع السابق ، ص 104.وكذلك :محمود خليل، "مأزق الأمن القومي العربي في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001"، السياسة الدولية، عدد 149، جويلية 2002،ص 242-244.

[2] أحمد إبراهيم محمود، "حرب العراق وتحولات الفكر الاستراتيجي الأمريكي"، السياسة الدولية، عدد 153، جويلية 2003، ص ص 112-114.

[3] ولد السيد أباه، المرجع السابق، ص 80.

[4] محمد نصر مهنا، قضايا سياسية معاصرة، المرجع السابق، ص ص 207-208.

والكراهية لأمريكا.ما دام إستراتيجية المحافظين الجدد تقوم أو تسعى بصفة عامة إلى:[1]

- استخدام القوة لإصلاح العالم بالقضاء على الإرهاب.
- فرض النموذج الديمقراطي الليبرالي في العالم وإعادة بناء الدول الفاشلة.
- رفض حق التنوع الثقافي والحضاري.
- العداء للإسلام باعتباره الخطر الاستراتيجي الأول للقيم والمصالح الغربية.

و يمكن تحديد هذه الصورة العدائية في ثلاثة نماذج نظرية أو مقاربات أساسية تصفه بأنه دين جامد أو مغلق ضد التحديث والتجديد، ويشكل تحديا للقيادة الغربية في المستقبل كما جاء في أطروحة هانيتغتون حول "صدام الحضارات" التي لقيت رواجا كبيرا خاصة بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر.[2]

وعليه كان من الطبيعي أن يتبلور خطاب الكراهية العدائي للإسلام لدى العديد من دوائر الفكر الاستراتيجي الغربي وبخاصة الأمريكية منها، من منطلق الخوف من "الخطر الإسلامي" أو " الخطر الأخضر،" الذي لا يقل خطره في نظرهم على إمبراطورية الشر السابقة (الخطر الشيوعي).

---

[1] ولد السيد أباه، المرجع السابق ، ص ص 87-93.
[2] المرجع نفسه، ص 148.

المبحث الثالث

الاتجاهات الاستراتيجية لعملية التحول الديمقراطي

إلى جانب الاتجاهات الفكرية المختلفة التي تقف وراء عملية التحول الديمقراطي في العراق، هناك الاتجاهات الاستراتيجية التي تحددها مجموعة من العوامل أهمها: الرغبة الأمريكية في هيكلة المنطقة وفق منظور الشرق الأوسط الموسع الذي تعود فكرته التاريخية إلى بداية القرن العشرين، وترتبط أهميته بمصالح وأهداف استراتيجية واقتصادية وسياسية متنوعة، ذات العلاقة بالاصلاح والديمقراطية ومحاربة الارهاب والسيطرة على المنطقة وإعادة صياغتها من خلال المقاربة الجغرافية والتعاون المشترك دون الاكتراث بعامل التماثل والتجانس الحضاري الثقافي، فضلا عن عامل النفط وغيره من العوامل التي تساعد على تنفيذ الأجندة الاستراتيجية الأمريكية المختلفة في استمرار تدفق النفط وانخفاض أسعاره والتحكم في العالم بحجة مكافحة الإرهاب وتجفيف ينابيعه، وتغيير الأنظمة الديكتاتورية التي تدعمه وتمتلك أسلحة الدمار الشامل أو تستعد لانتاجها، وغيرها من الأفكار التي ينادي بها ويدعو إلى تطبيقها تيار المحافظين الجدد.

ومن هنا، جاء التدخل العسكري في العراق الذي كان هدفا مباشرا لإسرائيل، وارتبطت مبررات التدخل فيه واحتلاله بالعديد من هذه العناصر والحجج.

ولأجل توضيح ذلك قسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب عل الشكل التالي:

- المطلب الأول : هيكلة المنطقة وفق منظور الشرق الأوسط الموسع.
- المطلب الثاني : النفط.
- المطلب الثالث: عوامل أخرى.

المطلب الأول:هيكلة المنطقة وفق منظور الشرق الأوسط الموسع:من الناحية التاريخية[1]، يعود استخدام مصطلح "الشرق الأوسط إلى مطلع القرن العشرين، وبالتحديد إلى المؤرخ العسكري الأمريكي الفرد ماهان Mahan ثم شاع استخدامه مقابل مصطلح الشرق الأدنى The Near East من قبل العسكريين والاستراتجيين البريطانيين في فترة الحربين العالميتين، ليتوسع استخدامه فيما بعد، حيث اعتمدته الولايات المتحدة للإشارة إلى ذلك الإقليم الذي يقع في جنوب الاتحاد السوفياتي (سابقا)، وارتبط بصفة خاصة بسياستها تجاه النفط وإسرائيل في المنطقة.

والأهمية الجغرافية للإقليم جعلته دائما محل أطماع القوى الاستعمارية في الماضي والحاضر،[2]وعلى رأسها الولايات المتحدة التي ترغب في السيطرة على المنطقة لتحقيق أهدافها التقليدية المتعلقة بأمن إسرائيل والنفط إلى جانب أجندتها الحالية ذات الصلة بالإصلاح والديمقراطية ومحاربة الإرهاب.

الأمر الذي يعني أن المفهوم يجمع بين الجغرافيا والسياسة، فهو من الناحية الجغرافية كما يقول أحمد صدقي الدجاني لا يعرف الاستقرار ومن الناحية السياسية يعتبر وثيق الصلة بالسياسة الاستعمارية الغربية التي أوجدته واعتمدته.[3]ولهذا يتم توظيف هذه التسمية "الشرق الأوسط" لصياغة تعريف سياسي–ثقافي جديد للمنطقة بهدف تهميش مصطلح الوطن العربي،ودمج الكيان الإسرائيلي ودول الجوار الجغرافي (تركيا،إيران...).[4] أي استبدال الثقافة والحضارة ، مادام أن فكرة الشرق أوسطية هي فكرة غربية بالأساس،والهدف الاستراتيجي الثابت فيها هو الحيلولة دون ظهور قوة إقليمية تضمن تكتلها على أساس عربي أو إسلامي.[5]

و إذا كانت الرغبة في السيطرة على المنطقة وإعادة صياغتها تمتد تاريخيا إلى يوميات تيودر هرتزل وغيرها من الأدبيات السياسية الصهيونية التي تحدد المنطقة من الفرات إلى النيل، فقد بدأت محاولة تجسيدها العملية في اتفاقية غزة–أريحا[6]، بعد

---

(1) أنظر: كامل ثامر، المرجع السابق، ص ص 287-288.
(2) حول هذا الموضوع راجع: يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، ط1 (بيروت: دار النهضة العربية،2002)،ص 120-132.
(3)أحمد صدقي الدجاني، "الجذور التاريخية للشرق أوسطية" في: مجموعة من المؤلفين، الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني ،ط1 (القاهرة: مكتبة مدبولي،1998)،ص24.
(4)ثامر كامل، المرجع نفسه، ص ص 288-290.
(5) نفين عبد الخالق مصطفى، " المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي"، المستقبل العربي، عدد 193، مارس 1995،ص ص 5-6.
(6) يوسف الصايغ،"منظور الشرق الأوسط ودلالته بالنسبة إلى العرب"، المستقبل العربي، عدد 192، فيفري 1995،ص5.

مؤتمر مدريد للسلام عام 1991.[1] ثم أصبحت الأولوية للتطبيع والمشروعات الاقتصادية في مؤتمر الدار البيضاء حول التعاون الاقتصادي والاستثمار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 1994.[2]

وهذه المحاولة تكررت فيما بعد في اجتماعات القاهرة وعمان والدوحة. مع العلم أن الهدف منه حسب مهندسه الإسرائيلي شمعون بيريز هو بناء « شرق أوسط جديد متحرر من صراعات الماضي ومستعد لأخذ مكانه في العصر الجديد».[3]

وهو ما يؤكد أن فكرة الشرق أوسطية هي أحد المشروعات المطروحة لإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة كبديل عن النظام الإقليمي العربي،[4] مما يزيد من درجة تبعية العرب للبلدان الصناعية الرأسمالية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تعتبر منطقة الشرق الأوسط مجالا حيويا بالنسبة لمصالحها، وخاصة أهميتها في تنفيذ أجندتها الأمنية والاجتماعية كما رأينا فيما يتعلق بالإرهاب، والإصلاح والديمقراطية، وأسلحة الدمار الشامل، وأمن إسرائيل.

ولهذا كان لابد أن ترتكز المقاربة الأمريكية في إعادة بناء المنطقة على التقارب الجغرافي والتعاون المشترك على الأسس السياسية والاقتصادية دون الاكتراث بأهمية عامل التماثل الثقافي الحضاري في تحقيق ذلك، بحجة تبني الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان والمرأة والابتعاد عن العنف وتجفيف مصادره، والاندماج الاقتصادي العالمي، والتجارة الحرة، وغيرها من القضايا التي برزت في مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط الكبير. وجاءت لتعمق بدورها فكرة الرغبة الأمريكية في محاولة إنهاء النظام العربي الإسلامي، وإعادة صياغة أوضاع المنطقة بما يتوافق ومصالحها[5] لا سيما إذا رأينا أن هناك تصورات مطروحة بشأن بلقنة المنطقة وتجزئتها إلى دويلات وكانتونات على أسس عرقية ومذهبية وطائفية وغيرها تكون فيها إسرائيل دولة إقليمة عظمى، وعلى ضوئها يقسم العراق كغيره من الأقاليم

(1) محمود عبد الفضيل، "مشاريع الترتيبات الاقتصادية" الشرق أوسطية، التصورات –المحاذير- أشكال المواجهة" في :التحديات "الشرق أوسطية" الجديدة والوطن العربي، المرجع السابق، ص ص 131-135.
(2) نيفين عبد الخالق، المرجع نفسه، ص 12.
(3) محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص ص 127-128.
(4) أنظر: محمد نصر مهنا،قضايا سياسية معاصرة،المرجع السابق، ص 373.
(5) أنظر: كريبش نبيل ،"الشرق أوسطية بين تصورات التفكيك ورهانات التشكيل"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، عدد 17، ديسمبر 2007،ص ص 75-78.

العربية الأخرى إلى ثلاث دويلات: شيعية في الجنوب وسنية في الوسط وأخيرا كردية في الشمال. كما يبيّن الشكل رقم02، بالإضافة إلى الرغبة الأمريكية في التفوق العسكري الإسرائيلي الدائم مقابل إضعاف القدرات العربية، وتكثيف وجودها العسكري بالمنطقة، فضلا عن محاولة القضاء عن المقاومة واتجاهات الممانعة والمعارضة في ظل التخبط الأمريكي في العراق والفشل الإسرائيلي في الحرب على لبنان في جويلية 2006. وهو ما قد يجعل الرهان قائما على مدى استثمار تأثير المذهبية الدينية عند المسلمين كآخر محاولة لتفجير العمق الإسلامي.[1]

المطلب الثاني: النفط : يعتبر هذا العامل مهما في تفسير الكثير من الأمور، ليس لأنه كان هدفا مركزيا للغزو الأمريكي-البريطاني للعراق فحسب، وإنما لأهميته كذلك في تفسير مواقف العديد من الدول في دعم العدوان من عدمه انطلاقا من مصالحها المختلفة في هذا الإطار، كما هو الشأن بالنسبة لبريطانيا التي بدأت تستنفذ مصادر طاقاتها المحلية من نفط بحر الشمال،[2] وخوف بلدان أوربا الكبرى (ألمانيا، فرنسا،وروسيا الاتحادية) على مصالحها الاقتصادية الآنية والمستقبلية في المنطقة وتحديدا في مجال الثروة النفطية والتجارة وعملية إعادة الإعمار في العراق الجديد.[3]

أما عن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة فهي تنطوي بطبيعة الحال على عناصر وأبعاد مركزية أساسية ذات العلاقة بالرغبة الأمريكية في السيطرة على اكبر احتياطي عالمي للطاقة النفطية، ومحاولة استغلال ذلك في تنفيذ أجندة استراتيجيتها العالمية على المستوى السياسي والاقتصادي والإيديولوجي. ولهذا فهذه الأبعاد لا تكتفي بالبعد الاقتصادي الذي يحرص على مصالح الشركات الأمريكية النفطية وإنما يمتد أيضا إلى البعد الأمني والإستراتيجي لضمان استمرار تدفق النفط وانخفاض

---

[1] أنظر :كريبش نبيل، المرجع السابق، ص ص 78-81.
[2] جيف سيمونز، المرجع السابق، ص 330.
[3] أنظر: فؤاد نهرا،"دول الاتحاد الأوربي والحرب الأمريكية على العراق"، شؤون الأوسط، عدد 111، صيف 2003،ص ص 129-145.

أسعاره، ومن ثم ضمان المزيد من التحكم والسيطرة على النظام العالمي تحت شعار مكافحة الإرهاب وخطر الدول الداعمة لها.(1)

وهو ما تبين بوضوح في بداية الحرب على العراق عندما اختصروا حريته بالنفط من خلال المحافظة على آبار النفط ومبنى وزارة النفط في بغداد دون غيرها من المؤسسات والمنشآت الأخرى.(2)

فالغرب كما يقول برهان غليون يعتقد أنه من حقه الحصول على النفط بالثمن والكمية التي يريد، بل وأن أهمية هذه الثروة الإستراتيجية بالنسبة إليه تجعله لا يعترف بملكية العرب لها، بقدر ما يريد أن تكون تحت إشرافه وحده.(3)

ولهذا، فالولايات المتحدة التي تعتمد على استيراد النفط لسد أكثر من نصف حاجاتها الاستهلاكية، لا يمكنها الاستغناء عن هذه الثروة والأماكن التي توجد فيها بما فيها الخليج العربي. وهو ما يفسر بطبيعة الحال الرغبة الأمريكية الجامحة في استمرار التحكم فيه إنتاجا وتسعيرا على الأقل خلال المرحلة الانتقالية التي تبحث فيها عن إيجاد بدائل للنفط ، فضلا عن رغبتها في استمرار وجودها العسكري في الخليج العربي وتعزيزه بتدعيم إسرائيل وإضعاف القدرات العربية ومشروعاتها التنموية.(4)

ففي قلب الشرق الأوسط يتركز حوالي 35% من إنتاج البترول الخام العالمي، وحوالي 56.1% من احتياطي البترول العالمي المؤكد وجوده،(5) ويعتبر الإقليم بصفة عامة أوفر المناطق في العالم التي تحتوي على 65% من إجمالي الاحتياطي العالمي.(6)

(1) أنظر :طه نوري ياسين الشكرجي، الحرب الأمريكية على العراق (الأردن : مكتبة الرائد العلمية،2006) ص ص149-151. حسن نافعة، المرجع السابق، ص 76.
(2) الفضل شلق،المرجع السابق، ص 49.
(3) برهان غليون،"حرب الخليج والمواجهة الاستر تيجية في المنطقة العربية"، المرجع السابق، ص ص 5-6 .
(4) عصمان نعمان، "حقوق الإنسان وحقوق الشعوب واشنطن، أبعد من قمع الانتفاضة وضرب بغداد"، المستقبل العربي، عدد 266، أفريل 2001،ص13.
(5) يحي أحمد الكعكي، المرجع السابق، ص 129.
(6) المرجع نفسه،ص ص 180-190.

وفيه يوجد أضخم حقلي نفط في العالم وأضخم أربعة حقول غاز، يشحن معظمه إلى أسواق الاستهلاك في أوروبا الغربية واليابان وأمريكا الشمالية، ويشكل كل من العراق والمملكة العربية السعودية محورا اقتصاديا رئيسيا في هذا المجال.[1]

لهذا، وإن كان الاهتمام الأمريكي بالنفط العراقي جاء كبديل عن الإمدادات النفطية السعودية المهددة من قبل الأصولية الإسلامية كما سبق وأن رأينا، فإن ذلك لا يعني الاستغناء الأمريكي عن استمرار العلاقة مع السعودية التي تمتلك وحدها 264.2 بليون برميل من مخزون النفط المؤكد، أي ما يشكل ربع مخزون النفط في العالم، فهي أهم عامل في أسواق للنفط العالمية وأقوى مؤثر على خفض أسعار النفط والمورد الموثوق به منذ عام 1933.[2]

أما أهمية العراق في هذا الإطار فيؤكده الحجم الاحتياطي المؤكد من النفط الخام الذي يبلغ حوالي 112.5 مليار برميل، أي حوالي 11% من الإجمالي العالمي، وبإمكانه حسب مصادر الطاقة الأمريكية أن يصل حجم احتياطه من النفط إلى 400 مليار برميل، بالإضافة إلى نفطه ذو الجودة العالية وسهل الاستخراج وكلفة إنتاجه المنخفضة، يمتلك حقولا من الغاز الطبيعي تقدر بحوالي 110 تريليون متر مكعب.[3]

المطلب الثالث:عوامل أخرى: لقد أصبحت الإستراتيجية الأمريكية كما سبق وأن رأينا تعتمد على مبدأ الحرب الوقائية في التعامل مع الأخطار من خلال تبني سياسة الدفاع الذاتي، وتدويل الحرب على الإرهاب، إلى جانب المزج بين الحرب الوقائية والإرهاب، وقد كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر دور هام في رسم وبلورة هذا التصور الذي يجعل من الحرب على الإرهاب الدولي أولى المهام التي تستدعي حق استخدام القوة العسكرية و الاستخباراتية والمعلوماتية، وضرورة العمل على تجفيف منابع التمويل للحركات الإرهابية، وإصدار تشريعات وطنية من شأنها تقويض

---

[1] نقلا عن: ناجي أبي عاد وميشيل جرنيون، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط (الناس،النفط،التهديدات الأمنية)،ترجمة: محمد نجاز (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999).
[2] برادلي أ.تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة بإشراف: عماد فوزي شعيبي (بيروت: دار العربية للعلوم،2004) ص ص 22-23.
[3] أنظر:وثيقة الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية حول آثار الحرب الأمريكية على العراق، المنعقد في المنامة خلال ماي 2003 في: مجلة شؤون الأوسط، عدد 111، صيف 2003، ص ص 213-214.

الإرهاب وعزله، فضلا عن تغيير الأنظمة الديكتاتورية التي تدعم الإرهـاب وتمتلـك أسلحة الدمار الشامل أو تستعد لإنتاجها وغيرها.[1]

وهذه الرؤية القائمة على فكرة الدفاع الوقائي، قديمة في الفكـر الاسـتراتيجي العسكري الأمريكي، حتى وإن أخذت شكلا أكثر تبلورا في فترة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر،[2] وهي لا تتوجه بمطالبها كما يقول أحمد فاروق عبد العظـيم إلـى النظم والحكومات العربية والإسلامية فحسب، بل تشمل كافة الدول والـشعوب، فكمـا ينبغي على الدول تعديل القوانين والتشريعات التي تتعلق بحقـوق الإنـسان والتجـارة وإطلاق حرية السوق وغيرها، يستوجب على الشعوب كذلك تغييـر أسـاليب حياتهـا وطرائق تفكيرها ومنظومات قيمها. ويقف وراء هذه المطالب تيار اليمين المحافظ الذي يروج إلى فكرة أن العالم العربي والإسلامي تسوده إيديولوجيـة دينيـة قائمـة علـى الإرهاب والكراهية والتعصب، وأنظمة استبدادية تسعى لحيازة أسلحة الدمار الشامل.[3]

وهو ما يعني أن الولايات المتحدة تريد وضع مساحة ضبط شاملة للعالم خاصة الدول التي تصفها "بالمارقة" ولا ينفع معها الاحتواء. [4] إشارة إلى الأنظمـة التربويـة والمنظمات الدينية، والحكومات الفاشلة المصابة بالجمود في المنطقـة التـي تـسميها بالشرق الأوسط الكبير.[5]

والعراق الذي جاء استهدافه باعتباره يمثل إحدى الدول التـي تـصفها الإدارة الأمريكية بمحور الشر، كان هدفا مباشرا لإسرائيل منذ أن بدأ سعيه للحـصول علـى قدرات نووية في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، ولذلك كان العدوان الإسرائيلي على مفاعله النووي في جوان 1981 ، بحجة أن ذلك يشكل خطرا عليها.

فإسرائيل التي تريد الحفاظ على الخلل في التوازن العسكري لصالحها لا تريـد امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، وهو على مقربة من حدودها وتزعم أنه يـدعم المنظمات الفلسطينية المتطرفة، فضلا عن العداوة التاريخية التي تمتد في نظرها إلـى

---

[1] مصطفى علوي."السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي"، السياسة الدولية، عدد 153، جويلية 2003، ص 69.
[2] راجع: أحمد إبراهيم محمود، المرجع السابق، ص113.
[3] أحمد فاروق عبد العظيم، "النموذج الأمريكي للديمقراطية: قراءة في فلسفة الخطاب"، السياسة الدولية، عدد 153 ، جويلية2003، ص 158.
[4] عماد فوزي شعيبي، "الدلالات الإيديولوجية والإستراتيجية للدعوة إلى الديمقراطية عند جورج بوش"، دراسات إستراتيجية، عدد 02، جوان 2006،ص ص85-86.
[5] مايكل هادسون، المرجع السابق، ص 66.

عهد "نبوخد نصر" وسبي اليهود إلى أرض بابل عام 586 ق.م . ولو أن الهدف الحقيقي الذي لعبت الدوائر الصهيونية دورا كبيرا لأجل تحقيقه منذ حرب الخليج الثانية عام 1991 هو منع أي قوة عربية بإمكانها تغيير مسارات الصراع العربي- الإسرائيلي على عكس ما تريده الولايات المتحدة وإسرائيل.[1] مادام أمريكاماهي إلا الفهم البريطاني التطبيقي لفكرة إسرائيل التاريخية القائمة على استبدال شعب بشعب (الكنعانيون، المتوحشون، البرابرة) وثقافة بثقافة، وأهدافها الأساسية هي الاستيلاء على أرض الآخرين بالقوة واقتلاعهم جسديا وثقافيا.[2]

وتأسيسا على ذلك جاءت المساعدات الغربية الكبيرة لإسرائيل على مدى نصف القرن، وبلغت عشرات أضعاف المعونة الاقتصادية المعروفة باسم مشروع مارشال التي وجهتها الولايات المتحدة لأوربا الغربية عقب الحرب العالمية الثانية.[3] ولا شك أن ضمان التفوق الإسرائيلي هو أحد ملامح النظام الشرق أوسطي الذي يهدف إلى تكريس حالة التجزئة الحالية في الوطن العربي وتهميشها لأجل إضعافه،وتفكيك نظامه الدفاعي، واستمرار التفوق الإسرائيلي عسكريا وتكنولوجيا.

ولهذا، لا غرابة في أن تعمل الولايات المتحدة على تثبيت هذا الوضع من خلال العمل على تزويد إسرائيل بالأسلحة الحديثة ومساعدة صناعتها العسكرية ماديا وتكنولوجيا في مقابل حرمان الدول العربية من الحصول على أسلحة متقدمة ومنعها من الوصول إلى التكنولوجيا في مجال استخدام الطاقة للأغراض السلمية.[4]

(1) حسام سويلم، "العراق في الإستراتيجية الإسرائيلية"، دراسات إستراتيجية، عدد1، جانفي 2006، ص ص54 -55
(2) منير العكش، "المعنى الإسرائيلي لأمريكا"، المستقبل العربي، عدد 281، جويلية 2002،ص ص 92-93.
(3) فوزي منصور، "بنية التحالف الصهيوني الأمريكي والمشروع الشرق أوسطي ، في: الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني، المرجع السابق، ص 36.
(4) للمزيد راجع: طلعت احمد مسلم، "البعد الاستراتيجي للمشروع الشرق أوسطي"، في: الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني، نفس المرجع، ص ص 66-71.

الفصل الثالث

الفصل الثالث

مسار التحول السياسي في العراق

المسار الذي عرفه التحول السياسي في العراق لا يكتفي بمراحل بناء العملية السياسية فحسب، وإنما يتعدى إلى مختلف الخيارات أو التصورات التي طرحت بشأن إدارة العراق وتحديات حكمه قبل وبعد الاحتلال، بالإضافة إلى جهود وتدعيم العملية السياسية المختلفة وضعف المعارضة العراقية التي ظهرت كمحصلة طبيعية لمختلف الأوضاع التي عرفها المجتمع العراقي على المستوى الداخلي، ودور الدعم الدولي لها خاصة الأمريكي، أدى إلى بروز مجموعة من الخيارات لإدارة العراق من منظور الأمم المتحدة والولايات المتحدة، بالتزامن مع بروز مجموعة من التحديات التي واجهت حكم العراق في مرحلة ما بعد الحرب.

كما أن بناء العملية السياسة في هذه المرحلة شهد مجموعة من المراحل يمكن تقسيمها إلى المرحلة المؤقتة والمرحلة الانتقالية وأخيرا المرحلة ما بعد الانتقالية أو الدائمة، ومن خلالها عرف العراق مجموعة من الأحداث والمظاهر السياسية، كتنظيم الانتخابات و إجرائها، وتشكيل عدد من الحكومات والمؤسسات السياسية، وإعداد الدستور والاستفتاء عليه، فضلا عن جهود تدعيم العملية السياسية الرامية إلى ضمان الحشد الدولي وإعادة الاعمار وتحقيق الأمن والمصالحة الوطنية. وبناء على ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على الشكل التالي:

- المبحث الأول: خيارات إدارة العراق وتحديات حكمه.
- المبحث الثاني: مراحل بناء العملية السياسية.
- المبحث الثالث: جهود تدعيم العملية السياسية.

المبحث الأول

خيارات عملية إدارة العراق وتحديات حكمه.

إذا كانت المعارضة العراقية التي ظهرت بسبب الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية ، والانفراد بالحكم والشعور بالظلم والحرمان لاسيما من طرف الطائفتين الشيعية والكردية، بالإضافة إلى الدعم الدولي لها وخاصة الأمريكي ، قد ساهمت في انعقاد سلسلة من الاجتماعات والمؤتمرات المطالبة بتغيير النظام في العراق واعتماد الحكم الديمقراطي، فإن غياب البديل الملائم لإدارة العراق في المرحلة الموالية لسقوط النظام بسبب ضعف عناصر المعارضة العراقية وانقسامها ، أدى إلى بروز مجموعة من التصورات أو الخيارات الإدارية وفقا لمنظور الولايات المتحدة والأمم المتحدة، بالتزامن مع الجدل الذي أثارته الحرب بسبب عدم شرعيتها والاصرار الأمريكي في استخدام القوة والسيطرة على العراق وتهميش الأمم المتحدة أو إعطائها دور ثانوي.

مما ساعد على بروز مجموعة من التحديات في مرحلة ما بعد الحرب أثرت على إدارة حكم العراق واستقراره، وهذا ما سنحاول توضيحه في المطالب الثلاثة التالية:

- المطلب الأول: المعارضة العراقية.
- المطلب الثاني: إدارة العراق من منظور الأمم المتحدة والولايات المتحدة.
- المطلب الثالث: تحديات حكم العراق.

المطلب الأول:المعارضة العراقية: لقد ظهرت المعارضة السياسية العراقية وتطور نشاطها كمحصلة طبيعية لمختلف الأوضاع التي عرفها المجتمع العراقي، خاصة على المستويين السياسي والاجتماعي للعديد من الأسباب منها: تداعيات الحرب العراقية – الإيرانية وحرب الخليج الثانية، والإنفراد بالحكم، والشعور بالظلم والحرمان من قبل بعض الفئات لا سيما الشيعية والكردية منها ، بالإضافة إلى الدعم الدولي وخاصة الأمريكي الذي تبلور بشكل واضح بعد حرب الخليج الثانية،[1] مما أسفر عن بروز عدد كبير من حركات وأحزاب المعارضة العراقية، وانعقاد سلسة من الاجتماعات والمؤتمرات أهمها: الإعلان في دمشق عام 1990 عن ميلاد لجنة العمل المشترك بين اطراف المعارضة الأساسية التي تمكنت بالرغم من عدم قدرتها على تحقيق التجاوب والتفهم الإقليمي والدولي اللازم لتطوير حركة عملها ونشاطها، من إصدار بيان يدعو إلى ضرورة إسقاط النظام العراقي القائم وتأليف حكومة إئتلافية تشترك فيها جميع قوى المعارضة على اساس النسب التالية:

الإسلاميين	%40
التيار القومي العربي	%20
التيار القومي الكردي	%20
التيار الديمقراطي	%20

ثم تنظيم مؤتمر عام للمعارضة في بيروت عام 1991 شاركت فيه جميع القوى والأحزاب الإسلامية والوطنية والديمقراطية وعدد من المنظمات العراقية الأخرى.[2]

ولعل من أبرز القوى أو الحركات المعارضة التي ظهرت في هذه الفترة من الجانب الكردي نجد الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه مسعود البرزاني، والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني الرئيس العراقي الحالي،

---

(1) عن المعارضة العراقية أنظر مثلا: يحيى لعقاب، العراق في زمن الاستثناء، (الجزائر: دار الكتاب العربي، 1999) ، ص 259 وما بعدها.

(2) يمكن الإشارة هنا إلى أن اللجنة كانت تضم 17 حركة وحزبا ثم انضم إليها 6 حركات أخرى في 30 جويلية 1991 منها: حزب الدعوة الإسلامية، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، الحركة الإسلامية في العراق، حركة جند الإمام، الحزب الاشتراكي في العراق، الحزب الوطني الكردستاني، الحزب الديمقراطي الكردستاني، الحزب الشيوعي العراقي، حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني. انظر: شمران العجلي، المرجع السابق، ص ص 219-243.

بالإضافة إلى عدد من الأحزاب الكردية الصغيرة التي أوجدتها ظروف منطقة الحكم الذاتي في شمال العراق بعد حرب الخليج الثانية كسبيل لتحقيق طموحاتهاالقومية.[1]

وعلى المستوى الشيعي هناك حزب الدعوة الإسلامي أقدم الأحزاب الشيعية، و المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي يرأسه محمد باقر الحكيم وترعاه إيران ويعتبر من أكبر أحزاب المعارضة غير الكردية، بالإضافة إلى عدد من التنظيمات الإسلامية الشيعية الصغيرة كحركة المجاهدين العراقيين، وجمعية العلماء المجاهدين، والحركة الإسلامية في العراق.[2]

وعلاوة على ذلك شهدت الفترة الموالية لحرب الخليج الثانية تنظيمات معارضة أخرى مرتبطة بالخارج كحركة المؤتمر الوطني العراقي التي تأسست عام 1992 بقيادة أحمد الجلبي وتضم عدد من الليبراليين العراقيين ذوي الصلة الوثيقة مع بعض دوائر صنع القرار في الغرب وخاصة الولايات المتحدة، وتحالف بين مجموعة من التيارات العراقية المعارضة كالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية والحزبين الكرديين الكبيرين،بالإضافة إلى الحركة الملكية الدستورية بزعامة الشريف علي بن الحسين.[3]

أما فيما يتعلق بالدعم الأمريكي وتحركات المعارضة العراقية، يمكن القول أن ذلك تزايد مع تزايد أشكال التصعيد الأمريكي ضد العراق، حيث في سنة 1998 أصدر الكونغرس الأمريكي قانون تحرير العراق بغية تقديم المساعدة لعناصر المعارضة العراقية لإزالة النظام السياسي القائم والتشجيع على قيام حكومة ديمقراطية تكون محله. ومن أهم ما جاء فيه تحديد معايير المعارضة العراقية الديمقراطية في ضرورة :

- تنوع العضوية بين أفرادها.
- التمسك بالقيم واحترام حقوق الإنسان.
- الالتزام بالعلاقات السلمية مع جيران العراق.

---

(1) التقرير الاستراتيجي العربي، المرجع السابق.

(2) صلاح النصراوي، "مستقبل الشيعة في عراق ما بعد صدام" ،السياسة الدولية، عدد 153، جويلية 2003، ص 146.

(3) أنظر: عمرو الشوبكي، "المعارضة العراقية بين التصورات الأمريكية والأزمات الداخلية"، السياسة الدولية، عدد153 ،جويلية2003ص 140 . وكذلك: التقرير الاستراتيجي العربي، نفس المرجع السابق، وجيف سيمونز، عراق المستقبل السياسة المستقبلية الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط المرجع السابق، ص ص 113-114.

- الحفاظ على وحدة أراضيه.
- تنمية التعاون بين المعارضين الديمقراطيين.

وعند إزالة النظام العراقي القائم ينبغي – حسب هذا القانون– تأسيس محكمة دولية لمحاكمة المسؤولين العراقيين على ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية ، ومساعدة تحول العراق إلى الديمقراطية من خلال معالجة ديونه الخارجية، وتقديم المساعدات الفورية للشعب العراقي والأحزاب والحركات التي تتبنى الأهداف الديمقراطية.[1]

وعلى هذا الأساس ازداد الدعم الأمريكي للمعارضة العراقية طوال عام 2002 خاصة في أعقاب صدور القرار الأممي1441،[2] حينما تقرر تقديم دعم مالي لتمويل 12 مجموعة عراقية معارضة يقدر بحوالي 92 مليون دولار، والموافقة على انضمام 6 حركات معارضة أخرى إلى حركة المؤتمر العراقي.[3]

الأمر الذي ساعد على انعقاد مؤتمرين هامين في هذه الفترة بلندن، شارك فيهما إلى جانب عدد من الضباط العراقيين السابقين وشخصيات عراقية مستقلة مجموعة من حركات المعارضة المختلفة. وعلى ضوء ذلك تمت الدعوة إلى مجموعة من النقاط منها:[4]

- تشكيل مجلس عسكري للتنسيق، وإصدار ميثاق شرف يدعو إلى اعتماد حكم ديمقراطي تعددي وإبعاد الجيش عن السياسة وإعادة بنائه وتنظيمه.
- قيام دولة ديمقراطية تعددية برلمانية فدرالية تحظى بقبول الشعب وتفتقر لأسلحة الدمار الشامل.
- وضع دستور دائم عن طريق مجلس تاسيسي منتخب.
- التأكيد على عروبة وإسلام العراق واستقلاله.
- محاسبة عناصر النظام القائم على الجرائم ضد الإنسانية.
- البحث عن مصادر مالية لإعادة اعمار العراق.

[1] أنظر: قانون تحرير العراق في الملحق رقم11 من هذه الدراسة.وللمزيد حول هذا القانون أنظر: يحي العقاب، المرجع السابق، ص270 .
[2] حول هذا القرار أنظر مثلا: جيف سيمونز ، استهداف العراق، المرجع السابق.
[3]هذه الحركات هي: الحركة الآشورية الديمقراطية والضباط الأحرار العراقيون والجبهة الوطنية العراقية والحركة الوطنية العراقية والجبهة التركمانية العراقية والوفاق الإسلامي للعراق. أنظر: التقرير الاستراتيجي العربي،المرجع السابق.
[4] يمكن الإشارة هنا ،أن الولايات المتحدة أعلنت بسبب الخلافات التي وقعت بين عناصر المعارضة في ظل ضعف تمثيل السنة وغيرها عن عدم رضاها عن دور المعارضة العراقية وإماكنية لجوئها إلى تعيين حاكم عسكري في مرحلة ما بعد سقوط النظام.للمزيد راجع: التقرير الاستراتيجي العربي، المرجع السابق الذكر.و عمرو الشوبكي، المرجع السابق، ص 141 وكذلك: جيف سيمونز، المرجع السابق،ص ص 127-125.

وفي ظل ضعف المعارضة العراقية القائمة وغياب البديل الملائم لإدارة العراق في المرحلة الموالية لسقوط النظام، انعقد اجتماع الناصرية برعاية الجنرالي الأمريكي جاي غارنر، بعد أن جرى الترويج له في أفريل 2003، ولم يشير إلى القوى أو الجماعات السياسية التي يمكن لها المشاركة في السلطة العراقية المؤقتة، واكتفى بالإشارة إلى المسائل العامة كضرورة اعتماد نظام ديمقراطي فدرالي، وسيادة القانون، واحترام مبدأ التنوع، ومناقشة دور الدين في المجتمع، ومبدأ اختيار القادة، والحوار، والعنف، وحل حزب البعث، وإعادة الاعمار. [1]

المطلب الثاني: إدارة العراق من منظور الأمم المتحدة والولايات المتحدة: في البداية يمكن الإشارة إلى أن الحرب الأخيرة على العراق قد عرفت جدلا واسعا حول مدى مشروعيتها من عدمه بين رأيين:

- رأي الولايات المتحدة التي فشلت في استصدار قرار من مجلس الأمن وإصرارها على استخدام القوة ضده تحت مجموعة من الذرائع والحجج، كوجود القرار 1441 الذي يهذذ العراق بعواقب وخيمة في حال عدم تعاونه مع فرق التفتيش، وخطر امتلاكه أسلحة الدمار الشامل، وديكتاتورية النظام الحاكم وعلاقته بتنظيم القاعدة وجماعات الإرهاب المختلفة رغم المعارضة الرسمية وغير الرسمية للحرب والتي امتدت إلى داخل الولايات المتحدة نفسها.
- والرأي الذي يرى في الحرب على العراق غير مشروعة ولا تتوافق مع القوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة، وتمثله بشكل أساسي كل من فرنسا وألمانيا وروسيا الاتحادية.[2]

كما أن عودة الولايات المتحدة للأمم المتحدة بعد الغزو وإصدار القرار 1483 في 23 ماي 2003 الذي يسبغ الشرعية على الوجود العسكري الأمريكي في العراق ويطلب من الأمم المتحدة التعاون مع سلطة الاحتلال، يثير بدوره مجموعة من التساؤلات حول موقف الدول الكبرى الحقيقي من الحرب على العراق؟ وعلاقة

---

[1] أنظر : جيف سيمونز، عراق المستقبل السياسة المستقبلية الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط المرجع نفسه، ص ص 147-148.

[2] أنظر: عصام اسماعيل، "الأمن القومي العربي في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق"، الشرق الأوسط، عدد111 ،صيف2003 ، ص 100.وكذلك : أحمد سيد أحمد، " الأزمة العراقية ودور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين"، السياسة الدولية، عدد 153، جويلية 2003، ص ص 124-125.وحول ذرائع الحرب المختلفة أنظر : جيف سيمونز، استهداف العراق، المرجع السابق،ص 43 وما بعدها.

الولايات المتحدة بالأمم المتحدة؟ ومدى فعالية قرارات مجلس الأمن وشرعيتها في ظل سيادة نظام الأحادية القطبية واتجاه الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى توظيف الأمم المتحدة أو استبعادها وفقا لمصالحها واهدافها بغض النظر عن مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمصلحة العامة. [1]

وهو ما يقتضي من جهته ضرورة إعادة النظر في القواعد القانونية المرتبطة باستخدام القوة ومصادر التهديد، في ظل عدم وجود معايير محددة للتدخل والتي عادة ما تخضع لاعتبارات سياسية ومصلحية وازدواجية بالأساس. [2]

وهذا ما يتجلى في خيارات الولايات المتحدة والأمم المتحدة من إدارة العراق في مرحلة ما بعد الحرب. فالأمم المتحدة كانت تتطلع في الأيام المئة الأولى بعد الحرب كما جاء في الوثيقة "تصور للعراق" التي أعدتها في 07 جانفي 2003 إلى :

- وضع و تنفيذ سياسة قضائية مؤقتة للتعامل مع قضايا انتهاكات حقوق الإنسان وفق معايير الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛
- إعادة بناء النظام القضائي من خلال العمل على توضيح الإطار القانوني الصالح للتطبيق و مراجعة القوانين الموجودة؛
- تأسيس منظمة وطنية لحقوق الإنسان؛
- إجراء دراسة شاملة لمؤسسات حفظ الأمن السجون وإعادة تأهيلها؛
- إعادة تشكيل جهاز امني مناسب وخاضع للسيطرة المدنية ومكرس لحقوق الإنسان.

أما خريطة الطريق للإصلاح على المدى الطويل، فقد وضعت للتعاطي مع قضايا: الإصلاح الدستوري، والنظام الانتخابي، وسيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وإصلاح جهاز الخدمة المدنية ودفع عجلة الحوار السياسي بين الحكومة والمجتمع المدني، وإنشاء أجهزة رقابة.[3]

---

[1] أنظر: مصطفى علوي، "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي"،السياسة الدولية ،عدد153،جويلية 2003، ص ص 70-71. وكذلك : صلاح الدين عامر، :"القانون الدولي في عالم مضطرب"، السياسة الدولية، عدد 153، جويلية 2003،ص 90 . ويحي العقاب، المرجع السابق ص157 وما بعدها.و جيف سيمونز ،نفس المرجع،ص 176 وما بعدها.

[2] أنظر: فوزي أو صديق، مبدا التدخل والسيادة. لماذا و كيف ؟ (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 1999)، ص ص103-116.

[3] جيف سيمونز ، عراق المستقبل السياسة المستقبلية الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، المرجع السابق، ص ص 84-85.

غير أن الرغبة الأمريكية في السيطرة على العراق، جعلت رؤيتهـا حـول مدى ونوعية المشاركة الأممية في مرحلة ما بعد الحرب متذبذبة بين مجموعة مـن الخيارات خلال عامي 2002 و2003 منها :

1- ايجاد جيش عراقي خدوم وموافق على وجودها في مرحلة ما بعد صدام؛

2- إمكانية استحضار فيصل جديد من خضم الفوضى وزرعه في العراق؛

3- فرض احتلال عسكري على العراق مماثل للتجربتين اليابانية والألمانية بعـد الحرب العالمية الثانية؛

4- تشكيل حكومة عسكرية بقيادة جنرال أمريكي دون مشاركة المعارضة العراقية للإشراف على تدمير أسلحة الدمار الشامل المزعومة، وتأمين حقـول الـنفط، وفرض النظام لمدة معينة؛[1]

5- محاكمة كبار القادة العراقيين المتهمين بارتكاب جرائم الحرب؛

6- استخدام عائدات النفط العراقي لتمويل إعادة الإعمار؛

7- ابقاء الاحتلال العسكري؛

8- تعيين حاكم مدني يتولى إدارة الحكم وإعادة بنـاء البنيـة التحتيـة وتطـوير مؤسسات سياسية جديدة. [2]

وهو ما حدث، حيث أعلن في منتصف فيفري من نفس العـام عـن تـولي الجنرال تومي فرانكس شؤون الأمن العسكرية بينما يعمل الجنـرال جـاي غرنـر كمنسق لإدارة المساعدات الإنسانية وإعادة الاعمار، الذي اسـتبدل بالـسفير بـول بريمر Paul Bremer في ماي كرئيس للإدارة المدنية في العراق (سلطة التحالف المؤقتة CPA).

المطلب الثالث: تحديات حكم العراق: لقد أدت مرحلة ما بعد الحرب إلى العديد من التحديات كان لها الأثر الكبير على إدارة العراق واستقراره، بسبب أعمال المقاومة وضعف المعارضة السياسية، وافتقار سلطة الاحتلال لخطة من شأنها الحفاظ علـى الأمن والاستقرار بعد حل الجيش ومؤسساته المختلفة، وانتشار الفوضى والإرهاب

---

(1) لقد أديرت ألمانيا لأربع سنوات تحت سيطرة عسكرية أجنبية بعد الحرب العالمية الثانية، فيما ظلت اليابان تحت الاحتلال لمدة تزيد عن 6 سنوات. انظر: جيف سيمونز، عراق المستقبل السياسة المستقبلية الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، المرجع السابق ، ص 94.

(2) المرجع نفسه ، ص 100.

وأعمال النهب وتجارة الأسلحة ، بالإضافة إلى مشكلة التدخل في شؤونه الداخلية من طرف دول الجوار.[1]

وبغض النظر عن الآثار التي أفرزتها يمكن القول أن التحديات الكثيرة التي عرفتها هذه المرحلة جاءت كمحصلة طبيعية لعوامل داخلية تتعلق بظروف الواقع العراقي الاجتماعية والثقافية والسياسية وأخرى خارجية بسبب ارتباط القضية العراقية بالسياسة الأمريكية في المنطقة واستراتيجيتها الكونية. وعموما يمكن اجمال هذه التحديات في: [2]

- ضعف المعارضة العراقية وتدني شعبيتها؛
- عدم وجود كوادر مؤهلة خاصة فيما يتعلق بأجهزة الأمن والقضاء؛
- الرغبة الأمريكية في السيطرة على الوضع العراقي من خلال استبعاد القوى التي من شأنها معارضة وجودها، وإقامة نظام سياسي تابع وحكومة تساعد في تحقيق السلام والتعاون الإقليمي؛
- الجدل حول انتهاك أحكام الميثاق الأممي واستخدام القوة دون اللجوء إلى مجلس الأمن، ناهيك عن المخالفات التي وقعت أثناء الحرب بسبب استخدام الأسلحة المحظورة واستهداف المدنيين والمنشآت المدنية وعدم الحفاظ على الأمن والنظام؛
- تداعيات حل الجيش وتسريح عناصره، والرغبة في إعادة بنائه وتشكيله بما يتوافق والرؤية الأنجلو –أمريكية؛
- مشكلة الصراع الطائفي بين الشيعة والسنة ، ومداهمة المنازل وانتهاك الحرمات من طرف قوات التحالف وتداعيات ذلك على الأمن والاستقرار؛
- تداعيات حل حزب البعث واستبعاد المنتمين إليه بغض النظر عن ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية وغيرها؛

---

[1] للمزيد راجع، المرجع السابق ، ص ص417-418.

[2] لقد ادى مثلا قرار حل الجيش وتسريح عناصره وتوقيف صرف مستحقاتهم المالية إلى تنظيم احتجاج ومظاهرات وتهديد بالالتحاق بالمقاومة، كما أن انتشار تجارة الأسلحة والاحتفاظ بها تعود إلى طبيعة العراقي المولع بحيازتها وقدرته على إخفائها، بالإضافة إلى ارتباطها بالشرف والمكانة والهيبة وما تدره من أموال . أما خطر المليشيات فيتمثل في نزوعها إلى السيطرة على الأحياء السكنية والمنشآت العسكرية والمدنية بالإضافة إلى ممارسة العنف والقتل. للمزيد أنظر: شفيق المصري، "الحرب على العراق وعلى القانون الدولي"، المرجع السابق، ص ص 60-61.وكذلك : صلاح النصراوي، المرجع السابق، ص 145.و عمر الشوبكي، المرجع السابق، ص ص 142-143.و بشير عبد الفتاح، "الجيش العراقي الجديد"، السياسة الدولية، عدد 153، جويلية 2003، ص119-121.

- تنامي عمليات المقاومة وانتشار أعمال العنف والمليشيات المسلحة ومشكلة نزع سلاحها وعلاقتها بالجيش العراقي الجديد؛
- عدم الثقة في قوات التحالف بسبب حالة الفراغ الأمني السائدة.

وعلى العموم يمكن القول أن صراعات ما بعد الحرب قد افرزت ظهور أطـــراف داخلية رافضة للاحتلال وأخرى تعمل معه وترغب في استمرار وجوده، وأطراف إقليمية تسعى إلى حماية مصالحها والحفاظ عليها، بالتزامن مع اســـتمرار العمليـــة السياسية برعاية أمريكية وأدوات عراقية، وبروز المقاومة ودعمها من قبل الجهات الموالية لها.[1]

[1] أنظر: محمد السعيد إدريس، المرجع السابق، ص ص 32-33.

المبحث الثاني

مراحل بناء العملية السياسية

لقد مرت عملية بناء الدولة في العراق بمجموعة من المراحل بعد الانتهاء من العمليات العسكرية والإطاحة بالنظام العراقي وحل الجيش ومؤسساته المختلفة، وتشكيل هيئة إدارية تتولى مهمة المساعدات الإنسانية وإعادة الاعمار برئاسة الجنرال الأمريكي غاي جانر الذي استبدل فيما بعد بالحاكم المدني بول بريمر كحاكم مدني لسلطة التحالف المؤقتة لأجل مواصلة جهود نزع الأسلحة وتقديم المساعدات الإنسانية وممارسة الحكم بصفة مؤقتة إلى غاية نقل السلطة إلى مؤسسات عراقية منتخبة.

وتميزت هذه المراحل بصفة عامة بصدور مجموعة من القرارت باركت جهود سلطة التحالف ودعمتها، كما قررت حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي بحرية وضرورة مساعدته في إعادة بنائه و تنميته. وعلى ضوء ذلك تسارعت خطوات بناء العملية السياسية التي شهدت مجموعة من المؤسسات والمظاهر. وهذا ما سنحاول توضيحه في المطالب الثلاثة التالية:

- المطلب الأول: المرحلة المؤقتة (30 جوان 2004-31 جامفي 2005).
- المطلب الثاني: المرحلة الانتقالية (31 جانفي 2005-31 ديسمبر2005).
- المطلب الثالث: مرحلة ما بعد الانتقالية (بعد 31 ديسمبر 2005).

المطلب الأول: المرحلة المؤقتة (30 جوان 2004 – 31جانفي 2005): بعد الانتهاء من العمليات العسكرية والإطاحة بالنظام العراقي في أفريل 2003، تم تشكيل هيئة إدارية لتولية مهمة المساعدات الإنسانية وإعادة الاعمار برئاسة الجنرال جاي غارنر (21 أفريل–12 ماي 2003)، الذي استخلف فيما بعد من طرف الديبلوماسي بول بريمر Paul Bremer الذي عين يوم 06 ماي 2003 كحاكم إداري لسلطة التحالف المؤقتة (CPA) إلى غاية 28 جوان 2004.

وقد حددت أهداف هذه المرحلة حسب ممثلي المملكة المتحدة والولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في: [1]

- نزع أسلحة الدمار الشامل ؛
- الإلتزام بتقيدم المساعدات الإنسانية؛
- حماية النفط؛
- ممارسة الحكم بصفة مؤقتة؛
- توفير الأمن؛
- المساعدة على تكوين حكومة ومؤسسات تمثيلية؛
- إدارة القطاع المالي وأعمال الإغاثة وإعادة الإعمار والتشغيل؛
- إصلاح البنية التحتية؛
- نقل المسؤولية إلى مؤسسات عراقية تمثيلية في الوقت الملائم.

وبموجب ذلك اعترف القرار 1483 الصادر عن مجلس الأمن في 22 ماي 2003 باحتلال العراق، وحق الشعب العراقي في تحديد مستقبله السياسي بحرية والسيطرة على موارده وضرورة المساعدة في إعادة بنائه وتنميته، وتهيئة ظروف الاستقرار والأمن بداخله.

و بخصوص دور الأمم المتحدة وإدارة العراق في هذه المرحلة، فقد طلب من الأمين العام الأممي تعيين ممثل خاص للعراق يتولى تقديم تقارير منتظمة إلى مجلس الأمن عن أنشطته الخاصة بتنسيق المساعدات المقدمة للأغراض الإنسانية، ودعا إلى إنشاء صندوق تنمية للعراق واستخدامه على نحو شفاف لأجل تغطية تكاليف الإدارة

---

[1] أنظر : آدم روبرتس، "نهاية الاحتلال في العراق 2004"،المستقبل العربي، عدد 326، أفريل 2006،ص ص 35-36.

العراقية المدنية، وتلبية الحاجيات الإنسانية، وإعادة بناء الاقتصاد العراقي، وإصلاح الهياكل السياسية، ومواصلة نزع السلاح، وطلب مساعدة المؤسسات المالية الدولية ومجتمع المانحين في إعادة بناء اقتصاد العراق وتنميته وإعادة هيكلة ديونه.[1]

وعلى هذا الأساس كان حل حزب البعث والجيش العراقي ووزارة الدفاع وملحقاتها التابعة وغيرها.[2] وفي جويلية من نفس العام تم تشكيل مجلس الحكم الانتقالي الذي ستحل محله الحكومة العراقية المؤقتة في جوان 2004، وأثار جدلا واسعا بشأن معايير تشكيله وأهمية الصلاحيات المخولة له،[3] فضلا عن اختلاف التوجهات الدولية الوطنية نحوه بين عدم الاعتراف بشرعيته ورفض الانضمام إليه وبين المطالبة بنقل السلطة وانسحاب قوات الاحتلال وتأسيس حكم تمثيلي حقيقي، ولو أن ذلك لم يمنعه من انتزاع اعتراف جامعة الدول العربية به وقبول شغله مقعد العراق بصفة مشروطة ومؤقتة، أي إلى حين صياغة دستور وتشكيل حكومة منتخبة.[4]

وعلى مستوى مجلس الأمن صدر القرار 1500 في 14 أوت من نفس العام الذي رحب بإنشاء مجلس الحكم الانتقالي واعتبره يمثل قطاع عريض من البلاد وخطوة هامة نحو تشكيل حكومة معترف بها دوليا تمثل الشعب العراقي وتتولى ممارسة سيادته مستقبلا.[5]

وقد تم حل مجلس الحكم الانتقالي في جوان 2004 عقب إعلان الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة أيادي علاوي وأختير غازي عجيل الياور رئيسا للجمهورية.

ولعل من أهم مميزات هذه الفترة صدور قرار مجلس الأمن 1511 في أكتوبر 2003 الذي رحب بقرار مجلس الحكم في تشكيل لجنة دستورية تحضيرية من أجل الإعداد لعقد مؤتمر دستوري يقوم بوضع دستور. وقرر أن مجلس الحكم ووزراءه هم الأجهزة الرئيسية للإدارة المؤقتة العراقية إلى أن يتم إنشاء حكومة ممثلة للشعب معترفا

---

(1) أنظر: نص القرار. http://www.un.org/arabic .

(2) أنظر: بشير عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 118.

(3) أنظر بيان النقاط التسع لمجلس الحكم في العراق، الذي أصدره مجلس الحكم الانتقالي في 26 جويلية 2003، في: http://www.Aljazeera.net/in-depth/Iraq -year approporation/2004.

(4) أنظر : نص قرار جامعة الدول العربية المنعقد في القاهرة بتاريخ 2003/9/9 .

(5) أنظر : نص القرار في نفس الموقع السابق .

بها دوليا، وأن إدارة شؤون العراق ستتم تدريجيا على يد الهياكل الناشئة التي تقيمها الإدارة العراقية المؤقتة.

وفي 8 جوان 2004 أصدر مجلس الأمن قرارا آخر يحمل رقم 1546 يرحب فيه بالتقدم المحرز في تنفيذ ترتيبات الانتقال السياسي للعراق المشار إليها في القرار 1511 (2003)، ويقرر تشكيل حكومة ذات سيادة للعراق على النحو الذي عرض في 1 جوان 2004 تتولى كامل السلطة بحلول 30 جوان 2004 لحكم العراق إلى أن تتولى حكومة انتخابية مقاليد الحكم، وبالتالي انتهاء الاحتلال وانتهاء وجود سلطة التحالف المؤقتة. ويقر بأن الجدول الزمني المقترح لعملية الانتقال السياسي إلى الحكم الديمقراطي يشمل ما يلي:[1]

1- تشكيل حكومة مؤقتة ذات سيادة تتولى السلطة والحكم بحلول 30 جوان 2004؛

2- عقد مؤتمر وطني يعكس تنوع المجتمع العراقي؛

3- إجراء انتخابات ديمقراطية مباشرة بحلول 31 ديسمبر 2004 إذا أمكن، أو في موعد لا يتجاوز بأي حال 31 جانفي 2005 لتشكيل جمعية وطنية انتقالية تتولى جملة من المسؤوليات منها: تشكيل حكومة انتقالية ، وصياغة دستور دائم تمهيدا لقيام حكومة منتخبة انتخابا دستوريا بحلول 31 ديسمبر 2005.

أما بخصوص الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق فيقرر ما يلي:

- المساعدة في عقد مؤتمر وطني خلال شهر جويلية 2004 لاختيار مجلس استشاري؛

- تقديم المشورة والدعم إلى اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق والحكومة المؤقتة والجمعية الوطنية بشأن عملية إجراء الانتخابات؛

- تشجيع الحوار والتوافق في الآراء بشأن صياغة دستور وطني؛

- تقديم المشورة إلى حكومة العراق في مجال توفر الخدمات المدنية والاجتماعية، والمساهمة في تنسيق مساعدات التعمير والتنمية، والمساعدات

---

[1] أنظر نص القرار : في ملحق الدراسة رقم01.

الإنسانية وتعزيز حماية حقوق الإنسان، والمصالحة، والإصلاح القضائي، وتعداد السكان.

وعليه شهدت الفترة الممتدة من 30 جوان 2004 إلى 31 جانفي 2005 العديد من الأحداث، أهمها إنشاء حكومة عراقية مؤقتة تحل محل سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم الانتقالي إلى غاية 3 ماي 2005 أين تحل محلها الحكومة العراقية الانتقالية، وفي ظلها أجري أول اقتراع لانتخاب الجمعية الوطنية المؤقتة أو مجلس النواب العراقي المؤقت في 30 جانفي 2005 كما كان مقررا لتجسيد نقل السلطة في المرحلة الانتقالية.

ويصف آدم روبرتس التغيير الذي حدث في هذه الفترة بأنه نقل للسلطة الإدارية وليس للسيادة لأنها مؤكدة بصفة مستمرة وصريحة في قرارات مجلس الأمن المختلفة. أما الملامح التي لوحظت في أعقابها فيصفها بما يلي:

- استمرار وجود قوات متعددة الجنسيات مع احتمال تدعيمها بعناصر أخرى.
- استمرار الأعمال الحربية والتهديدات الأمنية؛
- الوضع السائد لا يتفق مع مفهوم الحرب الدولية أو الحرب الأهلية أو الاحتلال العسكري؛
- الحكومة المؤقتة مقيدة في جوانب رئيسية باعتبارها حكومة تصريف أعمال.[1]

بينما اعتبر تقرير المجموعة الدولية للأزمات (ICG) الصادر في أفريل 2004 الوضع القائم في العراق بأنه محفوف بالمخاطر ، مما يتطلب حسبه: [2]

- تسليم عملية التحول إلى الأمم المتحدة؛
- تعيين خبراء تكنوقراط في الحكومة المؤقتة من قبل الممثل الخاص الأممي؛
- توسيع المشاركة السياسية من خلال عقد مؤتمر وطني للعراقيين ينتخب جمعية استشارية.

---

[1] أنظر: آدم روبرتس، المرجع السابق، ص ص 47-53.

[2] أنظر: تقرير المجموعة الدولية للأزمات، "عملية الانتقال في العراق. على حافة سكين"، المستقبل العربي، عدد 304، جوان 2004، ص ص 69-70.

أما الخبير الاستراتيجي الأمريكي أنتوني كورد سمان فيرجع أسباب الفشل في هذه المرحلة إلى: [1]

- غياب الشرعية السياسية ؛
- عدم الثقة وبروز أعمال الإرهاب والمقاومة؛
- فشل برنامج المساعدات والتنمية الاقتصادبة وإعادة الاعمار.

وكان على قوات الاحتلال حسب تقرير المجموعة الدولية للأزمات إعطاء الأولوية للمؤسسات المحلية بدلا من الاهتمام بالقادة العسكريين عديمي الخبرة، أو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية غير المجهزة بالوسائل الكافية، وتوزيع مخصصات إعادة البناء بأسلوب غير متوازن، وتعيين المحافظين على وجه السرعة وبدون مساهمة محلية.[2]

المطلب الثاني: المرحلة الانتقالية(31 جانفي 2005- 31 ديسمبر 2005): في هذه المرحلة تؤول المسؤولية إلى الحكومة العراقية الانتقالية التي حلت محل الحكومة العراقية المؤقتة في ماي 2005. تتكون حسب قانون إدارة الدولة العراقية من الجمعية الوطنية الانتقالية أو مجلس النواب العراقي المؤقت، ومجلس الوزراء ورئيسه الذي يمثل السلطة التنفيذية، وأخيرا السلطة القضائية.

تختص السلطة التشريعية التي تعرف باسم الجمعية بمهمة تشريع القوانين و الرقابة على عمل السلطة التنفيذية، ويجب أن تتوافرفي أعضائها مجموعة من الشروط من أهمها: أن يكون عراقيا ، ولا يقل عمره عن الثلاثين سنة، وألا يكون عضوا في حزب البعث المنحل إلا إذا أستثني من ذلك، وتنتخب من بين أعضائها رئيسا ونائبين للرئيس لها، الرئيس هو من يحصل على أكثر الأصوات ، والنائب الأول هو الذي يليه بعدد الأصوات والنائب الثاني يلي النائب الأول بعدد الأصوات. وينبغي ألا يقل تمثيل النساء فيها عن الربع من مجموع أعضائها.

وكما تنتخب الجمعية الوطنية رئيسا للدولة ونائبين له يشكلون مجلس الرئاسة ،ويقوم مجلس الرئاسة بتسمية رئيس للوزراء بالإجماع وأعضاء مجلس الوزراء بناء

---

[1] أنتوني كورد سمان،" العراق... ما العمل" ،المستقبل العربي، عدد 304، جوان 2004، ص ص 61-62.

[2] أنظر تقرير المجموعة الدولية للأزمات، "العراق: هل يستطيع الحكم المحلي إنقاذ الحكومة المركزية؟"، الصادر في 25 نوفمبر 2004 على:
http:www.crisis group.org/home/index CFM hid.

على توصية من رئيس الوزراء، ولا يمكن للحكومة أن تبدأ عملها إلا بعد الحصول على تصويت بالثقة بالأغلبية المطلقة من الجمعية الوطنية.[1]

وعليه، أجريت انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية كما كان مقررا في 30 جانفي 2005 إلى جانب انتخابات المجالس البلدية لمحافظات العراق، 51 مقعد في محافظة بغداد، و 41 مقعد في كل محافظة، وانتخاب المجلس الوطني الكردستاني في إقليم كردستان بشمال العراق.

وبمقتضى النتائج النهائية التي أعلنتها المفوضية العليا للانتخابات. شارك في الانتخابات ما يعادل حوالي 58% من مجموع العراقيين الذين يحق لهم التصويت، وقد حصل 12 كيانا سياسيا من مجموع 111 كيانا شاركت في الانتخابات على مقاعد في الجمعية الوطنية الجديدة.

حصلت قائمة الائتلاف العراقي الموحد الشيعية على 140 مقعدا من مقاعد من مجموع المقاعد البالغ عددها 275 مقعد، وهوما يعادل حوالي 48.1% من الأصوات، بينما حصلت قائمة التحالف الكردستاني الكردية على 75 مقعدا (حوالي 25%)، في حين حصلت القائمة العراقية لرئيس الوزراء العراقي السابق أياد علاوي على 40 مقعدا (14%)، أما قائمة عراقيون التابعة للرئيس العراقي السابق غازي الياور فقد حصلت على 5 مقاعد، وجمعية تركمان العراق على 3 مقاعد، والكوادر والنخب الوطنية المستقلة على 3 مقاعد، ومنظمة العمل الإسلامي الشيعية على مقعدين بالاضافة إلى مقعدين لقائمة اتحاد الشعب الشيوعية، بينما لم تحصل كتلة المصالحة والتحرير بقيادة رئيس حزب الوطني مشعان الجبوري والتحالف العراقي الديمقراطي "المستقل" وقائمة الرافدين الوطنية المسيحية إلا على مقعد واحد لكل منها.[2]

وبهذه المناسبة هنأ مجلس الأمن في بيان رئاسي أصدره في 16 فيفري 2005 الشعب العراقي والائتلافات والأفراد الذين تم انتخابهم في هذه الانتخابات التي اعتبرها

---

(1) أنظر: نص قانون إدارة الدولة العراقية في الفترة الانتقالية http://www.CPA-iraq.org/cgi-bin.

(2) أنظر: النتائج النهائية للانتخابات العراقية كما أعلنتها المفوضية العليا للانتخابات . http:// web.krg.org/articles / article. Detail asp rubric Nr=94.

بمثابة لحظة تاريخية وخطوة إيجابية في انتقال العراق السياسي.[1] بالرغم من الظروف التي جرت فيها،وعدم تمثيلها لكافة مكونات الشعب العراقي الحقيقية، وخاصة اثر ذلك في ظل غياب تمثيل السنة ومقاطعتها للانتخابات وفي مقدمتها هيئة علماء المسلمين، والحزب الإسلامي العراقي.[1]

وبالرغم من النواقص الكثيرة التي طبعتها لا يمكن إنكار مدى أهمية المدلولات التي تنطوي عليها خاصة من حيث نسبة المشاركة الواسعة من الناخبين التي قد تفسر رغبة العراقيين في السلم وممارسة العمل السياسي رغم الانقسام بين العراقيين حول هذه العملية وبروز الوزن المتزايد للشيعة والأكراد في هذه المرحلة.[2]

ولعل ما يميز هذه المرحلة هو تشكيل الجمعية الوطنية الانتقالية في 16 مارس، ثم الحكومة الانتقالية في الثامن من أفريل وهيمنت الكتلتان الشيعية والكردية عليها،[3] بالإضافة إلى مسارعة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن إلى تهنئة الجمعية الوطنية على تصويتها بمنح الثقة للحكومة الجديدة، كما رحب بتشكيلها ممثل الأمين العام الأممي الخاص في العراق أشرف قاضي.[4]

ومعلوم أن الوقت الذي استغرقته الحكومة الجديدة في تشكيلها قد عطل سير عمل الجمعية الوطنية وأخر في تشكيل لجنة صياغة مسودة الدستور، إضافة إلى الخلافات التي تسببت في عدم الانتهاء من كتابة الدستور وتأجيل عرضه على الجمعية الوطنية،[5] حيث تم الاستفتاء عليه يوم 15 أكتوبر 2005، وحصل على موافقة 70% من المشاركين في الاستفتاء بالرغم من القضايا الخلافية العالقة، كهوية العراق ومسألة

---

(1) أنظر: نص البيان الرئاسي، الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 16 نوفمبر 2005 :
http:// www.usinfo.state.gov/ar/Archives/2005/feb/17-459323.html

(1) أنظر: بيان الحزب رقم 56 الصادر بخصوص الانسحاب من الانتخابات: http://www.iraqi party.com/bajan.

(2) أنظر: برهان غليون، "الانتخابات العراقية وتحري إعادة بناء الوطنية" في:
http://www.aljazeera.net/knowledge gate/aspx/print.htm.

(3) تشكيل الحكومة الانتقالية استغرق الفترة الممتدة من 30 جانفي حتى 28 افريل 2005، كما أدت هذه الحكومة اليمين الدستورية للمرة الثانية بعد خمسة أيام من أدائها اليمين للمرة الأولى بسبب احتجاج الأكراد على حذف الإشارة إلى النظام الاتحادي في العراق.

(4) أنظر: بوش يرحب بتشكيل الحكومة الجديدة في: http://www.usinfo.state.gov/Ar/articlive/2005/spa /28html .

(5)أنظر: محمد عبد العاطي، ظروف كتابة مسودة الدستور العراقي" على :
http://www.Aljazzera.net/knowledge gate aspx/print.htm

وحول تأجيل صدور مسودة الدستور أنظر:بيان الحزب الإسلامي العراقي حول تاجيل صدور مسودة الدستور رقم (86) الاصدر في 17 أوت (2005)، في ملحق رقم 05 من هذه الدراسة.

رفضه وقضية الفدرالية والدين وغيرها.[1]

وعلى ضوء ذلك أجريت الانتخابات التشريعية في 15 ديسمبر 2005 التي شاركت فيها مجموعة من الأطراف السياسية التي فضلت الانخراط في العملية السياسية عكس الأطراف الأخرى التي رفضت إجراء هذه الانتخابات قبل انسحاب قوات الاحتلال أو على الأقل قبل تحديد جدول زمني للانسحاب الذي يجب أن يكون تحت إشراف دولي.

وانقسم أطراف المجموعة المنخرطة في العملية السياسية فيما بينهم حول الاعتراف أو عدم الاعتراف بنتائج العملية الانتخابية بسبب اتهامات بالتزوير لصالح قائمة الائتلاف العراقي الموحد الشيعية، كما انقسموا حول تقسيم الحقائب الوزارية ومسألة تعديل الدستور وحدوده.

الأمر الذي أدى بالولايات المتحدة إلى المطالبة بضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية دون الالتزام بقاعدة الحصص التي جاءت بها نتائج الانتخابات كخطوة لمحاولة استقطاب العرب السنة للمشاركة في العملية السياسية واحتواء المقاومة. [2] وللعلم أن الحركة السياسية العراقية قد توزعت على اتجاهين متناقضين، الاتجاه أو القوى التي وافقت على الانخراط في العملية السياسية ، كالحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البرزاني رئيس إقليم كردستان حاليا، والاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني رئيس جمهورية العراق حاليا، ومجموعة المؤتمر الوطني برئاسة أحمد الجلبي، والوفاق الوطني بقيادة رئيس الوزراء العراقي الأسبق أياد علاوي، بالإضافة إلى تجمع الديمقراطيين المستقلين بقيادة عدنان الباجة جي، والحزب الشيوعي، و القوى الإسلامية الشيعية كالمجلس الإسلامي الأعلى ، وحزب الدعوة –تنظيم العراق، وحزب الفضيلة ، وحزب الدعوة الإسلامية ، وجماعة السيد مقتدى الصدر الشيعية وبعض أحزاب التيار السني كالحزب الإسلامي العراقي بزعامة محسن عبد الحميد و الذي يمثل أمينه العام الحالي طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية الحالي، ومؤتمر أهل العراق بزعامة عدنان الدليمي،ومجلس الحوار الوطني لصالح المطلك وغيرها.

---

[1] أنظر: عبد الحسين شعبان، "تضاريس الخريطة السياسية العراقية"، المستقبل العربي،عدد 333 ، نوفمبر 2006، ص ص 61-63.

[2] لقد كان عدد الرافضين لنتائج الانتخابات 42 حزبا وائتلافا عراقيا وأكدت بعثة من المفتشين الدوليين إلغاء نتائج227، وبإعلان النتائج النهائية فازت قائمة اللإئتلاف العراقي الموحد(الشيعية) بالمرتبة الأولى بحصولها على 128 مقعد وجاءت قائمة التحالف الكردستاني في المرتبة الثانية بحصولها على 53 مقعد تليها قائمة التووافق العراقي السنية بقيادة عدنان الدليمي التي حصلت على 44 مقعد.أنظر: محمد السعيد إدريس، المرجع السابق، ص ص 36-47.

أما عن القوى التي لم تنخرط في العملية السياسية فهي تتمثل على العموم في هيئة علماء المسلمين بقيادة الدكتور حارث الضاري و المدرسة الخالصية الشيعية بقيادة الشيخ جواد الخالص، بالإضافة إلى التيار القومي العربي واتجاه المقاومة.(1)

وفي هذه الفترة أصدر مجلس الأمن قراره 1619 في 11 أوت 2005، أكد فيه مجددا الدور الرئيسي الذي ينبغي أن تؤديه الأمم المتحدة في مساعدة الشعب العراقي والحكومة العراقية فيما يتعلق بالجهود الوطنية والوحدة الوطنية، وقرر تمديد ولاية بعثه الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لفترة أخرى اثني عشر شهرا.(2)

أما في قراره 1637 الصادر في 8 نوفمبر 2005 فقد رحب بتولي حكومة العراق المؤقتة سلطة الحكم بصورة تامة في 28 جوان 2004، وإجراء انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية في 30 جانفي 2005 وصياغة دستور جديد للعراق والموافقة عليه في 15 أكتوبر 2005، كما قرر تمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات بناء على طلب من حكومة العراق.(3)

المطلب الثالث: مرحلة ما بعد الانتقالية (بعد 31 ديسمبر 2005): لقد تميزت هذه المرحلة بمجموعة من الأحداث والقضايا، حيث بعد الاستفتاء على الدستور الدائم وإجراء الانتخابات التشريعية وإعلان نتائجها النهائية في جانفي 2006، تم تشكيل الحكومة الدائمة لأربع سنوات بعد اعتراضات شديدة على رئيس الحكومة السابق إبراهيم الجعفري. (4)

وقد صدر في هذه الفترة مجموعة من القرارات . ففي القرار 1700 الصادر في 10 أوت 2006 مدد مجلس الأمن ولاية البعثة الأممية لتقديم المساعدة إلى العراق لفترة أخرى مدتها إثنى عشر شهرا، وفي قراره 1762 الصادر في 29 جوان 2007، أقر بوجود حكومة عراقية منتخبة ديمقراطيا ومرتكزة على الدستور، وملتزمة بجهود نزع السلاح، ويقر بأن استمرار عمليات لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش

---

(1) أنظر: عبد الحسن شعبان، المرجع السابق، ص ص 48-56.

(2) أنظر: نص القرار في نفس المرجع السابق .

(3) أنظر: نص القرار في نفس المرجع .

(4) كالولايات المتحدة والأكراد وقائمة الوفاق الوطني وأياد علاوي وصالح المطلك للعديد من الأسباب منها: ضعف الحكومة وتماديها في التمييز والطائفية، ولم يحسم الخلاف إلا بعد تصويت جماعة الصدر إلى جانب المالكي ، أنظر: أحمد يوسف احمد (وآخرون)، المرجع السابق، ص ص 132- 134.

ومكتب العراق للتحقق النووي التابع للوكالة لم يعد ضروريا للتحقق من امتثال العراق لالتزاماته المنوطة به بموجب القرارات ذات الصلة بهذا الشأن.

وفي القرار 1770 الصادر في 10 أوت 2007 ، شدد على أهمية استقرار وأمن العراق، وضرورة نبذ التعصب الطائفي ومشاركة جميع الطوائف في العملية السياسية والحوار السياسي والمصالحة الوطنية ، وقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لفترة أخرى مدتها إثنى عشر شهرا، وأن يقوم الممثل الخاص للأمين العام الأممي والبعثة حسب ما تسمح به الظروف وبناء على طلب حكومة العراق بتقديم المشورة والمساعدة للعراق لتحقيق تقدم في الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، وإلى الحكومة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بشأن وضع الإجراءات اللازمة لإجراء الانتخابات والاستفتاءات، وإلى مجلس النواب والحكومة بشأن مراجعة الدستور وتنفيذ أحكامه وتيسير الحوار الإقليمي والتخطيط الأولي لإجراء تعداد شامل للسكان، وكذا التنسيق مع الحكومة العراقية فيما يتعلق بتنسيق المساعدة الإنسانية وإيصالها وعودة اللاجئين، وتنفيذ العهد الدولي مع العراق بما فيها التنسيق مع المانحين والمؤسسات المالية الدولية، بالإضافة إلى القيام بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والإصلاح القضائي والقانوني.

بينما في قراره 1790 الصادر في 18 ديسمبر 2007، فقد رحب مرة أخرى بعمل الحكومة العراقية المتواصل في سبيل عراق اتحادي ديمقراطي وتعددي وموحد، يحترم حقوق الإنسان وضرورة نبذ النزعة الطائفية والمشاركة في العملية السياسية والانخراط في الحوار السياسي وجهود المصالحة الوطنية، ويقرر تمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات بناء على رسالة رئيس الوزراء العراقي المؤرخة في 7 ديسمبر 2007 ورسالة وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس المؤرخة في 10 ديسمبر 2007.[1] وعلى صعيد عمل وأداء الحكومة بصفة عامة، يمكن القول أن خطة رئيس الحكومة نوري جواد المالكي قد نركزت على محاولة تحقيق المصالحة الوطنية ، والحفاظ على الأمن، وحل المليشيات ونزع سلاحها.

---

[1] أنظر: نص هذها القرار في ملحق هذه الدراسة رقم 02.

وإذا كانت مبادرة الجامعة العربية للمصالحة الوطنية بين المجموعات العراقية لم تؤد إلى نتائج ذات أهمية،[1] فإن فشل خطة رئيس الوزراء العراقي في هذا الشأن تعود إلى العديد من الأسباب منها: مشكلة الاجتثاث والاستبعاد، وضعف الحكومة وانقسامها، واشتداد المقاومة واشتراطها انهاء الاحتلال واستبعاد القوى المتعاونة معه.[2] فضلا عن غياب الحوار وعدم وجود جهة قادرة على تقريب وجهات النظر وتحقيق قدر من التوافق على مشكلات مثل وجود الاحتلال والفدرالية والمحاصصة الطائفية والمذهبية والعرقية والعنف ومشكلة تعديل الدستور والمسائل الخلافية فيه.[3]

وفي المقابل ازداد العنف المذهبي والطائفي وزيادة القتل على الهوية وانتشار ظاهرة الجثث المجهولة، بالإضافة إلى ارتفاع عدد القتلى في صفوف الأمريكيين وارتفاع أصوات الاحتجاج ضد الوجود العسكري في العراق، مما اثر على خطة المصالحة الوطنية وأمن بغداد التي تزامنت مع تفاقم أزمة البطالة ونقص الخدمات الرئيسية مثل الكهرباء والوقود والماء وغيرها ،فضلا عن استمرار الحديث عن المصالحة و فرض سيادة القانون دون حدوث أي تقدم في مجال الاستقرار والأمن.[4]

فعلى الرغم من الظروف الدولية والاقليمية الرافضة للمقاومة ومحاولات تشويهها، إلا أنها استطاعت أن تطرح خيار التحدث عن التفاوض والانسحاب وتخفيض أو زيادة عدد القوات بالإضافة إلى تقديم تنازلات للسنة لتشجيعهم على الانضمام إلى العملية السياسية واحتواء المقاومة وغيرها من الخطط التي تهدف إلى تهدئة الرأي العام الأمريكي وإعطاء الإدارة الأمريكية الفرصة الملائمة لتنفيذ أجندتهاالمختلفة. [5]

---

[1] عبد الحسين شعبان، المرجع السابق، ص 56-57.

[2] أحمد يوسف احمد ونيفين مسعد ، المرجع السابق، ص 134.

[3] عبد الحسين شعبان، نفس المرجع، ص ص 57-63.

[4] لقد ادى الوضع الأمني المتردي إلى وصفه بعدة اوصاف مثل : مقدمة لحرب اهلية أو اسوأ منها أو أنه حرب مليشيات مذهبية وسياسية .
ولعل أهم ما ميز هذه الفترة على الإطلاق هو إعدام الرئيس العراقي صدام حسين في أواخر عام 2006 وبروز جدل واستنكار عام حول طريقة الاعدام وشرعية المحكمة وأسلوب عملها وعلاقتها بالسلطة التنفيذية وغيرها.أنظر: أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، المرجع نفسه، ص ص134-138.

[5]أنظر: محمد السعيد إدريس، المرجع السابق، ص ص42-47.وكذلك أحمد يوسف أحمد ونفين مسعد، نفس المرجع ، ص ص 138-141.

المبحث الثالث

جهود تدعيم العملية السياسية

إذا كان الحشد الدولي يعتبر من أهم الخطوات التي تهدف إلى مساعدة العراق على تشكيل حكومة دستورية مسالمة ضد وجود أسلحة الدمار الشامل والإرهاب وتقديم العون اللازم لجهود التحالف والحكومة العراقية في خلق البيئة الملائمة لتشجيع الاستثمار ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها الغزو، فإن سياسة إعادة الاعمار ، قد جاءت نتيجة للدمار الذي تعرضت له مختلف المنشآت والهياكل القاعدية العراقية كما نصت مجموعة من القرارت الأممية على ضرورة إصلاح المقومات وإعادة البناء وتيسير تقديم المساعدة من قبل المانحين وحل مشاكل الديون والتعويضات ، بالإضافة إلى بروز مجموعة من المشاريع أو المقترحات في هذا الإطار، وانعقاد مؤتمرات مختلفة بغية ضمان الدعم السياسي الدولي للولايات المتحدة والعملية السياسية الجارية ومحاولة معالجة مشاكله المختلفة، خاصة في مجال الأمن والمصالحة الوطنية بعد حل الجيش العراقي ومؤسساته المختلفة، والرغبة في خلق جيش جديد يختلف عن سابقه في العدة والعدد والاتجاه.

وهو ما يجعل جهود تدعيم العملية السياسية المختلفة لا تصب إلا في إطار الرغبة الأمريكية في خلق دعم سياسي دولي، وتدعيم مشروعية وجودها واستمرار بقائها في العراق.

وهذا ما سنحاول توضيحه في مطالب المبحث التالية:

- المطلب الأول: الحشد الدولي.
- المطلب الثاني: إعادة الإعمار.
- المطلب الثالث: الأمن والمصالحة الوطنية.

المطلب الأول:الحشد الدولي: يعتبر حشد الدعم الدولي من أهم الخطـوات الخمـس التي تضمنتها خطة الرئيس الأمريكي المعلنة قبل نقل السلطة فـي جـوان 2004 لمساعدة العراقيتين على تشكيل حكومة دستورية مسالمة وضد وجود أسلحة الدمار الشامل والإرهاب.إذ لابد من حشد دعم إضـافي لعمليـة تحـول العـراق نحـو الديمقراطية، والمحافظة على الأمن وإعادة بناء قواته الأمنية وبنيته الأساسية مـن خلال تقديم العون والمساهمة في توفير الأساس اللازم لجهود التحالف والحكومـة العراقية في عملية إعادة الاعمار، وبناء الجيش، وخلق البيئـة الملائمـة لتـشجيع الاستثمار وزيادة عائدات البترول، لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها الغزو.[1] طالما أن خطة إعادة البناء (Reconstruction) تمتد إلـى إعـادة صياغته وبنائه بصفة جذرية ومغايرة لعملية بنائه في المرحلة الأولى ، وأن هـدفها الأساسي هو تغيير مختلف الهياكل والبنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة العراقية الجديدة،[2] وتوجهاتها الإقليمية والدولية.

وفي هذا الإطار، اصدر مجلس الأمن مجموعة من القرارات تؤكد على أهميـة حشد الدعم الدولي للعراق وسلطة التحالف .ففي القرار 1483 (2003) ناشد الدول الأعضاء والمنظمات المعنية أن تقدم المساعدة لشعب العراق في جهوده الرامية إلى إصلاح المؤسسات وإعادة البناء والمساهمة في تهيئة ظروف الاستقرار والأمـن، وتلبية الاحتياجات الإنسانية المختلفة. وكما طلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص يقوم بتنسيق وتشجيع المساعدات والجهود المقدمة للأغـراض الإنـسانية وإعـادة البناء، قرر وقف جميع تدابير الحظر المتصلة بالتجارة مع العراق وبتقديم المـوارد المالية أو الاقتصادية له، وإنشاء صندوق تنمية للعراق لتلبية الاحتياجات الإنـسانية للشعب العراقي وإعادة بناء الاقتصاد وإصلاح الهياكل الأساسية وتغطيـة تكـاليف الإدارة المدنية، بالإضافة إلى مطالبته المؤسسات المالية الدولية المساعدة في إعادة بناء الاقتصاد العراقي وتنميته وترحيبه باستعداد الدائنين إلى حـل مـشاكل ديـون العراق، فضلا عن المطالبة بإنهاء عمليات برنامج النفط مقابل الغذاء ونقل مسؤولية في إدارته إلى سلطة التحالف المؤقتة. مع العلم أنه بموجب هذا القرار ينبغي علـى

---

[1] أنظر: بول وولفوتيز، "خارطة الطريق لعراق المستقل" http:// usinfo-state.gov/ar/archive/2004/jum/10

[2] أنظر مفيد الزيدي في: احمد يوسف احمد (وآخرون)، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا ، المرجع السابق، ص 894.

الأمين العام للأمم المتحدة أن يحول في أقرب وقت بليون دولار إلى صندوق التنمية للعراق، ويعيد أموال حكومة العراق، بالإضافة إلى تحويل جميع الأموال الفائضة بعد خصم مصاريف الأمم المتحدة المرتبطة بشحن العقود والتكاليف التي تحملها البرنامج.وكما قرر إنهاء المهام المرتبطة بأنشطة المراقبة والرصد، قرر أيضا أن تكون جميع صادرات العراق من مبيعات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي متفقة مع ممارسات السوق الدولية السائدة وأن يتولى مراجعة حساباتها محاسبون عموميون مستقلون مسؤولون أمام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، وأن تودع جميع العائدات في صندوق التنمية للعراق إلى أن يتم تشكيل حكومة عراقية ممثلة للشعب ومعترف بها باستثناء ماهو منصوص عليه في الفقرة 21 من هذا القرار التي تلزم إيداع 5 في المائة من هذه العائدات في صندوق التعويضات.
أما بخصوص الدول الأعضاء التي يوجد بها أموال أو أصول مالية أو اقتصادية ملك لحكومة العراق السابقة أوالهيئات أو المؤسسات أو الوكالات التابعة لها فيجب نقلها إلى صندوق التنمية ما لم تكن موضوع حجز أو قرار قضائي أو إداري أو تحكمي.

بينما يعيد في قراره 1511(2003) تأكيد أهمية الدعم الدولي للعراق لاسيما من قبل جيرانه والمنظمات الإقليمية، و كما يدعو الدول الأعضاء إلى تقديم مساعدتها بما في ذلك توفير القوات العسكرية للقوة المتعددة الجنسيات يؤكد على إنشاء وتدريب القوات العراقية للشرطة والأمن وتزويدها بالمعدات اللازمة.

أما في القرار 1546 (2004) فقد كرر طلبه إلى الدول الأعضاء والمؤسسات المالية والدولية وغيرها من المنظمات تعزيز جهودها لمساعدة شعب العراق في التعمير وتنمية الاقتصاد العراقي بما في ذلك توفير الخبراء الدوليين والموارد الضرورية، والمساعدة في إدماج قدامى المحاربين وأفراد المليشيات السابقين في المجتمع العراقي. فضلا عن ترحيبه بالتزامات الدائنين بمن فيهم المنتمون إلى نادي باريس بتحديد سبل تخفيض ديون العراق، ودعوته إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتوفير القروض والمساعدات المالية الأخرى له.

ولتجسيد ذلك، أعلن الحاكم المدني للعراق بول بريمر في ماي 2003 عن رغبته في إنشاء سوق حرة، ومن ثم ضمان تحقيق الهيمنة في العراق حتى تنسجم مع الطموحات الأمريكية الرامية إلى إقامة منطقة تجارة حرة أمريكية-شرق أوسطية في المنطقة العربية، ولخص أولويات ذلك الهدف في العمل على :

- خلق إصلاح شامل للقطاع المالي لأجل توفير السيولة والقروض.
- تبسيط الإجراءات لتسهيل مهمة استقطاب شركات جديدة محلية وأجنبية.
- تشجيع الاستثمارات الخاصة ورفع القيود عن حقوق الملكية.
- مقاومة الاحتكار، وإقامة برامج للتدريب.[1]

وهذا الهدف بطبيعة الحال يرمي إلى جعل الاقتصاد العراقي أكثر إعتمادا على الشركات الأجنبية وخاصة الأمريكية، على حساب دور الأمم المتحدة الذي بقي دورا ثانويا كما يشير إلى ذلك القرار 1483 (2003) بالمقارنة مع مسؤوليات الحاكم المدني، بالرغم من صدور قرارات أخرى عديدة فيما بعد.[2]

و لكن إلى جانب التأكيد على دور الأمم المتحدة وأهميتها حتى وإن كان ثانويا كما رأينا في قرارات مجلس الأمن الصادرة في هذه المرحلة ،فإن هناك رغبة أمريكية أخرى في حشد الدعم الدولي لعملية إعادة بناء العراق، كدعم عملية التحول السياسي وإعادة الإعمار ومسالة الديون والتعويضات. ولأجل ذلك انعقدت مجموعة من المؤتمرات، كالمؤتمر الدولي الذي انعقد بشرم الشيخ بجمهورية مصر العربية وشارك فيه مجموعة من ممثلي الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في عام 2004، وفيه أكد الأمين العام الأممي على ضرورة أن يعمل المجتمع الدولي كيد واحدة لتوحيد الجهود حول مهمة دعم عملية التحول السياسي في العراق.[3]

وخلص إلى مجموعة من النقاط ذات أهمية في إعادة بنائه أهمها:[4]

- التأكيد على أهمية المساعدة الإنسانية في إعادة البناء ؛
- خفض الديون العراقية ؛

---

[1] مفيد الزيدي، المرجع السابق، ص ص 894-896.

[2] أنظر: الدكتور غسان سلامة، في: احمد يوسف احمد (وآخرون)، المرجع السابق، ص ص 1038-1045.

[3] أنظر: خطاب الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان أمام المؤتمر الدولي المعني بالعراق، بشرم الشيخ، 23 نوفمبر 2004.
http://www.iraqipapers.com/un 11234.htm

[4] أنظر : نص مشروع البيان الختامي: إعلان شرم الشيخ عن العراق، في ملحق هذه الدراسة رقم 10.

– دعوة الأطراف المعنية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الاستقرار داخله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية؛

– تأكيد الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية للعراق، وحق شعبه في تحديد مستقبله بحرية؛

– توسيع مشاركة العراقيين في العملية السياسية، وتشجيع الحكومة المؤقتة على مواصلة هذه العملية، وتنظيم الانتخابات قبل نهاية جانفي 2005 من أجل تشكيل جمعية وطنية انتقالية تتولى تشكيل حكومة انتقالية وإعداد مشروع دستور دائم يؤدي إلى تشكيل حكومة منتخبة قبل 31 ديسمبر 2005، أي وفقا للجدول الزمني الذي نص عليه القرار 1546.

و من جهته تمخض مؤتمر وزراء داخلية دول الجوار العراقي المنعقد في 4 ديسمبر 2004 على مجموعة من المواقف منها:[1]

– الترحيب بجميع الخطوات التي اتخذت من قبل منظمة الأمم المتحدة والحكومة العراقية المؤقتة بإجراء انتخابات عامة قبل نهاية جانفي 2005، والتأكيد على دور الأمم المتحدة، استعدادهم للمساعدة في المسيرة الانتخابية من خلال تشجيع العراقيين وتسهيل التصويت لهم حيثما أقاموا.

– تعزيز التعاون المتبادل بشأن أمن الحدود ونقاط العبور وحركة التنقل، ومكافحة تهريب السلع والأسلحة والمخدرات وانتقال رأس المال.

– إدانة الإرهاب، واستعداد البلدان المجاورة للعراق لتدريب وتجهيز الشرطة وقوات حرس الحدود بناء على طلب العراق، وأعلنوا عن استعدادهم لأداء دور أكثر في مسيرة إعادة بنائه، كما رحبوا بالتزامات نادي باريس بإعفاء الديون العراقية.

أما في 3 ماي 2007 فقد اختتم مؤتمر العهد الدولي في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، بإصدار وثيقة "العهد الدولي مع العراق" التي تعبر عن مجموعة من الالتزامات المتبادلة بين الحكومة العراقية والمجتمع الدولي، مثل الدعوة إلى تعزيز تطبيق المصالحة، وانخراط السنة في العملية السياسية ومحاصرة

---

[1] تم بدعوة من إيران وحضرته كل من مصر والأردن والعربية السعودية والعراق وتركيا وسوريا والكويت ومندوب الأمين العام المنظمة الأمم المتحدة بطهران أنظر: نص البيان الختامي لمؤتمر وزراء داخلية دول الجوار العراقي في المرجع السابق الذكر.

المليشيات والجماعات الإرهابية، وضبط الحدود، والدعم الاقتصادي، وإلغاء الديون وغيرها. وعلى المستوى السياسي حددت الوثيقة مجموعة من الإجراءات تتماشى مع أجندة الحكومة العراقية، كالاستمرار في محاربة الإرهاب وتطبيق المصالحة الوطنية وتوسيع عملية الحوار، واحترام حقوق الإنسان، ومعالجة مسألة المليشيات، أما من الناحية الاقتصادية فكان التركيز على إدارة الموارد العامة والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وخاصة بالنسبة لقطاعي الطاقة والزراعة للاستفادة من الاستثمارات الخارجية. وفيما يخص التزامات الدعم الدولي، فقد أشار العهد إلى أشكال الدعم الذي تحتاجه الحكومة العراقية كالاستثمارات والمساعدات المالية وإعفاء الديون وإلغاء التعويضات ولمساعدات الإدارية والتقنية.[1]

ويمكن الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة قد قامت بمساعي لتخفيض ديون العراق قبل جمع المعلومات ومناقشتها مع الأطراف المعنية. وهو ما يؤدي بطبيعة الحال إلى التساؤل حول حجم الديون الحقيقية المترتبة على العراق. فحسب أستاذ الاقتصاد المالي بجامعة بغداد أن البنك المركزي العراقي لا يحتفظ سوى بأرقام الديون الرسمية المبرمة بموجب عقود، وهي لا تزيد بفوائدها عن 53 مليار دولار وقد تصل إلى 65 مليار في حالة احتساب فوائد تأخيرية.أي عكس الأرقام التي تم تداولها والتي قد تصل إلى حدود 120 أو 129 مليار دولار. [2]

ونفس الشيء بالنسبة لمشكلة التعويضات التي سدد منها العراق 17 مليار دولار منذ العمل باتفاق النفط مقابل الغذاء، ولا تزال مطالب بتعويض أكثر من 300 مليار دولار. ما يعني أن فاتورة الديون ومطالب التعويض المترتبة على

---

[1] أنظر: نص وثيقة العهد الدولي مع العراق، في وثائق وبيانات http://www.islamonline.net/arabic .

[2] لقد لجأت الولايت المتحدة في هذا الإطار علىسبيل المثال إلى اعتماد مبادرة استقطاع نسبة 5% من صادرات العراق النفطية، وسعي جيمس بيكر لتخفيض ديونه. واعقاد مؤتمر مدريد للدول المانحة في 23-24 أكتوبر 2003 الذي شاركت فيه حوالي 70 دولة و 30 منظمة دولية وغير حكومية بهدف خلق دعم سياسي وتدويل الوجود الأمريكي ومساندته في العراق بافضافة إلى تنفيذ خطط الاعمار وجمع المساهمات الت يبلغت حوالي 33 مليار دولار. منها: 20 مليار للولايات المتحدة ، 1.5 مليار لليابان، و3-5 مليار للبنك الدولي، 1 مليار للسعودية، 1.5 مليار للكويت ، و496 مليون دولار لبريطانيا، و200 مليون لكوريا الجنوبية، و174 مليون لإيطاليا، و150 مليون لكندا، و235 مليون للاتحاد الأوربي وغيرها.أنظر: همام الشماع، "المشروعية السياسية والقانونية لديون وتعويضات العراق" : http://www.Aljazeera.net/in-depti/iraq-year-approporation.
وحول نتائج مؤتمر مدريد وأهدافه أنظر: منتصر علم الدين ، "مؤتمر مدريد للدول المانحة وإعادة إعمار العراق" ، السياسة الدولية ، العدد 155 ، جانفي 2004، ص ص 220، 223.

العراق قد تصل إلى 420 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي 18% من حجم احتياطي العراق النفطي الثابت.

ويشير الدكتور عبد الأمير الأنباري إلى أن لجنة التعويضات قد تسلمت حوالي 2.6 مليون طلب للحصول على تعويضات تتجاوز في مجملها 300 مليار دولار، وهذا ما قد يؤدي إلى إفلاس العراق وعجزه عن حل مشاكله ،وربما لأجل ذلك دعا الحاكم المدني الأمريكي السابق بول بريمر عدد من الدول العربية وخاصة السعودية والكويت إلى إعفاء العراق من التعويضات كحل لإعادة إعماره وتخفيف مشاكله.[1]

المطلب الثاني:إعادة الاعمار: هذه العملية تأتي كنتيجة طبيعية للدمار الذي تعرضت له البنية التحتية العراقية بعد الأضرار التي ألحقت بمختلف المنشآت والهياكل الأساسية كالمستشفيات والمدارس والطرق والجسور وغيرها، فضلا عن الرغبة في تنفيذ القرارات الأممية التي تدعو إلى المساعدة على إعادة بناء العراق وإصلاح مؤسساته وهياكله الاقتصادية وغيرها من المتطلبات التي تستلزم توفير الأمن والاستقرار وتهيئة الظروف الملائمة لتمكين الشعب العراقي من تقرير مستقبله السياسي بكل حرية.

ففي القرار 1483 (2003)، ناشد المجلس جميع الدول الأعضاء والمنظمات المعنية بتقديم المساعدة للشعب العراقي في الجهود الرامية إلى إصلاح المؤسسات وإعادة البناء وتيسير تقديم المساعدة من جانب مجتمع المانحين، والتماس التوصل إلى حل لمشاكل الديون من قبل الدائنين كما رأينا.

وفي قراره 1511 (2003) حث المؤسسات المالية والمنظمات الدولية والإقليمية والدول الأعضاء على دعم الإعمار التي بدأت خلال المشاورات التي أجرتها الأمم المتحدة في 24 جوان 2003 بما في ذلك التبرعات التي ستعلن في المؤتمر الدولي للمانحين المقرر عقده في مدريد يومي 23 و24 أكتوبر 2003.

[1] عبد الأمير الأنباري، "التعويضات " ، في : أحمد يوسف أحمد (وآخرون)، المرجع السابق، ص ص 943-945.

بينما في قراره 1546 (2004) فقد كرر من جديد طلبه إلى الدول الأعضاء والمؤسسات المالية والدولية،وغيرها من المنظمات تعزيز جهودها في التعمير وتنمية الاقتصاد العراقي بما في ذلك توفير الخبراء الدوليين والموارد الضرورية.

أما في القرار 1770 (2007) فقد رحب ببداية تنفيذ العهد الدولي مع جيران العراق المنعقد في 3 ماي 2007، وبمؤتمر جيران العراق الموسع المنعقد في 4 ماي 2007، وأكد على أهمية استمرار الدعم الإقليمي والدولي لتنمية العراق، الذي كرر التأكيد عليه من جديد في قراره 1790 الصادر في 18 ديسمبر 2007 على أساس أن هذا العام شهد انعقاد مؤتمرين موسعين لجيران العراق في شهري ماي ونوفمبر كما سبق وأن رأينا.

وعلى هذا الأساس وضعت المذكرة رقم 4 من سلطة التحالف المؤقتة لتنفيذ العقود والمنح، وتفضي بأن سلطة التحالف هي التي « ستدير وتنفق الأموال العراقية التي تعود إلى الشعب العراقي لما فيه فائدته... بطريقة شفافة تتفق تماما مع التزامات سلطة التحالف المؤقتة بمقتضى القانون الدولي بما في ذلك القرار 1483».[1]

وأعلن الحاكم المدني للعراق مقترحا يقضي بإعفاء العراق من التعويضات كما رأينا في ظل المشاكل المختلفة التي يعاني منها العراق والخوف من استغلال التعويضات:[2]

- للالتفاف على السيادة الوطنية للعراق وثرواته.
- للاستيلاء على ما ينتج عنها دون تعويض عادل.
- لعرقلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق الثراء غير المشروع.

وفي عهده تم تحويل ما يقرب عشرين مليار دولار من الأموال العراقية إلى صندوق التنمية العراقي لتمويل عمليات الحكومة ومشروعات إعادة الاعمار، وكانت تستخدم أغلب عائدات البترول الموجهة إلى هذا الصندوق في دفع المرتبات

---

[1] تقرير ،" قضايا الفساد في إعادة إعمار العراق تحت الاحتلال تقرير المفتش العام الأمريكي المختص بشؤون إعادة الإعمار في العراق"، المستقبل العربي، عدد 325، مارس 2006، ص 89.

[2] عبد الأمير الأنباري، المرجع السابق، ص ص 942-945.

والأجور بينما ينفق الباقي على قطاعات البنية الأساسية المختلفة، علما أن معدلات إنتاجه في هذه الفترة قد بلغت حوالي 2.4 مليون برميل يوميا.[1]

وفي مقابل ذلك يقتصر هدف سلطة الاحتلال على تصدير أكبر كمية ممكنـــة من النفط ووضع جميع إيراداتها تحت سيطرتها،مع الحرص على الاســـتمرار فـــي استيراد كميات من المنتجات النفطية.[2] فضلا عن مشكلة انعدام العدالة في توزيع الدخل والثروة. لقد أعلنت وزارة المالية العراقية عن ميزانية الدولة لعـــام 2004 والمقدرة بحوالي 13 مليار دولار كان حوالي 12 مليار منها اعتمد كنفقات جاريـــة لتمويل الأجور والرواتب، ولا يزال الناتج القومي للعراق الذي يقدر بحـــوالي 17 مليار هو نتاج واردات النفط فقط، كما أن عشرات المليارات من الدولارات التـــي تقرر منحها في مؤتمر مدريد للدول المانحة، ستذهب في معظمهـــا كـــديون علـــى العراق.[3] في الوقت الذي لا يزال مفهوم إعادة الاعمار ومبالغه الـــضخمة التـــي تفوق مبلغ المائة مليار دولار تثير غموضا وجدلا واسعين .[4]

مع العلم ان وزير نفط مجلس الحكم الانتقالي إبراهيم بحر العلوم قد أكد بـــأن كميات النفط المصدرة بلغت في الفترة الممتدة من ماي 2003 إلى مـــارس 2004 نحو 1.6 مليون برميل يوميا. وفي الوقت الذي آلت فيه عقود الاعمار إلى شركات أمريكية وأجانب على حساب شركات عربية وعراقية، و لم تساعد الأوضاع الأمنية على نجاح هذه العملية اتضح أن الهدف الأمريكي الأساسي منها هو الهيمنة علـــى مقدرات العراق وإخضاعه للاحتكارات الأمريكية والأجنبية وخاصـــة ذات الـــصلة بدوائر صنع القرار،[5] وفي مقدمتها شركة هالبيرتون التي حازت على عقد ســـري من وزارة الدفاع الأمريكية قدره بليون دولار، وشركة بيكتل التي اســـتفادت هـــي الأخرى من عقد من الوكالة الأمريكية للتنمية العالمية يتـــراوح بـــين 680 مليـــون و1000 مليون دولار لأجل إصلاح وتأهيـــل شـــبكات الكهربـــاء والمســـتشفيات

---

[1] أنظر مقالة: بول وولفوتير، مرجع سابق الذكر.

[2] أنظر: سعد الله فتحي، في أحمد يوسف احمد (وآخرون)، المرجع السابق، ص 933.

[3] أنظر: محمد علي موسى المعموري، إدارة موارد العراق في ظل الاحتلال" :

http://www.Aljazeera.net/in-dépth/iraq-year approporation/2004/4/4-6-12.htm.

[4] أنظر: مقالة الأستاذ العراقي: همام الشماع، المرجع السابق.

[5] أنظر: هارون محمد، "إعمار العراق والادعاءات الأمريكية"

http://www. Aljazeera.net/in-depth/iraq-yaer approporation 2004/4/4-6-32.htm.

والمدارس وغيرها، بينما بلغت قيمة عقد معهد ترانيجيل للبحوث 7.9 مليون دولار وخصص لأجل تطوير المطارات، والخدمات الإدارية المحلية وغيرها.[1]

ومعلوم أن الإستراتيجية الأمريكية الكونية التي تزامن توسعها مع حدوث انكماش القوة الاقتصادية بعد الانتعاش الذي تميز به الاقتصاد في التسعينيات من القرن الماضي.[2] تقوم على تحالف عضوي بين ما يسميه منذر سليمان بالمجمع الصناعي- العسكري والمجمع النفطي، والمجمع الاستشاري -المالي، وعلى ضوء ذلك وصلت عقود أكثر من 70 شركة أمريكية في العراق وأفغانستان في نهاية أكتوبر 2003 حوالي8 مليارات دولار. كما أن هناك حوالي 35 شركة أمريكية متعددة الجنسيات، كشركة فينيل (VINNELL) وشركة دينكورب (DYNCORP) التي تتراوح عقودها بين الجانب المدني والجانب العسكري.[3]

وهو ما يبين حجم المخاطر التي قد تصيب العراق في هذا الإطار خاصة فيما يتعلق بخطورة سيطرة الأجانب على مؤسسات القطاع العام واحتمال تعرضه إلى ضغوط ترغمه على قبول مبادلة ديونه لأصول هذا القطاع.وعموما قد تكون الاستثمارات الأجنبية في العراق على شكل عمليات تحويل الدين الخارجي أو عن طرق استثمارات مباشرة وغير مباشرة.[4]

ولهذا الغرض برزت مجموعة من مشاريع أو مقترحات إعادة الاعمار، وانعقاد مؤتمرات دولية وإقليمية لتدعيم وتشجيع هذه العملية. ولعل أهم المشاريع المقترحة في هذا الإطار، نص القرار الذي قدمه السيناتور جوزيف ليبرمان مرشح الحزب الديمقراطي لمنصب نائب الرئيس في الانتخابات الرئاسية لعام 2000 إلى مجلس الشيوخ الأمريكي حول الكيفية التي ينبغي أن تكون عليها عملية إعادة إعمار العراق ،انطلاقا من دروس جهود إعادة الاعمار في أفغانستان.

وفي ضوء هذه العملية تم اقتراح القيام بمجموعة من الخطوات منها:[5]

---

[1] مفيد الزيدي، المرجع السابق، ص ص 897-898.

[2] أشرف بيومي، " العصر الجديد للإمبريالية: وسائل المقاومة الشعبية عربيا ودوليا"، في : أحمد يوسف أحمد (وآخرون)، المرجع السابق، ص 803.

[3] أنظر: منذر سليمان، في احمد يوسف أحمد (وآخرون)، المرجع نفسه، ص ص 141-144 وكذلك : كامل عباس مهدي ،" سياسات الاحتلال الاقتصادية" في نفس المرجع ،ص ص 875-878 .

[4] أنظر :تامر محمود العاني ، في نفس المرجع،ص ص 886-889.

[5] أنظر: نص مشروع القرار الذي يعرب عن رأي الكونغرس فيما يتعلق بالتخطيط لإعادة إعمار العراق، في 13 فيفري 2003.
http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2003/02/article13.shtml:

- ضرورة تقديم حجم الأموال والموارد الضرورية لإعادة الاعمار وضمان توفيرها في الوقت الملائم؛

- وضع خطة لإعادة تشكيل المؤسسات الأمنية والقانونية والعدلية ولإعادة تسليم العراقيين مسؤولية إدارة شؤونهم؛

- وضع خطة من أجل الاستجابة للاحتياجات الإنسانية ، والاجراءات الضرورية لإدارة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها؛

- توفير الوسائل اللازمة لتشكيل حكومة انتقالية؛

- تنظيم مؤتمرات لجهات مقرضة ومانحة لإعادة جدولة الديون والالتزامات التي ترتبت بعد حرب الخليج، وجمع الموارد؛

- القيام بمبادرات دبلوماسية لأجل التأثير على التطورات السياسية في الشرق الأوسط .

وفي مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، انعقد خلال الفترة 19-21 نوفمبر 2005 الاجتماع التحضيري لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي بدعوة من الأمين العام لجامعة الدول العربية، الذي أكد بدوره على ضرورة دعم العراق في مختلف المجالات وعلى رأسها، التعجيل بإلغاء الديون المستحقة عليه أو تخفيضها تماشيا مع قرار نادي باريس وقرارات جامعة الدول العربية، والمساهمة في تدريب وتأهيل الكوادر العراقية في مختلف القطاعات، بالإضافة إلى ضرورة تعزيز التواجد الدبلوماسي الغربي في العراق، وتقديم المساعدة الإنسانية له وتفعيل عملية إعادة الإعمار وضبط الحدود.[1]

أما في البيان الختامي لمؤتمر دول جوار العراق الذي انعقد بشرم الشيخ بالجمهورية العربية المصرية، واختتم أعماله في 4 ماي 2007، فقد تم الترحيب بإطلاق العهد الدولي مع العراق في 03 ماي 2007 في شرم الشيخ المصرية ودعوة جميع الدول بالوفاء بالتزاماتها في هذا الخصوص، كما عبر عن ارتياحه بالاهتمام الدولي المتزايد بالعراق، الذي أسفر عن إقامة محافل مختلفة، كاجتماع شرم الشيخ في 23 نوفمبر 2004، ومؤتمر بروكسل في جوان 2005، واجتماع

---

[1] أنظر: نص البيان الختامي لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي، المنعقد في 19-21 نوفمبر 2005، في وثائق وبيانات المصدر السابق.

بغداد في 10 مارس 2007، بالإضافة إلى تأكيد استعدادهم لاستكمال عملية المساهمة في مثل تلك المبادرات المتعددة الأطراف.[1]

المطلب الثالث: الأمن والمصالحة الوطنية: بموجب السلطات التي خولها مجلس الأمن الدولي لكل من بريطانيا والولايات المتحدة من أجل إدارة شؤون العراق ، أصدر الحاكم الإداري لسلطة التحالف المؤقتة (CPA) بيانا في 23 ماي 2003، يتضمن قرار حل الجيش العراقي ومؤسساته المختلفة التي كان يتجاوز عدد أفرادها قبيل الحرب الأنجلو-أمريكية المليون فرد. ومن ثم يكون قد وضع حد لعمر مؤسسة امتدت إلى العهد الملكي وبالتحديد إلى عام 1921.[2]

وبعد شهر يعلن مستشار الأمن والدفاع في سلطة التحالف المؤقتة والترسلوكومب عن بدء تشكيل جيش عراقي جديد يختلف عن سابقه في العدة والعدد والاتجاه.[3] ومن جهته أعلن الحاكم المدني لسلطة التحالف المؤقتة بول بريمر أن الجيش الجديد لن يتجاوز تعداده أربعون ألف مقاتل،يتسم بالحرفية وعدم التسيس أو العقائدية وتتركز مهامه الأساسية في حماية أمن البلاد والعباد.[4] ولأجل هذا منحت وزارة الدفاع الأمريكية في 26 جوان من نفس العام شركة فينيل كوربوريشن الأمريكية عقدا بقيمة 48 مليون دولار لتدريب عناصر هذا الجيش.[5] وأكد والتر سلوكومب أن عملية تشكيله ستستمر إلى مجموعة من المراحل وأن عملة تدريبه ستكون من اختصاص شركات أمريكية مؤهلة.[6]

وعلى إثر إعلانه في أكتوبر من نفس العام عن خطة معدلة جديدة تهدف إلى تكوين القوة في نصف الوقت الذي كان مقررا، وصل مجموع قوة الجيش العراقي

---

[1] أنظر: نص البيان الختامي لمؤتمر دول جوار العراق، الصادر في 4 ماي 2007، بمدينة شرم الشيخ المصرية، نفس المصدر السابق.
[2] لقد كان أول إجراء اتخذه الحاكم المدني بول بريمر هو الأمر رقم 2 بحل المؤسسات العراقية التالية: وزارة الدفاع، الإعلام، وزارة الدولة للشؤون العسكرية، جهاز المخابرات العامة، مكتب الأمن القومي، مديرية الأمن العام، الجهاز الأمني الخاص، والمنظمات العسكرية كالجيش، الحرس الجمهوري، سلاح الجو، البحرية وغيرها والقوات شبه العسكرية، كمليشيات حزب البعث، وأشبال صدام، وأصدقاء صدام، والمنظمات الأخرى كديوان الرئاسة، مجلس قيادة الثورة، المجلس الوطني، اللجنة الوطنية للألعاب الأولمبية وغيرها.
أنظر: باسيل يوسف بجك، "قراءة قانونية لمستقبل وحدة العراق" في: خلدون حسن النقيب، الدستور في الوطن العربي عوامل الثبات وأسس التغيير، (مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)،ص ص 173-138.
[3] أنظر: صفوت الزيات، في :أحمد يوسف أحمد (وآخرون) ، المرجع السابق، ص 619.
[4] بشير عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 121.
[5] صفوت الزيات، المرجع نفسه، ص619.
[6] بشير عبد الفتاح، المرجع نفسه، ص 121.

الجديد في 28 جانفي 2004 إلى 1880 جنديا، بعد أن كانت أول كتيبة تخرج في 4 أكتوبر تتكون من 750 فردا.

وقد حددت الرؤية الإستراتيجية الأمريكية لهذا الجيش العراقي الجديد في مجموعة من الأبعاد منها: [1]

– عدم استخدامه في عمليات القمع الداخلي وتهديد أمن إسرائيل.

– عدم ارتباطه بالالتزامات الدفاعية القومية العربية .

– عنصر فاعل في دعم وتنفيذ الإستراتيجية العسكرية الأمريكية إقليميا وعربيا ودوليا.

الأمر الذي يعني أن الولايات المتحدة لا تهدف من وراء هذا الإجراء سوى خلق جيش ضعيف من حيث العدد والإمكانيات و وليست له علاقة بالقضايا العربية والقومية وعلى رأسها المسألة الفلسطينية والوجود الإسرائيلي في المنطقة. مع العلم أن هذا غير مشروع ولا يتوافق مع ما تنص عليه القوانين الدولية ومعاهدات جنيف التي لا تسمح بتغيير أنظمة الدول المحتلة وقوانينها الداخلية.[2]

كما لا تستهدف من ورائه سوى حشد موقف دولي لخلق دعم سياسي وتدويل مشروعية وجودها العسكري واستمراره بالعراق، بحجة المساهمة في إعداد الجيش العراقي الجديد وتدريبه وتأهيله وإعادة الإعمار وحفظ الأمن والاستقرار لدعم عملية الانتقال السياسي نحو الديمقراطية، فضلا عن رغبتها الكبيرة في تقليص أعبائها المادية والبشرية[3] والاكتفاء كما يقول بول وولفوتيز بعملية الدعم والإسناد عند الضرورة واستمرار عملية الإعداد والتدريب والإشراف عليها بالإضافة إلى مهمة إعادة الإعمار والبناء.[4] وهو ما يجعل الجيش الجديد مسؤول على حماية الأهداف الأمريكية ورعايتها بغض النظر عن أخطار قوته الرمزية وتركيبته

---

[1] لقد تخرجت أول كتيبة في 04أكتوبر تتكون من 750 فرد وفي جانفي 2004 وصل عدد قواته إلى 1880 فرد أنظر:: صفوت الزيات، المرجع نفسه، ص 620 وكذلك: بشير عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 122.

[2] أنظر: عبد الوهاب القصاب، "الجيش" في : أحمد يوسف أحمد (وآخرون)، المرجع السابق، ص 598

[3] يكلف وجودها السنوي حوالي 36 مليار دولار كما بلغ عدد القتلى الأمريكيون والبريطانيون وغيرهم في الفترة الممتدة من مارس 2003 إلى مارس 2004 926 قتيل، وبلغ عدد الجرحى الأمريكيين من مارس 2003 إلى مارس 2004 3466 جريح.
أنظر:http://www.Icasulitys.org/oif/March2004 وكذلك: بشير عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 122.

[4] أنظر مقالة : بول وولفوتيز، المرجع السابق الذكر.

البشرية وارتباطاته الخارجية ولا سيما الأمريكية منها. علما أن تشكيل قوات الأمن العراقية حسب نائب وزير الدفاع الأمريكي بول وولفويتز لا يقتصر على أفراد الجيش الجديد، بل هناك فرق الدفاع المدني، والشرطة العراقية، وحرس الحدود، وهيئة حماية المرافق العامة.(1)

وفي رسالة مؤرخة في 7 ديسمبر 2007 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس وزراء العراق نوري المالكي، جاء أن العراق قد استكمل بناء مؤسساته الدستورية، والقانونية وأصبح يملك دستورا دائما ومنتخبا وبرلمان يمثل مختلف مكونات المجتمع وحكومة وطنية تضم مختلف الأطياف السياسية، وتسعى إلى تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد باعتباره أولى الأولويات، ولهذا فهي تعطي اهتماما لبناء وتعزيز قدرات الجيش العراقي وقوى الأمن الداخلي باعتبارها المنطلق لضمان الأمن وحفظ النظام ومواجهة الإرهاب. وحسبه أن القوات الوطنية العراقية قد نجحت في استلام الملف الأمني من القوات المتعددة الجنسيات في ثماني محافظات وفي نيتها السيطرة على جميع المحافظات الأخرى المتبقية خلال عام 2008. كما يطلب من مجلس الأمن معاملة العراق على أنه بلد مستقل من خلال التأكيد على الأهداف التالية:(2)

1- تمديد تعويض القوة المتعددة الجنسيات وفقا لقرارات مجلس الأمن 1546(2004) و 1637 (2005) و 1723(2003) لمدة إثني عشرة شهرا أخرى؛

2- تتولى الحكومة العراقية مهمة تجنيد وتدريب وتسليح وتجهيز الجيش والقوات الأمنية العراقية، بما في ذلك مهمة القيادة والسيطرة على جميع القوات العراقية، والقيام بمهمة الحجز والاعتقال والسجن، بينما تتولى القوات المتعددة الجنسيات مهمة الدعم والاسناد والمهمات الأخرى بالتنسيق والتعاون والتفاهم مع الحكومة العراقية؛

3- إعادة التأكيد على احترام استقلال وسيادة ووحدة العراق، والتزام الدول الأعضاء بمبدأ عدم التدخل في شؤونه الداخلية؛

---

(1) أنظر مقالة : بول وولفوتيز، المرجع السابق الذكر.

(2) أنظر: نص الرسالة في ملحق هذه الدراسة رقم 02.

كما يحيط مجلس الأمن علما بتوقيع حكومة العراق على إعـلان مبـادئ لإقامـة علاقة تعاون وصداقة طويلة الأمد مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أما بخصوص الدعم الدولي لإعادة بناء الجـيش العراقـي الجديـد وتـشجيع المصالحة الوطنية بناء على قرار مجلس الأمن 1546(2004) الذي يطلـب مـن المؤسسات الدولية والإقليمية تقديم العون للقوة متعددة الجنسيات نذكر بيان اجتمـاع حلف شمال الأطلسي في تركيا الذي جاء على ضوء صدور هذا القرار واسـتجابة لطلب الحكومة العراقية المؤقتة، وتم فيه الاتفاق على تقديم مساعدة الحلف لحكومة العراق في تدريب قواتها الأمنية.(1)

ودعوة الأمين العام الأممي السابق كوفي عنان في خطابه أمام المؤتمر الـدولي المنعقد بالعراق المنعقد بشرم الشيخ المصرية في 23 نوفمبر 2004 إلى الحفـاظ على الأمن في العراق لإنجاح عملية التحول السياسي، وضرورة تـوفير حـوافز لمختلف الشرائح العراقية للمشاركة في عملية المصالحة الوطنية. (2)

كما عبر وزراء داخلية دول الجوار العراقي في بيانهم الختامي عن اسـتعداد البلدان المجاورة للعراق لتدريب وتجهيز الشرطة وقوات حرس الحـدود الوطنيـة العراقية بهدف مساعدته على استقراره وأداء دوره في حماية حـدوده والـسيطرة عليها، بناء على طلبه ووفقا لقرارات مجلس الأمن والاتفاقيات الثنائية.(3)

أما في البيان الختامي لمؤتمر دول جوار العراق الذي اختتم أعمالـه فـي 4ماي 2007 بمدينة شرم الشيخ المصرية، فقد أكد على أهميـة معالجـة مـسألة الطائفية ونزع السلاح وحل كافة المليشيات والمجموعات المسلحة غير القانونيـة، ودعا إلى استئناف التحضيرات لعقد مؤتمر المصالحة الوطنية تحت رعاية الجامعة

(1) أنظر: نص البيان الذي نقلته جريدة "الشرق الأوسط"ووضع على موقع:
http://www.Islam online.net/sabic/doc/2004/07 article02sh tms.

(2) أنظر: نص الخطاب في ملحق هذه الدراسة رقم10.

(3) أنظر: نص البيان الختامي لمؤتمر وزراء داخلية دول الجوار العراقي، في نفس المصدر

العربية في اقرب وقت ممكن.[1] استكمالا للمجهودات التي بذلت في هذا الإطـــار، ولعل أهمها:

– وثيقة مكة التي وقع عليها قيادات دينية من طائفتي السنة والشيعة في العراق يوم 20 أكتوبر 2006. ودعت إلى ضرورة الابتعاد عن إثارة الحـــساسيات والفـــوارق المذهبية والعرقية والجغرافية واللغوية، والتمسك بالوحدة وعـــدم التفـــريط فيهـــا، بالإضافة إلى تأييدها جميع الجهود والمبادرات الراميـــة إلـــى تحقيـــق المـــصالحة الوطنية الشاملة في العراق.[2]

– التوصيات التي أسفرت عنها لجنة وزير الخارجية الأمريكي السابق جيمس بيكر والسناتور الديمقراطي السابق هاملتون المعروفة باسم "لجنة بيكر– هاملتون حـــول العراق" خاصة فيما يتعلق بضرورة:[3]

– توضيح استعداد الولايات المتحدة بشأن مواصلة تدريب قوات الأمن العراقية ومساعدتها للحكومة العراقية؛

– مراجعة الدستور لتحقيق المصالحة الوطنية التي تـــستوجب إشـــراك جميـــع الأطراف باستثناء تنظيم القاعدة؛

– استكمال عملية التدريب والتسليح، وتغيير الأولويات العسكرية إلى التـــدريب والتسليح والاستشارة وعمليات الدعم ومكافحة الإرهاب، مع ضرورة ربط وجـــود القوات الأمريكية بجهود المصالحة الوطنية.

فضلا عن حديث التقرير عن الانسحاب العسكري من العراق بشكل أو بأخر، وتجاهل الرئيس الأمريكي ذلك بزيادة عدد القوات وعـــدم اكتراثـــه بـــالكثير مـــن توصياته ماعدا الالتزام بفكرة عقد مؤتمر إقليمي حول العراق تشارك فيه كل مـــن سوريا وإيران.[4]

وهو ما يعني أن المشكلة العراقية هي سياسية بالأساس وأن محورها الأساسي هو الاحتلال.

---

[1] أنظر: نص البيان في: http://www.Islamonline.net/Arabic/servlet/satelite .

[2] أنظر نص الوثيقة في وثائق وبيانات نفس المصدر.

[3] أنظر: احمد يوسف أحمد ونيفين سعد (تحرير)، المرجع السابق، ص ص 139-140.

[4] أنظر: المرجع نفسه ، ص ص 147-148.

الفصل الرابع

الفصل الرابع

الفصل الرابع

معيقات التحول الديمقراطي في العراق

تواجه عملية التحول الديمقراطي في العراق مجموعة من المعيقات السياسية والدستورية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، حيث إلى جانب مشكلة انتهاك السيادة والسلامة الإقليمية بوجود الاحتلال وقواته العسكرية، أو ضعف أحزاب وهشاشة المجتمع المدني وتكريس المحاصصة الطائفية السياسية وغياب الحوار والوعي، هناك الخلافات التي برزت حول أحكام الدستور وبنوده المختلفة وغياب التوفق السياسي على مسائل مختلفة، وبروز ظاهرة الصراع على أساس طائفي وعرقي وديني أو مذهبي، فضلا عن انتشار ظواهر الفساد وتدهور الأوضاع المعيشية وتنامي الأعمال المسلحة بسبب بروز المقاومة واتساع نطاقها بالإضافة إلى انتشار الفوضى وتصاعد أعمال الإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان المختلفة.

كما سنحاول توضيحه بصفة عامة في المباحث التالية:

- المبحث الأول: المعيقات السياسية والدستورية.
- المبحث الثاني : المعيقات الاجتماعية والاقتصادية.
- المبحث الثالث: المعيقات الأمنية وانتهاكات حقوق الإنسان.

المبحث الأول

المعيقات السياسية والدستورية

إذا كان لابد من وجود إرادة سياسية مستقلة تحرص على حماية وممارسة الديمقراطية وتجذرها شعبيا، ووجود منظومة دستورية تكفل ممارستها وتطورها بالإضافة إلى ضرورة توفير شروط التوافق المختلفة ، فإن اقتران ظاهرة الانفتاح السياسي بوجود الاحتلال وانتشار أعمال الإرهاب والعنف والفوضى وضعف الحكومة وعدم الاستقرار، وغياب التوافق بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية وضعف الأحزاب ونقص شرعيتها، بالإضافة إلى غياب الوعي وتعدد المصالح والصراعات وتداخلها نتيجة الانقسام والاختلاف حول مجموعة من المسائل والقضايا، تعتبر من أهم العراقيل التي تحول دون تحول أو تطور ديمقراطي حقيقي، وتجعل الممارسة الديمقراطية الجارية مجرد عملية شكلية لا غير. وهذا ما سنحاول توضيحه في المطالب التالية:

- المطلب الأول: السيادة والاحتلال.
- المطلب الثاني: الدستور.
- المطلب الثالث: مشكلة التوافق السياسي: الوحدة في التعدد.

المطلب الأول: السيادة الاحتلال:لا شك أن خضوع العراق للاحتلال بعد استخدام القوة العسكرية ضده وإسقاط نظامه دون صدور أي قرار أممي يجيز ذلك، يعتبر انتهاكا صارخا لسيادته وسلامته الإقليمية، ويؤثر على مدى مصداقية المجهودات المبذولة في إطار عملية التحول السياسي وإعادة الاعمار في العراق، بالرغم من إشارة القرارات الصادرة بعد الاحتلال إلى مسألة الحفاظ على السلامة الإقليمية وسيادة العراق وحق الشعب العراقي في السيطرة على موارده الطبيعية و حرية تحديد مستقبله السياسي كما هو الشأن بالنسبة للقرارات 1483 (2003) و 1500 (2003) و 1511 (2003) و 1546(2003) والتي أكدت في ديباجتها على سيادة العراق واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية.

ولمحاولة فهم الوضع القائم في العراق بغض النظر عما إذا كانت السيادة تعني «السلطة العليا في الداخل وعدم الخضوع لأي سلطة أخرى في الخارج»[(1)]، وأن السلامة الإقليمية (Territorial Integrity) التي تعتبر أحد الموضوعات الأساسية في القانون الدولي المعاصر تعني «حصانة أراضي الدول من المساس بها»[(2)]، يمكن الإشارة إلى اهم النقاط التي أكدت عليها قرارات مجلس الأمن الصادرة في مرحلة الاحتلال فيما يلي:[(3)]

– التسليم بالصلاحيات والمسؤوليات والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي المنطبقة على الولايات المتحدة وبريطانيا بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال تحت قيادة موحدة؛

– التأكيد على وجود دول أخرى تعمل أو قد تعمل في المستقبل تحت هذه السلطة لا تعتبر دولا قائمة بالاحتلال؛

– تأكيد سيادة العراق وسلامة أراضيه؛

– تأكيد الطابع المؤقت لمهام سلطة التحالف المؤقتة؛

– إدارة شؤون العراق تتم بالتدريج؛

(1) إبراهيم أحمد شلبي، التنظيم الدولي النظرية العامة والأمم المتحدة، (القاهرة: الدار الجامعية،1986)،ص ص 46-50.

(2) باسيل يوسف بجك،"قراءة قانونية لمستقبل وحدة شعب العراق" في : الدستور في الوطن العربي عوامل الثبات وأسس التغيير،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2006)ص 136.وحول جرائم الحرب واتفاقيات جنيف أظر مثلا: عبد الواحد محمد الفار، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها (مصر: دار النهضة العربية، 1996)،ص 160 وما بعدها.

(3) قرارات مجلس الأمن هي: 1483 (2003)، 1500(2003)،1511 (2003)، 1546(2004)،1619 (2005)،1637 (2005)،1700 (2006)،1771 (2007) وللاطلاع عليها انظر موقع منظمة الأمم المتحدة بالعربية: http://www.un.org/Arabic

– الإذن بتشكيل قوة متعددة الجنسيات تكون تحت قيادة موحدة لأجل صون الأمن والاستقرار في العراق، وكفالة بعثة الأمم المتحدة، و المؤسسات العراقية المؤقتة، والهياكل الإنسانية والاقتصادية الرئيسية؛

– دعوة الدول والمؤسسات المالية الدولية لدعم مجهودات إعادة الإعمار ومساعدة الشعب العراقي وتلبية حاجياته المختلفة بما فيها الدعوة إلى توفير الدعم للقوات المتعددة الجنسيات التي تنتهي ولايتها بانتهاء العملية السياسية المبينة في الفقرات 4 إلى 7 والفقرة 10 من القرار 1511 (2003)؛

– بحلول 30 جوان 2004 يتم إنهاء الاحتلال وانتهاء وجود سلطة التحالف المؤقتة، وتشكيل حكومة ذات سيادة تتولى كامل المسؤولية؛

– التأكيد على أهمية موافقة حكومة العراق ذات سيادة فيما يتعلق بوجود القوة المتعددة الجنسيات واستمرارها مستقبلا وأهمية التنسيق فيما بينها؛

– مطالبة الولايات المتحدة نيابة عن القوة المتعددة الجنسيات بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن تبين فيه جهود هذه القوة وما تحرزه من تقدم؛

– التسليم بالدور الرئيس الذي تقوم به حكومة العراق المؤقتة فيما يتعلق بتنسيق المساعدات الدولية المقدمة إلى العراق ويقرر فيما يتصل بحل سلطة التحالف المؤقتة اضطلاع الحكومة المؤقتة وما يخلفها من الحكومات بالحقوق والمسؤوليات والالتزامات المتعلقة ببرنامج النفط مقابل الغذاء، وتنفيذ الاتفاقات والترتيبات الخاصة بتقديم القروض والمساعدات المالية ، وإيداع العائدات من مبيعات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في صندوق التنمية للعراق كما يشير إلى ذلك القرار 1637 (2005)؛

– التأكيد على أهمية دور بعثة الأمم المتحدة وتمديد ولايتها لمساعدة الشعب العراقي والحكومة العراقية فيما يتعلق بتشجيع الحوار الوطني والوحدة الوطنية والاستقرار، وتقديم مواد الإغاثة كما ينص القرار 1700 (2006) وغيره؛

– الاعتراف بوجود حكومة عراقية منتخبة ديمقراطيا ومرتكزة على الدستور والتأكيد على نهاية ولايتي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية كما جاء في القرار 1762 (2007)؛

- التأكيد على ضرورة اتخاذ جميع الأطراف لكافة الخطوات الممكنة لحماية المدنيين المتضررين وتهيئة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين والمشردين كما ينص القرار 1770 (2007).

ولعل أهم ما يلاحظ على ذلك التأكيد التام على سيادة العراق وسلامته الإقليمية واستقلاله ووحدته الوطنية مع التسليم بوجود الاحتلال ودوره وفقا للالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي[1]، ومن جهة ،التأكيد على نهاية الاحتلال وانتهاء سلطة التحالف المؤقتة وتشكيل حكومة عراقية ذات سيادة إلى جانب وجود القوة المتعددة الجنسيات واستمرار مهامها بالشكل الذي تنص عليه القرارات الأممية السابقة الذكر. وهو ما يؤدي بدوره إلى طرح العديد من التساؤلات بشأن الوضع القائم بالعراق؟ وكيف يمكن تفسير مفهوم السيادة العراقية في ظل الاعتراف بوجود الاحتلال واستمرار بقاء القوات العسكرية الأجنبية على أراضيه؟

فإذا كان هناك من يرى في عملية نقل السيادة التي حدثت استئناف لها وليس نقلها وأن وجود القوات المتعددة الجنسيات في العراق هو لأجل تحقيق مجموعة من الأهداف،[2] فإن هناك من يعتبر ما حدث في العراق عدوانا واحتلالا غير مشروع ينبغي رفضه من الأمم المتحدة وانسحاب قواته إلى جانب ضرورة محاسبة المتسببين فيه ودفع التعويضات اللازمة عن أضراره.[3]

ومهما يكن من أمر فإن نقل السيادة أو السلطة لحكومة تفتقر إلى الشرعية المطلوبة وعدم مشاركة الكثير من القوى العراقية في العملية السياسية بسبب وجود الاحتلال وعدم وضع جدول زمني لانسحابه، يعتبر في حد ذاته من أهم العراقيل التي تواجه عملية التحول السياسي الديمقراطي في العراق وتؤثر على استقرار الأوضاع في العراق، طالما أن عدم الاشتراك في العملية السياسية سيؤدي إلى عدم

---

[1] حول هذه الالتزامات أنظر: د. فوزي أو صديق، المرجع السابق،ص 119 وما بعدها وكذلك :
Paul Reuter, Droit international public, (Paris: puf, 1976).

[2] أنظر: آدم روبرتس، المرجع السابق.

[3] انظر: رسالة رامزي كلارك مدير مركز الفعل الدولي ووزير العدل السابق في عهد الرئيس جونسون، جرائم الحرب الأمريكية في العراق: رسالة إلى كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة ، المستقبل العربي، عدد 301، مارس 2004..

الدفاع عنها وأن استمرار العزوف عنها سيكون عاملا مهما في ارتفاع درجة العنف وانتشاره.[1]

وهذا الأمر بدوره قد يؤدي إلى ازدياد انسحاب عدد آخر من الدول المشاركة في قوات التحالف أو تخفيض في عدد قواتها[2] ، ويرفع من درجة رفض وجود الاحتلال و عدم تحمل تداعياته المختلفة خاصة وأن الحرب كما يقول الدكتور كاظم حبيب لم تكن في مضمونها « تحرير الشعب من النظام العراقي، بل هي ناتج عرضي لاستراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة» [3]

إن الفشل الأمريكي في العراق لم يساهم كما يذهب إلى ذلك تقرير المجموعة الدولي للأزمات بتاريخ 22جانفي2004 في تبخر نموذجها الديمقراطي وتصاعد نزعة العدالة بل ويجعلها مطالبة ايضا بضرورة تحديد جدول زمني للإنسحاب التدريجي لقواتها والابتعاد عن فكرة إقامة قواعد عسكرية طويلة الأمد وفك الارتباط المزدوج السياسي والعسكري مع العراق.[4]

كما ان اعتمادها على مجموعة من المهاجرين المنزوعي الصلة بالمجتمع العراقي وبروز الخلاف بين أولئك الذين يريدون بقاء الاحتلال واستمراره لتأمين مصالحهم، وبين اللذين يريدون إنهائه بالتزامن مع تنامي نزعة الاقصاء والتهميش وغياب الحوار والصراع الطائفي والمذهبي والديني، وتفاقم الإرهاب والفساد والرشوة وتدني مستوى المعيشة وغيرها من المشاكل التي برزت فقي ظل الاحتلال وسياسته المختلفة [5].

إن الاحتلال لم يسفر عن«... محو الدولة كتناظم للعلاقات الداخلية، ولا في تحطيم أجهزتها الرقابية وأنماط وأدوات سيطرتها، وإنما تتجاوز ذلك على حدوث تخلخل بنيوي في أسس التعايش التاريخي بين الطوائف والمذاهب والجماعات

---

[1] أنظر: المجموعة الدولية للأزمات ، "عملية الانتقال في العراق: على حافة سكين"، المرجع السابق،ص 71.

[2] أنظر مثلا: خير الدين حسيب، "الانتخابات العراقية ومشاهد المستقبل" في :آدم روبرتس (و آخرون)، الاحتلال الأمريكي للعراق صوره ومصائره، المرجع السابق، ص ص 126-127.

[3] كاظم حبيب،"الأفكار الأساسية لمحاضرة حول- مستقبل الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق" .
http://www.Alhewar.org/debat/print.art.asp?08aid.

[4] أنظر: فاضل الربيعي، المرجع السابق، ص ص 152-153.

[5] أنظر: باقر إبراهيم، "الغزو عدوان واستبداد وتعميق للشقاق"، المستقبل العربي، عدد 316، جوان 2005،ص 156. وعبد الحسين شعبان، "تضاريس الخريطة السياسية العراقية" المرجع السابق، ص ص 53-58. وكذلك محمد السعيد إدريس، المرجع السابق، ص ص 41-44.

والاثنيات ...».[1] يعمل على استعمال اساليب الترهيب والترغيب ولا سيما بأهمية وجوده لممارسة الإرهاب واستكمال العملية السياسية وإعادة الاعماروغيرها.[2]

وعلى العموم أن الاحتلال بإمكانه أن:

- يؤثر على مصداقية العملية السياسية الجارية ويطعن في شرعيتها؛
- يعمق في درجة النزاع والانقسام بين القوى والأطراف المتعاونة معه والمشاركة في العملية السياسية والقوى والأطراف الأخرى المعارضة له ولكامل العملية السياسية؛
- يزيد من العنف وتفاقم حدة المواجهات الداخلية على أساس طائفي ومذهبي وعرقي؛
- يساعد على تنامي الآفات والظواهر المرتبطة به، كالطائفية والفساد والرشوة والمليشيات المسلحة والإرهاب والفوضى؛
- يؤدي إلى استمرار المقاومة وتطورها؛
- يؤثر على سيادة العراق واستقلاله ووحدته الوطنية وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها بالإضافة إلى آثاره على ذلك؛
- يزيد في نقص الخدمات وتدهور أوضاع المعيشة؛
- يزيد من أساليب التدخل الإقليمي والدولي وتلكؤ عملية إعادة الاعمار واستنزاف ثروات العراق واستغلالها؛
- يسعى إلى تنفيذ أجندته المختلفة في المنطقة بما فيها عدم القبول بنتائج ديمقراطية توجد نظم حكم أصولية وقومية في العراق.

المطلب الثاني:الدستور: إذا كان لابد من إرادة سياسية مستقلة تحرص على حماية ممارسة الديمقراطية وتجذرها شعبيا،[3] فإن بنائها يتطلب هو الآخر وجود منظومة دستورية تكفل ممارستها وتطورها، مادام الدستور عبارة عن ذلك العقد الذي ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والوثيقة الأسمى التي تنبع منها القوانين وتنظم من خلالها

---

(1) فاضل الربيعي، "احتلال العراق وتداعياته عربيا ودوليا"، المرجع السابق، ص 275.

(2) أنظر: أحمد إبراهيم محمود (وآخرون)، المرجع السابق، ص 138.وكذلك جاسم يونس الحريري، "الوحدة الوطنية" في : احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، مرجع سابق، ص ص 69-670.

(3) أنظر: د. احمد عبد الله ناهي،" مسارات التحول الديمقراطي في العراق" في :
http://www.alsabah.com/paper.php? Source:akbar mlf:copy sid:22138.

سلطات الحكم العامة ، وتكفل حقوق الأفراد المختلفة ، بل وبفضله تقيد ممارسة السلطة وتصبح الدولة دستورية.[1]

طالما الدسترة (constitutionalization) تعرف بأنها «عملية سياسية تواكب سياقات الخروج من السلطوية او الكليانية والانتقال نحو الديمقراطية، وتحديد سلطة الحاكمين والمحكومين في ظل النظام السياسي المزمع الخروج منه من خلال التصورات الدستورية المعيارية (Normative) والوضعانية (positiviste)، ووضع شرعية جديدة بتزامن مع بروز حدود النسق القانوني الذي يشرعن للنظام السياسي القادم»[2]وهو ما يعني أن الهندسة الدستورية المتوازنة تعتبر من أهم شروط عملية الانتقال الديمقراطي وترسيخها.

وفي العراق الذي يعتبر دستوره الدائم الأخير من أكثر دساتير منطقة الشرق الأوسط ارتكازا على أسس ومبادئ الديمقراطية والانفتاح السياسي،[3] وأكثرها إثارة للجدل في نفس الوقت، سواء من حيث السرعة والظروف التي جاء فيها و مختلف الأحكام أو البنود التي تضمنها أو من حيث مدى مشاركة جميع فئات الشعب في صياغتها والاستفتاء عليها واحتمال تأثيرها على وحدة العراق الوطنية وتماسكه الاجتماعي. [4] ولو ان هذا من جهته لا ينفي حالة الشبه الموجودة بين الوضع الذي عاشه العراق في مرحلة التأسيس إبان فترة الاحتلال والانتداب البريطاني، ومرحلة إعادة البناء بعد التفكيك الحالية التي تجري بقيادة الولايات المتحدة على حساب دور الأمم المتحدة والشرعية الدولية.

إذا كانت مسألة وجود الدساتير المؤقتة والمشاركة في وضعها هي من أهم المشكلات التي عرفتها الدولة العراقية منذ تأسيسها كما رأينا، فإن هذا لا ينكر بدوره أهمية المشاركة في إعدادها والعمل الدائم على تطويرها مادام النظام الدستوري الحقيقي ماهو إلا محصلة تراكم ثقافي تاريخي لحياة المجتمع السياسية والاقتصادية والحقوقية يجب أن يتطور بتطورها، ويكون عاملا مهما في تقييد

---

(1) أنظر في هذا: محمد المجدوب، "الوحدة في الدساتير العربية"، في: الدستور في الوطن العربي عوامل الثبات وأسس التغيير، المرجع السابق، ص13 وحول مفهوم الدستور الديمقراطي أنظر:

(2) أنظر: فتحي العفيفي،"الفدرلة والدسترة ي الخليج العربي: دراسة في عقيدة التفكيك" ، المرجع السابق،ص 80.

(3) أنظر: د. أحمد عبد الله ناهي، نفس المرجع.

(4) أنظر: عبد الحسين شعبان، "الدستور ونظام الحكم"، المرجع السابق، ص ص 500.وللمزيد راجع ملحق الدراسة رقم 05و06.

السلطة القائمة وكفالة مختلف حقوق وحريات الأفراد وواجباتهم وتقديم الــضمانات لعدم تجاوزها، فضلا عن أهميته في تحقيق الشرعية الدستورية المطلوبة. [1]

وعلى هذا الأساس تبرز أهم معوقات البنية الدستورية للتحول الديمقراطي في العراق، المتعددة تعدد الأبعاد المختلفة المرجوة من عملية التحول الــسياسي ذاتهــا ،والبداية تتجلى بحل مختلف المؤسسات التي تمثل الدولة العراقية، وإماهــة فكــرة المواطنة بتغليب الانتماء الطائفي والعرقي والديني على الانتماء الوطني كما يبــرز جليا وبناء المؤسسات على فكرة المحاصصة العرقية والدينية والطائفية. ومعلــوم أن التجربة الأولى كانت مع مجلس الحكم الانتقالي لتعمم فيمــا بعــد علــى بــاقي المؤسسات العامة الأخرى، ولعل أهمها صدور قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية برعاية أمريكية ودون مشاركة عامة، وبموجبه كلفت الجمعية الوطنية لجنة لصياغة مسودة الدستور الدائم واجهت صعوبات كثيرة في أداء عملها، وفي مقدمتها صعوبة إيجاد توافق سياسي بين مختلف القوى والــشرائح الاجتماعيــة والعراقيــة نتيجــة المقاطعة التي عرفتها انتخابات جانفي 2005، فضلا عن الخلافات حــول بنــوده المختلفة التي تمثل بحق أهم المعيقات الدستورية التي يمكن أن تؤثر ليس فقط على عملية التحول الديمقراطي في العراق وإنما أيضا على مــستقبل الوحــدة الوطنيــة والعراقية واحتمال قيام دويلات، صغيرة على أسس عرقية وطائفية ومذهبية ومــن هذه المعيقات نذكر: [2]

1- مسألة الاعتراف بالتعددية القومية والدينية والمذهبية للعــراق وإغفــال الانتمــاء العربي له: حيث ينص الدستور في مادته الثالثة على أن العراق بلد متعــدد القوميــات والأديان والمذاهب، وهو جزء من العالم الإسلامي، بينما الشعب العربي فيه فهو جزء من الأمة العربية.

2- التخوف من تعدد اللغات في العراق: حيث تنص المادة 4 فقرة 1 على أن « اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق، ويضمن حق العــراقيين بتعلــيم أبنائهم بلغة الأم كالتركمانية أو السريانية الآرمينية في المؤسسات التعليمية الحكوميــة

---

[1] عبد الحسين شعبا،الدستور ونظام الحكم، المرجع السابق ، ص ص500-529..

[2] أنظر: نص الدستور العراقي الدائم في: http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2005/08/article 04.SHTML
وللمزيد راجع: باسيل يوسف باجك، المرجع السابق،ص ص 140-151.

على وفق الضوابط التربوية أو بأية لغة أخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة»، وفي الفقرة 4 ينص على أن« اللغة التركمانية واللغة السريانية لغتان رسميتان أخريان في الوحدات الإدارية التي يشكلون فيها كثافة سكانية» أما في الفقرة 5 منه فينص على أنه «لكل إقليم أو محافظة اتخاذ أي لغة محلية أخرى لغة رسمية إضافية إذا أقرت غالبية سكانها ذلك باستفتاء عام».

3- تكوين القوات المسلحة والأجهزة الأمنية على مبدأ المحاصصة القومية والطائفية.

4- إشكالية تعديل الدستور.

5-مسألة حرية الالتزام في الأحوال الشخصية: حيث تنص المادة 39 منه على أن « العراقيون احرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم أومذاهبهم أو معتقداتهم أو اختيارتهم وينظم ذلك بقانون»، وفي المادة 40 ينص على ان «لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة » أما المادة 41 فهي تتيح لأتباع كل دين أو مذهب في ممارسة شعائره الدينية بحرية.

6- مسألة تعدد الجنسية؛ واجتثاث حزب البعث كما تنص المادتين 7و18 منه.

7- مشكلة تقاسم الثروة وتوزيعها على الأقاليم والمحافظات وخاصة المنتجة لها والتي حرمت منها من قبل.

8- علاقة سلطات الأقاليم والمركز كما جاء في الباب الخامس منه.

وهو ما يعني أن هذه النصوص الدستورية لم تأت بهدف تعزيز الوحدة الوطنية والسياسية للعراق و إنما لأجل إبراز وتقسيم تركيبته السكانية والجغرافية وانتماءاته العرقية والدينية والمذهبية كمقدمة أولى لتفتيته وتجزئته إلى دويلات أو كانتونات صغيرة.[1]

9- مشكلة الفدرالية التي تعتبر من أهم القضايا التي لا تزال تثير جدلا واسعا حول مفهومها ومضمونها وحدود صلاحياتها وإمكانية تطبيقها ولا سيما منها علاقتها بالاحلال وغياب التوافق بشأنها. في ظل الظروف الراهنة لاسيما تصورها كجزء من مكونات الاحتلال وسياسته في المنطقة، وغياب التوافق بشأنها.

[1] أنظر: باسيل يوسف بجك، المرجع السابق،ص 150.وحول نصوص الدستور المختلفة أنظر : نص الدستور في وثائق وبيانات موقع: http://www.islamonline.net/arabic

فهذه الكلمة التي يقابلها من الناحية الإنكليزية كلمة Federalism ومن الناحية اللاتينية كلمة Feuds، هي عبارة عن «اتفاق سياسي ودستوري بين مجموعة أقاليم ودويلات على الاتحاد في دولة واحدة والتوافق على أهمية حكومة مركزية لها سلطات وصلاحيات لا تنازعها فيها الأطراف ولا تتجاوزها».[1]

أي هي بعبارة أخرى، تمثل «اتحاد مجموعة من الدول المستقلة بمقتضى دستور ينظم العلاقة بين الولايات بعضها ببعض، وبينها وبين الحكومة المركزية، وتكون للدولة الجديدة شخصية قانونية دولية، في حين تفقد الدول الداخلية في الاتحاد شخصيتها القانونية الدولية السابقة».[2]

وهو ما يعني أنها لا تكون إلا بوجود دول وأقاليم تتمتع بالسيادة والاستقلال ، ومن ثم صعوبة تطبيقها في العراق الذي شكل منذ ولادته دولة بسيطة موحدة ومركزية، بالرغم من الوضع الاستثنائي الذي عرفه إقليم شمال كردستان،[3]فضلا عن المخاوف التي تدور حول وجود نية مبيتة لتقسيم العراق وضرب وحدته الوطنية، مادام هذا النظام لا يمكن تطبيقه دون أن يكون نابعا أو متوافقا مع خصائص البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع، ناهيك عن ارتباطه بالاحتلال وعدم وجود الرغبة أو الحاجة إليه.[4]

وعموما، أن هذه القضايا العالقة وغيرها بإمكانها زعزعة استقرار العراق وإثارة نزعة الانفصال لدى أقاليمه المختلفة، ومن ثم تصبح رغبة المشرع في إضفاء المزيد من الديمقراطية والمزيد من تقييد السلطة المركزية في مقابل توسيع سلطات الأقاليم والمحافظات عاملا مهما في القضاء على وحدة العراق ومستقبله السياسي في ظل تعدد القوميات والاتجاهات الدينية والسياسية والمصلحية وارتباط مصيره بأطراف داخلية وخارجية.

---

[1] فتحي العفيفي، "الفدرلة والدسترة في الخليج العربي، دراسة في عقيدة التفكيك"، المرجع السابق، ص ص 79-80.

[2]رشيد عمارة ياسين الزيدي، "إشكالية الفدرالية في الدستور العراقي"، نفس المرجع ،ص 161.

[3] حول وضع منطقة كردستان العراق أنظر:

Habib Ishow,op.cit,pp19-27etMiddleEast Watch,genocide en Iraq,traduit: Claire Bernard (Paris: Kathala, 2003),p56 asuiv.

[4] هناك اختلاف حاد حول قبول النظام الفدرالي من عدمه وطبيعة صلاحياته ونوعيته. فهناك من يريد تقسيمه إلى إقليمين كردي وعربي بينما يذهب البعض إلى الدعوة إلى تقسيمه إلى ثلاث أقاليم (الجنوب، الوسط والشمال)، والبعض الاخر يريد تقسيمه إلى خمس أو ست أقاليم (بغداد، كركوك، إقليم الجنوب، إقليم الفرات،كردستان، إقليم الوسط) أنظر: رشيد عمارة ياسين الزيدي، المرجع السابق، ص ص 163-167.وللمزيد راجع ملحق هذه الدراسة.

ولهذا تصبح وجود الضمانات القانونية والدستورية للحفاظ على سيادة العراق ووحدته الوطنية أمر لابد منه مثل:

- ربط الانفصال بالإجماع وحق النقض؛
- حق السلطة المركزية في استخدام القوة حفاظا على سيادة الدولة ووحدتها الوطنية والجغرافية؛
- المسائل المتعلقة بالسيادة الوطنية وحمايتها يجب ان تكون من صميم السلطات المركزية؛
- ربط المناطق المتعددة القوميات والتي هي موضع خلاف(كركوك مثلا) بالمركز مباشرة وجعلها من ثم أداة توحيد وتوافق لا أداة صراع وانقسام.
- وجود سلطة قضائية (محكمة دستورية) تتولى حل النزاعات بين السلطات المركزية والأقاليم وبين الأقاليم ذاتها.[1]

ولكن هذا بدوره لا يجب ان ينكر أهمية الاستجابة أو المعالجة لمختلف مشاكل المجتمع التعددي العراقي[2] بالمزيد من الديمقراطية، وتأكيد مبدأ الفصل بين السلطات ، وسيادة القانون، واحترام التعددية بمضامينها وأنواعها المختلفة ودون اعتماد أي تمييز أو تقسيم على أساس طائفي أو ديني أو عرقي أو مذهبي.

المطلب الثالث:مشكلة التوافق السياسي:الوحدة في التعدد: لقد اقترن الانفتاح الذي شهده العراق في هذه المرحلة بالعديد من النقائص والعقبات التي أدت إلى عدم حدوث أي تحول أو تطور ديمقراطي حقيقي ليس بسبب وجود الاحتلال وانتشار أعمال الإرهاب والعنف والفوضى فحسب وإنما أيضا لهشاشة مشهده السياسي والاجتماعي وعدم استقراره انطلاقا من العديد من الأسباب أهمها: غياب التوافق بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية وضعف الأحزاب السياسية ونقص الشرعية أو غيابها.

---

(1) أنظر: د. فلاح اسماعيل حاجم، "الفدرالية وضمانات وحدة العراق" في:
http://www.iraq parliament.com/Arto3/Dr Falah Mars 03.htm
وكذلك هناك من يرى ضرورة وجود ضمانات لحسم وحل القضايا الخلافية ، كمنح الأكراد مقابل السكوت على كركوك وعدم الانفصال مكاسب معينة مثل التي حصلت عليها في هذه المرحلة، كإقرار مبدأ الفدرالية، والاعتراف زباللغة الكردية ودمج قوات البشمركة في الجيش وحق النقض . أنظر: عصام نعمان ، "العراق على مفترق التعدد والتوحد: النمتغيرات والتحديات والخيارت"، ص ص 550-551.

(2) حول العرقية والديمقراطية في الوطن العربي أنظر مثلا:
Sonia Dayan-Herzbrun," Ethnicite et democratie, en jeux dans le monde Arabe" in: Patrie yengo (sous la direction), identites et democratie(Paris: l'harmattan, 1997),pp81-90.

وهو ما يجعل الممارسة الديمقراطية في هذه البلاد مجرد عملية شكلية لا طائل من ورائها، مادام التحول الديمقراطي يتطلب مجموعة من الشروط والمستلزمات –كما رأينا– وفي مقدمتها ضرورة وجود البيئة الملائمة لـــزرع الديمقراطيـــة واحتــضانها والدفاع عليها. وهذا لن يكون إلا بوجود وعي سياسي واجتماعي كبير وثقافة سياســية تساهم في بلورتها مجموعة من العوامل. فبقدر امتلاء الساحة السياسية في هذه المرحلة بمجموعة من الحركات والتجمعات السياسية ذات التيارات والاتجاهــات المختلفــة، لا تزال الكثير منها تعاني من مشكلة الإيمان أو الاقتناع بفكرة الديمقراطيــة والممارســة العملية لها لأسباب يلخصها الدكتور العراقي أحمد عبد الله ناهي في كونهــا لا تعــدو مجرد كيانات شكلية دون إطار إيديولوجي أو تنظيم محكم،أو منهج سياسي واضـــح، أو سند شعبي ملائم، ولا تمتلك القدرة على توجيه الجماهير وقيادتها، وليست إلا ديكــور تختفي وراءه شخصيات سياسية وطائفية وعــشائرية بغــرض المــصلحة أو المنفعــة الشخصية.(1)

ويتمثل الخطأ الذي وقعت فيه الجهات القائمة على بناء الديمقراطية في العــراق حسب الباحث العراقي سعدون محسن صمد في اعتماد سياسة خرق المراحــل بــالقفز على المشاكل الحقيقية التي يعاني منها العراق، كغياب الوعي الاجتماعي، وتعــارض القيم الدينية السائدة مع قيم الديمقراطية، وتأثير العشيرة على السلوك الاجتماعي، فضلا عن مختلف المشاكل التي تعاني منها الكيانات الحزبية العلمانية والدينية على حد سواء، كعدم اعتماد الخيار الديمقراطي في عملية اتخاذ القرارات والافتقار للعمق الجمــاهيري وعدم تطبيق مبدأ التداول السلمي على السلطة.(2)

وعليه يذهب البعض إلى أن العدد الكبير للأحزاب والكيانات السياسية قد يشكل عبئا سياسيا على خيارات المواطن العراقي، كما تؤدي غياب الرغبة في الانضمام إلى التشكيلات الحزبية المختلفة بسبب وجود الاحتلال وانعدام الأمن والاســتقرار وتنــامي الصراعات الحزبية إلى ضعف المشاركة في صنع مستقبل البلاد الــسياسي وتــصاعد

---

(1) أنظر: د.أحمد عبد الله ناهي المرجع السابق الذكر.وللمزيد حول مختلف المظاهر التي عرفتها العملية السايسية أنظر ملحق هذه الدراسة.

(2) أنظر:سعدون محسن صمد، "مجتمع مدني: مستقبل البناء الديمقراطي في العراق بين أحزاب لا تؤمن بالديمقراطية ومجتمع لا يهمهم" ،في جريدة الصباح العراقية: http://www.alsabaah.com/paper.php?source: akbar mlf:in terpage sid;22384

الشعور الديني والرغبة في الانتماء إلى التكوينات القبليـــة والعـــشائرية طلبـــا للمنعـــة والحماية أو المصالح والمزايا.[1]

وهو ما يتطلب بطبيعة الحال ضرورة تقييم الأحزاب وإصلاحها بما يـــساعد علـــى نجاح الحياة الديمقراطية وتكييف طبيعة المجتمع معها.ولو أن ها الأمر لـــيس بالـــسهل بسبب طبيعة الواقع العراقي التاريخية والاجتماعية والسياسية التي تتميز بمجموعة من السمات منها:

- سيادة النظم الاستبدادبة وغياب الحياة الدستورية والديمقراطية، بالإضافة إلـــى مشكلة تأزم العلاقة بين السلطة والمجتمع في مختلف المراحل التي مرت بهـــا الدولة العراقية الحديثة؛
- مشكلة التمييز الديني والقومي والطائفي وعدم الاعتـــراف بحقـــوق القوميـــات المختلفة؛
- التراث السلبي للدين وانعكاساته على الوعي الفردي والاجتماعي؛
- التدخل في شؤونه وصراع المصالح الأجنبية عليه؛
- تدني مستوى الوعي بالحرية وحقوق الإنسان وعدم استيعابها وممارســـتها مـــن طرف الأحزاب؛
- تعدد المصالح والصراعات في المرحلة الحالية ومحاولة تأجيجها واستغلالها من طرف قوى داخلية وخارجية لخدمة اهدافها ومصالحها.

ويحدد موضوعات الصراع الدكتور كاظم حبيـــب فـــي: الـــسلطة، الديمقراطيـــة والمجتمع المدني والعلمانية، الفدرالية واللامركزية، النفط واستخدام المـــوارد الماليـــة، التنمية والعدالة الاجتماعية. أما القوى المتصارعة فهـــي ســـلطة الاحـــتلال والقـــوى الديمقراطية العلمانية والقوى الدينية والعشائرية بالإضافة إلى القوى القومية والإقليميـــة والدولية.[2]

إن غياب التوافق السياسي والاجتماعي في العراق يبرز كما سبق وأن راينا من عدة جوانب منها إلى جانب الانقسام والخلاف حول المسائل أو القضايا المتعلقة بوجود الاحتلال والفدرالية ومختلف البنود التي تضمنها الدستور، هناك ايضا رفـــض لعمليـــة

---

[1] أنظر: جاسم يونس الحريري، "الوحدة الوطنية" في: احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، المرجع السابق،ص ص 638-639.

[2] أنظر: كاظم حبيب، المرجع السابق الذكر.

المشاركة في العملية السياسة في ظل الاحتلال وإجـراء الانتخابـات والتـشكيك فـي مصداقية نتائجها، بالإضافة إلى التقسيم الطائفي والعرقي في توزيع الحقائب الوزاريـة والاختلاف حولها، ومشكلة ضعف تمثيل السنة وتأثيرها على سير العمليـة الـسياسية والدستورية في العراق، بالرغم من ان ذلك قد يزيد في درجة تهميشها وحرمانها مـن تحقيق مختلف حقوقها بالمقارنة مع القوى السياسية الشيعية والكردية التي اسـتطاعت ان تحصل على مزايا ومكاسب كثيرة بفضل مشاركتها في العملية السياسية وتعاونهـا مع الاحتلال. وتصبح من ثم مشلكة الانتخابات تتمثل في درجة الاستفادة منهـا ولـيس في مسألة رفضها أو التشكيك في نتائجها، خاصة وأن التصويت في الانتخابات الأخيرة كان للإنتماء الديني أو الطائفي او القومي وليس للبرنامج الـسياسي الـذي اعتمدتـه الأحزاب والحركات السياسية المتنافسة كما رأينا.

وهو ما يعني أن الحالة العراقية تعاني من غياب التوافق في مسائل عدة يجملها الدكتور إبراهيم اسماعيل في: غياب التوافـق عـن الديمقراطيـة كأسـلوب للحكـم (ديمقراطية أم ولاية الفقيه)، وغياب التوافق حول الفدراليـة كـشكل أساسـي للدولـة (جغرافية، قومية، أم دولة موحدة واحدة)، بالإضافة إلى غياب التوافق علـى مفهـوم التداول السلمي على السلطة وطبيعـة النظـام الانتخـابي، ودور المفوضـية العليـا للانتخابات، ومسألة حماية الانتخابات قانونيا وعمليا.[1]

أما على المستوى السياسي، فإذا كانت التوافقية هي البديل المطروح للديمقراطية التمثيلية في معالجة مشاكل المجتمعات التعددية، [2]، فإن خطورتها تكمن في إمكانيـة تسببها في تقسيم المجتمع التعددي وزيادة درجة الهوة والتمايز بين عناصـر مكوناتـه المختلفة، فضلا عن اعتماد مبدأ المحاصصات والتوافقات بدلا مـن معيـار الكفـاءة والنزاهة، وتغييب مبدأ المساواة الفردية لحساب مساواة الجماعات.[3]

---

[1] لقد شهدت الانتخابات الأخيرة مطالب تدعو إلى إعادتها وإلغاء نتائجها بسبب التزوير واستفزاز الناخبين وغياب المراقبين الدوليين وغيرها من التجاوزات.أنظر: د.إبراهيم إسماعيل في: http.//www.iraqi sin.com/Intikhabat Iraq Dr1 Ibrahim-Ismail.ppt
وللمزيد حول مختلف العوائق أنظر: Larry Diamond,"transition to what in Iraq?"
http://www.IIS.db.stanford. Edu/evnts/3864/Iraq/Diamond 504.pdf

[2] أنظر:حوار محمد خضير سلطان مع الأمين العام للحركة الاشتراكية العربية : عبد الإله النصراوي،"مشكلة العراق ليست مجلس النواب أو الحكومة إنما في التركيبة السياسية : مجتمع مدني" في:
http://www.alsabaah.com/paper?source:akbar/mlf-interpage sit:57979.
وكذلك :رضوان زيادة، المرجع السابق، ص ص 89-94 وأمحمد مالكي، المرجع السابق،ص ص 55-99.

[3] شاكر الأنباري، "مفهومها ونماذجها ...عرض كتاب الديمقراطية التوافقية : مجتمع مدني".
http//:www.alsabaah.com/paper-php?source:akbar mlf:interpage side:57973

وفي حالة العراق ساعدت نتائج الاستحقاق الانتخابي وظروفه المختلفة بما فيها الرغبة في إشراك مكونات المجتمع المتعددة ، بناء على ما تنص عليه المادة 48 فقرة1 من الدستور التي تشترط مراعاة تمثيل مكونات الشعب، حيث تقول « يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله، يتم انتخابهم بطريق الاقتراع العام السري المباشر، ويراعي تمثيل سائر مكونات الشعب فيه».

وعلى ضوء ذلك، تم توزيع عدد مقاعد البرلمان إلى 230 مقعد للمحافظات و45 مقعد تعويضي يمثل مختلف مكونات الشعب العراقي الأخرى. كما تم تقسيم المناصب السيادية العليا بغض النظر عن عدد المقاعد المحصل عليها بين قائمة الائتلاف العراقي الموحد وقائمة التحالف الكرديستاني وقائمة التوافق.

ليذهب هكذا منصب رئيس الوزراء ونائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس مجلس النواب لقائمة الائتلاف، ومنصب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء ونائب رئيس مجلس النواب لقائمة التحالف، أما قائمة التوافق فقد حصلت على منصب رئيس مجلس النواب ونائب رئيس الوزراء ومنصب نائب رئيس الجمهورية. ونفس الشيء حدث في توزيع مناصب الوزراء، علما أن المحاصصة في هذه المرحلة لم تستثن حتى المناصب الصغيرة ووظائف الجنود والشرطة.[1]

وهو ما يستدعي حتى يتم المحافظة على وحدة العراق وتماسكه الاجتماعي ضرورة عدم التمييز بين شرائحه، واعتماد معايير الكفاءة والنزاهة والوطنية في مقابل الاعتراف بمختلف الحقوق القومية وحمايتها.

---

[1] أنظر: طارق حرب، "مجتمع مدني : ديمقراطيتنا ليست ديمقراطية توافقية وإنما ديمقراطية مكونات عراقية"
http://www.alsabaah.com/paper.php?source:akbar mlf:inter page side:57977

المبحث الثاني
المعيقات الاجتماعية والاقتصادية

من المعيقات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في العراق من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، ممارسات التمييز الطائفي والقومي والديني في العراق التي ساعدت على بروز ظاهرة الاهتمام بقيم القبيلة والعشيرة والعصبية على حساب القيم والمبادئ الوطنية، وزاد الوضع سوءا وجود الاحتلال وسياساته الرامية إلى تكريس فكرة المحاصصة الطائفية السياسية على حساب المشاركة العامة وقواعد قيام الديمقراطية المختلفة. مما أثر على الوعي الاجتماعي وساعد على تحويل الولاءات وبروز الصراعات الاجتماعية، فضلا عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانتشار الفساد الذي لا يمكن محاربته إلا باعتماد آليات الديمقراطية المختلفة وتفعيلها.

وهذا ما سنحاول توضيحه في المطالب التالية:

- المطلب الأول: الطائفية.
- المطلب الثاني: تدهور الأوضاع المعيشية.
- المطلب الثالث: الفساد.

المطلب الأول: الطائفيــة: بالرغم من خطورة مشكلة الطائفية على عمليــة الاســتقرار السياسي والاجتماعي وبناء الديمقراطية في العراق، لا يزال هذا البلد يعيش صــراعا طائفيا تقف وراءه مجموعة من الظروف والعوامل الداخلية والخارجية.

وقبل توضيح ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الطائفية التي تضرب بجــذورها فــي اعماق التاريخ، وجدت ضالتها في الحياة السياسية والاجتماعيــة والثقافيــة العراقيــة كانعكاس طبيعي لممارسات التمييز الطائفي والقومي والديني من قبل النظام الاستبدادي الشمولي وعدم تبني الخيار الديمقراطي كسبيل للحفاظ على توازن وتماســك المجتمــع التعددي. مما ساعد على بروز ظاهرة الانغلاق الاجتماعي وتفــاقم مــشكلة الاهتمــام بالمحلية والخصوصية على حساب القيم والمبادئ الوطنيــة، أي ســيادة قــيم القبيلــة والعشيرة والعصبية على حساب قيم المجتمع المدني وفعاليته، فــضلا عــن ظــروف الوضع الدولي وتداعياته على الاستقرار الداخلي وعلى رأســها الاحــتلال وسياســاته الرامية إلى تكريس فكرة المحاصصة الطائفية على حساب قاعدة المشاركة العامة التي قد تنجم عنها مجموعة من الأخطار والعوائق، ومن ثم تحول دون قيام نظام ديمقراطي حقيقي منها:[1]

- التأثير على الوعي الاجتماعي؛
- سيادة الولاءات الإثنية/ الطائفية؛
- بروز الصراعات الاجتماعية، العنف أو الحرب الأهلية؛
- إعاقة التغيير الجذري وترسيخ ظاهرة الاغتراب السياسي والاجتماعي؛
- القضاء على التحالفات أو إضعافها وحصر حقوق الإنسان فيما هو إثني وطائفي بدرجة أولى.

وتأسيسا على ذلك يذهب البعض إلى أن الطائفية أخطر مــن الاحــتلال الذي سيزول وتأثيرها سيكون أبلغ عمقا وأثرا في المجتمع،[2] خاصة في حالة تجــدر

---

[1] أنظر: رسميه محمد، "الطائفية ودورها المعوق لعملية التحول الديمقراطي" في:
http://www.al-nnas.com/Article/RMuhamec/8TF.htm

[2] أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد(تحرير)، المرجع السابق ص 144.

مظاهرها واستمرارها لمدة معينة من الزمن، فحينها يصبح من الصعب إزالتها أو استئصالها.

ولعل من مظاهرها الأساسية المحاصصة والتمييز أوالصراع الطائفي والمذهبي والقتل والتهجير بحسب الهوية والانتماء التي بلغت ذروتها في عهد الاحتلال الذي يسعى -كما رأينا- إلى إعادة صياغة الدولة العراقية بعد تفكيكها وتغيير هويتها الوطنية بالهويات المحلية أو التجزيئية، بالاعتماد على المذهب والدين والعرق والعشيرة والإغراء والمال وغيرها من الحجج والذرائع التي تختفي وراءها سلطات الاحتلال لضرب عناصر الوحدة والمقاومة الوطنية العراقية وإطالة أمد بقاء الاحتلال والاقتتال الداخلي العراقي-العراقي واستمراره. بحجة أن الصراع الأساسي هو بين الإرهابيين والتكفيريين وبين دعاة العلمانية والديمقراطية، وأنه لا يوجد تناقض كبير بين الاحتلال والشعب اللذين يجمعهما عدو مشترك ألا وهو الإرهاب.[1]

وإلى جانب الدور الكبير الذي يلعبه الاحتلال في تغذية واستمرار الصراع الطائفي بين مكونات شعب العراق المختلفة، هناك القضايا الخلافية العالقة التي لا تزال تثير الكثير من الجدل والنقاش بين مختلف شرائح وقوى المجتمع.

وإذا ربطنا ذلك بالرغبة الأمريكية في تنفيذ أجندتها الاستراتيجية في المنطقة لرأينا أن من مصلحة الولايات المتحدة إضعاف العراق وتقسيمه على اساس الهوية المذهبية والانتماء العرقي تنفيذا لمشروعها الشرق الأوسطي الجديد أو الكبير. وقد شجع على ذلك طبيعة المجتمع العراقي الذي يتسم بالتعددية القومية والدينية والمذهبية والاثنية وعدم وجود إحصاءات حديثة للسكان مما أدى إلى بروز تضارب كبير بين الأرقام الموضوعة في هذا الإطار وعلى رأسها الأرقام التي اعتمدتها سلطة الاحتلال وأثارت جدلا واسعا في تشكيل أعضاء مجلس الحكم الانتقالي ومجلس الوزراء[2]،

---

[1] أنظر: عبد الحسين شعبان،"تضاريس الخريطة السياسية العراقية"، المرجع السابق،ص ص 58-60.

[2] لقد تم توزيع السكان على 56% للشيعة العرب و24% للأكراد و16% للسنة العرب و0.04% للتركمان ونفس النسبة للآشوريين ولم يتم الإشارة إلى أكثر من 3%من السكان الآخرين .أنظر: وميض نظمي ، "مستقبل عروبة العراق" ، في: احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليما ودوليا، المرجع السابق،ص 715.وللمزيدأنظر:

Patrick Bacham,"Can Iraq BeDemocratic?", policy analysis,january5,2004 .http://www.Cato.org/pubs/pas/pdk

بالإضافة إلى محاولة استغلال ذلك لتصنيف العرب إلى سنة وشيعة، أي عبر معيار التمذهب والطائفية وبغض النظر عن الانتماءات الدينية الكردية والتركمانية.[1]

أما عن التركيبة الديمغرافية التي يتكون منها وتضارب الأرقام بشأنها، يمكن القول أن العراق يتألف من قوميتين رئيسيتين هما: العربية والكردية بالإضافة إلى القوميات الصغيرة الأخرى كالتركمان والكلدوآشوريين.

العرب يمثلون بالرغم من التضارب في نسبتهم التقديرية القومية الرئيسية، حيث هناك من يعتبرهم أكثر من ثلاثة أرباع من السكان[2]، يحدد نسبتها البعض بحوالي 80% من مجموع السكان،[3] وتوزعها بعض المصادر إلى 44.9% للشيعة العرب و28.6% للسنة العرب، وتبلغ عند اخرى 51.4% للشيعة العرب و19.7% للسنة العرب.[4]

أما الأكراد الذين تمتعوا بحكم ذاتي محدود واعترف الدستور العراقي لعام 1970 بقوميتهم، فقد تعددت التقديرات كذلك بشأن نسبة عددهم، حيث هناك بعض الأرقام تحدد نسبتهم في 12.7% من مجموع سكان العراق، وأخرى تقسمهم إلى 18.4% أكراد سنة و0.6% أكراد شيعة، في حين تبلغ في تقديرات أخرى 24% .[5]
وتقدر حسب خير الدين حسيب في احصاء 1957 بـ16.4% وفي مصادر 19% .[6]

وهكذا بالنسبة لمجموع القوميات الصغيرة الأخرى كالتركمان والكلدوآشوريين والآيزيدية والصائبة وغيرهم.[7]

ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى أن وجود الأقليات في العراق وتنوع تركيبته الديمغرافية ساعد على انتقال أو تحول العراق من مشكلة التمييز الطائفي أو الطائفية السياسية التي ارتبطت سياسيا وعمليا بمختلف النظم السياسية التي شهدتها الدولة العراقية الحديثة منذ قيامها عام 1921، إلى فكرة الطوائفية المجتمعية التي تجعل منه

---

(1)) انظر، عبد الحسين شعبان، "الاحتقان الطائفي والتوتر الاثني:إلى أين؟"في:
http://www.aljazeera.net/knowledge gata/aspx/print htm.

(2) أحمد عبد الله ناهي، مرجع سابق الذكر.

(3) عبد الحسين شعبان، نفس المرجع.

(4) أنظر : وميض نظمي، المرجع السابق ،ص 714. وكذلك. Habib Ishow,op.cit,pp57a suiv

(5) المرجع نفسه، ص ص 714-715.

(6) أنظر: خير الدين حسيب،" حوار حول مستقبل العراق" المستقبل العربي، عدد 304، حوان 2004،ص17.

(7) وميض نظمي، المرجع نفسه،ص ص 714-715.وكذلك:.Habib Ishow, Ibid ,pp29a suiv

بلد متعدد الأعراق والمذاهب والأقليات. ولم يقتصر الأمر في هذه الحالة على الأطراف العراقية الداخلية فحسب، بل تعداه إلى أطراف دولية خارجية وعلى رأسها بعض القرارات الأممية بدعوى الحفاظ على حقوق الأقليات والقوميات، حيث برز الحديث على فكرة تقسيم العراق وفقا لخطوط الطول والعرض، ومسألة المنطقة أو الملاذ الآمن للأكراد في الشمال وحماية الطائفة الشيعية في الجنوب بالإضافة إلى قضية علاقة اهل السنة بالنظام السابق وموالاتهم له.[1]

لقد أدت العلاقة المتأزمة بين السلطة والمجتمع إلى جانب الظروف المختلفة التي شهدها المجتمع العراقي في ظل النظام السياسي السابق إلى الحديث عن الحقوق القومية الكردية المختلفة وفكرة مظلومية الشيعة وإقصاء أو تهميش الأقليات الأخرى، حيث برزت المسألة الكردية كمشكلة اساسية لها أهميتها السياسية والاستراتيجية في زعزعة العمق العراقي وإعادة صياغة تركيبته الجغرافية والديمغرافية في ظل المحاولات الكردية الرامية إلى الاستقلال ورفض الحكومة العراقية المركزية،[2] بالرغم من الامتيازات التي تمتعوا بها خاصة في أعقاب انتفاضة ربيع 1991 ، أين أنشئت منطقة للحكم الذاتي في كردستان العراق، تقوم على برلمان وحكومة ووجود احزاب وجمعيات ووسائل إعلام مختلفة وغيرها.[3]

وبعد سقوط النظام العراقي في عام 2003، تم تشكيل برلمان وحكومة جديدة برئاسة مسعود برزاني، عقب اتفاق الحزبين الكبيرين بعد فترة التجزئة والانشقاق على توحيد الإدارتين في أربيل والسليمانية وخوض الانتخابات بقائمة مشتركة، ، وضرورة

---

[1] أنظر: عبد الحسين شعبان، "الاحتقان الطائفي والتوتر الإثني: إلى أين"، المرجع السابق.وللمزيد حول القرارات الأممية الصادرة بشأن العراق أنظر رسالتنا: كريبش نبيل، المرجع السابق ص ص 181 وما بعدها

[2] الأكراد الذين يعيشون في عدد من الدول بما فيها العراق يشكلون فيه حسب العديد من التقديرات ما يقارب خمس السكان، ويعيشون في شمال البلاد كالسليمانية وأربيل والموصل وكركوك. ويقال أن علاقتهم مع السلطة لم تكن دائما علاقة حرب بل هناك من تعرب وتبنى الأفكار القومية ومارس السياسة وغيرها. وعلى الرغم من اعتراف السلطة العراقية بعد عودة حزب البعث إلى السلطة عام 1968 بالقومية الكردية والاتفاق على مسألة الحكم الذاتي إلا أن ذلك لم ينجح بسبب انعدام الثقة وتدويل المسألة الكردية وتدخل عناصر خارجية إلى جانب عدم رغبة السلطة في دمج كركوك في المنطقة الكردية ورفض الفدرالية الجغرافية وعدم تعاون الأكراد في الحرب العراقية الإيرانية ومحاولات التعريب والتهجير...، أنظر: ناجي أبي عاد وميشيل جرينول، المرجع السابق. وكذلك غسان سلامة ،المرجع السابق ،ص ص 79-84

[3] بإنشاء المنطقة الأمنية في كردستان العراق تحرر حوالي ثلث الإقليم نتيجة انسحاب حكومة الإدارة العراقية وقيام الجبهة الكردستانية بإدارتها، وأجريت انتخابات تشكل على إثرها برلمان وحكومة للإقليم إلى غاية 1994 أين وقع قتال بين الحزبين أدى إلى تجزء البرلمان والمنطقة ولم ينته ذلك إلا في نهاية 2002بعد تدخل الولايات المتحدة وقرب نهاية النظام العراقي السابق. أنظر: آزار عثمان، "حق الشعب الكردي في تقرير المصير بين الفدرالية والاستقلال"

http://web.krg.org/articles/article detail.asp? Show secondinage: rubricN°94.106.109.

وكذلك: Habib Ishow, op.cit,pp18-23 et Elizabeth Picard(sous la direction),op.cit,pp80 a suiv.

دعم الحزب الديمقراطي لجلال الطلباني لتولي منصب رئيس الجمهورية في العراق مقابل رئيس إقليم كردستان لمسعود برزاني.[1]

وعلى مستوى الشيعة الذين يشكلون غالبية الشعب العراقي بالمقارنة مع نسبة الطوائف الأخرى، تبرز فكرة مظلومية الشيعة التي تتمحور حول عدم ارتياحهم من نفوذ السنة وعدم إشراكهم في إدارة حكم البلاد بما يتوافق ونسبة عددهم، بالرغم من أن مسألة عدم المشاركة في الحكم كانت شاملة ولم تستثن حتى منظمات المجتمع المدني وجانب من أهل السنة لارتباط السلطة واحتكارها كما رأينا من طرف مجموعة من العائلات المالكة[2]

وعليه، بقي دور الأقليات السياسي، وخاصة الأقليات المسيحية التي يقدر عددها بحوالي 4% من السكان متواضعا تواضع الحجم الذي يشكلونه من المجموع العام لعدد السكان.[3]

ومعلوم، أن وجود الأقليات قد يؤثر على عملية بناء الديمقراطية وتطورها، خاصة في حالة عدم وجود الرغبة في التعايش المشترك في ظل دولة مركزية واحدة، وقيام الأحزاب السياسية على الأسس العرقية والمذهبية والدينية والطائفية وتحول الولاء من الدولة إلى الطائفة والعشيرة، وضعف دور الدولة ومؤسساتها في حماية المواطن وتفعيل دور المجتمع المدني واستقلاليته. كما هو الشأن بالنسبة للعراق الذي يعاني من سيادة منطق القبيلة والطائفة وغياب قيم التسامح والحوار والتوافق في حل الخلافات القائمة، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة العنف وامتداداتها الطائفية والإثنية والمذهبية، فضلا عن شيوع ظاهرة المحاصصة والتصويت للطائفة والمذهب على حساب الكفاءة والنزاهة.[4]

---

[1] فريد أسا سرد، "رئاسة كردستان العراق... الأزمة والآفاق".
http://www.Al jazeera.net/NF/exerces/c 590c01b-2420.

[2] حسب بعض التقديرات كان يشكل الشيعة أكثر نصف السكان في عام 1974 أي حوالي 54% ، في حين لم تتعد نسبتهم من المقاعد الوزارية 27.7% وبقيت هكذا نسبة تمثيلهم ضئيلة بالمقارنة مع حجم عددهم. للمزيد راجع: غسان سلامة، المرجع السابق،ص ص 85-93

[3] يمكن القول أن نسبة مشاركتهم كانت رمزية وهامشية واستطاع بعضهم تقلد بعض المناصب الهامة بصفة انفرادية كوزير الخارجية في عهد النظام السابق طارق عزيز. أنظر عن دورهم ونسبتهم في :نفس المرجع،ص ص 104-106.

[4] أنظر:د. أحمد عبد الله ناهي، المرجع السابق.وللمزيد عن مسألة بناء الديمقراطية في العراق في هذه المرحلة راجع:
Larry Diamond,"Building Democracy after conflict lessons from iraq", journal democracy, v06,N1, January 2005. http://www.journal of democracy.org

إن ما يحدث في العراق اليوم يبين أن هناك مجموعة من القوى تساهم بشكل أو بآخر في رسم وهندسة الأحداث السياسية والاجتماعية السائدة بالقدر الذي يتوافق مع اتجاهاتها ومصالحها المختلفة، حيث إلى جانب القوى السياسية والقوات الأمنية الأجنبية وعناصر المقاومة، هناك القوى المحلية كالعشيرة والمؤسسة الدينية والمجتمع المدني.

وعلى ضوء ذلك لجأت مختلف الأحزاب السياسية وقوات الاحتلال إلى المكونات العشائرية العراقية لأجل دعم قوتهما ومد جسورهما الاجتماعية على نطاق واسع. وتلعب المؤسسة الدينية دورا هاما في هذا الإطار من خلال مكونات مؤسساتها الرسمية المتمثلة في الحوزة العلمية الشيعية وهيئة علماء المسلمين السنية بالإضافة إلى دور الكنائس المختلفة. اما عن دور المجتمع المدني فهو لا يزال غامض المهام وضعيف الجانب من الناحية المالية والامتدادات الاجتماعية والشعبية.[1]

وعلى العموم تمثل الظاهرة الطائفية أقوى العوامل تأثيرا على بناء الديمقراطية وترسيخها في الواقع الاجتماعي والسياسي،[2] مما يستدعي في المقابل ضرورة الوعي بخطورة الاحتماء بالقيم التجزيئية الدينية والطائفية على حساب بناء دولة القانون والمواطنة وتلبية مصالح المواطنين العامة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، ولابد من الارتقاء بمفهوم التعددية الديمغرافية والسياسية إلى مستوى التطلعات الشعبية العامة وبما يكفل مختلف الحقوق والحريات الأساسية وحمايتها في إطار برامج سياسية وطنية ووحدوية تحمل جميع مشارب المجتمع وألوانه الفكرية واللغوية والدينية والسياسية.

---

(1) تشير المصادر إلى أن العراق يتكون من أكثر من 500 قبيلة وعشيرة وأنه في فترة بداية الاحتلال أنشئ حوالي 40 تنظيما على أساس قبلي عشائري، واحتوى مجلس الحكم الانتقالي على مجموعة من الوجوه العشائرية. ومن جهة أخرى لعبت الفتاوى التي أصدرها المرجع الشيعي علي السيستاني ورئيس هيئة العلماء المسلمين حارث الضاري على التاثير في عملية المشاركة في الانتخابات العراقية بالمشاركة فيها أو عدم المشاركة. أنظر: عادل سعد،"القوى المحلية المؤثرة في الحدث العراقي"، في
http://www.aljazeera.net/knowledge gate/aspx/print.htm.
وللمزيد حول طبيعة المجتمع العراقي أنظر: رياض الأسدي، "الأغلبية الصامتة في العراق دراسة سياسية وميدانية"، في المجلة الالكترونية للعلوم الإنسانية، السنة 03،عدد 26 ، فيفري 2006. http://www.ulum.nl

(2) أنظر: رسمية محمد، المرجع السابق الذكر.وللإشارة أن هناك من يرى في مشاركة بعض القوى السنية في العملية السايسية في ظل الاحتلال بهدف لملمة الصفوف وتكوين مرجعية سنية وتمثيلهم يعتبر عملا طائفيا غريب عن تاريخ هذه الجماعة الكبرى في الإسلام. أنظر: عبد الإله بلقزيز، "من الجماعة إلى الطائفة على هامش إنشاء تكتل سني في العراق، المستقبل العربي، عدد 316، جوان 2005،ص ص 149-151.

المطلب الثاني:تدهور الأوضاع المعيشية: تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعود بجذورها إلى سنوات الحصار الشامل[1]، إلى جانب المظاهر السلبية التي أفرزها الاحتلال، كلها أسباب لا تؤدي إلى الانتقال الديمقراطي ناهيك عن مسألة ترسيخ الديمقراطية واستقرارها.

ولئن كان الاستخدام غير المشروع لشتى أنواع الأسلحة المحظورة في حرب الخليج الثانية قد اجبر العراقيين على حياة الكفاف وحرمهم من مختلف متطلبات المعيشة الأساسية، لاسيما منها نقص الغذاء والدواء وانتشار الأمراض وتصاعد نسبة التلوث الاشعاعي،[2] فإن عمليات النهب والتدمير التي خلفتها حرب الخليج الثالثة كانت كافية لشل حركة الاقتصاد العراقي وقدرته الإنتاجية، حيث إلى جانب التضارب الكبير في حجم تكاليف إعادة الإعمار الخيالية هناك مشكلة الغموض وانعدام الشفافية في برامج هذه العملية، وارتفاع التكاليف بخصوص متطلبات أمن ونفقات الإدارة والتدريب والخدمات الاستشارية، بالإضافة إلى مسألة الاحتكار لها من طرف الشركات الأجنبية وعلى رأسها الأمريكية، وغياب الرقابة والتفتيش وانتشار أعمال الاختلاس والفساد في مقابل زيادة نسبة الفقر وارتفاع البطالة في صفوف الأيدي العاملة.[3]

والأسوأ حسب الخبير الدولي وليام بولك أن العراق «أصبح بلدا مشتتا، بنيته التحتية سحقت تحت ضربات (الصدمة والفزع) عملية الغزو الأمريكي،قليلون من العراقيين الذين تتوافر لديهم مياه الشرب النقية أو يمكنهم أن يتخلصوا من نفاياتهم، نحو سبعة من كل عشرة من العراقيين البالغين هم بدون عمل، المصانع معطلة والدكاكين الصغيرة قد سحقت وخرجت من مجال الأعمال ...».[4]

---

(1) عن ظروف هذا الحصار وأسبابه ومخلفاته أنظر: رسالتنا، المرجع السابق الذكر.

(2) أنظر في هذا: رياض القيسي،"القانون الدولي الإنساني وتجربة العراق مع الأمم المتحدة في حرب الخليج لعام 1991" المستقبل العربي، عدد 251، جانفي 2000 ،ص ص 42-45.

(3) هناك تقديرات متضاربة بشأن مبالغ إعادة الاعمار، حيث هناك من يحددها في 100 مليار دولار والبعض الاخر يحددها بين 270 و340مليار. ويحددها العراقيون بـ50 مليار لقطاع الإسكان و3 مليارات لقطاع الكهرباء. أما عن حجم الأموال المنفقة فهي تختلف من دولة لأخرى وقدرت على سبيل المثال نسبة المبالغ التي أنفقتها الولايات المتحدة حتى مطلع 2005 ما مقداره 2.9 مليار على الأمن والأجهزة الأمنية والمجتمع المدني والمياه والصحة وأعمال الإدارة. وتبلغ نسبة الفقر في العراق حسب بعض المصادر 55% وحوالي 60% من البطالة. أنظر: أستاذ الاقتصاد في جامعة بغداد الذي اعتمد على التقرير لعام 2004، الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، وإستراتيجية التنمية الوطنية 2005-2007: علي الراوي، "إعمار العراق تداعيات المنجز والمشكل"في:
gate/aspx/print.htm.http://www.aljazeera.net/knowledge

(4) أنظر: عوني عبد الرحمن السبعاوي، "أمريكا والحرب في العراق الخطأ الاستراتيجي"، الفكر السياسي، عدد 25، خريف 2006،ص97.

فهناك أزمة في البنزين والكهرباء والماء النقي، إضافة إلى عدم توافر فرص العمل. وبلغت البطالة حسب إحصاءات الأمم المتحدة أكثر من 50%.[1] إلى جانب ذلك، لا يزال العراق يعاني مشكلات اقتصادية كانخفاض سعر الصرف والتضارب بشأن معدلات التضخم بعد الاحتلال...[2].

وعلى مستوى الآثار والتحف العراقية القديمة، فإن الفوضى التي شهدها العراق بعد الاحتلال ساعدت على سرقة واختفاء عدد من التحف التي لا تقدر بثمن.أما عن وضعه حسب بعض المؤشرات فهو يتراوح من سيء لأسوأ، حيث احتل تبعا لمؤشرات تقرير التنمية البشرية الدولي لعام 2004 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المرتبة 73 بين الدول النامية المرتبة حسب درجة الفقر بها. وفي تقرير إستدامة البيئة لعام 2004 احتل المرتبة 143 وفقا للترتيب العالمي في هذا الإطار.[3]

أما من حيث مؤشر الاستقرار السياسي، فقد جاء في آخر مرتبة من مجموع 21 دولة عربية صنفت في هذا الترتيب، حيث حصل في التصنيف 2002 على 4.9 وفي تصنيف 2004 على 0.0. وفي مؤتمر سيادة القانون حصل على المرتبة ما قبل الأخيرة التي عادت إلى دولة الصومال، وهي نفس الدرجة التي احتلها عربيا بالنسبة لمؤشر محاربة الفساد.[4]

وفي مؤشر مدركات الفساد لعام 2004 (coruption perception index)، الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية (transparency international)، فقد جاء أسوأ الدول العربية أداء، حيث حصل على المرتبة 129 من مجموع 146 دولة. [5]

---

[1] أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، المرجع السابق، ص 145.

[2] في سنة 2005 أشارت نتائج مسح وزارة التخطيط ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق بأن معدل البطالة لفئة 15 عاما فأكثر قد بلغت 28.1% للجنسين ووصلت في المناطق الحضرية 30% مقابل 25.4% في المناطق الريفية.أما معدل البطالة عند الذكور فقد وصل 30.2% مقابل 16%للنساء. انظر: علي بن ثامر آل ثاني، "الاقتصاد العراقي بعد عامين على الاحتلال" في:
http://www.aljazeera.net/knowledge gate/aspx/print.htm.

[3] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، "التنمية المستدامة في المنطقة العربية: "الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية"، في مجلة العلوم الإنسانية الالكترونية، عدد 28،السنة03، نوفمبر2005:

[4] للمزيد: أنظر: "نوزاد عبد الرحمن الهيتي، "الحكم الصالح في الوطن العربي"، مجلة العلوم الإنسانية الالكترونية، السنة04، عدد 29، جويلية2006،.أو أنظر/موقع البنك الدولي:
http://www.worldbank.org

[5]أنظر:أ.د. كريم نعمة ،"مكانة البلدان العربية في المؤشرات العالمية (مؤشر التنافسية العالمية، مؤشر قياس ومدركات الفساد والشفافية، مؤشر قياسي الأداء والإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر)" مجلة العلوم الإنسانية الالكترونية السنة 04،عدد 30، سبتمبر 2006.

ومن الأمثلة على ظروف الجبهة الاجتماعية في العراق وتدني مستوى الخدمات، نذكر حالة الأوضاع الصحية العامة التي تعاني من نقص المعدات والأدوية وارتفاع نسبة أمراض الأطفال ووفياتهم، بالإضافة إلى تدني مستوى الخدمات بسبب قصف الكثير من المراكز الصحية، وانخفاض عدد العمال نتيجة التسريح أو ترك العمل بسبب انتشار أعمال التهديد والقتل والتهجير والاختطاف وغيرها من الانتهاكات التي تشكل بطبيعة الحال خرقا صارخا لاتفاقيات جنيف لعام 1949 التي تلزم قوات الاحتلال بحماية المدنيين وتأمين المراكز الصحية والعاملين فيها.

أما فيما يتعلق بالمنظمات الإنسانية وحالات سوء التغذية، فقد ادت الأوضاع الأمنية إلى مغادرة الكثير من هذه المنظمات الأراضي العراقية، وانتشرت حالات سوء التغذية بين الأطفال كما تشير إلى ذلك ارقام الجهاز المركزي للإحصاء العراقي لعام 2004 ومنظمة اليونيسيف.[1]

وكما أدت الفوضى التي خلفها الاحتلال إلى خطر انتشار التسرب الإشعاعي نتيجة العبث بالحاويات والصناديق المخصصة لحفظ المواد النووية وسكبها،[2] زادت أيضا الأسلحة الفتاكة التي استخدمتها الولايات المتحدة ضد العراق في حرب الخليج الثانية والثالثة الأمر أكثر تعقيدا. حيث استخدمت في حرب الخليج الثانية كما يقول رامزي كلارك أكثر من 900 طن من اليورانيوم المنضب، ومتفجرات الوقود والقنابل الهائلة والقنابل العنقودية ضد المدنيين والمنشآت المدنية،[3] وبلغ الاشعاع النووي الأمريكي حسب بوب نيكولز في مرحلة الاحتلال ما يعادل 250 ألف قنبلة بحجم قنبلة ناكازاكي التي أطلقت على اليابان عام 1945 وراح ضحيتها حوالي 170 ألف شخص.[4]

---

[1] الأرقام تشير إلى 1.9% من الأطفال يعاني من سوء التغذية الحاد و5.6 % يعانون من سوء التغذية المعتدل ،أما منظمة اليونسيف فتشير إلى ان واد من عشرة أطفال دون الخامسة مصابون بفقدان الوزن وأن واحدا من كل خمسة دون الطول الطبيعي، أنظر:سعاد خيبة، "أطفال العراق والواقع الصحي"، المستقبل العربي، عدد 344، أكتوبر 2007، ص ص 39-55.

[2] للمزيد راجع: كاظم المقدادي، "نقل اليورانيوم من العراق والتسمم الاشعاعي: جريمة إدارة بوش"، المستقبل العربي، عدد307، سبتمبر2004، ص ص 134-145.

[3] أنظر: رامزي كلارك، "جرائم الحرب الأمريكية في العراق: رسالة إلى كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة"، المرجع السابق،،ص 133.

[4] أنظر:بوب نيكولز،"الاشعاع (النووي) الأمريكي في العراق يعادل 250.000 قنبلة بحجم قنبلة ناكازاكي"، المستقبل العربي، عدد318، أوت 2005، ص 143.

أما فيما يتعلق بحقوق الإنسان المختلفة فقد اكد تقرير هيئة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق الصادر في 1 جويلية-31 أوت 2005. عن وجود العديد من الانتهاكات ضد المدنيين، كالقتل والتعذيب والاختطاف والتهجير والاعتقال والإعدامات خارج القانون واستخدام القوة من طرف قوات الشرطة العراقية والمليشيات وسوء المعاملة للمعتقلين ومخالفات الإجراءات القضائية...وغيرها.[1]

وفي التقرير الخاص بحقوق الإنسان في 1 جويلية 2006 جاء ايضا تأكيد على غياب السيطرة المركزية، ونمو وتزايد المليشيات والجريمة المنظمة وعدد الشركات الأمنية الخاصة المحلية والدولية، والقتل العمد والعشوائي ضد المدنيين بما فيهم الأطفال والنساء، واستهداف القضاة والمحامين والمحاكم، والصحفيين ووكالات الأنباء، وانتشار عمليات التخويف والتهديد والاختطاف واستمرار الهجرة والنزوح إلى المناطق الأكثر أمنا داخل وخارج العراق وغيرها من الانتهاكات التي ارتكبت في مراكز الاعتقال.[2]

وفي دراسة أخرى، جاء أن قوات الاحتلال انتهكت أعراض 149 امرأة عراقية داخل المساجد في مناطق الفلوجة، فضلا عن عمليات الاغتصاب التي تحدث في السجون ومراكز الاعتقال العراقية بشكل منتظم ومنهجي، كما هو الشأن بالنسبة لما يعرف بفضيحة سجن أبو غريب.[3]

وأشار تقرير لمنظمة العفو الدولية الذي نشرته في جويلية 2005، هو الآخر على وجود انتهاكات خطيرة ضد المدنيين تقوم بها الجماعات المسلحة والقوات الأمنية العراقية والقوات المتعددة الجنسيات فيما يتعلق بالحجز والاعتقال دون اللجوء إلى المحاكم، والإفراج دون اي توضيح اواعتذار أو تعويض، والمعاملة السيئة للمعتقلين، والتعذيب، وإجراء محاكمات عسكرية لعشرات الجنود الأمريكيين المتهمين بارتكاب جرائم ضد المعتقلين واستبعاد كبار المسؤولين عن التحقيقات المستقلة... وغيرها.[4]

---

(1) أنظر: عماد علو،"أضواء على تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق حول انتهاكات حقوق الإنسان في العراق،1 تموز/يوليو-31 آب/أغسطس2005" المستقبل العربي، عدد 325،مارس 2006، ص ص 100-103.

(2) للمزيد أنظر: بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق (UNAMI)، والتقرير الخاص بحقوق الإنسان 1تموز/يوليو-31آب/اغسطس 2006، المستقبل العربي، السنة 29، العدد 333، نوفمبر 2006،ص ص 129-154.

(3) أنظر:فاضل الربيعي،"نساء أبو غريب: بزوغ مجتمع اغتصاب نموذجي في العراق الجديد (إعادة بناء الرواية الناقصة عن فضيحة سجن أبو غريب)، المستقبل العربي، عدد 316، جوان 2005،ص ص 17-36.

(4) للمزيد راجع: منظمة العفو الدولية،"الاعتقال والتعذيب في العراق بعد احداث أبو غريب"، المستقبل العربي، عدد 326، افريل 2006، ص ص 87-135.

وعلى العموم تبقى الديمقراطية الوسيلة الهامة في تعزيز مبدأ المواطنة وضمان فعالية المجتمع التعددي واستقلاليته.[1] وهي دائما في حاجة ماسة إلى الـشروط التـي تكفل ممارستها، وفي مقدمتها الشروط الاقتصادية والبيئية والثقافية والاجتماعية التـي تساعد على استيعابها وتجذرها.فلا ديمقراطية في ظل سـيادة ثقافـة عـدم الانتمـاء واللامبالاة التي تنتج كرد فعل عن تنـامي مـشكلات المـواطن وشـعوره بـالعجز والاغتراب.

المطلب الثالث:الفساد: لاشك أنه هناك علاقة وثيقـة بـين وجـود أو عـدم وجـود الديمقراطية والفساد.ففي الوقت الذي لايمكن فيه نمو الديمقراطية وترسيخها فـي ظـل انتشار مخاطر الفساد وعدم مكافحتها، لا يمكن أيضا محاربة الفساد واحتواء آثاره دون اعتماد آليات الديمقراطية ذاتها وتفعيلها.

إن الفساد الذي لا يسود إلا في بيئة تنبذ الحريات العامة وتفتقـر إلـى أجهـزة الرقابة والمحاسبة المالية والإدارية والبرلمانية اللازمة، يعـرف علـى أنـه «إسـاءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص... »[2]، ويتناقض مع الحكم الصالح الذي يتميز بحكم القانون والمساءلة والشفافية والمشاركة والفعالية إلى جانب الانـصاف وحريـة الرأي وكل ما يمكن أن يحقق التوافق والانـسجام بـين مختلـف الـشرائح والفئـات الاجتماعية. [3]

كما تبرز علاقته الوطيدة بالنمو الاقتصادي من خلال كونه عـاملا مهمـا فـي ضمان ترشيد وفعالية استخدام الموارد العامة وتنميتها. [4]

---

[1] أنظر: عبد الله أحمد ناهي ، المرجع السابق. وكذلك :

Adeed Dawisha,"Iraq:Set Backs advances, prospects",journal of democracy,v15,N 1 , January 2004.
http://www.journal of democracy.org

ويمكن الإشارة هنا أن خيار تحويل العراق السريع إلى الديمقراطية كان خيارا عبثيا ولم يراع الأهداف الواقعية لطبيعة المجتمع والواقع العراقي. أنظر: أنتوني كورد سمان، المرجع السابق، ص ص 63-65.

[2] أنظر: قراءة في كتاب : السيد زهرة ، "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز درسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية"، المستقبل العربي، عدد 316، جوان 2005،ص ص 168.

[3] أنظر: تقرير التنمية الانمائية العربية لعام 2002، مرجع سابق ،ص 101.

[4] أنظر: د. كمال رزيق، المرجع السابق.

ولعل أهم أنواع الفساد ما يرتبط بجهاز الدولة وآليات عملها سياسيا وإداريا وماليا، حيث تبرز مظاهره في سوء استعمال السلطة، واللامبالاة، وهدر المال العام وانتشار الرشوة والمحسوبية، وانعدام الحرية والمسؤولية والشفافية، وضعف أجهزة الرقابة والمساءلة، وعدم تطبيق القانون وسوء التنظيم والاختيار[1]، وغيرها من المظاهر التي تقود إلى بروز تداعيات كثيرة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كارتفاع معدلات الجريمة، وانتشار مظاهر العنف والتطرف والاحتجاج، وضعف فرص الاستثمار، بالإضافة إلى تأثيراته السلبية على عمل أجهزة السلطة التشريعية والتنفيذية ومفهوم القانون والعدالة والمساواة.[2]

وفي حالة العراق، يعتبر الفساد من أهم المظاهر التي تميز مرحلة الاحتلال، حيث إلى جانب انتشار الفوضى وعمليات النهب التي طالت مختلف المرافق والمؤسسات المدنية والعسكرية مثل المصانع والمدارس العسكرية والبنوك والمتاحف، هناك التدابير التي جاءت بهدف إلغاء الضريبة على السلع والمنتجات المستوردة وبيع ممتلكات القطاع العام والمنازل والقطع الأرضية للمستثمرين الأجانب بدعوى تشجيع الاقتصاد الحر وإعادة الاعمار.[3]

وفي مصادر أخرى، أن هناك تبديد لأكثر من ثماني مليارات دولار من طرف الحاكم المدني الأمريكي السابق بول بريمر، وحوالي عشرين مليار أخرى بددت في الفترة الموالية لحكمه. كما تراوحت قيمة عمليات التهريب الداخلي والخارجي للنفط العراقي بين 400 و800 مليار دولار شهريا، وأما خسارته الإجمالية فقد بلغت في عام 2006 حوالي 24 مليار دولار.[4]

وحسب الباحث بمركز الدراسات العربية خير الدين حسيب لا يزال إنتاج النفط

---

(1) أنظر: أسر فخري، عبد اللطيف،"أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية"، مجلو العلوم الإنسانسة الإلكترونية، السنة،04عدد 29، جويلية 2006.

(2) للمزيد راجع: حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق،ص ص 226 ،228

(3) لقد تعرض العراق في هذه المرحلة إلى شتى أنواع النهب والسلب ، حيث تشير بعض المصادر إلى اعتراف الجلبي بسرقة 400 مليون دولار.وتعرض الكثير من الأموال العراقية للنهب والاحتيال والضياع، وبفعل قانون الاستثمار الذي اصدره الحاكم المدني السابق بيع المئات من ممتلكات القطاع العام والمنازل الفخمة والقطع الأرضية إلى مستثمرين أجانب بما فيهم رجال أعمال اليهود، وتضاعف حجم الصادرات الإسرائيلية للعراق. للمزيد أنظر: فاضل الربيعي ،"الاحتلال الأمريكي للعراق: تكتيك الهروب من كابوس الشرق الوسط الجديد: نتائج وتداعيات"، مرجع سابق، ص ص 136-149.

(4) يوسف أحمد ونيفين مسعد (تحرير) ، المرجع السابق ، ص145 . وللمزيد حول آثار الحرب المختلفة راجع :جورج ماكففرن ووليام بولك،الخروج من العراق خطة عملية للانسحاب (بيروت: م.د.و.ع،2006)،ص ص47 وما بعدها.

العراقي ضعيفا، ولا توجد عدادات لحساب كميته المصدرة ، بل وهنـــاك مـــن يملـــك مرافئ خاصة لسرقة النفط وتخزينه.[1] .

وفي تقرير المفتش العام الأمريكي المختص في شؤون إعـــادة الإعمـــار فـــي العراق الذي نشر في جانفي 2006، جاء أن هناك عيوبا طالت عمليات توثيـــق مـــنح العقود من قبل سلطة التحالف، وأشار إلى عدم إلتـــزام وكـــلاء الحكومـــة الأمريكيـــة وشركائها في التحالف بالإرشادات الواجبة التطبيق ومراقبتهم ومحاســـبتهم للأصـــول النقدية العراقية ، بالإضافة إلى تأكيده على وجود مشاريع لم يتم إنجازها كما ينبغي.[2]

وعلى الرغم من أهمية الاستثمار في صناعة النفط في العراق وزيـــادة إنتاجـــه لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المواطن العراقي، لا يـــزال الإنتاج النفطي محدودا ولم يتحقق بعد المناخ الملائم للاستثمار وإعادة الاعمار في ظل استهداف المقاولين وأنابيب النفط ومنشآته المختلفة وغياب الحوار الوطني والمـــصالحة وضعف الحكومة ووجود الاحتلال وانتشار الفساد، بالإضـــافة إلـــى ضـــعف الطاقـــة الكهربائية وتصاعد حدة التهريب. وفي هذا يؤكد التقرير الصادر عن مكتب المحاســـبة في الحكومة الأمريكية الصادر في ماي 2007،بأن نسبة التهريب النفطي فـــي اليـــوم تتراوح بين 100.000 و 300.000 برميل، أي ما يعـــادل خســـارة 10 ملايين دولار يوميا تضاف إلى مجمل الخسائر العامة التي تكبدها العراق منذ 2003.[3]

وعموما، إذا كان لابد من توفير البيئة الملائمة لمكافحة الفساد والقـــضاء علـــى مخاطره وأسبابه، فإن ذلك يبدو صعبا بالنسبة للواقع العراقي الذي يـــرتبط بظـــروف اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية خاصة تتميز بصفة عامـــة بوجـــود الاحـــتلال، وانتشار الفقر وارتفاع نسبة البطالة وعدم احترام حقوق الإنسان وضـــعف مؤســـسات المجتمع المدني، فضلا عن استشراء حالات الفوضى والنهب والتهريب وانعدام الأمـــن والاستقرار والرشوة وتراكم الديون والصراع الطائفي العشائري ، وكذا ارتفاع نـــسبة

---

[1] خير الدين حسيب،"في مقابلة جديدة مع المستقلة: خير الدين حسيب يناقش هموما عراقية: الاحتلال-الأكراد- النفط-الصراع الطائفي"، المستقبل العربي، عدد 333، نوفمبر 2006،ص 161.

[2] أنظر: للمزيد راجع: تقرير ،"قضايا الفساد في إعادة إعمار العراق تحت الاحتلال تقرير المفتش العام الأمريكي المختص بشؤون إعادة الإعمار في العراق"، المستقبل العربي، عدد 325، مارس 2006،ص ص 84-99

[3] قدرت هذه الخسائر منذ عام 2003 بـ 24.7مليار دولار. أنظر: وليد خدوري،"معضلات سياسية في تطوير صناعة النفط العراقية" ، المستقبل العربي، عدد 344، أكتوبر 2007، ص ص 23-38.

الهجرة والأمية وغيرها من الظواهر التي تزامنت مع مسألة بنـــاء الدولـــة العراقيـــة الجديدة وإعادة الاعمار.[1]

وهو ما يجعل عملية مكافحة الفساد والقضاء على اشكاله المختلفة ترتبط بـــصفة أساسية بمجموعة من القضايا الشائكة في العراق منها:

- مسألة وجود الاحتلال وآثاره السلبية على سيادة العراق واستقلاله؛
- اعتماد سياسة إصلاحية تخدم المصالح العراقية وليس رغبات وأهداف الأطراف الخارجية؛
- معالجة مشاكل الفقر والأمية والبطالة والهجرة والتلوث ونقص الطاقة والـــديون والتعويضات؛
- تعزيز حقوق الإنسان ودور المجتمع المدني باعتباره الآلية المثلى التي تـــساعد على كشف الفساد والمفسدين والتوعية بأخطاره؛
- تفعيل أجهزة الرقابة والمحاسبة البرلمانية والقضائية؛
- الحوار والمصالحة والوفاق وحل القضايا الخلافية العالقة وعلى رأسها مـــسألة استغلال الثروة النفطية وتوزيعها وترشيدها.

وكل ما من شانه القضاء على حالة التفكك أو التشرذم السائدة من خلال ضمان ســـيادة الحق والقانون والمساواة والنزاهة، مادام أن سبل مواجهة الفساد وعلاجه لا تكـــون إلا بالارتكاز على عناصر الإصلاح التالية: [2]

- وجود تشريعات مكافحة الفساد والالتزام بتنفيذها؛
- ضمان استقلالية الجهاز القضائي وفعاليته؛
- تطوير الجهاز الإداري وضمان الرقابة المركزية؛

تبني أو اعتماد الإصلاح الديمقراطي الجذري.

---

[1] للمزيد حول التحديات المختلفة أنظر:

Irak2004:les defies de la reconstruction , document de travail – developement et paix.in: www.devp.org/pdf/iraq-analyse.pdf

[2] أنظر مثلا: أسار فخري عبد اللطيف، المرجع السابق الذكر وكذلك : د.كريم نعمة، المرجع السابق الذكر.

المبحث الثالث

المعيقات الأمنية وانتهاكات حقوق الإنسان

من المعيقات التي تؤثر على عملية التحول الديمقراطي في العراق من الناحيــة الأمنية ، انتشار الأعمال المسلحة وسيادة ظاهرة عدم الاستقرار، بسبب بروز المقاومة المسلحة وتطور عملها واتساع نطاقها بالإضافة إلى انتشار الفوضى وأعمال الإرهــاب المختلفة. مما انعكس سلبا على سياسة إعادة الاعمار والبناء وأثر على أعمال التجــارة والاستثمار، فضلا عن ارتفاع حجم الخسائر المادية والبشرية فــي صــفوف القــوات الأمريكية والمدنيين.

وهذا ما سنحاول توضيحه في المطالب الثلاثة التالية:

- المطلب الأول: المقاومة.
- المطلب الثاني: الفوضى.
- المطلب الثالث: الإرهاب.

المطلب الأول:المقاومة : إن من أهم العراقيل التي تؤثر على عملية التحول الديمقراطي في العراق أعمال المقاومة المسلحة، التي ظهرت مع سقوط النظام العراقي السابق ثم تطورت بعد ذلك لأسباب كثيرة منها حل الجيش العراقي وإعادة بنائه وفق المنظور الأمريكي- الغربي، بالإضافة إلى الأسباب ذات العلاقة برفض أهل السنة العرب لوجود قوات الاحتلال وانخراطهم في مجموعات المقاومة،[1] التي تعددت التفسيرات بشأنها فهناك من يصف عناصرها بأتباع النظام السابق والبعض الآخر يعتبرها مجرد رد فعل على تجاوزات الاحتلال وأخطائه مع العراقيين، بينما يذهب التفسير الثالث إلى اعتبارها مقاومة شرعية بأتم معنى الكلمة جاءت لأجل النهوض بمهمة تحرير البلاد والعباد من الاحتلال وحساباته الخطيرة على المنطقة. [2]

ويستند هذا التفسيرعلى مختلف الدوافع الدينية والوطنية التي حركت المقاومة وغذتها بأنواع شتى من الفتاوى والأفكار التي تدعو إلى ضرورة التحلي بالثأر والتحدي ومقاومة الاحتلال، باعتبار القضية العراقية واجبة وطنيا ودينيا وأخلاقيا ومشروعة قانونا تستوجبها القيم العربية الإسلامية ومكونات الشخصية العراقية التي رفضت الاستعمار البريطاني وشاركت في الحروب القومية ضد العدو الإسرائيلي. [3]

وفي مقابل الاختلاف عن الأسباب التي أدت إلى بروز المقاومة وغموض برنامجها السياسي، هناك اختلاف لا يزال قائم بين أولئك الذين يرون في ضرورة اعتماد المقاومة السلمية لاستحالة هزيمة الولايات المتحدة بأسلحة بسيطة وأهمية وجودها في المساعدة على بناء مؤسسات جديدة وإعادة الإعمار، عكس الاتجاه الذي يدعو إلى خيار المقاومة المسلحة كسبيل أساسي في قطع أوصال الهيمنة الأمريكية على النفط وكل ما يتعلق بأجندتها الاستراتيجية المتمثلة في السيطرة على العالم والمنطقة لحساب إسرائيل.[4]

ويعتبر الجدل كذلك المطروح حول هوية المقاومة هل هي مقاومة إسلامية أم مقاومة وطنية، واحدا من القضايا التي تشغل بال المهتمين بالشأن العراقي انطلاقا من

---

[1] أنظر شفيق منير، "تشكيلات المقاومة العراقية " في: http://Aljazeera.net/NR/exeres/F9DB58BF-51B3

[2] أنظر: مثنى حارث الضاري، "المقاومة العراقية" في: احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، مرجع السابق، ص ص 749-750.

[3] أنظر : سلمان الجميلي،"المقاومة العراقية وملامح تشكيل الهوية"في:احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، مرجع سابق،ص ص 760-762.

[4] أنظر: الكاتب العراقي: وليد الزبيدي ، "الخيارات المستقبلية للمقاومة العراقية" في: http://www.Aljazeera.net/knoweledje gate /aspx/ print.htm.

دوافعها وتسمياتها والعناصر العراقية أو الأجنبية التي تتكون منها بالإضافة إلى المناطق التي توجد بها ومستوى نشاطاتها وعددها وغيرها من الأمور التي تثيرها. [1]

لقد قدرت مصادر أمريكية عدد أفرادها نهاية عام 2003 بخمسة آلاف فرد، وفي مطلع عام 2005 أشارت مصادر عراقية إلى وجود حوالي 200 ألف فرد ضمن المقاومة بما فيهم 40 ألف مقاتل متمرس.[2]

وفي مقابل ذلك، لا تزال المقاومة تعاني من بعض المشاكل كارتباطها بالمذهبية والعرقية وتمركزها في مناطق السنة العرب وعدم وضوح برنامجها الوطني وصعوبة الظرف الذي وجدت فيه، بالإضافة إلى محاولات تشويهها في ظل تزايد الأعمال المسلحة ضد المدنيين والأجانب والصحفيين والأساتذة والعلماء واتساع درجة التناقض في طبيعة عمل فصائلها وبرامجها.[3]

وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى أن هناك من يرى بأن المقاومة العراقية وطنية وليست طائفية وقاعدتها الواسعة تتكون «من الجيش العراقي وقوات الحرس الجمهوري والحرس الخاص وقوات الأمن القومي».[4]

ومن بين ما طرحته مجموعة ما تسمى "القوى الوطنية العراقية المناهضة للاحتلال" في بيانها الصادر في فيفري 2005 من طرف هيئة العلماء المسلمين وبعض القوى الأخرى –منها المدرسة الخالصية والتيار الصدري–،جدولة الانسحاب بشكل واضح ومحدد وحق الاعتراف بشرعية المقاومة العراقية ورفض الاحتلال.[5]

ويمثل الجدول التالي مختلف القوى المؤيدة والمسايرة والمتحفظة والمعارضة للمقاومة في العراق كما يلي:

---

[1] للمزيد أنظر: سلمان الجميلي، المرجع السابق، ص ص 765-770.
[2] أنظر: نصير محمد، "المقاومة العراقية: الواقع .. والمشاهير المستقبلية"، في آدم روبرتس (وآخرون) ،الاحتلال الأمريكي للعراق صوره ومصائره ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)،ص 208.
[3] أنظر: شفيق شقير ، نفس المرجع السابق.
[4] أنظر: خير الدين حسيب ،"المشاهد المستقبلية المحتملة في العراق ،المرجع السابق ص ص 15-19
[5] أنظر : بنود البيان السبعة في : شفيق شقير ،نفس المرجع.

الجدول رقم 01: القوى المؤيدة والمسايرة والمتحفظة والمعارضة للمقاومة.

المؤيدون	المسايرون	المتحفظون	المعارضون
- التيار القومي العربي - هيئة علماء المسلمين - المدرسة الخالصية - بعض الشخصيات اليسارية والوطنية. - مجلس الحوار	- الحزب الإسلامي -مؤتمر أهل العراق - بعض أهل العراق - بعض رؤساء العشائر وبخاصة السنية. - الجبوري وآخرون.	الحركة الملكية الدستورية.	- الحركة القومية الكردية - الحركة الإسلامية الشيعية بجميع اتجاهاتها: شعبها- المجلس- الفضيلة- جماعة الصدر- الحزب الشيوعي - الحركة الديمقراطية الآشورية - الجبهة التركمانية - تجمعات ديمقراطية وقومية صغيرة من المنخرطين في العملية السياسية.

المصدر: عبد الحسين شعبان، "تضاريس الخريطة السياسية العراقية"، المرجع السابق، ص 67.

وعليه ، إذا كانت المقاومة العراقية جاءت كما يقول الخبير الاستراتيجي الأمريكي أنتوني كوردسمان بسبب الجهل الأمريكي للواقع العراقي وعدم قدرة هذه الدولة على بناء الدولة العراقية الجديدة ومنع عمليات النهب التي طالت مخازن الأسلحة وحماية الحدود،[1] فإنها استطاعت أن تفرض وجودها بالرغم من التحديات التي تواجهها، ومن ثم التأثير على الواقع العراقي السائد من جوانب مختلفة منها:[2]

- عدم قدرة قوات الاحتلال على فرض السيطرة العسكرية على كامل الأراضي العراقية واحتواء المقاومة أو شل حركة عملياتها؛

[1] انظر: أنتوني كوردسمان ،"المقاومة المتطورة في العراق"، المستقبل العربي عدد 318، أوت 2005، ص ص 34-39.للمزيد راجع : جورج ماكفغرن ووليام بولك ، المرجع السابق، ص ص 75 وما بعدها.

[2] أنظر مثلا: محمد السعيد ادريس، المرجع السابق، ص ص 41-47 و كذلك : نصير محمد، المرجع السابق، ص ص 208-216..

- إنسحاب عدد من الدول المؤتلفة وإرغام اخرى على تخفيض حجم قواتها بما فيها قوات الاحتلال الأنجلو-أمريكية؛
- بروز الحديث على خيار التفاوض المباشر أوغير المباشر معها والتفكير في حل وسط أو استراتيجية معتدلة ومتزنة للخروج من العراق؛
- السعي إلى استقطاب القوى السياسية في العملية السياسية ودعم إنشاء حكومة وحدة وطنية دون التزام بنتائج العملية الانتخابية؛
- تطور عملها واتساع نطاقه، مما انعكس على تراجع أعمال التجارة والاستثمار وإعادة الاعمار والبناء بما فيها عملية إعداد وتدريب الجيش العراقي الجديد.

ويبدو لهذا، تدعو القوى الداعمة للمقاومة إلى انسحاب قوات الاحتلال من العراق باعتبارها المتسبب الأول أو الرئيس في وجود جميع المشاكل المطروحة.[1] مادام أن وجود الاحتلال وتردي أوضاع معيشة المواطنين وتفاقم حدة البطالة تعتبر من أهم العوامل التي تقف وراء نمو ثقافة المقاومة وانتشارها.[2]

كما أن التنامي في حجم خسائر الاحتلال المادية والبشرية قد ترغم الولايات المتحدة على القبول بخيار الاحتفاظ بجزء من قواتها مقابل تعزيز وجودها دون المزيد من التضحيات. وهو الأمر الذي قد يخلط أوراق المقاومة ويحول الصراع إلى عراقي-عراقي أو يرغمها على قبول الانخراط في العملية السياسية والنظر في مسألة الانسحاب بطريقة سلمية وتفاوضية.

المطلب الثاني:الفوضى : إذا كانت المقاومة برزت نتيجة الأغلاط المختلفة التي وقعت فيها سلطات الاحتلال الأمريكية في العراق، فإن الفشل الأمريكي يعود حسب السيناتور الأمريكي الديمقراطي هاري ريد إلى ضعف جهودها العسكرية وتدهور الاقتصاد العراقي وعدم الاستقرار الداخلي بسبب تدهور الوضع الأمني وازدياد ضربات المقاومة.[3]

مما أدى إلى بروز مطالب تدعو إلى سحب القوات الأمريكية من المستنقع العراقي قبل ارتفاع تكاليفه الباهضة على المستويين المادي والبشري.

---

(1) أنظر: عبد الحسين شعبان، المرجع السابق، ص 58.و كذلك مؤلف : جورج ماكففرن ووليام بولك ، المرجع السابق، ص ص 50 وما بعدها.
(2) أنظر: حارث الضاري، المرجع السابق، ص ص 753-754.
(3) أنظر: عوني عبد الرحمن السبعاوي، "أمريكا والحرب في العراق، الخطأ الاستراتيجي"، الفكر السياسي، المرجع السابق ،ص ص 97-98.

لقد أصبح الاحتلال مشكلة قائمة بعينها ليس على مستوى الوضع العراقي فحسب، وإنما على الوضع الأمريكي الداخلي كذلك. فحسب التقديرات التي قدمها المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية خير الدين حسيب في مقابلة أجريت معه في جوان 2005، أن عدد القتلى في صفوف القوات الأمريكية قد بلغ 1700 عنصر، ويتراوح عدد الجرحى بين 26 و54 ألف، بالإضافة إلى الخسائر التي تتعلق بالمعدات العسكرية والمشاكل التي يثيرها الوضع الأمني بشأن مسألة التجنيد والاضطرار إلى زيادة عدد المتطوعين لتدعيم قواتها وتغطية خسائرها،[1] التي تزامنت مع الوضع الاقتصادي الأمريكي الذي يعاني هو بدوره من عجز قد يصل إلى 500 مليار دولار، بالإضافة إلى مشاكل انخفاض العملة وتدني نمو الناتج القومي وارتفاع نسبة البطالة.[2]

وفي التقرير الصادر عن معهد الدراسات السياسية ومركز السياسة الخارجية المناوئتان للحرب على العراق، تقدر كلفة الحرب الشهرية أكثر من خمسة مليار دولار مع احتمال ارتفاعها في ظرف خمس سنوات إلى حوالي 1.4 تريليون دولار، علما أن هذه الحرب يتم تمويلها عن طريق الاستدانة.[3]

بينما جاء في مقابلة أخرى مع الدكتور خير الدين حسيب بتاريخ 28 سبتمبر 2006، أن حجم الخسائر المادية والبشرية قد وصلت إلى 2700 قتيل، 20 ألف جريح وحوالي 220 مليار دولار كنفقات حرب، إضافة إلى العجز السنوي الذي تعاني منه ويقدر بحوالي 400 مليار دولار، وكونها أكثر دولة مدينة في العالم بحوالي 4500 مليار دولار.[4]

وإلى جانب الكلفة الثقيلة في حجم الخسائر المادية والبشرية للقوات الأمريكية، هناك بعض المشاكل الأخرى مثل التي تكلم عنها الجنرال الأمريكي ستيفن بلوم أمام جلسة استماع للجنة العسكرية بالكونغرس في فيفري عام 2005، كضعف الكفاءة التدريبية في مواجهة عناصر المقاومة، وإصابة الجنود الأمريكيين بحالات الإحباط المعنوي والاكتئاب بسبب ظروف المناخ والحياة السائدة، وانتشار حالة الهروب من

---

[1] أنظر: خير الدين حسيب،" حول التطورات في العراق: المقاومة تقوى وتنتشر والقوات الأمريكية تضعف" في: آدم روبرتس (وآخرون)، الاحتلال الأمريكي للعراق صوره ومصائره، المرجع السابق، ص ص 226-254.

[2] أنظر: خير الدين حسيب، "المشاهد المستقبلية في العراق". المرجع السابق، ص ص 24-26.

[3] أنظر: عوني عبد الرحمان السبعاوي، المرجع السابق، ص 98.

[4] أنظر: "خير الدين حسيب يناقش هموما عراقية: الاحتلال- الأكراد-النفط- الصراع الطائفي"، المرجع السابق، ص ص 167-169.

الخدمة وعدم الرغبة في الالتحاق بالمؤسسة العسكرية من طرف الشباب. فضلا عن المشاكل التي افرزها الوضع الأمني المتردي بالعراق، كوجود قوات عسكرية تابعة لشركات خاصة وانسحاب عدد من قوات التحالف وعزم أخرى على الانسحاب وتخفيض حجم قواتها. [1]

لقد بلغ عدد القتلى من المدنيين جراء أعمال العنف في السنتين الأوليين، حسب تقرير نشرته مجلة المستقبل العربي في سبتمبر 2005، حوالي 24865 مدنيا، منهم 82% من الذكور البالغين وعدد آخر من الأطفال والرضع والنساء.[2]

وحسب التقرير الخاص بحقوق الإنسان الصادر في 1 جويلية –31 أوت 2006، فإن عدد القتلى من المدنيين قد وصل في شهري جويلية وأوت إلى 6599 بما فيهم النساء والأطفال، وقد استمرت عمليات القتل العشوائي ضد المدنيين ورجال الشرطة والمجندين، والصحفيين والعاملين في مجال الإعلام، إلى جانب انتشار عمليات التعذيب والاعتقال، حيث وصل العدد الإجمالي للمعتقلين في شهر أوت وحده حسب وزارة حقوق الإنسان إلى أكثر من 35 ألف معتقل لدى كل من وزارة العدل والدفاع والداخلية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية والقوات المتعددة الجنسيات.[3]

فضلا عن مشكلات التطهير العرقي والمذهبي والطائفي وعمليات الإجلاء والتهجير، وعدم القدرة على نزع سلاح المليشيات وحلها،وانتشار الجثث المجهولة، والفشل في مشروع المصالحة ووقف التدخل الإقليمي بسبب مجموع التأثيرات العقائدية والمذهبية والمصلحية الضيقة.[4]

ففي التقرير الذي نشرته اللجنة المستقلة بشأن قوات الأمن العراقية بتاريخ 6 سبتمبر 2006، جاء أن الأحوال الأمنية متفاوتة بين المحافظات والواقع وهي تتأثر

---

[1] كما حدث لايطاليا وبولندا وأوكرانيا التي كان يزيد عدد قواتها عن 1000 جندي لكل منها، ونفس الشيء بالنسبة لبريطانيا التي كان عدد قواتها يفوق 12000 لينخفض إلى 4000 جندي حاليا، وإعلان رئيس حكومتها غوردن براون خليفة الحليف السابق للولايات المتحدة توني بلير على تخفيض 2500 جندي في ربيع 2008 بعد التنازل عن أمن البصرة لصالح القوات العراقية والاكتفاء بمهمة الإعداد والتدريب للقوات العراقية الجديدة. غير أن تردي الأوضاع الأمنية بسبب المواجهالت المسلحة بين مليشيات الجيش المهدي التابع لمقتدى الصدر والقوات العراقية جعلته يؤجل عملية التخفيض لوقت آخر.أما مشكلة القوات التابعة للشركات الخاصة فهي حسب البعض تقدر بالآلاف ولا تخضع للمساءلة القانونية .للمزيد راجع: محمد عبد العاطي ،" القوات الأجنبية في العراق بعد عامين، في :
http://www.aljazeera.net/know ledje gate/aspx/print.htm.

[2] أنظر: تقرير، تعداد الجثث في العراق ملف الخسائر البشرية المدنية 2003-2005، المستقبل العر بي، عدد 319، سبتمبر 2005، 103 ما بعدها.

[3] أنظر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق (UNAMI)، التقرير الخاص بحقوق الإنسان 1 جويلية – 31 أوت 2006، المرجع السابق، ص ص 132-145.

[4] أنظر: يوسف أحمد ونيفين مسعد (تحرير)،المرجع السابق، ص ص 135-145.

بحسب الخصائص الجغرافية والديمغرافية لكل منطقة و«في الإجمال يتغــذى التــوتر والعنف الفئويان داخل العراق من المصالحة الوطنية ذات السرعة البطيئــة والمخيبــة للأمل، ويشتدان حدة بفعل تدفق مقاتلين أجانب وإرهابيين وأسلحة وتــشجعهما بلــدان مجاورة كإيران وسوريا...».[1]

أما عن تقييم قدرات الأمن العراقية في مجــال التــدريب والمعــدات والقيــادة والسيطرة وغيرها، فقد اعترف التقرير بمحدودية قوات الأمن العراقيــة فــي حمايــة الحدود في المدى القريب، ومعاناتها من العجز في الدعم القتالي، وعدم قــدرتها علــى تولي مسؤولياتها الأمنية الأساسية بمفردها. وكما تواجه الشرطة عراقيل كثيــرة منهــا الفساد والخلل الوظيفي والاختراق وضعف الأداء، تعاني كل من وزارة الدفاع والجيش من مشاكل عديدة مثل قلة الخبرة وغياب الانضباط والمركزية ومحدودية الفعالية، مما يؤثر على جهوزية هذه القوات وقدرتها على القيام بالمهام المنوطة بها.[2]

وفي مقابل الإغفال الأمريكي لخطر المقاومة وتصاعد السخط الشعبي من قوات التحالف وإخفاقها في خلق المناخ الملائم لإنجــاح الجهــود الــسياسية والاقتــصادية والأمنية،[3] تبقى مهمة الانتقال إلى الديمقراطية ناهيك عن ترسيخها من أهم العراقيــل التي تواجه عملية بناء الدولة في العراق حاليا في ظل غياب الاســتقرار والفوضــى، وتنامي ثقافة المقاومة و العنف وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل، وندرة توفر المــواد الأساسية اللازمة،[4] بالإضافة إلى عدم وجود خطة ذات صدقية لبناء الدولة ومواجهــة مشكلة الطبقة السياسية الحاكمة التي تعاني من ضعف الــشرعية والــشعبية اللازمــة فضلا عن الانقسامات بين أعضائها وعدم فعالية القوات العراقية وانتشار الفساد وكثرة الانتهاكات لحقوق الإنسان وغيرها من القضايا التي لاتساعد علــى تحقيــق التحــول السياسي نحو الديمقراطية وترسيخها، لأن ذلك يتطلب وجود مجموعة مــن الــشروط والمستلزمات كما رأينا على الصعيد السياسي والاجتماعي والأمني والاقتصادي.

المطلب الثالث:الإرهــاب: بغض النظر عن الخلط المتعمد بين مفهوم المقاومة ومفهــوم الإرهاب، وعدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه لهذا الأخير، رغم الاختلاف الواضح

---

[1] أنظر: تقرير اللجنة المستقلة بشأن قوات الأمن العراقية، المستقبل العربي، عدد 344، أكتوبر 2007، ص 125.

[2] للمزيد راجع: المرجع نفسه، ص ص 136-139.

[3] أنظر: أنتوني كوردسمان، "المقاومة المتطورة في العراق" المرجع السابق ، ص ص 39-42.

[4] أنظر: أنتوني كوردسمان،" تحليل الانتخابات في العراق، الجانب الآخر من الحكاية"، المرجع السابق، ص 28-29.

بينهما[1]، فإن المشاهد المأساوية التي يموج بها الوضع العراقي السائد.[2] دفع بالبعض إلى استغلالها من أجل تشويه المقاومة والتقليل من شأنها بهدف تبرير استمرار بقاء الاحتلال وحشد الدعم الدولي والداخلي اللازم لذلك.[3]

بالرغم من أن المقاومة كما يقول الدكتور حسيب ليست لها علاقة بالعمليات الإرهابية المدانة بكل المعايير، وهي تتكون من مجموعة من الوطنيين والقوميين والبعثيين والإسلاميين وتعتبر السرية مصدر قوتها الأساسية.[4]

وفي إطار دراسته لمختلف أخطاء الاستراتيجية الأمريكية التقديرية في العراق وآثار ذلك على نمو المقاومة وتطورها اعترف الخبير الإستراتيجي الأمريكي أنتوني كوردسمان بوجود مجموعات مختلفة من المقاومين والإرهابيين، بالرغم من عدم فصله الدقيق بين المقاومة والإرهاب، حيث أشار إلى أن معظم المقاومين العراقيين يهدفون إلى طرد الاحتلال بمختلف الأساليب التي يقوم بها المتطرفون الإسلاميون الذين يسعون حسبه إلى إحداث انقسام بين الغرب والعالم الإسلامي .[5]

وفي معرض حديثه عن هوية المقاومة العراقية، يحاول الباحث العراقي بمركز الدراسات الدولية سلمان الجميلي أن يحسم الجدل الدائر بقوله أن المقاومة العراقية لا يمكن اختزالها في جهة واحدة، إشارة إلى وجود مقاومة ذات اتجاه إسلامي وأخرى ذات اتجاه وطني، تشمل على عناصر ذات اتجاهات متشددة ومعتدلة. وحسبه أن اغلب فصائل المقاومة العراقية تنفي تورطها في العمليات الإرهابية التي يعتقد أنها من تدبير الولايات المتحدة أو الموساد الإسرائلي أو جهات إقليمية لها مصلحة في عدم استقرار الأوضاع في العراق.[6]

---

[1] أنظر مفهوم الإرهاب : فكرى عطاء الله عبد المهدي، المتفجرات والإرهاب الدولي (مصر :دار المعارف، 1999)، ص 13وما بعدها.
[2] أنظر:يوسف أحمد ونيفين مسعد ، المرجع السابق، ص 145.
[3] أنظر: سلمان الجميلي، المرجع السابق، ص ص 764-765.
[4] أنظر :"خير الدين حسيب يناقش هموم عراقية ، الاحتلال-الأكراد ، النفط، الصراع الطائفي" المرجع السابق، ص ص 168-169.
[5] أنظر: أنتوني كوردسمان، "المقاومة المتطورة في العراق: المرجع السابق، ص ص 44-50.
[6] يرى أن المقاومة العراقية تتكون من تيارين رئيسيين هما: التيار الإسلامي الذي يمثل 85% من مجموع عناصر المقاومة ويتكون من عناصر عراقية وأخرى أجنبية نسبتها 5% والباقي يمثل التيار الوطني المدفوع بعاطفة دينية ومصلحية. أنظر: سلمان الجميلي، نفس المرجع، ص ص 765-770.

أما الدكتور حارث الضاري فيرى أن أغلب قوى الشعب العراقي ممثلة في تنظيمات المقاومة، وأن وجود عوامل مثل عدم وفاء قوات الاحتلال بوعودها وتزايد الأعمال المسلحة ضد المدنيين قد يؤثر في عدد عناصرها واتساع نطاقها.(1)

بغض النظر عن الانتقادات التي يمكن توجيهها للمقاومة العراقية بخصوص الغموض والسرعة الكبيرة التي وجدت بها، وتعدد الرؤى والمصالح والتنظيمات والعناصر التي تتكون منها،(2) تبقى الأعمال المسلحة التي تستهدف المدنيين وضربهم انتهاكا صارخا وعشوائيا لحقوق الإنسان وهي غير مقبولة بمختلف المعايير الإنسانية والمبادئ الدينية.(3)

وأن الهدف من تصغير أو تهميش المقاومة العراقية لا يصب كما يقول سلمان الجميلي سوى في الرغبة في محاولة تعبئة وحشد الرأي العام الأمريكي والدولي تجاه الحملة الأمريكية على الإرهاب وتبرير أعمالها في العراق، ومن ثم تغطية نسبة الفشل الذي تواجهه على المستويات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية والأمنية.(4)

إن الحدود كما يقول الكاتب العراقي حسين ياسين السيلاوي مفتوحة على مصراعيها طالما تريد القوات المتعددة الجنسيات توزيع الاتهامات على دول الجوار، وأن التسرع في بناء الأجهزة الأمنية العراقية، أدى إلى تغلغل الكثير من العناصر الفاسدة فيها وتدني الشعور بأهمية الدفاع عن العراق واحترام مبادئ حقوق الإنسان.(5) ولم يقتصر الأمر في هذا على المواطن العراقي وحده بل أن الإفراط في استخدام القوة من طرف قوات الاحتلال أدى إلى إيذاء الصحفيين وقتلهم كما حدث لمراسل قناة الجزيرة طارق أيوب ومراسل قناة العربية علي الخطيب، ومصورها علي عبد العزيز على سبيل المثال.(6)

---

(1) حارث الضاري، المرجع السابق، ص ص 750-752.

(2) أنظر مثلا: سلمان الجميلي، "الاتجاهات الفكرية والسياسية للمقاومة العراقية" في:
http://www.aljazeera.net/in-depth/iraq-year-approporation/2004/4/4-6-13htm
وكذلك: أنور الهواري،"العراق بين ثقافة المقاومة وثقافة البناء" السياسة الدولية، عدد 153، جويلية 2003،ص 64.

(3) أنظر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) ، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004 في موقع:
http://www.undp.org/rbas/ahdr

(4) سلمان الجميلي، "العناصر الأجنبية في المقاومة العراقية" في:
http://www.Aljazeera.net/in-depth/iraq-year-appropration/2004/4/2008

(5) أنظر مختلف المشاكل التي تعترض العملية السياسية في العراق، حسين ياسين السلاوي،"العراقي العملية السياسية" في:
http://www.alzaman.com/alzaman/http/displayasp? Fname alzaman/articles/2005/

(6) أنظر: محمد عبد العاطي:"انتهاكات قوات الاحتلال لحقوق الإنسان العراقي" في قسم البحوث والدراسات بالجزيرة:
http://wwwaljazeeranet/in-depth/iraq-year approparation/2004/4/4-6-2 htm

فالمشكلة التي تواجهها الديمقراطية في العراق تتمثل أساسا في غياب عوامل التوفيق بين ما هو نظري وما هو تطبيقي، في ظل وجود الاحتلال وممارساته القائمة على التمييز الطائفي والديني والعرقي وانتشار حالات القمع والتزوير للإرادة العامة ورفض الانسحاب بحجة أن ذلك يوفر ملاذا جديدا للإرهابيين وأن ثروات عائدات النفط العراقية ستمكنهم حسبه من شن هجمات على الولايات المتحدة.[1]

وفي التقرير السنوي لوزارة الخارجية لعام 2005، جاء أن الإرهاب يبقى الخطر الأكبر وأن العراق مركزه الأول،[2] بالإضافة إلى تنامي العمليات المسلحة وأثرها على الوضع الأمني، خاصة في هجماتها المتنوعة التي تعتمد أساسا سلسلة من الهجمات الانتحارية والسيارات المفخخة وزرع القنابل على جانب الطرقات،[3]ولم يستثن من هذا بالإضافة إلى خطف وقتل وتهديد رهائن أجانب، واستهداف دور العبادة وزوار العتبات المقدسة والمشاركين في الاحتفالات الدينية، البعثات الدبلوماسية في بغداد، كما حدث بالنسبة للدبلوماسيين الجزائريين علي بلعروسي وعزالدين بلقاضي، ورئيس البعثة المصرية في بغداد إيهاب الشريف في شهر جويلية2005.[4]

وهو ما يعني أن الأعمال المسلحة في العراق لا تقتصر على استهداف المحتل فقط، وأن تنامي الأعمال الإرهابية بإمكانه أن يزيد في حجم تشويه المقاومة العراقية وخلط صورتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بأعمال الإرهاب ، كما أن هذا الوضع لا يساعد على تحقيق الديمقراطية وترسيخها التي لا تنبت إلا في بيئة مستقرة وذات ظروف تساعد على نمو الوعي والثقافة السياسية.

---

[1] أنظر: جريدة النهار بيروت ،2006/10/1، نقلا عن، قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية، موجز يوميات الوحدة العربية أكتوبر 2006 " المستقبل العربي، عدد 334، ديسمبر2006،ص184.

[2] أنظر جريدة السفير، بيروت، 2005/4/28، نقلا عن: قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية،" موجز يوميات الوحدة العربية أفريل 2005"، المستقبل العربي ،عدد 316، جوان 2005، ص 220.

[3] أنظر: الوضع في العراق : قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية،"موجز يويمات الوحدة العربية جانفي 2006"، المستقبل العربي، عدد 325، مارس 2006،ص ص 226-227.

[4] أنظر : الوضع في العراق: إعداد قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية،" موجز يوميات الوحدة العربية جويلية 2005"، المستقبل العربي، عدد 319، سبتمبر 2005، ص ص 190-191.

الفصل الخامس

الفصل الخامس

أبعاد التحول الداخلية والخارجية

المعيقات المختلفة التي عرفها مسار التحول الديمقراطي في العراق من الناحية السياسية والدستورية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، فضلا عن دور وموقف القوى الإقليمية الخارجية إلى العملية السياسية الجارية في ظل الاحتلال وتنوع الدوافع والمصالح بشأنها، قد أسفر بدوره على بروز مجموعة من الأبعاد أو التداعيات سواء على مستوى الوضع العراقي الداخلي أو على المستوى الإقليمي والعربي ووضع الولايات المتحدة وموقفها في هذا الإطار تبعا لمصالح وأهداف معينة، كما يبرز توضيحه من خلال مباحث الفصل التالية:

- المبحث الأول: أبعاده على المستوى الوضع العراقي الداخلي.
- المبحث الثاني: أبعاده على المستوى الإقليمي والعربي.
- المبحث الثالث: الأبعاد الأمريكية ومصير العراق.

المبحث الأول

أبعاده على مستوى الوضع العراقي الداخلي

تنوع المعيقات التي تعترض عملية التحول الديمقراطي في العــراق، أدى إلـــى تنوع أبعاد التحول واختلاف درجة آثارها على مستوى المجتمع العراقـــي وعلاقـــة مكوناته مع بعضها البعض، بسبب وجود الاحتلال ودوره في تعميق مشكلة التعايش بين الطوائف والمذاهب والجماعات، وتكريس المحاصـــصة الطائفيـــة الـــسياسية، وتغييب الدولة وأجهزتها المختلفة، ووجود أحزاب وحركات ذات انتماءات وولاءات متعددة، وتنامي ثقافة الخوف والفوضى والاختلاف والتعارض، وارتبـــاط صـــياغة الدستور بالاحتلال واشتماله على مجموعة من القضايا الخلافية، وغيـــاب الحـــوار والتوافق، فضلا عن اعتماد سياسة التقسيم الطائفي في توزيع المكاسب والامتيازات والثروات، وضعف السلطة المركزية وانتشار الأعمـــال المـــسلحة نتيجـــة بـــروز المقاومة وتطورها وتصاعد أعمال الإرهاب وعدم القدرة علـــى حـــل المليـــشيات المسلحة.

مما انعكس على بروز آثار وأبعاد اقتصادية واجتماعية وأمنية مختلفـــة، كمـــا يبرز ذلك من خلال مطالب المبحث التالية:

- المطلب الأول : الأبعاد السياسية.
- المطلب الثاني : الأبعاد الدستورية.
- المطلب الثالث : الأبعاد الاجتماعية.
- المطلب الرابع : الأبعاد الاقتصادية.
- المطلب الخامس: الأبعاد الأمنية.

المطلب الأول:الأبعاد السياسية: لقد أدت المآخذ المختلفة التي عرفها مسار التحــول في العراق من الناحيتين السياسية والدستورية إلى بروز مجموعة مــن التــداعيات على مستوى المجتمع العراقي وعلاقة مختلف مكوناته مع بعضها البعض، بــسبب نقص الشرعية وظهور المحاصصة والطائفية الــسياسية بالإضــافة إلــى المآخــذ المختلفة التي عرفها الدستور الدائم الذي وضع في ظل سلطة الاحــتلال وبرغبــة منه.

ولعل أول هذه التداعيات على المستوى الــسياسي مــشكلة وجــود الاحــتلال الأمريكي–البريطاني ودوره في محو الدولة الوطنية العراقية وتدمير أســس العقــد الاجتماعي الذي قامت عليه، مما أدى إلى بروز إشكالية التعايش بــين الطوائــف والمذاهب والجماعات الإثنية، وانتشار مشاعر الخوف والقلق على مصير العــراق ومستقبل وحدته الوطنية والاجتماعية،[1] كنتيجة طبيعية لتنامي الثقافة الــصراعية وسعي المشروع الأمريكي للاحتلال «لتعويم الأوضاع في العراق وخلــط الأوراق وتغييب الدولة وأجهزتها وخلق حياة كارثية للعراقيين مع حالة من الفوضــى التــي تدفعهم إلى القبول بما يطرحه الاحتلال».[2]

ومعلوم أن مثل هذه الأوضاع ووجود مجموعــة مــن الأحــزاب والحركــات السياسية ذات الاتجاهات والولاءات المتعددة، من شأنها تهديــد الوحــدة الوطنيــة وتمديد عمر الاحتلال. فكما يمكن للتعددية الحزبية أن تؤثر على خيارات المــواطن وحساباته السياسية في المستقبل، يمكن لخيار عدم المشاركة في العملية السياسية أو الانتماء إلى الأحزاب على أساس الخوف أو الطمع في الحــصول علــى مكاســب شخصية أو مذهبية وعرقية أن يدفع نحو المزيد من الانشقاق والتنــاحر ومــن ثــم صرف النظر أو عدم الاهتمام بفكرة ضرورة التحرر مــن الاحــتلال واســترجاع السيادة الوطنية ولو على الأقل في الوقت الحالي.[3]

---

[1] فاضل الربيعي، "احتلال العراق وتداعياته عربيا ودوليا"، في كتاب: احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، المرجع السابق، ص 275-276.وللمزيد حول تطورات العملية السياسية المختلفة راجع ملحق هذه الدراسة.

[2] الملف السياسي،" مجلس الحكم الانتقالي في العراق معضلة التشكيل والشرعية"،
http://www.ppsc.info/main poges/Arabic/political-file/2003/8/F8 shtvo.

[3] أنظر: جاسم يونس الحريري، المرجع السابق، ص ص 638-653.

إن تنامي ثقافة الاختلاف والتعارض في ظل وجود أحزاب طائفية ومسلحة، قد يعزز من أهمية استخدام القوة لحسم التناقضات الداخلية. ويساعد التجاذب الحاصل بين العامل السياسي الخارجي والعامل الثقافي الداخلي على تنمية هذا التنازع وتغذيته خاصة فيما يتعلق بضرب المقاومة والعروبة وإذكاء بذور الانقسام داخل الطائفة الشيعية أو خارجها (الأكراد والسنة) حول مسائل الاحتلال والفدرالية والدستور والانتخابات وغيرها.[1]

والأكثر من هذا، إذا كانت الأحزاب السياسية في العراق جاءت كنتيجة لسيادة ظواهر الانفتاح والفوضى وفراغ السلطة ودعم ومساندة الاحتلال،[2] فإنها لا تزال تعاني من مشكلة غياب البرنامج الوطني الموحد والقائد الرمز بالإضافة إلى السند الشعبي الملائم الذي تم استقطابه من طرف القوى الدينية[3] ، التي أصبحت في مقابل ذلك الملجأ الأساسي الذي يلجأ إليه الناس والقوة المهيمنة التي تحاول سلطة الاحتلال الاحتفاظ عليها لإضعاف دور الأحزاب وتوجيه العملية الديمقراطية بمنظورها الخاص.[4]

وهو ما يعني، أن قوة الاحتلال الأساسية تكمن في نشر ثقافة الخوف والفوضى وعدم وجود سلطة قوية ومشروعة ومستقلة بالإضافة إلى استغلال الخلافات الطائفية وتدعيمها لتغييب الرأي العام الجمعي بين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية العراقية وعلى رأسها الأحزاب التي تبقى مجرد تجمعات كرتونية غائية تعاني من العديد من التناقضات والخلافات وفي حاجة ماسة إلى دعم عشائري وخارجي لاستمرار بقائها وضمان قوتها. إذا كانت الفوضى مجرد حالة مؤقتة يمكن أن تشكل قاعدة انطلاق لبناء ديمقراطية تعددية ودستورية، فإن قوة الأحزاب السياسية ذاتها تبقى مرهونة بتعبيرها الواضح والصريح حول سياسة العراق ووحدته الوطنية والشعبية.[5]

---

[1] فاضل الربيعي، المرجع السابق، ص ص 287-292.

[2] أنظر، هاني إلياس الحديثي، "أحزاب العراق... نشأتها ودورها في تشكيل المستقبل"، المرجع السابق.

[3] أنظر: لقاء مكي،" التيارات الدينية ودورها في العراق".

http://www.Aljazeera.net/in -depth/iraq year appropration/2004/4/4-6-6.htm.

[4] أنظر: ماجد أبو دياك، "ازدهار الحياة الحزبية في العراق ومخاوف من الفوضى" نفس المرجع السابق الذكر.وللمزيد حول الأحزاب أنظر البرنامج السياسي للإئتلاف العراقي الموحد مثلا في ملحق هذه الدراسة.

[5] أنظر:د. هاني إلياس الحديثي، نفس المرجع .

كما أن اعتماد المحاصصة الطائفية كخيار لتقسيم الأعباء وتحقيق المشاركة العامة في العملية السياسية بوجود الاحتلال وإشرافه، قد ادى إلى بروز مؤسسات مطعون في درجة استقلاليتها وشرعيتها ومدى مصداقية قراراتها لاسيما ما يتعلق بتوجهات العراق الجديد فيما يخص اقصاء وتهميش البعثيين، وإلغاء المناسبات والأعياد الوطنية والعطلات الرسمية، وعروبة العراق، والفدرالية وغيرها من القضايا الخلافية التي أثارها كل من قانون الإدارة الانتقالية والدستور الدائم.[1]

إن عدم وجود خطة محكمة لإدارة العراق بعد سقوط النظام -كما رأينا- والتسرع في تشكيل مؤسسات إدارته المختلفة، ساعد على انتشار الفوضى والأعمال المسلحة بالتزامن مع سياسات الاحتلال القائمة على التمييز والتقسيم الطائفي والعرقي التي تجلت مظاهرها العلنية سياسيا ودستوريا،[2] حيث إذا كانت المشاركة في العملية السياسية قد أدت إلى تحقيق مجموعة من المكاسب السياسية والدستورية بالنسبة للقوى السياسية الرئيسية الكردية والشيعية، كالحزبين الكرديين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة الشيعيين، فإن انقسام القوى الأخرى بين من يريد المشاركة بغرض المساهمة في عملية صناعة القرار وتعديل بعض بنود الدستور لا سيما منها الفدرالية والعروبة، وبين من يرفض الاحتلال وكامل العملية السياسية من شأنه أن يؤثر على مسار العملية السياسية وفعاليتها التي تتطلب على الأقل تحقيق نوع من التوازن او التوافق السياسي على بعض المسائل المهمة، كالاحتلال والانتخابات ونتائجها، ومسألة تعديل الدستور وحدوده المختلفة.[3]

إن اعتماد أسلوب الديمقراطية التوافقية كحل لمعالجة مشكلات المجتمعات التي تتميز بالتعددية الإثنية والدينية وضعف الاستقرار،[4] لا ينكر صعوبة تطبيقه في بلد يتسم بضعف المجتمع المدني والأحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية كما هو الشأن بالنسبة للعراق. كما أن أهمية نجاحه في المرحلة الانتقالية لا ينسحب دائما على جميع أطوار العملية السياسية الزمنية والمكانية التي قد تصبح في لحظة

---

[1] أنظر: محمد السيد غنايم ، "مجلس الحكم الانتقالي .. الواقع وسيناريوهات المستقبل"، نفس المرجع السابق الذكر.

[2] أنظر الكاتب العراقي: عبد الستار جواد، " الحكومة الانتقالية العراقية.. مهمات صعبة في زمن صعب" ، نفس المرجع السابق الذكر.

[3] للمزيد راجع: محمد السعيد إدريس ، المرجع السابق، ص ص 36-40.

[4] أنظر: محمد مالكي، المرجع السابق، ص ص 95-98.

ما عقبة اساسية أمام التحول الديمقراطي الحقيقي نتيجة العجز عن الاستجابة لرغبات الأفراد وأمانيهم المختلفة أو عدم القدرة على التخلص من كوابح الثقافة الطائفية أو العرقية التي تعمق في درجة الانقسام الاجتماعي وتحويل الولاء.[1]

وعليه، يصبح الاتجاه نحو تكريس الاختلافات المذهبية والإثنية والحزبية في العراق من الناحية الواقعية والمؤسساتية من أخطر العوامل التي تساعد على تجدر الهويات الجزئية في المستقبل وصعوبة تجاوزها مقابل انحسار الهوية الوطنية الجامعة.[2]

المطلب الثاني:الأبعاد الدستورية: إن إعداد وصياغة العملية الدستورية في العراق بصورة سريعة وارتباطها بالاحتلال بالإضافة إلى اشتمالها على مجموعة من البنود أو القضايا المختلف حولها وصعوبة تجاوزها، يمكن أن يسفر بدوره على مجموعة من الأبعاد والتداعيات على مستوى العراق وخارجه، ومن ثم التأثير على عملية التحول الديمقراطي في العراق وصورة النموذج المراد تصديره أو الاقتداء به.

ولعل أول هذه الأبعاد مسألة عدم المشاركة العامة في مناقشة مضامينه وتوجهاته المختلفة بكل حرية وشفافية، وما قد ينجم عنها من أخطار على وحدة العراق ومستقبله السياسي. فوضع الدستور الدائم في ظل الاحتلال وارتباط مرجعيته الوجودية بقانون إدارة الدولة الانتقالي العديم الشرعية[3].

إلى جانب غياب المشاركة العامة الحرة التي تسببت في تأجيله ومقاطعته من طرف بعض القوى العراقية، والتسرع في إعداده والتصويت عليه أملا في تعديله واحتراما لآجاله الزمنية التي سطرها الاحتلال. كلها أعمال من شأنها الانتقاص من قوة شرعيته وثبوت غياب الإرادة العامة الحرة، خاصة في ظل انعدام وجود جمعية منتخبة تمثل مختلف شرائح الشعب العراقي، وإجراء التصويت عليه بوجود الاحتلال.

---

[1] للمزيد راجع: رضوان زيادة، المرجع السابق، ص ص 86-93.
[2] أنظر مثلا: عبد الحسين شعبان، المرجع لاسابق ص ص 61-63.
[3] إعداد هذا القانون وصياغته كان في ظل سلطة الاحتلال وتحت إشرافها ومن خلاله وفرت المرجعية القانونية لبروز دستور دائم .

وعليه، إذا كان لابد من وجود دستور لملء الفراغ الدستوري والمؤسساتي الذي أوجدته مرحلة الاحتلال، فإن ذلك يتطلب بدوره مجموعة من الشروط العامة منها:[1]

- التأني أو عدم التسرع في مسألة صياغته وإعداده؛
- إعداده من قبل جمعية منتخبة انتخابا حرا ونزيها وتمثل مختلف شرائح المجتمع؛
- الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني؛
- إحصاء السكان وجمع البيانات الكاملة حولهم للتدقيق في نسبة المشاركة العامة وعملية إجراء الانتخابات ونتائجها العامة.

غير أنه، كيف يمكن تحقيق ذلك في بلد يعاني من وجود الاحتلال وانعدام الأمن ونقص الخدمات وعدم التوافق وغيرها من المشاكل التي تعبر عن حجم الإخفاق السياسي للحكومة العراقية التي لا تعمل إلا في المنطقة الخضراء وتحت حماية أمريكية؟ [2]

إن الخلاف الذي وقع على العملية السياسية -كما رأينا- كان من جوانب مختلفة، وارتبط بأبعاد قومية ومذهبية وعرقية، فإلى جانب الخلافات التي ظهرت اثناء عملية إعداده وصياغته ومسألة رفضه وتعديله، هناك الاختلاف الذي أثير حول قانون الانتخابات سواء في ذلك الذي يعتبر العراق منطقة انتخابية واحدة أو ذلك الذي يعتمد مبدأ التمثيل النسبي وفقا لنظام القائمة المغلقة، ويعمل على حرمان الناخب من اختيار ما يريد، كما أن إقراره بأغلبية بسيطة وبانتخابات مطعون في شرعيتها، بالإضافة إلى وضعه في ظل الاحتلال ومقاطعته من طرف بعض القوى السنية وخاصة تلبيته لمختلف المطالب التي رفعتها القوى الكردية والشيعية المشاركة في العملية السياسية.

إن الفدرالية العراقية التي جعلها الدستور الدائم متميزة بسبب التجاذب في الصلاحيات بين السلطة المركزية وسلطات الأقاليم،[3] جاءت كما يقول الدكتور محمد الدوري أستاذ القانون والسفير العراقي السابق استنادا للإرادتين الأمريكية

---

[1] عبد الحسين شعبان،" الدستور ونظام الحكم"، المرجع السابق، ص ص 502-509.
[2] أنظر: مقابلة مع : خير الدين حسيب، "العراق... إلى أين؟"، المرجع السابق، ص ص 14-15.
[3] أنظر : يوسف أحمد يوسف ونيفين مسعد (تحرير)، المرجع السابق، 132-134.

والكردية بدعوة إعادة الاعتبار للمناطق التي كانت محرومة في فترة ما قبل الاحتلال، وهي حسبه تعبر عن مجموعة من الأبعاد منها:[1]

- الرغبة في اتاحة الفرصة لبناء الدولة الكردية وتحقيق حلم الانفصال؛
- تغليب المصالح الطائفية وأهداف الاحتلال على حساب المصلحة الوطنية العامة؛
- الهدف من تقسيم العراق الطائفي ليس من أجل حل مشكلة التخلف والتنمية كما يعتقد، وإنما من أجل إقناع الجنوب الشيعي بفكرة الاتحاد الفدرالي؛
- يمثل الدستور العراقي عاملا مهما في تقسيم العراق وإثارة النعرات الطائفية والإثنية كما يتجلى ذلك في ديباجته وبعض البنود التي نص عليها، خاصة ما يتعلق بمكونات الجيش العراقي الجديد وأجهزته الأمنية، والعلم العراقي، وتوزيع الثروة النفطية، وصلاحيات الأقاليم ودورها بالمقارنة مع السلطة المركزية. أي السعي إلى تهيئة الأجواء لخلق دويلات صغيرة تكون مستعدة للاستقلال أو الانفجار في اي لحظة.

وعموما، إذا كان التعجيل بإجراء العملية الدستورية دون الفصل بينها وبين مسألة نقل الحكم قد تكون له عواقب وخيمة كما تذهب إلى ذلك مجموعة الأزمات الدولية[2]،فإن أهداف التعجيل بإجراء الانتخابات ووضع الدستور قبل مسألة الانسحاب العسكري من العراق، يتمثل حسب الدكتور عبد الله الأشعل في الرغبة الأمريكية القوية في حفظ الوضع الذي أسسته بعد حرب الخليج الثانية، وعدم التحام الوحدة العراقية. حيث جاء هذا الدستور عاكسا لرغباتها ومصالحها في تكريس القيم الأمريكية الخاصة بتطبيق الحريات العامة وتوجيه رسالة للآخرين بهذا الشأن، لاسيما فيما يتعلق بتمثيل المرأة، وإعتماد الفدرالية كأسلوب أساسي في تقسيم السلطة والثروة والمناطق والأقاليم لضرب العروبة وتشجيع التجزئة الطائفية والمذهبية والعرقية في المنطقة.[3]

---

(1) أنظر: د. محمد الدوري، "الفدرالية في دستور الاحتلال مشروع تقسيمي هدفه تفتيت المجتمع والدولة"
http://www.Aljazeera.net/NR/exerces/

(2) أنظر موجز تنفيذي وتوصيات: مجموعة الأزمات الدولية، "التحديات الدستورية في العراق" ، نفس المرجع السابق الذكر.

(3) للمزيد راجع/ د. عبد الله الأشعل،" دستور بوش العراقي.. ملاحظات قانونية"،
http://www.Islamonline.net/arabic/politics/2005/article 29.5 htm

إن الحرص على اعتماد مبدأ الطائفية والمحاصصة السياسية في توزيع المناصب واحتكار الحكم من طرف مجموعة معينة من التيارات والطوائف من شأنه التأثير على مبدأ التداول على السلطة. كما لا يساعد الانتخاب أو التصويت للهوية الطائفية والقومية على بلوغ النضج السياسي المطلوب لنجاح عملية التحول الديمقراطي وتحقيق الرضا الشعبي،[1] ناهيك عن الشروط المختلفة التي يجب توافرها لنجاح الانتخابات العامة في العراق والتي يحدد بعضها الحزب الإسلامي العراقي فيما يلي:[2]

- توفير الشروط الأمنية واستقرار الأوضاع في جميع مناطق العراق؛
- ضرورة رد المفوضية على جميع الطعون التي تتعلق بطبيعة عملها واللوائح التي صدرت عنها، وتحقيق التوازن في مكاتبها؛
- مراقبتها والإشراف عليها تكون من أطراف محايدة؛
- تعليق قانون الطوارئ.

وإلى جانب هذه العراقيل ذات الأبعاد المختلفة على العملية السياسية والدستورية الجارية في العراق، هناك مشكلة المحكمة الاتحادية التي لابد من وجودها لمعالجة حالات التنازع والاختلاف التي قد تحدث بين مكونات شعب العراق المختلفة، ومسألة انتشار عدد كبير من وسائل الإعلام على اساس طائفي ومذهبي وقومي، وضعف المجتمع المدني وطابعه الطائفي، واستغلال القضاء لأغراض ومصالح طائفية وحزبية ضيقة كما حدث أثناء محاكمة الرئيس العراقي السابق وإعدامه رفقة عدد من أتباعه.

فضلا عن مشكلة انتشار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في مختلف السجون العراقية التابعة للحكومة العراقية أو قوات الاحتلال كما رأينا.

إن الأوضاع المختلفة التي يعيشها العراق قد تؤدي إلى انهيار العقد الوطني وتؤجج الصراع بين مكوناته المختلفة،[3] ولا تساعد على توفير البديل الذي يمكنه المساعدة على حل القضايا الخلافية وكل ما يمكن تحقيق التقارب بين مختلف مكونات العراق القومية واتجاهاته الدينية والسياسية. مما يجعل هذا البلد مفتوحا على احتمال بروز

---

[1] أنظر: "برهان شاوي، "الانتخابات ومأزق الوعي السياسي في العراق" ، نفس المرجع السابق الذكر.

[2] أنظر : بيان الحزب رقم 53 بخصوص موقفه من الانتخابات العامة على موقع الحزب.أو ملحق هذه الدراسة.
http://www.iraqiparty.com/.bayan53.htm

[3] أنظر: برهان غليون،" الانتخابات العراقية، وتحدي بناء الدولة الوطنية"، نفس المرجع السابق الذكر.

النزعة الانفعالية ونموها ليس لضرب وحدة العراق الوطنية فحسب، وإنما إمكانية تأثير ذلك على البلدان المجاورة بدعوى حماية حقوق الأقليات واحترامها.[1]

المطلب الثالث: الأبعاد الاجتماعية: من الناحية الاجتماعية يمكن القول أن الاهتمام بالتنوع الطائفي والعرقي والمذهبي الذي يتكون منه المجتمع العراقي في ظل عدم وجود احصائيات دقيقة للسكان قد أدى إلى بروز توجه يقوم على فكرة تقسيمه إلى مجموعة من الطوائف والاثنيات على اساس عرقي وديني، حيث يمثل العرب السنة الأقلية مقابل الاعتراف بالأغلبية للطائفة الشيعية وحصول الأكراد على امتيازات ومكاسب سياسية ودستورية تضمن حمايتهم والاستفادة من ثرواتهم وحرية إدارة شؤونهم من خلال إقرار الفدرالية، والاعتراف باللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية. فضلا عن الاعتراف بقواتهم العسكرية "مليشيا البشمركة" وطموحهم إلى إقامة اتحاد فدرالي تكون عاصمته كركوك الغنية بالنفط وبغض النظر عن حقوق الأقلية التركمانية والعربية فيها ودون أي اكتراث لهويتهم الدينية التي تمثل غالبيتهم من السنة.[2]

وعليه، يصبح الإقصاء والتهميش وعدم الاعتراف بحقوق متماثلة أو تتناسب مع حجم عددهم الحقيقي في ظل عدم القبول بالتقديرات الإحصائية المقدمة من طرف الاحتلال من اهم العوامل التي قد تثير الشعور بالاحساس واشتداد حدة التوتر خاصة أمام انتشار ظاهرة الاحتقان أو التوتر الطائفي القائمة على أساس الصراع المذهبي بين الشيعة والسنة، والخلافات الكردية التركمانية حول كركوك بالإضافة إلى الخلافات حول الفدرالية وتقسيم الثروات ودور وحقوق الأقليات الدينية الصغيرة الأخرى.

---

[1] أنظر: د. فلاح اسماعيل حاجم، نفس المرجع السابق

[2] أنظر : خليل العناني، " أكراد كركوك وحلم الانفصال"، نفس المرجع السابق الذكر.و كذلك: د. أزاد عثمان، "حق الشعب الكردي في تعزيز المصير بين الفدرالية والاستقلال"، نفش المرجع السابق الذكر.

إن الضغط على الأكراد وتقليص هامش حريتهم في إطار المحافظة على وحـــدة العراق ، قد يؤدي إلى بروز عناصر كردية متطرفة تدعو إلى الانفصال ومن ثـــم تعرض العراق والمنطقة إلى عواقب خطيرة.[1]

كما أن سعي الاحتلال إلى بذر الفتن الطائفية والعرقية بـــين مكونـــات الـــشعب العراقي، وتأسيس مؤسساته (السياسية، الفدرالية، والأمنية) على هذا الأساس لتحقيق مصالحه المختلفة في إضعاف المقاومة وإلهائها بالـــصراع العراقـــي- العراقـــي، وتوفير مبررات إطالة أمد الاحتلال ، ونشر ثقافـــة التمييـــز القـــومي والمـــذهبي والطائفي من خلال الاعتماد على الأكراد والشيعة على حساب طائفة العرب السنة لغرض تهميشها أو معاقبتها على عدم تعاونها وارتباطها بالمقاومة التـــي فرضـــت عليه ضرورة استقطابها بعد ذلك وانضمامها إلى مشروع العملية السياسية الجارية.

كل هذا، لا يصب إلى في إطار الرغبة في تقسيم العراق إلـــى مجموعـــة مـــن الطوائف والأعراق لا يمكن توحيدها إلا بحرب أهلية أو نزاع دائم لا يمكن تهدئتـــه إلا بعد تفتيته وتجزئته إلى دويلات ومناطق تتوافق وأهداف مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تريد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تطبيقه على العراق وبـــاقي دول المنطقة[2]، بهدف طمس وإضعاف الهويـــة الحـــضارية والثقافيـــة والقوميـــة والوطنية والدينية العربية والإسلامية.

وإذا كان الوضع في عهد الاحتلال قد أسفر على بروز مجموعات ذات اتجاهات دينية أو سياسية تسعى إلى السيطرة علـــى الـــشارع وتوجيهـــه وفقـــا لمـــصالحها وأهدافهـــا[3]، فإن ارتباط العشيرة بمفاهيم الاحتلال وسياساته الداعية إلى الانحيـــاز

---

[1] مجموعة الأزمات الدولية، "أكراد العراق، نحو تسوية تاريخية؟"
http://www.crisisgroup.org/home/index.efm id =258481=6

[2] أنظر: محمد جمال عرفة، "الطائفية... خيار رابح لأمريكا وخاسر للعراق"
http://www.Islamonline.net/Arabic/politics/2005/04/shtm

[3] أنظر: صلاح النصراوي، المرجع السابق، ص ص 145-14

للطائفة الدينية أو العرقية أو المذهبية على حساب المواطنة من شأنه أن يزيد في خطر التماسك والتلاحم الاجتماعي ويؤثر على الوحدة الوطنية.[1]

إن الاحتلال لا يريد إلا المزيد من التناقضات بين المكونات الداخلية، وتوجيه المجتمع بما يتماشى ومصالحه. ولهذا يسعى إلى التأثير على توجهات ومواقف رؤساء العشائر بمختلف الوسائل المادية والقمعية القائمة على المال والاعتقال وغيرها من أساليب الإغراء والترهيب والترغيب.[2]

أما تأثير المؤسسة الدينية الطائفي فهو واضح من جوانب مختلفة، سواء من حيث ارتباطها بشؤون طائفة معينة أو من حيث دورها الكبير في توجيه المواقف بما يتوافق واهتمامات ومصالح التيارات والمرجعيات الدينية المختلفة، كتأثير الحوزة العلمية في النجف والتيار الصدري على شؤون الطائفة الشيعية، وتمثيل هيئة العلماء المسلمين لشؤون طائفة السنة ، بالإضافة إلى دور المدرسة الخالصية والكنائس وبعض التيارات السياسية كالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة وغيرها.[3]

و هكذا مع ضعف الأحزاب وغياب السلطة المركزية القوية يزداد الشعور الديني وتصبح الحركات الدينية والعشيرة والقبيلة هي الملاذ الآمن لمختلف الشرائح العراقية.[4]

إن منظمات المجتمع المدني -كما رأينا- لا تزال في مرحلة التكوين تعاني من غموض الأهداف وقلة التأثير الاجتماعي والاستقلال المالي وتدخل المؤسسة السياسية والدينية. كما تعتبر مسألة اجتثاث حزب البعث وأتباعه من أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر على عملية الاندماج الاجتماعي والسياسي، ومن ثم نجاح التحول الديمقراطي في العراق. ليس لأن ذلك يكون في صالح

---

[1] أنظر: عدنان ياسين مصطفى، "العشائر العراقية دورها السياسي"، نفس المرجع السابق الذكر.وكذلك: الكاتب العراقي: عادل سعد، المرجع السابق الذكر.

[2] أنظر: جاسم يونس الحريري، المرجع السابق، ص ص 645-647.

[3] أنظر:عادل سعد، نفس المرجع.

[4] أنظر: جاسم يونس الحريري، نفس المرجع ، ص ص 638-639.

تهميش وإقصاء أو إبعاد شريحة من المجتمع العراقي كما توحي به الكلمة، وإنما ايضا لكونها من أهم الأسباب التي أدت إلى بروز المقاومة حسب البعض واتساع نطاقها. فعلى الرغم من التراجع الذي قامت به إدارة الحاكم المدني السابق بول بريمر غداة تسليم السلطة للعراقيين في جوان 2004، إلا انه لا يزال كما يقول الدكتور ظافر العاني هناك إصرار على مواصلة سياسة الاجتثاث خاصة من قبل الطائفة الشيعية الممثلة في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة بحجة ارتكابهم لجرائم جنائية ومقابر جماعية وعنصرية فكر البعث وشموليته. [1]

علما أن هؤلاء يقسمون إلى ثلاثة اصناف:[2]

1. المشاركون في إيذاء الشعب العراقي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهؤلاء يجب محاكمتهم وعدم قبول مشاركتم في العراق الجديد؛
2. المؤمنون بإيديوجية حزب البعث وفكره؛
3. الحاملون لاسمه فقط.

وتأسيسا على ذلك، إذا كان لابد من تجاوز فكرة الطائفية والمذهبية ومعالجة كل ما من شأنه إثارة النعرات والتوترات الاجتماعية وتأصيل مفهوم التعددية السياسية والاجتماعية بما يساهم في بناء الدولة الوطنية وتطويرها، فإن تشجيع الديمقراطية وتدعيمها يبقى -كما رأينا- مرهونا بتوافر عوامل داخلية وأخرى خارجية حتى يمكن تهيئة الأجواء الملائمة لاستقرارها وتعزيزها.

والعراق الذي لم يأت التحول فيه بمبادرة من النظام الذي كان قائما أو بمبادرات التحول المشتركة وضغوط المعارضة الشعبية المختلفة، وإنما جاء نتيجة لتدخل عسكري أجنبي مباشر له أهدافه ومصالحه. الأمر الذي كانت له انعكاسات سلبية على الأوضاع السياسية والاجتماعية السائدة كما رأينا فيما يتعلق بضعف الطبقة السياسية وافتقارها لعنصر الكفاءة والخبرة اللازمة وارتباطها بالاحتلال، بالإضافة إلى انتشار

---

[1] أنظر:د. ظافر العاني، "اجتثاث البعث-رؤية غير بعثية البعثيون برهنوا على إمكانية العودة".
http://www.Aljazzera.net/NR/exerces

[2] حسب عضو هيئة اللجنة العليا لاجتثاث البعث، أنه تم النظر في طلبات العديد منهم وقررت اللجنة إعادة 13000 إلى وظائفهم وإحالة 14000آخرون إلى الإدعاء العام. أنظر: عضو هيئة اللجنة العليا لاجتثاث البعث، علي الفريجي، "اجتثاث البعث في الدستور قضية جوهرية مطلوبة لتحقيق العدالة"
http://www.Aljazeera.net/NR/exerses

ظاهرة المحاصصة الطائفية السياسية وتزوير الانتخابات وضعف الوعي الاجتماعي والسياسي وغيرها من العوامل التي تعيق عملية نشوء الديمقراطية ناهيك عن ترسيخها. مادام أن الديمقراطية في حاجة ماسة إلى الاتفاق عليها والدفاع عنها والتعاون على تفعيلها وإنجاحها من قبل الفاعلين السياسيين لضمان التغيير المعتدل والمتدرج وتوفير المقايضات والتسويات وحماية الحقوق والمصالح وحسم مسألة الشرعية بأنواعها السياسية والدستورية والجغرافية. [1]

وفي الأخير، لابد من الإشارة إلى أن الوعي بالنتائج السلبية التي خلفها الاحتلال على الوحدة الوطنية العراقية قد ساعد بدوره على خلق بعض المبادرات والمجالس المشتركة بين الشيعة والسنة وعناصر من القوميات العربية والكردية والتركمانية لأجل التاكيد على وحدة الصف الاجتماعي وأهميته في مجابهة أصناف التجزئة والتقسيم.[2]

المطلب الرابع: الأبعاد الاقتصادية: من حيث الآثار الاقتصادية المترتبة، هناك الآثار التي خلفتها الحرب على مستوى الجوانب الصحية والنفسية والبيئية، بالإضافة إلى الآثار ذات العلاقة بالبنية التحتية وحياة المعيشة، مثل: نمو البطالة وارتفاع الأسعار وانعدام البيئة الملائمة للاستثمار وإعادة الإعمار وغيرها.

فحسب تقديرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا) ، أن حرب الخليج الثانية أدت إلى خسارة 600 مليار دولار في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2002، بينما تذهب تقديرات البنك الدولي إلى أن الحرب الأخيرة على العراق ستكون لها انعكاسات سلبية على نسب النمو العالمي المتوقعة لاسيما وأنها جاءت في الوقت الذي تعاني فيه الولايات المتحدة من عجز في الموازنة وارتفاع في حجم الدين الخارجي، فضلا عن تراكم قيمة الديون والتعويضات المترتبة على العراق التي تقدر بأكثر من 400 مليار دولار، في حين لا يزيد الناتج المحلي العراقي عن 25 مليار دولار. [3]

---

[1] أنظر: د. محمد زاهي بشير المغيربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي- مراجعة عامة للأدبيات" نفس االمرجع السابق الذكر

[2] جاسم يونس الحريري، المرجع السابق، ص ص 649-650.

[3] بحسب تقديرات البنك الدولي أن مستوى النمو العالمي سيتراجع إلى حدود 2.3% عام 2003، أما في منطقة اليورو وأمريكا فالتراجع يكون بنسبة 1.4% و2.5% على التوالي، قد تجاوز عجز الموازنة الأمريكية في نفس العام مبلغ 300 مليار دولار مما أثر في زيادة دينها البالغ 6.4 تريليون دولار، ويقدر مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية قيمة الديون والتعويضات العراقية الإجمالية بنحو 383 مليار دولار مستحقة لحكومات وشركات ومؤسسات وأفراد،للمزيد راجع: وثيقة الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية للدورة 94 بالمنامة،" ورقة الغرف العربية حول أثار الحرب الأمريكية على العراق"، المرجع السابق، ص ص 212-214.

كما أن الدمار الكبير الذي خلفته الحرب سينعكس بدوره على تكلفة إعادة الإعمار وبناء الاقتصاد العراقي ومنشآته المختلفة من جديد. ناهيك على المسائل المختلفة التي تثيرها مشكلة حجم الديون الحقيقية ومدى مصداقية أو مشروعية الأرقام التي تطالب بها الدول الدائنة، بالإضافة إلى الغموض الذي يكتنف مفهوم إعادة الاعمار ومبالغه الضخمة كما رأينا.

وهو ما يبقي التساؤل قائما حول الهدف من تدمير الدولة العراقية ونتائج سياسة إعادة الاعمار؟ دون وضع استراتيجية محكمة لمعالجة مشاكل الوضع العراقي الذي لا يزال يعاني مشكلات نقص الوقود والمدارس والمستشفيات والكهرباء وانتشار الفقر والبطالة وغيرها.[1]

لقد أسفرت هذه الأوضاع بصفة عامة على:[2]

- ايجاد فرص عمل جديدة لشركات ورجال أعمال اجانب وأمريكيين مقابل إرغام العراقيين على البطالة وتسريحهم من العمل؛
- تقوية الشركات والمؤسسات الأجنبية مقابل غلق الشركات والمصانع العراقية وتفكيكها؛
- بيع ممتلكات القطاع العام للأجانب وتشجيع سياسة الاستيراد دون توفير الرقابة اللازمة؛
- إنتشار أعمال النهب والفساد.

وكما أدى الاندفاع نحو تشجيع الاستثمار بدون وجود خطة محكمة إلى بروز سياسات التسريح العشوائي للعمال وفتح الحدود وإلغاء الضرائب وامتلاك الأصول العراقية وكرائها، انعكست هذه الأعمال بدورها على مجموعة من الأبعاد منها: [3]

- ارتفاع البطالة إلى أكثر من 60%؛
- انتشار أعمال المقاومة وتطورها؛

---

[1] للمزيد راجع: محمد علي موسى المعموري، المرجع السابق وكذلك هاون محمد، نفس المرجع السابق، وأيضا همام الشماع، نفس المرجع السابق الذكر.

[2] للمزيد راجع: د. فاضل الربيعي، "الاحتلال الأمريكي للعراق: تكتيك الهروب من كابوس الشرق الأوسط الجيد: نتائج وتداعيات"، المرجع السابق، ص ص 132-142.

[3] أنظر: نعومي كلاين ،"بغداد : السنة الصفر نهب العراق سعيا إلى "يوتوبيا" المحافظين الجدد"، المرجع السابق، ص 13-وما بعدها.

- اعادة النظر في بعض السياسات الاقتصادية مثل: الاحتفاظ بالعمال، توظيف المسرحين، زيادة الأجور، والتفاوض على العقود؛
- خلق بلد فقير والفشل في تحويله إلى سوق حرة؛
- واحتمال وراثة دين يبلغ 120 مليار دولار.

وإلى جانب الأخطار التي قد تنجم عن عمليات توقيع العقود مع شركات دولية في إطار استكشاف النفط وإنتاجه،[1] هناك أيضا أبعاد عديدة تتعلق بانعدام المحاسبة بشأن الأموال العراقية المودعة في صندوق التنمية، ونقص المعلومات فيما يخص إيرادات النفط، وغياب المساءلة والشفافية، وانتشار الفساد والتهريب، وعدم وجود المراقبة والمراجعة للعقود.[2]

ولعل من أبرز حالات الفساد التي تعرض لها برنامج النفط مقابل الغذاء، إعلان تقارير عن وجود مخالفات غش وفساد في البرنامج تتعلق بالمغالاة في التسعيرة، ورشاوي دفعت إلى مسئولين كبار لتأمين العقود من بينهم الأمين العام المساعد للأمم المتحدة (بينون سيغان) الذي اتهم باختلاس آلاف الملايين من الدولارات من البرنامج الذي تم تحويل اعتماداته المتبقية إلى سلطة التحالف المؤقتة في نوفمبر 2003.[3]

ويصف الدكتور حسيب الوضع النفطي في العراق بأنه يعاني من ضعف الإنتاج، والسرقة وسوء التسيير.[4]

أما فيما يخص الوضع الصحي وحقوق الأطفال في هذه المرحلة فهي تعاني انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي بسبب استهداف المراكز الصحية، وقتل الأطباء والعاملين والمرضى، وضعف الدعم الذي تقدمه المنظمات الإنسانية التي

---

[1] أنظر:د. هيلموت ميركلين، "دعوا للعراق نفطه.. وعائداته: وجهة نظر أمريكية مغايرة"، في أنتوني كوردسمان و (آخرون)، مناهضة احتلال العراق دراسات ووثائق أمريكية وعالمية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص ص 40-47.

[2] حول هذه الآثار المختلفة راجع: ستيفن فيدلو وديمتير سيفا ستوبولو، "ماذا حدث لعشرين مليار دولار من الأموال العراقية"، في مجموعة من المؤلفين، مناهضة احتلال العراق دراسات وثائق أمريكية وعالمية، المرجع السابق، ص ص 78-85. وكذلك: أنشيا لاوسون و ستيوارت هالفورد،" اشعال نار الشك: التحالف ومليارات النفط العراقي"، نفس المرجع، ص ص 51-59 وكذلك: مشروع مراقبة إيرادات العراق، ،" الاحتفاظ بالأسرار : أمريكا والماليات العامة للعراق"، نفس المرجع ، ص ص 62-74.

[3] أنظر: عنان يطلب التحقيق في الفساد في برنامج النفط مقابل الغذاء الخاص بالعراق.
http://usinfo .state.gov/archives/display.html/March 2004.

[4] أنظر :" خير الدين حسيب يناقش هموما عراقية: الاحتلال-الأكراد- النفط- الصراع الطائفي"، المرجع السابق، ص ص 161-165.

غادرت العراق لأسباب أمنية وتزايد حالات سوء التغذية لدى الأطفال وانتشار الأمراض وارتفاع نسبة الوفيات. [1]

كما أن الاستخدام المفرط للعديد من الأسلحة والقنابل الخطيرة غير المشروعة وعلى اهداف مباشرة من المدنيين والمنشآت المدنية، جعل العراق من أكثر البلدان تلوثا بالاشعاع النووي وانتشار مخاطره الصحية.[2] بالتزامن مع انتشار الفقر والصراع على الموارد والامتيازات، والأمية والهجرة،والتسرب المدرسي كنتيجة طبيعية لاستفحال العنف الطائفي وغياب الأمن والاستقرار.

المطلب الخامس:الأبعاد الأمنية: لقد اسفرت الأوضاع الأمنية المزرية والانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان بسبب تنامي الأعمال المسلحة التي تقف وراءها العديد من الجماعات، كعناصر المقاومة العراقية وقوات الاحتلال والمليشيات وفرق الموت وغيرها على العديد من الأبعاد منها:

- انتشار حالة الفلتان الأمني والفوضى، وبروز مبررات تدعو إلى بقاء الاحتلال وحتمية وجوده لضمان الاستقرار وعدم وقوع الحرب الأهلية وصد التدخلات الخارجية؛[3]
- انتشار الأعمال الإجرامية المختلفة ضد المدنيين وبشكل متصاعد بغرض تشويه المقاومة وإثارة عدم الاستقرارلأسباب قد تتعلق بتعدد الجماعات المسلحة واختلاف أهدافها أو مصالحها، واستمرار بقاء الاحتلال الذي يعتبر بطبيعة الحال المحرك الأساسي لهذه الأعمال، سواء بسبب مطالب الانسحاب واستعادة السيادة والاستقلال، أو بهدف تعطيل المشروع الأمريكي ونشر المزيد من الفوضى وعدم الاستقرار في العراق. في ظل عدم القدرة على حل المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وإغفال دور الأمم المتحدة وأهمية الالتزام بالشرعية الدولية في المساعدة على حل أزمة العراق ووحدته الوطنية؛[4]

---

[1] راجع: سعاد خبية، المرجع السابق،ص ص 40-55.

[2] للمزيد من المعلومات راجع: كاظم المقدادي، المرجع السابق، ص ص 134-145، وكذلك : بوب نيكولز، المرجع السابق، ص ص 141-144. ورامزي كلارك، المرجع السابق،ص 133.

[3]لقد عبر الرئيس العراقي مثلا جلال الطلباني عن رغبته في وجود عسكري أمريكي طويل في العراق والحاجة إليه في إنشاء قاعدتين جويتين لمنع التذخلات الأجنبية. أنظر: قسم التوثيق في مركز دراسات الوحدة العربية، " موجز يوميات الوحدة العربية سبتمبر 2006" ، المستقبل العربي، عدد 333، نوفمبر 2006، ص 212.

[4] أنظر مواقف الأحزاب من الاحتلال الأمريكي والمقاومة في: جاسم يونس الحريري، المرجع السابق،ص ص 654-667.

- تنوع أوصاف الأوضاع القائمة بين الحرب الأهلية المقدمة لها وبين أعمال الفوضى وحروب مصغرة تقوم بها مليشيات مسلحة تابعة لحركات سياسية ومذهبية داخل السلطة أو خارجها بهدف السيطرة على السلطة أو بعض المناطق[1] ؛
- ارتفاع عدد القتلى المدنيين بما فيهم الأكاديميين والإعلاميين والعلماء والأطباء، وانتشار ظاهرة الهجرة والجثث المجهولة الهوية والسيارات المفخخة، وفشل الحكومة في نزع أسلحة المليشيات، مما أدى إلى وقوع صدامات مسلحة معها أخرها ما حدث في شهر أفريل 2008 بين مليشيات جيش المهدي التابعة لمقتدى الصدر والقوات الأمريكية العراقية؛[2]
- يكمن الهدف الأمريكي من أجل القضاء على المقاومة بالاحتواء والتشويه والرفض الإقليمي والدولي لها، ووضع الحكم في يد الأتباع في إطار الرغبة في تقليص كلفة الخسائر المادية والبشرية التي وصلت إلى أكثر من 500 مليار دولار ومحاولة تصحيح الأخطاء فيما يتعلق بانتشار أعمال النهب والفوضى وعدم القدرة على حل مشاكل بناء الدولة وتأثير ذلك على أعمال التجارة والاستثمار وإعادة الاعمار، ومن ثم المزيد من الأزمات والمشاكل التي تزداد بوجود الاحتلال وبقائه و خاصة تعامله مع أطراف العملية السياسية[3].

وهو ما يعني أن الاحتلال يمثل رقما مهما في المعادلة الأمنية العراقية، إذ إلى جانب مسؤوليته وفي تدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار، هناك الخسائر المادية والبشرية التي نتجت عنها، والفشل في احتواء المقاومة أو إضعافها، وعدم القدرة على زيادة الدول المؤتلفة، وخلق قوات عراقية قادرة وموالية[4] ونزع سلاح المليشيات، وحماية العراقيين، وقوات الشركات الخاصة... ، مما أثر على حقوق الإنسان ورفع في حصيلة أعداد القتلى والجرحى من المدنيين.

---

(1) أحمد يوسف أحمد ونيفين سعد ، المرجع السابق، ص ص 137-138

(2) في هذه الأحداث طالب رئيس الحكومة العراقي جواد المالكي المليشيات بتسليم سلاحها خاصة الثقيلة منها ولسائر المليشيات الأخرى الموجودة وحلها، كما رهن مستقبل التيار الصدري ومشاركته في العملية السياسية بتحقيق هذا الشرط، لكن التيار رفض ذلك، وطالب بانسحاب قوات الاحتلال ومعاملة جميع المليشيات المسلحة بالمثل، مما أدى إلى اشتداد المواجهات في مدينة الصدر بالبصرة وتواصلها.

(3) أنظر: وليد الزبيدي، "مصير العراق بعد سنوات الاحتلال الخمس"
http://www.Aljazeerz.net/NR/exerces/7756503c.2Fog 4F04-3F

(4) للمزيد راجع: نصير محمد، المرجع السابق، ص ص 208-212. وكذلك خير الدين حسيب، "حول التطورات في العراق: المقاومة تقوى وتنتشر والقوات الأمريكية تضعف"، نفس المرجع، ص ص 229-231.

ففي التقرير الخاص بحقوق الإنسان (1 جويلية- 31أوت 2006) جاء أن « أحد الجوانب الأساسية التي تميز الوضع الحالي في العراق هو غياب السيطرة المركزية المخولة لاستخدام القوة في البلاد، مما أدى إلى نمو متزايد للمليشيات وظهور العصابات والجريمة المنظمة التي تتهم في بعض الأحيان بأنها على علاقة مع بعض القطاعات في الشرطة وقوات الأمن، يضاف إلى ذلك تزايد عدد الشركات الأمنية الخاصة المحلية والدولية، وتستمر المليشيات التي تكون لها صلة أحيانا ببعض الأحزاب السياسية والتي تشكل جزءا من الحكومة في العمل خارج نطاق القانون، وبالمثل فإن فرق الموت والمتطرفين الدينيين والطائفيين يميلون كالمليشيات إلى ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان». [1]

وحول أعمال الاعتقال والتعذيب في العراق وانتهاكات حقوق الإنسان المختلفة، تذهب منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر في مارس 2006 إلى أن الجماعات المسلحة تستهتر بأرواح المدنيين وقواعد القانون الإنساني الدولي وتحمل المسؤولية المباشرة في هذا الإطار إلى القوات المتعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة وقوات الأمن العراقية التي تمارس حالات التعذيب والحجز والمعاملة السيئة للمعتقلين والمحتجزين[2]، وغيرها من الانتهاكات التي تحدث خارج القانون والنظام العام في العراق، كمخالفة الإجراءات القضائية، وعودة العمل بحكم الإعدام.[3]

وهو مايعني أن الولايات المتحدة لم تأت من اجل تأسيس دولة وطنية ديمقراطية حقيقة، وإنما بغرض تدميرها ونشر الفوضى بداخلها، ناهيك عن بناء النظام الديمقراطي الذي يتطلب وقتا أطول، بالإضافة إلى ضرورة إنهاء الاحتلال ونقل السلطة والسيادة الحقيقية للعراقيين وتدعيمهم من أجل إقامة حكومة منتخبة ومجتمع مدني قوي بواسطة الجماعة الدولية وتحت سلطة الأمم المتحدة.

---

(1) أنظر: بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق، التقرير الخاص بحقوق الإنسان 1 جويلية – 31 أوت 2006، المرجع السابق، ص ص 129-130. وللمزيد راجع: تقرير ،"تعداد الجثث في العراق: ملف الخسائر البشرية المدنية 2003-2005"، المرجع السابق،ص ص 102 وما بعدها.

(2) للمزيد راجع: منظمة العفو الدولية، "الاعتقال والتعذيب في العراق بعد أحداث أبو غريب"، المرجع السابق،ص 87 وما بعدها.

(3) راجع عمار علو، المرجع السابق،ص ص 101-103.

المبحث الثاني

أبعاده على المستوى الإقليمي والعربي

أهمية العراق بالنسبة لمصالح الأطراف الإقليمية خاصة تركيا وإيران والبلـدان العربية بالإضافة إلى الولايات المتحدة ومن ورائها إسرائيل ، أسفرت على بـروز مجموعة من الأبعاد ذات العلاقة بمصالح وأهداف كل طرف، حيـث الإدعـاءات التاريخية والمصالح الاقتصادية التركية ورفضها تقسيم العراق وقيام دولة كرديـة مستقلة ، هناك الدور الإيراني الذي يـسعى للحفـاظ علـى مكاسـب وامتيـازات والاستثمار في الوضع القائم على حساب المصالح الوطنية العراقية في ظل الضعف والانقسام العربي وارتباطه مع الولايات المتحدة، بالرغم من آثار ذلـك وأبعادهـا المختلفة على المنطقة .

وعلى ضوء ذلك جاء هذا المبحث الذي يركز على أبعاد التحول المختلفة فـي كل من إيران وتركيا والبلدان العربية، وذلك وفقا للمطالب التالية:

- المطلب الأول: تركيا.
- المطلب الثاني: إيران.
- المطلب الثالث: الوطن العربي.

المطلب الأول: تركيا: يمثل العراق من خلال موقعه الاستراتيجي وثرواته النفطية إلى جانب تركيبته الديمغرافية والجغرافية المتنوعة أهمية بالغة بالنسبة لتركيا التي تفتقر للثروة النفطية والغاز الطبيعي وتسعى إلى الحصول على مكاسب في هذه المرحلة لاسيما في منطقة الموصل-كركوك الغنية بالنفط[*] التي تعيش فيها أقلية تركمانية. بالإضافة إلى اهتمامها الوثيق بأوضاع شمال العراق أين يتمتع إقليم كردستان بحكم ذاتي يقوم على رئيس الإقليم وحكومة مستقلة وبرلمان منتخب، وتمركز قوات حزب العمال الكردستاني المعارض وتدريبها في هذه المنطقة.

ومن هذه الأسباب أو المصالح يبرز الرفض التركي لتقسيم العراق وقيام دولة كردية مستقلة في شماله خوفا على تركيبتها الجغرافية والقومية من مطالبة أكراد تركيا والدول المجاورة بالانفصال والحصول على الاستقلال اقتداءا بأكراد العراق، بالتزامن مع محاولة تحقيق رغبتها في منع الأقلية التركمانية في كركوك من الانضمام إلى الحكم الذاتي الكردي ومنحها حكما ذاتيا مستقلا لاستخدامها كأداة أساسية في تحقيق مصالحها. [1]

أما عن طبيعة العلاقة بين الأكراد وتركيا، فهي تتأرجح بين مطلب رفض التدخل التركي، وتفهم للقلق والمخاوف التركية، مما يجعلهم كما يقول رئيس إقليم كردستان مسعود البارازاني على استعداد للاتفاق وإعطاء الضمانات اللازمة لحماية أمن وسيادة تركيا واحترام مصالحها،ويرهن الرئيس العراقي الحالي جلال الطالباني مستقبل التدخل التركي في العراق بمسألة كركوك حيث يقول «إذا تدخلت تركيا في المستقبل بإمكان الحكومة العراقية المقبلة أن تقول لتركيا إن كركوك مدينة عراقية»[2]

---

[*]الاهتمام التركي بهذه المنطقة يعود على الأقل لسببين رئيسيين: الأول هو أن المنطقة كانت تركية والتنازل عنها كان في عام 1926 بعد ضغط من بريطانيا. والثاني لوجود كتلة تركمانية تعيش فيها.

[1] القلق التركي من تعاظم استقلالية الأكراد يعود إلى ما قد يمثل ذلك تهديدا مباشرا لمستقبل تركيا الموحدة، التي يتجاوز عدد الأكراد فيا 20 مليونا ، فيما لا يزيد عدد أكراد العراق عن 3.5 مليون ، كما أن التعاون الكردي مع الاحتلال الأمريكي جعلهم يتمتعون بالعديد من الامتيازات (شبه انفصال) من خلال مشروع الفدرالية الذي نصت عليه مواد الدستور الدائم الأقرب إلى الكونفدرالية، وبالإضافة إلى تسليح مقاتلي حزب العمال الكردستاني التركي الانفصالي وتوفير الملاذ الآمن لهم، هناك التهديد العلني من قبل قادة الأحزاب الكردية المهيمنة بإعلان الانفصال وإقامة دولة مستقلة.

أنظر الباحث بالمركز العراقي للدراسات الاستراتيجية د. خالد المعيني، "تداعيات احتلال العراق على دول الجوار".

http://www.Aljazeera.net/NR/ Exerces/9E282079.326948D

[2] للمزيد راجع: فاروق حجي مصطفى، الأكراد والحرب الأمريكية"، شؤون الوسط، عدد 111، صيف 2003، ص ص 203-206.

وعموما فإن أوضاع منطقة شمال العراق قد تؤدي حسب مجموعة الأزمات الدولية إلى نشوب حرب أهلية وتقسيم البلاد وتدخل تركي، بسبب التضارب في الطموحات السياسية والادعاءات التاريخية والمصالح الاقتصادية حول منطقة كركوك الغنية بالنفط بين الجماعات الرئيسية منها (العرب، الأكراد، التركمان والكلدان الآشوريين)، بالإضافة إلى خطر التدخل التركي، حيث التظلمات بسبب سياسة التعريب والتهجير التي قام بها النظام السابق، والمطالبة بجعلها عاصمة الدولة الكردية في المستقبل، ناهيك عن المخاوف التركية من نشوب الفوضى أو الحرب الأهلية أو إقامة الدولة الكردية في شمال العراق تكون عاصمتها كركوك.

وهو ما يجعل الوضع في المستقبل متوقف حسبها على القبول التركي بترتيبات فدرالية الأكراد، ووضع إجراءات بناء الثقة المتبادلة بين الطرفين، كموقف التحريض المتبادل، وتخفيف حدة التوتر في كركوك، وإيجاد حل لمشكلة حزب العمال الكردستاني، وتشجيع تركيا على لعب دور أساسي في حل المسألة الكردية، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية وتقوية العلاقات بين القيادات الكردية والتركية. [1]

إن تركيا التي لا ترغب في ممارسة إيران أي نفوذ داخل العراق، تسعى إلى الحفاظ على وحدة العراق وعدم تقسيمه إلا بوجود مناطق حكم ذاتي محدود يتكون من الأكراد في الشمال والتركمان في الموصل- كركوك والباقي لما تبقى من العراق.

وإذا كان رفض البرلمان التركي المشاركة في الحرب ضد العراق في مارس 2003، كانت له تداعيات سلبية على دورها في هذه المرحلة بسبب أن ذلك فسح المجال للغلبة الكردية والشيعية وضعف تمثيل التركمان بالمقارنة مع الأكرادالذين حصلوا على منصب وزير الخارجية (هوشيار زيباري)، ورئيس الجمهورية (جلال الطالباني) بالإضافة إلى التداعيات الاقتصادية والتجارية واستبعاد الشركات التركية من عقود الإعمار.

---

[1] أنظر : تقرير مجموعة الأزمات الدولية، :"العراق : تهدئة المخاوف التركية حول الطموحات الكردية".
http://www.crisis group.org/home/index.cfm?id= 324181=6.

ورغم تضاؤل القيمة التركية وخاصة العسكرية منها، بسبب وجود الاحتلال الأمريكي للعراق واحتمال إقامة قواعد عسكرية فيه، فإن ذلك لا يعني تراجع دورها بشكل نهائي في ظل الطموح المتصاعد لتركيا بلعب دور أساسي في العراق الجديد، واستمرار عمليات المقاومة العراقية وتوسع نطاقها. فضلا عن التقاطع الموجود بين مصالحهما في مجموعة من القضايا، كالحاجة الأمريكية في مشاركة تركيا بضرب المقاومة ومحاصرتها، وترسيخ نفوذها في المنطقة، وحاجة تركيا لدعم أمريكا في قضايا قبرص وأرمينيا والاتحاد الأروبي وملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني ومحاصرتهم. الأمر الذي يزيد من سبل التجاذب والتشابك في طبيعة علاقتهما في المستقبل.[1]

وبخصوص بعض الأمثلة عن المساهمة التركية ودورها في هذا المجال، نجد مساهمتها في الجهد العسكري، واللوجيستي لدول التحالف لاسيما فيما يتعلق بتقديم المساعدات الإنسانية، والسعي التركي إلى بحث مسائل مع الولايات المتحدة لأجل مراقبة وملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني المتحصنين بشمال العراق، ومشكلة الاتحاد الفدرالي على أساس عرقي في العراق، حيث تكمن الرغبة التركية في قيام اتحاد فدرالي جغرافي وليس عرقي.كما قد يزيد التحرك التركي المشبوه داخل العراق في حدة التوتر كما حدث في جويلية 2003 حينما تم احتجاز عدد من أفراد القوات الخاصة التركية بتهمة التحضير لعمليات تفجير واغتيال.[2]

المطلب الثاني: إيران: هناك من يفسر السلوك الإيراني تجاه الحرب على العراق على أنه حياد إيجابي ينطلق من أهمية حرصها على الأمن القومي والمصالح الوطنية، على أساس أنها لم تكن ترغب في مواجهة القوات الأمريكية وعرقلة عملياتها العسكرية بالتزامن مع استمرارية دعوتها لعدم حصول الحرب وإدانتها وعدم تقديم التسهيلات اللازمة لذلك. تحسبا لخطورة الأوضاع الجديدة التي قد تتركها لا سيما وأنها جاءت في ظل السعي الأمريكي في تحقيق الأهداف المتعلقة

---

[1] للمزيد راجع: محمد نور الدين،" النتائج والتداعيات تركيا" في: احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، المرجع السابق،ص 405 وما بعدها.

[2] أنظر: جاسم يونس الحريري، المرجع السابق، ص ص 639-641.

بتغيير الأنظمة ونقل الديمقراطية إلى البلدان العربية والإسلامية، وذلك للعديد من الأسباب منها:[1]

- عدم الرغبة في توفير الحجج والذرائع لتحقيق المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة أو فرض عقوبات أخرى عليها، لتحاشي ضعف قدراتها النووية وتقزيم دور وطموح نفوذها الإقليمي؛
- الخوف على أمنها القومي من انتشار حالات الفوضى وعدم الاستقرار والهيمنة على النفط وتشكل حكومة عميلة.

إن إيران المتهمة بالتدخل العسكري في العراق وعدم تعاونها في مسألة حراسة الحدود ومنع المتسللين إلى دخول العراق، تعتبر العراق دولة محتلة، اعترفت بمجلس الحكم الانتقالي باعتباره الخطوة الأولى نحو تسليم السلطة للعراقيين من منطلق مقاصدها الشاملة[2]. وتتمثل سياستها الخاصة بالتعامل البراغماتي المزدوج كما يذهب الباحث بالمركز العراقي للدراسات الاستراتيجية في رفض الاحتلال وفي نفس الوقت تدعم مؤسساته السياسية والعسكرية والحكومية، وتتبنى فكرة مشروع الفدرالية للحفاظ على مكاسب العناصر الموالية لها، وتعمل على تهريب نحو 300 ألف برميل يوميا من النفط العراقي.[3]

وإذا كان تأثير التطلعات الإيرانية في العراق لا تزال مضمرة بسبب وجود الاحتلال الأمريكي،[4] فإن ذلك لا يعني استبعادها نهائيا في ظل اطلاعها الكبير بتضاريس العراق الطبيعية والسياسية وقدرتها على الاحتفاظ بوجود نشاط استخباراتي في جنوب العراق وشماله، والرغبة الإيرانية في وجود حكومة شيعية موالية والاستثمار في الوضع العراقي القائم قدر الإمكان.[5]

وعلى الرغم من أن إيران تمتلك مصالح مشتركة مع الولايات المتحدة في استقرار العراق ووحدته وانتخاباته الديمقراطية ومحاربة المتطرفين الإسلاميين،[6]

---

(1) أنظر: طلال عتريسي، النتائج والتداعيات إيرانيا"، في : احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، المرجع السابق،ص ص 452،450.

(2) أنظر: جاسم يونس الحريري، المرجع السابق، ص ص 641-642.

(3) أنظر: د. خالد المعيني، المرجع السابق الذكر.

(4) أنظر: شفيع بومنجيل،" خلفيات المواقف الإيرانية تجاه العراق المحتل، محاولة لفهم الدوافع"، المستقبل العربي، عدد 316، جوان 2005، ص 64.

(5) أنظر :تقرير مجموعة الأزمات الدولية، "إيران في العراق: ما مدى النفوذ؟"

http://www.crisigroup.org/home/index.cFm?id=332881=6.

(6) أنظر: كريم سادجان بور، "توجيهات لمقاربة إيران"، المستقبل العربي، عدد 344، أكتوبر 2007، ص 33.

وغيرها من المصالح الأنانية الضيقة التي تسعى إليها على حساب العراق،[1] فـإن هذا لا ينفي خشية الولايات المتحدة من قيام حكومة شيعية في العراق لأسباب تتعلق بالخوف من نفوذ إيران، وقيام جمهورية إسلامية شبيهة بالجمهورية الإيرانية، بالإضافة إلى عدم قدرتها على جمع إيران والعراق معا، كما يحتفظ العرب بمصلحتهم في احتواء إيران وعدم تفكك العراق واستئثار مصالح الشيعة على حساب السنة،[2]

ولكن هذا لا ينكر بدوره حقيقة التوافق الإيراني-الأمريكي في مسائل عدة مثل:عدم عودة العراق دولة إسلامية أو عربية قوية أو كليهما، والسعي إلى بناء عراق ضعيف وتابع يضمن للولايات المتحدة مصالحها الاستراتيجية في المنطقة وعلى رأسها النفط، ويعطي لإيران الفرصة في إيجاد نظام ضعيف وتابع يفتقر للشرعية وفي حاجة إلى المساعدة الخارجية، ومن خلاله يتم استبعاد السنة والحد من فاعلية المقاومة.[3]

المطلب الثالث: الوطن العربي: في البداية يمكن الإشارة إلى أن الأزمة العراقية وقعت بالتزامن مع وجود أوضاع عالمية تتميز بإنفراد الولايات المتحدة في قيادة العالم، وأخرى عربية تتسم بالانقسام والتباين في درجة المواقف والارتباط مع الولايات المتحدة تبعا لمصالح اقتصادية وسياسية وعسكرية معينة.

إن الضعف الذي يتميز به النظام العربي بنيويا ووحدويا، جعل الموقف العربي الرسمي يكتفي في البيان الختامي لقمة بيروت عام 2002 وقمة شرم الشيخ المصرية التي عقدت في شهر مارس 2003 ، بالإعلان عن رفض ضرب العراق والامتناع عن تقديم أي مساعدة أو تسهيلات تمكن من استهداف سلامة أمنه ووحدة أراضيه أو أي دولة عربية أخرى، ثم الخروج في اجتماع مجلس الجامعة العربية المنعقد في القاهرة بتاريخ 22-24مارس 2003 بمجموعة من المقررات منها:

- إدانة العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق؛

---

(1) أنظر: خير الدين حسيب،،" حول التطورات في العراق: المقاومة تقوى وتنتشر والقوات الأمريكية تضعف"، المرجع السابق،ص 244.

(2) أنظر: جورج فريد مان،" مستقبل العراق: البحث عن توازن تجاه إيران"، في مجموعة من المؤلفين، الاحتلال المريكي للعراق صوره ومصائره، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2005) ،ص ص 164-167.

(3) من مؤشرات ذلك، عدم اعتراف إيران بشرعية المقاومة ودعمها اللامشروط للانتخابات والعملية السياسية في العراق، والرغبة الأمريكية-الإيرانية في تحييد وإضعاف وعزل التوجهات القومية والإسلامية السنية والشيعية العربية. للمزيد راجع: الشفيع بومنجيل، المرجع السابق، ص ص 64-67.

- المطالبة بانسحاب قوات الاحتلال؛
- تحميلها مسؤولية العدوان المادية والأخلاقية.

وأمام ضعف النظام العربي واتسام الواقع العربي بنوع من التناقض والاختلاف في المواقف والرؤى وغياب روح الاجماع ومسؤولية التنفيذ للمقرارات الصادرة، وانتشار القواعد العسكرية الأمريكية في عدد من البلدان العربية وغيرها من الأسباب التي زادت في إضعاف هذا النظام وإخفاقه في مواجهة تداعيات العدوان المختلفة، يبرز انسياقه مع سياسات الاحتلال وتعاونه معه من خلال الموافقة العربية على شغل مجلس الحكم الانتقالي مقعد العراق في الجامعة العربية في سبتمبر 2003 كما رأينا للمساعدة على صياغة الدستور وتشكيل حكومة عراقية منتخبة وذات سيادة.

وهو ما يعني، أن المواقف العربية ومن ورائها النظام العربي لا تقوم إلا على سياسة رد الفعل في ظل عدم القدرة على بلورة مبادرات معينة من شأنها حل الأزمة ووضع القرارات الصادرة موضع تنفيذ. [1]

ويبدو أن الموقف العربي مما يجري في العراق يقوم على حسابات ترتبط بالأهداف الأمريكية ومصالحها أكثر من أهداف ومصالح الأمة العربية ونظامها العربي، حيث الخوف من التوجهات الأمريكية الرامية إلى تغيير المنطقة وربطها بمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، بناء على الفكرة التي تقول بأن التغيير سيبدأ من العراق ثم يتم تعميمه على باقي أنحاء المنطقة، ومن ثم اصبح التغيير في المنطقة محكوم بمجموعة من العوامل منها:

1- المزيد من التقاعس في دعم المشروع الأمريكي لإفشال سياسة تغيير الحكومات بالقوة للحفاظ على أنظمة الحكم، وصد محاولات نشر قيم الدولة ومفاهيم السوق والثقافة الغربية؛
2- عدم تأييد العملية السياسية الجارية في العراق لأسباب تتعلق بالخوف من انتشار الدور الإيراني وامتداد نفوذه، ومسائل ولاء الشيعة وظلم السنة وتردي الأوضاع الأمنية؛

---

[1] أنظر: أحمد يوسف أحمد،"النتائج والتداعيات على الوطن العربي" ، في :احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا" المرجع السابق، ص ص 328-338

3- عدم القدرة على المواجهة بسبب ضعف الأنظمة وخاصة الخليجية باتفاقيات ثنائية دفاعية-تعاونية مع الولايات المتحدة، وقلقها من التوسع الإيراني الإقليمي وقوته النووية. فالسعودية مثلا لا تريد أن ترى على حدودها«عراقا شيعيا، وإيران نووية، ودولا خليجية- جزرية لا ترى في الروابط التاريخية معها مبررا للتنسيق والتوحد... ».[1]

وإذا كانت السعودية من مصلحتها ومصلحة الدول العربية الأخرى عدم تفكك العراق وهيمنة الشيعة دون مصالح السنة،[2] فإن المبادرة الأمريكية القائمة على تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، وبناء مجتمع المعرفة وتوسيع الفرص الاقتصادية، لا يمكنها أن تنجح من خلال التركيز على نشر أفكارها السطحية دون توافر فعلي للإرادة الذاتية وتتطابق مع ظروف وخصائص كل دولة على حدة.[3]

كما أن ما يميز الوضع الإقليمي المحيط بالعراق بما فيها البلدان العربية هو غياب لأي إستراتيجية هجومية (معلنة) ضد الولايات المتحدة، بقدر ما هناك دعوات إلى ضرورة التمييز بين الأعمال الإرهابية وحق الشعوب في الكفاح المشروع من أجل التحرر والاستقلال وضرورة نقل السلطة للعراقيين وتدعيمها بالطريقة التي تحقق رضا الشعب العراقي وتضامنه، ومشاركة جميع العراقيين وإشراف الأمم المتحدة على وضع الدستور وإجراء الانتخابات، وضرورة عودة الأمن والاستقرار للعراق وسيادته والتنديد بالاحتلال وغيرها.[4]

أما الهدف من سياسات المحافظين الجدد من نشر الديمقراطية فهو لا يدخل إلا في إطار محاولة زعزعة الوحدة العربية لخدمة المصالح الأمريكية المختلفة في المنطقة. فالولايات المتحدة لا يمكنها القبول بنتائج مشاركة ديمقراطية حقيقية تبرز ضد مصالحها، ولها ما يعاب عليها من هذا الجانب في ممارساتها الداخلية والخارجية التي تعبر عن وجود شرخ واضح بين الشعارات التي ترفعها والسلوك

---

[1] أنظر: فتحي العفيفي، "الاستقطاب الإقليمي والتحولات الجيو-إستراتيجية: الخليج العربي في العام 2006"، المستقبل العربي، عدد 333، نوفمبر 2006،ص ص 102-114.
[2] جورج فريدمان، المرجع السابق،ص 167
[3] أنظر : أحمد يوسف أحمد، المرجع السابق،ص ص 344-345.
[4] أنظر: طلال عتريسي ، المرجع السابق،ص ص 458-459.

الذي تسلكه على ارض الواقع، حيث الرغبة في الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية على المنطقة وشعوبها.

ويعتبر مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الجديد من أهم المبادرات التي جاءت في هذا الإطار لغرض الهيمنة على الأمة العربية وضرب مشروعها الوحدوي والنهضوي بوسائل وأشكال مختلفة، قد تكون عدوانا أو احتلالا عسكريا كما يجري الآن في العراق أو عن طريق سياسة إبرام المعاهدات والاتفاقيات الثنائية لتكبيل القوة العربية وفرض سياسة التطبيع مع إسرائيل، بحجة السلام في مجال العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية. علما أن هذا المشروع الذي يحاول استغلال النواقص العربية الثلاث فيما يتعلق بالحرية ودور النساء والمعرفة من شانه التاثير على مصالح البلدان الغربية المتقدمة، حتى وإن كان هدفه الأساسي يتمثل في المزيد من الإضعاف والخضوع للسياسات الأمريكية وضرب المقاومة وتبرير سياسات العدوان في العراق وفلسطين.[1]

إن الهدف من إعادة بناء العراق وتغيير هياكله الاقتصادية وبنيته الاجتماعية والسياسية بما يتوافق وطموحات الإدارة الأمريكية، لا يصب إلا في الرغبة في تحقيق الهيمنة على العراق ومنطقة الشرق الأوسط خاصة فيما يتعلق بإقامة منطقة تجارة حرة مفتوحة أمام الهيمنة الأجنبية الأمريكية والإسرائيلية.[2]

ولعل من آثار ذلك على الاقتصادات العربية حسب الوثيقة التي صدرت عن الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية للدورة 94، ما يتعلق بإمكانية تغيير العقود وعدم منح التسهيلات والأفضلية اللازمة في توقيعها كما كان الحال في إطار برنامج "النفط مقابل الغذاء"، حيث بلغت قيمة العقود التي أبرمت مع عدد من الدول العربية 44 مليار و335 مليون دولار حتى فيفري 2003، و بلغ حجم الخسائر الاقتصادية العربية خلال الحرب بين 60 و80 مليار دولار، كما تباينت تأثيرات الحرب من قطاع اقتصادي لآخر، كتلك المتعلقة بقطاع النفط وعلاقته بالاقتصادات العربية سواء من حيث تراجع أسعاره أو ارتفاعها، وخاصة على الدول غير النفطية التي كانت ترتبط باتفاقيات

---

[1] للمزيد: راجع : اشرف بيومي ،" العصر الجيد للإمبريالية : وسائل المقاومة الشعبية عربيا ودوليا" في: احتلال العراق وتداعياته عربيا ودوليا وإقليميا، المرجع السابق،ص ص 819-826.

[2] أنظر: مفيد الزبيدي، نفس المرجع السابق، ص ص 894-895.

خاصة مع العراق، وخسارة في العلاقات التجارية، وانفتاح السوق العراقية على منتجات عالمية ذات جودة وأسعار منافسة، وهو ما ستكون له تداعيات على العديد من المؤسسات والمصانع العربية وارتفاع البطالة التي قد تزيد عن 42 مليون عامل عاطل عن العمل، فضلا عن تأثيراتها السلبية على قطاعات السياحة والتامين والأسواق المالية والاستثمار العربية. [1]

وأخيرا، إذا كان الوضع في العراق يقوم أساسا على وجود مواجهة بين مشروعين متضاربين في الأهداف والمصالح هما: المشروع الأمريكي-الصهيوني والمشروع العربي ووجود أطراف داخلية وأخرى إقليمية لها مصالحها المختلفة في ذلك،فإن ذلك يساهم في إطالة أمد الاحتلال ويجعل مصير الصراع القائم متوقف على ما تسفر عليه هذه التجاذبات.

وفي هذا يبرز دور المقاومة التي تعمل في بيئة إقليمية ودولية رافضة لها، في ظل الضغوط الأمريكية على الأطراف الإقليمية وبخاصة العربية التي يعتبرها مجرد حملة ضد الإرهاب والتطرف والأصولية، ومطالبتها الدائمة بحماية الحدود ومنع المتسللين والمقاتلين إلى العراق، وتوجيه هذه التهم خاصة لسوريا وإيران للمزيد من الضغط عليهما وتطويعهما من أجل خدمة مصالحها.

ومن هنا ربما كان عدم التدخل العربي في الشأن العراقي، ورفض إرسال قوات عربية وتدعيمها للعملية السياسية وفتح سفارتها بالعراق، بسبب الوضع الأمني المتردي وتطور قوة المقاومة واتساع نطاقها.في حين تبقى مسألة إرسال قوات عربية تعمل تحت القيادة الأمريكية وتحل محل القوات الأمريكية التي تنسحب، كبديل مهم في حل المأزق العراقي حتى يمكن إغراء السنة بالمشاركة في العملية السياسية، وبالتالي احتواء المقاومة ووضع حد للاستنزاف المتزايد في قواتها وخسائرها، ومن ثم الانخراط في المشروع الأمريكي وتحييد الدور الإيراني المتزايد، ومنع قيام دولة شيعية إسلامية على الطريقة الإيرانية. [2]

---

[1] أنظر: وثيقة ورقة الغرف العربية حول آثار الحرب الأمريكية على العراق، المرجع السابق، ص ص 214-219.

[2] أنظر: محمد السعيد إدريس، المرجع السابق، ص ص 42-74.

المبحث الثالث
الأبعاد الأمريكية ومصير العراق

الإصرار الأمريكي على التدخل العسكري المباشر في العــراق دون اكتــراث بالشرعية الدولية وعدم قدرتها على إثبات ذرائع الحرب، بالإضافة إلى فشلها فــي معالجة مشاكل العراقيين المختلفة، أدى إلى بروز مجموعة مــن الأبعــاد الــسلبية بشأنها، كفقدان المصداقية وارتفاع حجم الخسائر المادية والبــشرية بــالتزامن مــع انتشار العنف والتطرف والمقاومة، فضلا عن بروز الدعوات المنادية بالانــسحاب والتفاوض وتراجع معدل النمو الاقتصادي، وغيرها من الأبعاد التي ســتؤثر علــى مصير العراق وعملية التحول الديمقراطي به. كما سنحاول توضيحه في المطلبــين التاليين:

- المطلب الأول: الأبعاد الأمريكية.
- المطلب الثاني: مصير العراق في المستقبل.

المطلب الأول: الأبعاد الأمريكية: من الأبعاد السلبية التي خلفها التدخل العسكري الأمريكي- البريطاني في العراق واحتلاله، فقدان الولايات المتحدة لمصداقيتها بسبب عدم وجود أدلة تثبت الذرائع التي قدمتها كأسباب رئيسية لإعلان الحرب بالنسبة لامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل أوصلاته بالقاعدة، وانتشار مشاعر العداء والكراهية لها في مختلف أنحاء العالم لا سيما في البلدان العربية والإسلامية، وانتشار العنف والتطرف والمقاومة المسلحة ودعمها، وبروز أفكار مثل التي تصور الحرب على الإرهاب بأنها حملة صليبية ضد الإسلام. كما كشفت هذه الحرب عن بروز رؤيتين متناقضتين بين أروبا والولايات المتحدة بسبب صدام المصالح في حل القضايا والنزاعات الدولة.[1]

وأدى الإصرار الأمريكي على خوض الحرب دون أي اكتراث بالشرعية الدولية، إلى بروز نوع من التجاذب والاستقطاب بين قوتين هما: الرأي العام العالمي والولايات المتحدة التي تقوم سياستها الخارجية في ظل الإدارة الحالية على فكرة الإنفرادية والحروب الاستباقية وتغيير الأنظمة ، للمزيد من التحكم في مصير العالم والهيمنة عليه بناء على مبدأي القوة العسكرية ومقولات الصراع الثقافي لتبرير شرعية أعمالها، بالرغم من التراجع الذي يشهده اقتصادها واضطرارها إلى الاستدانة بسبب تزايد الإنفاق العسكري وعجزها المالي.[2]

ويبدو الخطر في توجهات الإدارة الأمريكية الغير معلنة على مستوى العراق في الرغبة في إضعافه وربما تقسيمه إلى كانتونات وأقاليم عرقية وطائفية، كتلك التي تدعو إلى تقسيمه إلى ثلاثة دويلات: دولتين غنيتين بالنفط شيعية في الجنوب وكردية في الشمال، ودولة سنية أخرى في الوسط تبقى دون موارد.

وهذه التصورات التي يبدو أنها تستهدف ليس فقط العراق وإيران بحكم تنوعهما العرقي والمذهبي وإنما ايضا سوريا وتركيا، بالإضافة إلى دول الخليج العربي. وهو ما يتوافق مع تصورات مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الجديد الذي يسعى إلى تفتيت دول المنطقة كما رأينا إلى مجموعة من الدويلات على أسس عرقية ودينية ومذهبية وطائفية لضرب مقومات الوحدة الوطنية للدول العربية

[1] أنظر: إيريك رولو، "النتائج والتداعيات دوليا" ، في :احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، المرجع لاسابق، ص ص 474-476
[2] أنظر: الفضل شلق، نفس المرجع ، ص ص 480-481.

والإسلامية وإضعافها للمزيد من الهيمنة الأمريكية-الإسرائيلية على المنطقـة، خاصـة وأن أسباب التدخل الأمريكي في العراق عديدة يلخـصها الباحـث الأمريكـي مايكـل هدسون في السعي إلى تعزيز« ...الأمن القومي لإسرائيل، وإلغاء الخطر الذي يـشكله العراق على دول خليجية، وتفكيك الاقتصاد الإشتراكي الموجه في هذا البلد، وتعزيـز بعض المؤسسات النفطية الأمريكية، وتفكيك ... السلطة المركزية السيئة وإحالتها إلـى الشيعة والأكراد في شكل مشروط».[1]

والبداية كانت بقدرة الولايات المتحدة في تحويل أزمة العراق مع الأمم المتحـدة إلى قضية خاصة تتعلق بأمنها القومي ومصالحها الحيوية لغرض السيطرة على العـالم والتحكم في موارده النفطية. ولهذا جاءت الحرب على العراق باعتباره البوابة الأولـى لضمان هذه السيطرة بالنظر لموارده النفطية الهائلة وموقعه الجيوبوليتيكي الذي يساعد على تحقيق المشروع الأمريكي في تغيير خارطة المنطقـة وإعـادة توزيـع ثرواتهـا البترولية وتركيبتها الاجتماعية ومناهجها الاقتصادية والتعليمية والتربوية. وهو ما يعني أن المستهدف ليس العراق فحسب وإنما النظـام العربـي الإقليمـي بكـل مؤسـساته ومكوناته.[2]

ويذهب البعض إلى أن الولايات المتحدة التي« لن تبقى إلى الأبد في العـراق ، فإنها تحتاج إلى قوتين حليفتين لها في المنطقة هما: إسـرائيل وتركيـا...»[3]لتوليـة السيطرة الأمنية على منطقة الشرق الأوسط، ولو أن هذا العامل يبقى صعب التحقيـق بسبب الممانعات التي تعترض طريقه وأهمها الممانعة العراقية المتمثلة فـي المقاومـة المسلحة للاحتلال والمقاومة السياسية بسبب عدم المشاركة في الانتخابات والإنخـراط في العملية السياسية، وانتشار أعمال العنف الطـائفي، والإرهـاب والانقـسام بـشأن الفدرالية والدستور وبنوده المختلفة، والانتخابات والاحتلال وغيرها.[4]

---

[1] أنظر: جاسم يونس الحريري، المرجع السابق، ص ص 642-644.

[2] أنظر: رئيس قسم الدراسات الأوربية في مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد. د.ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع السابق ، ص ص 360-361.

[3] بلال الحسن، "إسرئيل في ضوء نتائج الحرب" ، المرجع السابق، ص 388.

(4) المرجع نفسه،ص ص 389-390

لقد ظهرت إشاعات بأن الأمريكيين والإسرائيليين هم الذين صــاغوا الدســتور وعزز هذا الاعتقاد وجود عدد من المسودات وتعيين السيد نوح فيلدمان المنسوب إلــى اليهودية الأرثوذكسية في مهمة صياغة الدستور.[1]

ولكن هذا لا يعني بدوره اختفاء مبررات الاحتلال وأدواتــه المــساعدة علــى الهيمنة والتغيير المتمثلة في:[2]

- قوة التغيير القسرية التي تمارسها قوات الاحتلال؛
- الأجندة الثقافية الرامية إلى قلب المفاهيم وترسيخها بمــا يتماشــى وقبــول الهيمنــة العالمية في ظل العولمة؛
- البعد الاقتصادي والقيمي الذي يتخذ من العــراق منطلقــا لــه لتحقيــق المــصالح الاقتصادية الأمريكية- الغربية؛
- ضرب المشروع القومي العربي،
- التغيير في المناهج وتقسيم العراق؛
- خلق سياسة ملء الفراغ.

وعليه يمكن القول أن الاستراتيجية الأمريكية في العراق تقوم على:

- ضرورة وجود مجموعات طائفية حاكمة لضمان عدم الاستقرار والمزيد من التحكم في العراق؛
- شغل العراقيين بالموضوعات المعقدة سواء التي يثيرها الدستور كمشكلة الفدراليــة والثروات او التي تتعلق بالإرهاب والاحتلال ومشكلة تهمــيش الــسنة وتــداعياتها المختلفة بغرض النيل من شرعية المقاومة وإضعافها؛
- لا يهدف الانسحاب الشكلي سوى إلى خلق عراق نصف محتل؛[3]
- تعزيز مصالحها من دون خسائر قد تزيد في كلفة الحرب التي أدت إلــى ارتفــاع مستوى العجز السنوي وتراكم الديون وتراجع في معدل النمو الاقتصادي، ناهيــك

[1] أنظر: عبد الحسين شعبان ، "الدستور ونظام الحكم" ، المرجع السابق،ص ص 502-503
[2] أنظر: سعدون المشهداني، نفس المرجع ، ص ص 702-704
[3] أنظر: فتحي عفيفي ، المرجع السابق ، –ص ص 107-113

عن الخسائر المادية والبشرية،[1] وارتفاع مستوى الانفاق العسكري الذي بلغ 6.5% من إجمالي الناتج المحلي.[2]

وعموما يمكن تلخيص الاستراتيجية الأمريكية في العراق إلى محاولة تفتيت الوحدة الوطنية ، وتحويل التنوع الطبيعي في تركيبة البلاد الدينية والعرقية والمذهبية إلى عامل للتناحر والنزاع لإضعاف المقاومة وضمان مصالحها ، وكذلك العمل على تحويل الأحزاب والصحافة ومؤسسات المجتمع المدني إلى هياكل ارتزاقية لإضعاف الحياة الحزبية وتمجيد الاحتلال وتبريره وإخفاء مآسيه.[3]

وهي بالنسبة للعالم العربي تهدف إلى بناء نظم موالية والحصول على ثروات بلا منازع وضمان نهائي لأمن إسرائيل وبما يتوافق مع إستراتيجيتها العالمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب وتشجيع الإسلام الليبرالي والدعوة إلى الإصلاح واعتماد الديمقراطية.[4]

وكما أصاب الشلل برنامج المساعدات والتنمية الاقتصادية، وجعلها هدفا للمقاومة،« لقد خلق استخدام الأمن بواسطة العقود صورة قوى مرتزقة وانهارت فعليا جهود كسب القلوب والعقول في مناطق مضطربة »[5]فإن المعاملة السيئة للسجناء العراقيين تؤدي إلى توجيه النقد للولايات المتحدة وتزيد في نطاق المتطرفين والمقاومين السنة والشيعة ووسائط الإعلام والمثقفين المعادين للولايات المتحدة في العالم العربي وأوربا على حد سواء.[6]

وهذه الأوضاع وغيرها أسفرت عن إنتاج وضع يقول عنه الخبير الاستراتيجي أنتوني كوردسمان أنه « ... حالة حرب أهلية محدودة، فحركة المقاومة التي بدأت صغيرة ... أخذت بالتوسع ...وهي الان صراع طائفي وإثني واسع ... والصراع

---

[1] أنظر: خير الدين حسيب ، "المشاهد المستقبلية المحتملة في العراق" ، المرجع السابق، ص ص 24-26. وأيضا نفس المؤلف في:"حول التطورات في العراق:المقاومة تقوى وتنتشر والقوات الأمريكية تضعف "، المرجع السابق، ص ص 226-228.و "خير الدين حسيب يناقش هموما عراقية: الاحتلال – الأكراد- النفط- الصراع الطائفي"، المرجع السابق، ص 169.

[2] أنظر: دان بليش ومارتن بوتشر، "النظر في احتمال حرب مع إيران" ، المستقبل العربي ، عدد 344، أكتوبر 2007، ص 120

[3] أنظر: باقر إبراهيم، المرجع السابق، ص ص 159-160.

[4] أنظر: عبده مختار موسى ،" مستقبل العلاقات السودانية – الأمريكية بعد اتفاقية السلام" ،المستقبل العربي ، عدد 319، سبتمبر 2005، ص ص 64-65.

[5] أنظر : أنتوني كوردسمان ، "العراق ما العمل ؟"، المرجع السابق، ص ص103.

[6] المرجع نفسه، ص 127

الطائفي بين العرب السنة والعرب الشيعة، والصراع الإثني في ما بين العرب والأكراد قد يتصاعد ...ليؤدي إلى تقسيم البلاد و إلى ما هو أكثر»[1]

وهو ما يعني أن التغيير المراد في المنطقة أن يكون من خـلال تبنـي سياسـة الفوضى البناءة أو الزعزعة بالديمقراطية، قد يفشل كما فشلت الولايات المتحـدة فـي القضاء على المتطرفين ومواجهتهم ولجم ارتفاع أسعار البترول التي ارتفعت في شهر ماي 2008 إلى 125 دولار.

لقد استطاعت المقاومة العراقية أن تفرض على الأمريكيين خيـار الانـسحاب بغض النظر عن حدوده، وخيار التفاوض معها ووضـع جـدول زمنـي للانـسحاب وتخفيض القوات، والبحث عن البديل العربي والعراقـي (العـرب الـسنة) لاحتـواء المقاومة ، والتخبط الأمريكي في محاولة وضع خطة شاملة لإنجـاح مـشروعها فـي العراق ومن دون ضغوط من الداخل الأمريكي خاصة.

المطلب الثاني: مصير العراق في المستقبل: إن الوضع الداخلي السائد في العراق المتميز بوجود تمترسات مذهبية وإثنية وحزبية ضيقة، وعدم التمتـع بالـسيادة، والتـدخلات الأجنبية الإقليمية ، والاختلاف حول مسائل وجود قوات الاحـتلال وعلاقـة تأثيرهـا بالمشاركة في العملية السياسية ومشكلات التقسيم الطائفي والمذهبي والإثني واستمرار تفاقم الإرهاب والفساد والرشوة وتدهور الخدمات ومستوى المعيشة والبطالـة وإعـادة بناء الدولة والاعمار ، بالإضافة إلى مشكلات الدستور التي تحتاج إلى تعـديلات فـي صياغات جديدة متفق عليها قد يؤدي إلى بروز احتمالات عديدة منها:

– أن التقسيم على اساس طائفي وإثني ومذهبي وحزبي والاعتماد في ذلك على قوانين ومؤسسات ودعم داخلي وخارجي قد يوطد من مزاياه و يجعل من الـصعب التنـازل عنها في المستقبل، بالإضافة إلى إمكانية خلق عراق جديد منقـسم ومتعـدد الهويـات التجزيئية.

– الاستمرار في حالة الاحتلال وتضارب المواقف وعدم القدرة على الـسيطرة علـى الوضع سيؤثر على بناء الديمقراطية في العراق، وبالتالي نقلها أو نشرها في المنطقـة وتزداد الضغوط الداخلية والخارجية المطالبة بالانسحاب وإنهـاء الاحـتلال ووضـع

---

[1] أنظر: أنتوني كوردسمان ، "تطور قوات العراق وتحدي الحرب الأهلية : هل بمقدور القوى العراقية إنجاز المهمة "، المستقبل العربي، عدد 334، ديسمبر 2006، ص 127

العراق تحت إشراف الأمم المتحدة لتنظيم الانتخابات وانتقاله إلى الديمقراطية بطريقة سلمية ومشروعة.[1]

وهو ما يجعل مستقبل العراق متوقف على وجود استمرار الاحتلال والمقاومة وتطورات الوضع السياسي والاجتماعي الداخلي العراقي وتجاذبات ضغوط الأطراف الدولية والإقليمية. وعلى هذا الأساس قدمت مجموعة من التصورات لمصير مستقبل العراق يمكن إجمالها بصفة عامة في:

- من حيث دور الأمم المتحدة والمقاومة في العراق هناك تصور يرمي إلى ضرورة نقل المسؤولية السياسية والأمنية مؤقتا بعد انسحاب القوات المحتلة إلى منظمة الأمم المتحدة وتحديدا إلى مجلس الأمن لتشكيل حكومة عراقية انتقالية تعمل تحت إشرافها وبالاستعانة بقوات عربية تتكون من الدول التي لم تشجع وتسهل الاحتلال مثل سوريا والجزائر والمغرب. لتنسحب بعد إعادة تكوين الجيش العراقي على أسس غير سياسية ويتم بعدها إعداد قانون الانتخابات وإجرائها بإشراف دولي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة ومنظمة حقوق الإنسان لتشكيل مجلس نيابي يضع دستور دائم الذي يعرض بدوره على الاستفتاء ثم تبدأ العملية السياسية بتشكيل حكومة جديدة وانتخاب رئيس الجمهورية على ضوء نتائج الانتخابات وتشكيل هيئة قضائية مستقلة للنظر في جميع الشكاوى أو القضايا الخاصة بارتكاب الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في فترة الاحتلال وقبلها.مع العلم أن الحكومة الانتقالية تكون وطنية عراقية تتألف من الكفاءات المستقلة وغير الحزبية تعمل على اطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتقديم التعويضات واعتماد سياسة نفطية عقلانية وتطوير قانون الحكم الذاتي في كردستان العراق بالإضافة إلى تشكيل مجلس أعلى لحقوق الإنسان.[2]

وهو ما يعني أن الخيارات المستقبلية لمصير العراق يحددها دور المقاومة ومدى قدرتها على الضغط على الاحتلال ودفعه لإعادة حساباته خاصة في قدرتها على تعطيل مشروع المحاصصة الطائفية والتقسيم العرقي والجغرافي الذي من شأنه مضاعفة المواقف الرافضة للاحتلال والحرب في داخل العراق وخارجه بما فيها

---

[1] أنظر: بلال الحسن ، المرجع السابق، ص 391.

[2] حول بنود المبادرة المختلفة أنظر مثلا: خير الدين حسيب ، "المشاهد المستقبلية المحتملة في العراق" ، المرجع السابق ص ص 19-20 وكذلك نفس المؤلف ،"العراق إلى اين؟"، المرجع السابق، ص 19، وأيضا احمد يوسف أحمد ونفين مسعد،المرجع السابق، ص ص 149-152

الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها. الأمر الذي يزيد بطبيعة الحال في أهمية التفاوض والاستعداد للحديث مع المقاومة كطرف له وزنه السياسي والعسكري.[1]

أما على صعيد الولايات المتحدة، فإن هناك تضارب في الحلول بين من يرى انسحابها بسبب بعض الخسائر المادية والبشرية التي لحقت بها ضرب من الخيال، مادام العراق «... أصبح حلقة أساسية في مجمل الاستراتيجية الكونية والإقليمية والأمريكية وانهزامها فيه سوف يهز مكانتها الدولية،...وأن العمليات المسلحة سوف تطيل من أمد الاحتلال والتواجد الأمريكي وتدفعه لتغيير أشكال عمله».[2] بينما تذهب المجموعة الدولية للأزمات إلى تصنيف مشكلات الاحتلال المختلفة في: تدريب القوات العراقية، وغموض الأهداف الأمريكية، وعدم خفض الوجود العسكري الأمريكي المرئي، ووطأة مفردات الخطاب المستخدمة، واستقلال المؤسسات الجديدة، واستقرار العراق الاقتصادي، ومشكلات البيئة الإقليمية.[3]

أما الخبير الاستراتيجي أنتوني كوردسمان فيرجع مفتاح النجاح الأمريكي في العراق، إلى ضرورة وضع أهداف واقعية تساعد على خلق بنية سياسية مفتوحة تمنع وقوع الحرب الأهلية بين الشيعة والسنة وتطوير درجة التعددية، بالإضافة إلى العمل على مساعدة العراقيين في تولية أمورهم الاقتصادية ، وعدم الدخول في النزاعات الداخلية الشيعية، والتخلي عن مبادرات الشرق الأوسط الكبير في شكلها الراهن.[4]

وعلى المستوى العراقي، فالتصورات المستقبلية بصفة عامة تدور حول ضرورة تحقيق الاتفاق حول مجموعة من المبادئ والقضايا لمواجهة مختلف التحديات التي تواجه العراق ووحدته الوطنية، وفي مقدمتها وجود الاحتلال والتدخل الأجنبي في شؤونه الداخلية وشيوع مشاعر الخوف وعدم الثقة المتبادلة بين مكونات الشعب العراقي المختلفة. ولعل من أهم المبادرات المقدمة في هذا الإطار ما يعرف بـ "مشروع العقد الوطني العراقي" الذي طرحه رئيس الحزب الإسلامي العراقي طارق الهاشمي في سبتمبر 2007 بعد سلسلة من المؤتمرات والندوات والوثائق التي انعقدت

---

(1)أنظر: نصير محمد ، المرجع السابق، ص 217 .وللمزيد راجع أيضا: جوزرج ماكففرن ووليام بوولك ، المرجع السابق ص 75 وما بعدها.
(2) أنظر :جاسم يونس الحريري، المرجع السابق،ص 661 .
(3) انظر: تقرير المجموعة الدولية للأزمات ، "ماذا بإمكان الولايات المتحدة أن تفعل في العراق؟" ، المرجع السابق، ص ص 190-198
(4) أنظر: أنتوني كوردسمان، "العراق ... ما العمل؟" ،المستقبل العربي ، المرجع السابق، ص ص 65-67

في أماكن مختلفة كما سبق وأن رأينا، والذي تضمن 25 مبدأ لحل مشكلات العراق منها: [1]

- التمييز بين المقاومة التي هي حق مشروع لكافة الشعوب المحتلة والإرهاب؛
- الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛
- إقرار مبدأ التعددية وقبول الرأي الآخر والتداول السلمي على السلطة؛
- المصالحة الوطنية للجميع مقابل إلقاء السلاح والإيمان بعراق حر ديمقراطي فدرالي متعدد؛
- كتابة الدستور تكون بالتوافق العام؛
- حماية المال العام ، ونبذ الجرائم المرتكبة على الهوية والغلو والتطرف والتكفير ومحاربته وحرمة الاعتداء على دور العبادة؛
- القوات المسلحة ملك للجميع مع ضمان حياديتها ووطنيتها ومهنيتها، وعدم تشكيل جماعات مسلحة او مليشيات؛
- الثروات الطبيعية ملك لجميع الشعب العراقي وتدار من قبل الحكومة بالتوافق على السياسات والقوانين والإجراءات؛
- إدارة العراق من قبل حكومة مدنية قوية ووطنية؛ والإقرار بهوية العراق الإسلامية، والمساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات على أساس مبدأ المواطنة العراقية والانتماء للوطن الواحد؛
- رفض التدخل الأجنبي في المسألة العراقية؛ والتنافس على الوظيفة العامة على معايير الكفاءة والنزاهة وخدمة الوطن؛ شرعية الحكم تأتي على طريق الآليات الديمقراطية المعروفة؛
- إدارة العراق وحل مشاكله العالقة يكون بالتفاهم والتوافق السلمي ومن خلال العملية السياسية الدائرة حاليا؛
- اعتبار حالة إقليم كوردستان مقبولة وطنيا له خصوصية في إدارة شؤونه وفق الدستور وأن يحل مشاكله بالتوافق.

---

[1] أنظر: النص الكامل لبيان مشروع العقد الوطني العراقي .
http://www.islamonline.net/arabic/

ولكن بالرغم من أهمية هذه المبادرة، فإنها لم تجد أي التزام يذكر في هذا الجانب كغيرها من الحلول والاقتراحات المقدمة سابقا.

ولم يكن لها أي انعكاس يذكر، سواء بشأن المصالحة الوطنية أو استقرار الوضع الأمني الداخلي وعدم التدخل الإقليمي واستمرار الاحتلال ورفض الانسحاب أو جدولته الزمنية.

الأمر الذي يجعل الوضع السائد يتراوح بين أطرف التجاذب الأساسية: الاحتلال، والمقاومة، والعملية السياسية بعيوبها ونقائصها. ومن ثم تبقى الأزمة الدائرة أزمة سياسية وطائفية وإثنية بالأساس بين الأطراف المؤيدة للاحتلال والمعارضة له ولكامل العملية السياسية. مما يصبح من الصعب القول بنجاح عملية التحول الديمقراطي في العراق التي اصطدمت بظروف داخلية وأخرى خارجية غير ملائمة.

الخاتمة

الخاتمة

من التحليل السابق نستخلص أن فكرة إعادة بناء الدولة الوطنية العراقية بعد تدمير وتفكيك بناها التحتية والحيوية، تحددها جملة من الدوافع والأسباب الفكرية والاستراتيجية، وتفرض قيامها العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، كما ترتبط تأثيراتها بمجموعة من الأبعاد الداخلية والخارجية.

إذا كانت الديمقراطية فكرة قديمة ارتبطت بحياة الإنسان ونظامه السياسي والاجتماعي وعرفت تطورا تاريخيا مستمرا، انطلاقا من ظروف الواقع ومشاكله السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة، وبعد دفاع مستميت ودائم عليها، فإن مسيرتها التطورية جعلت مفهومها المعاصر محكوم بضرورة توافر مجموعة من الآليات التنظيمية والسياسية والحزبية والقانونية، كوجود دستور ديمقراطي وإجراء الانتخابات، وتشكيل الأحزاب، واحترام مبدأ التداول السلمي على السلطة، وحماية الحقوق والحريات العامة وغيرها من المقومات التي يحتاجها نمو واستمرار الحكم الديمقراطي وفعالية مؤسساته في ظل البيئة الملائمة، وانتشار الثقافة الديمقراطية الضرورية.

إن الديمقراطية ليست إلا بنية وآليات وممارسة سياسية وقانونية، يمكنها التكيف مع ظروف المجتمع وخصائصه الثقافية والاجتماعية والحضارية، وأن إجراءات التحول الديمقراطي التي تقتضي الاعتماد على الاختيار الشعبي وشرعية المؤسسات

واحترام القانون وتطبيقه و الفصل بين السلطات وتكريس التعددية السياسية والحزبيــة وحماية حقوق الإنسان وحرياته المختلفة، ليست إلا شرط للوصول إليها.

ولئن كانت ولادة الديمقراطية وتعزيزها حسب مداخل الانتقال الأساسية تحتــاج إلى دولة المؤسسات والرفاه الاقتصادي، وبروز الطبقة الوسطى في المجتمع، بالإضافة إلى أهمية دور النخب في مواجهة النزعة التسلطية وتشجيع الأداء الــديمقراطي، فــإن ذلك يعني أن هناك مجموعة من العوامل تساعد أو تعرقل عملية الانتقال الــديمقراطي، وفي مقدمتها مسألة الوعي بها وبشروطها، والرغبة العامة في تــدعيمها والمحافظــة عليها، ومسألة الاتفاق أو التجانس السياسي والاجتمــاعي، واحتــرام قــيم المــشاركة والحوار والتسامح والاعتدال والحرية والاختلاف، مادام أنها لا توجــد إلا فــي بيئــة تستوعبها، ولا تنضج إلا بعد استقرار ونمو اقتصادي واجتماعي وسياسي وفكري.

وبناء على ذلك، لا تعدو الديمقراطية إلا مجرد عملية تراكمية تاريخية شــاملة، في حاجة إلى ثقافة مدنية وسياسية، تساهم في بلــورة نموهــا واســتمرارها مختلــف مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية، دون أن ننسى دور العوامل الخارجية وأهميتها في تدعيم الحركة الديمقراطية وتنميتها ماديا ومعنويا بالرغم من تأثيراتها المتباينة، كما هو الشأن بالنسبة للبلدان العربية التي لم تسفر تجارب التحول الديمقراطي بها إلا على نوع من التعددية السياسية المقيدة، أو الهامش الديمقراطي المحدود للعديد من الأســباب

كما رأينا أهمها استمرار تغييبها أو تأجيلها انطلاقا من مصالح داخلية معينة وأخرى خارجية.

والعراق الذي لم يأت التحول الديمقراطي فيه برغبة داخلية وإنما بفعل إرادة خارجية وقوى عراقية مدعومة تعيش في الخارج، يلاحظ أن دوافع التحول فيه تتمحور بصفة عامة حول:

- موقعه الاستراتيجي وأهميته بالنسبة للمصالح الأجنبية لا سيما النفطية منها التي تزايد الخوف والقلق عليها جراء تنامي الأعمال الإرهابية في المنطقة.
- نمط بناء الدولة المتميز بالصراع على السلطة والانفراد بالحكم، ووجود سلسلة من الدساتير المؤقتة ، وغياب المشاركة في صناعة القرار، وضعف المجتمع المدني ، وقمع المعارضة السياسية وتهميشها، ومحاولة استغلاله لتبرير فكرة إسقاط النظام وتدعيم قوى المعارضة، بالرغم من أن الديمقراطية لم تكن من اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة وأولوياتها الأساسية.

- الاهتمام الأمريكي بالديمقراطية كان بسبب الخوف على مصالحها وتحديدا من التداعيات السلبية لظواهر الاستبداد والتخلف والعنف والإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل. الأمر الذي يجعل موقفها مشوبا بالازدواجية وعدم الصدقية لاسيما منها مسألة التوفيق بين رغبتها في السيطرة على العالم ومكافحة الإرهاب وبين مقتضيات الإصلاح والديمقراطية والتنمية المستدامة.

- الإصرار على ضرب العراق دون اكتراث بالشرعية الأممية وعدم إثبات حجة امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل وعلاقته بالإرهاب، يعني أن اهداف الولايات المتحدة تتجاوز العراق إلى الهيمنة على المنطقة والعالم اقتصاديا وعسكريا وسياسيا وثقافيا كما يبرز هذا الأمر في محددات الاتجاهات الفكرية والاستراتيجية التي تتمثل على العموم في الرغبة في الهيمنة على العالم وقيادته، وتعميم الثقافة الأمريكية ونشر مبادئ الليبرالية الغربية ، ومواجهة الخطر الأصولي، والقضاء على الإرهاب والدول التي تتساهل معه أو تدعمه وخاصة التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل أو تسعى لانتاجها، فضلا عن الرغبة في هيكلة المنطقة وإعادة صياغتها بما يتماشى وفكرة الشرق الأوسط الرامية إلى ترتيب الأوضاع كبديل عن النظام الإقليمي العربي، وتحقيق السيطرة على النفط، بالإضافة إلى تدويل الحرب على الإرهاب، وتغيير مسار الصراع العربي الإسرائيلي نحو الوجهة التي تتفق والرؤية الأمريكية-الإسرائيلية في حله أو إنهائه.

أما عن مسار التحول السياسي في العراق، فنلاحظ إلى جانب أن المعارضة جاءت كنتيجة طبيعية لظاهرة الاستبداد السياسي والتمييز الاجتماعي وعدم الاستقرار الداخلي بسبب حالات الحروب والتدخل الخارجي، خاصة من طرف الولايات المتحدة التي عملت بعد حرب الخليج الثانية على تدعيم مجموعة من الحركات المعارضة التي انقسمت بدورها إلى أنواع وأشكال ، كمعارضة الداخل

ومعارضة الخارج والمعارضة التي تحسب على طائفة الشيعة وأخرى لطائفة السنة بالإضافة إلى معارضة الأكراد.

كما أن عدم شرعية التدخل العسكري في العراق لم يمنع من عـودة الولايـات المتحدة إلى الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب، وإصدار قرار يسبغ الـشرعية علـى الاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق ويطلب من الأمم المتحـدة التعـاون مـع سلطته المؤقتة. وهو ما يثير التباسا حقيقيا حول دور مجلس الأمن ومن ورائه الأمم المتحدة وموقف أعضائه الدائمين الحقيقي من غزو العراق واحتلاله.

ولعل أهم ما يلاحظ على مرحلة الاحتلال، بروز مجموعة من التحديات التي واجهت إدارة حكم العراق بسبب انعدام وجود خطة بديلة أمام حل الجيش العراقـي ومؤسساته المختلفة، وانتشار الفوضى وتنامي الأعمال المسلحة، والتسرع في بنـاء العملية السياسية التي تميزت بمجموعة من المميزات أهمها: إنـشاء إدارة مدنيـة أمريكية، صدور مجموعة من القـرارات الأمميـة المباركـة للعمليـة الـسياسية والمشجعة لجهود سلطة التحالف المؤقتة وتدعيمها، تشكيل مجلس الحكم الانتقـالي، بالإضافة إلى عملية تنظيم الانتخابات وإجراءهـا وصـدور قـانون إدارة الدولـة العراقية المؤقت ثم صياغة الدستور الدائم والموافقة عليه بعد استفتاء عام، وتشكيل حكومات اتسمت بصفة عامة بالضعف والانقسام وغياب الحوار وبروز المحاصصة الطائفية السياسية والمذهبية والعرقية، فضلا عن انعقاد مجموعة مـن المـؤتمرات

والاجتماعات لضمان الدعم الدولي للعراق ومساعدته على إعـــادة البنـــاء وإعـــادة الإعمار ومعالجة مشكلات الديون والتعويضات، وتحقيق الأمن والمصالحة الوطنية سواء بهدف خلق دعم سياسي دولي لإضفاء المشروعية على الوجـــود العـــسكري الأمريكي في العراق واستمرار بقائه، والرغبة في تقليص الأعباء المادية والبشرية أو بغيره.

وهو ما أسفر عن بروز مجموعة من المعيقات التي تحول دون تحقيق التحـــول نحو الديمقراطية سياسيا ودستوريا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا.

وفي مقدمتها وجود الاحتلال واستمرار بقائه، باعتباره العامل الأساســـي فـــي تغذية المشاكل التي يعاني منها العراق، كعدم المشاركة في العملية السياسية ونقص شرعيتها وعدم مصداقيتها، وانعدام التوافق السياسي والاجتماعي وضعف الأحزاب وبروز المحاصصة الطائفية، بالإضافة إلى انتـــشار مظـــاهر الـــصراع الطـــائفي والمذهبي والتهجير وتحول الولاء من الدولة إلى الطائفة والعـــشيرة لـــضعف دور الدولة وهشاشة المجتمع المدني وعدم استقلاليته وغياب قـــيم التـــسامح والحـــوار والوعي، فضلا عن انتتشار مشكلات الفساد والرشوة وغياب الرقابة وارتفاع نسبة الفقر والبطالة والفوضى وأعمال النهب ونقـــص الخـــدمات وانتـــشار الأمـــراض والوفيات بين الأطفال ودرجة التلوث الاشعاعي وانتهاكات حقوق الإنسان المختلفة.

وهذا، بسبب تنامي الأعمال المسلحة وتنوعها بين عناصر المقاومة الوطنية العراقية والإرهاب والمليشيات المسلحة وغيرها.

وهو ما يعني أن هذه الأوضاع لا تساعد على نشأة الديمقراطية واستقرارها، التي لا تكون إلا في بيئة ذات ظروف مساعدة ثقافيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا، ومن ثم يعتبر وجود الاحتلال واستمراره بالعراق لا يصب في مصلحة الديمقراطية، مما انعكس بدوره على بروز مجموعة من الأبعاد أو التداعيات داخليا وخارجيا.

إن التداخل بين اهداف الاحتلال ومصالحه وبين متطلبات العملية السياسية الجارية في العراق أدى إلى بروز مجموعة من الأبعاد منها:

- نقص شرعية وضعف مصداقية العملية السياسية، وبروز الشكوك حول الدوافع الأمريكية من تحرير العراق ونشر الديمقراطية؛
- تغذية ثقافة العنف والمقاومة، ومن ثم المزيد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية؛
- التقسيم الطائفي للعراق وتدعيمه قانونيا وسياسيا؛
- تهيئة ظروف الانفصال والاستعداد له؛
- الانحياز للطائفة على حساب المواطنة ؛

- فشل سياسة إعادة الإعمار وغياب البيئة الملائمة للاستثمار، وبروز ظواهر الفساد والرشوة والتهريب والقتل العشوائي والطائفي والنزوح الداخلي والخارجي والنهب وتبديد المال العام...
- ضعف الأحزاب السياسية وتغذية طابعها الطائفي؛
- عدم الاعتماد على معايير الكفاءة والخبرة اللازمة؛
- تزوير الانتخابات وعدم الوعي بأهميتها والتوافق حولها؛
- مقاطعة العملية السايسية من طرف بعض القوى وبروز أفكار تدعو للمشاركة فيها من أجل تحقيق بعض المكاسب والامتيازات القومية والطائفية على حساب المصالح العامة؛
- ارتفاع تكاليف إعادة الاعمار وعدم القدرة على مواجهة مشكلات العراق المختلفة بما فيها مشكلات الديون والتعويضات المترتبة عليها؛
- تفكيك المؤسسات والشركات العامة ، الفلتان الأمني وعدم الاستقرار؛
- استمرار التدخل الإقليمي في شؤون العراق الداخلية لحماية وتحقيق المصالح والطموحات السياسية والاقتصادية المختلفة، كما هو الشأن بالنسبة لتركيا وإيران؛
- ضعف الموقف العربي وهشاشة دوره في مواجهة وحل المأزق العراقي، وتأرجحه بين خيار الامتناع عن المساعدة والمسايرة لسياسات الاحتلال

الجارية، سواء بالنسبة لموقف الجامعة العربية الضعيف أو موقف الأنظمة الحاكمة التي تخاف على مصالحها.

أما الولايات المتحدة التي تسعى إلى المزيد من الضغط على البلدان العربية من أجل ضمان مساعدتها على احتواء المقاومة الوطنية وإرغام القوى السنية على المشاركة في العملية السياسية ووضع حد لخسائرها البشرية والمادية المتراكمة، يمكن ملاحظة بخصوصها مجموعة من الأبعاد أهمها:

- فقدان مصداقيتها بسبب عدم قدرتها على إثبات حجج وذرائع الحرب على العراق؛
- انتشار العنف والفوضى والتطرف؛
- تراجع اقتصادها وارتفاع كلفتها العسكرية والبشرية؛
- سعيها إلى السيطرة على الموارد النفطية العراقية،وتغيير منطقة الشرق الأوسط وتركيبتها الاجتماعية والديمغرافية ومناهجها الاقتصادية والتربوية والثقافية؛
- إلهاء العراقيين بمشكلات : الفدرالية ، وتوزيع الثروات، والإرهاب، والاحتلال ، وتهميش السنة وغيرها؛
- الرغبة في الإنسحاب الجزئي لتعزيز مصالحها والتقليل من حجم خسائرها؛
- العمل على تمجيد الاحتلال وتبريره و تأسيس نظم موالية لها؛
- تبني سياسة الفوضى وضرب الاستقرار الداخلي بالديمقراطية؛

- خلق مشكلات مثل إعادة البناء وإعادة الاعمار وإعادة بناء الجيش وتحفيز الاستثمار وغيرها لإضفاء شرعية وجود قواتها ومن ثم تمديد مدة البقاء.

الأمر الذي يجعل المستقبل العراقي متوقف بصفة خاصة على وجود واستمرار الاحتلال والمقاومة وتطورات الوضع السياسي والاجتماعي الداخلي وتجاذبات الأطراف الإقليمية والدولية ودورها في العراق.

ومن الاقتراحات التي يمكن تقديمها في هذا الإطار ما يلي:

- حكم العراق وإدارته في الفترة الانتقالية ينبغي أن يكون من الأمم المتحدة وبالشكل الذي يضمن مساعدة المجتمع الدولي ويتوافق مع أحكام الشرعية الدولية؛
- ضرورة خروج الاحتلال واسترجاع سيادته واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية؛
- ضرورة الاتفاق على المبادئ العامة وإنهاء القضايا الخلافية ومعالجتها؛
- اعتماد الحوار والمصالحة الوطنية كسبيل للخروج من الأزمة؛
- الإيمان بالديمقراطية وحمايتها والدفاع عنها؛
- وضع ضمانات قانونية وسياسية ودستورية لحماية الممارسة الديمقراطية وتدعيمها في إطار الوحدة العراقية؛
- حماية الحقوق والحريات العامة المختلفة؛
- نبذ العنف والتطرف واحترام الرأي الآخر والالتزام بقيم التسامح والعدل؛

- عدم التمييز على أساس طائفي وعرقي وديني أو مذهبي؛
- الابتعاد عن فكرة المحاصصة الطائفية السياسية والالتزام بمعايير العدل والموضوعية والكفاءة في جميع الأمور والمسائل؛
- ضمان المشاركة العامة في عملية اتخاذ القرارات وصنع السياسات العامة، ونبذ جميع سياسات الإقصاء والتهميش والتمييز والظلم والحرمان؛
- المشاكل المختلفة ينبغي أن تحل عن طريق المؤسسات الديمقراطية وبالطرق والوسائل السلمية؛
- وضع أجهزة مستقلة وفعالة للرقابة والقضاء ومحاربة الفساد والحفاظ على المال العام.

الملاحق

الملحق رقم 01 : القرار 1546
الصادر عن مجلس الأمن في 8 جوان 2004

إن مجلس الأمن،

إذ يرحب ببدء مرحلة جديدة على طريق انتقال العراق إلى حكومة منتخبة انتخابا ديمقراطيا، وإذ يتطلع تحقيقا لهذه الغاية إلى إنهاء الاحتلال وتولي حكومة عراقية مؤقتة مستقلة وتامة السيادة لكامل المسؤولية والسلطة بحلول 30 جوان 2004،

وإذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة بشأن العراق،

وإذا يعيد تأكيد استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية،

وإذ يعيد أيضا تأكيد حق الشعب العراقي في أن يقرر بحرية مستقبله السياسي وفي السيطرة على موارده الطبيعية،

وإذ يسلم بأهمية الدعم الدولي، لاسيما الدعم المقدم من بلدان المنطقة والبلدان المجاورة للعراق والمنظمات الإقليمية، لشعب العراق في الجهود التي يبذلها لتحقيق الأمن والازدهار، وإذ يشير إلى أن التنفيذ الناجح لهذا القرار سيسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي،

وإذ يرحب بجهود المستشار الخاص للأمين العام الرامية إلى مساعدة شعب العراق على التواصل إلى تشكيل الحكومة المؤقتة للعراق، على النحو المبين في رسالة الأمين العام المؤرخة 7 جوان 2004 (S/2004/461)،

وإذ يحيط علما بحل مجلس الحكم العراقي، وإذ يرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ ترتيبات الانتقال السياسي للعراق، المشار إليها في القرار 1511 (2003) المؤرخ 16 أكتوبر 2003.

وإذ يرحب بالتزام الحكومة المؤقتة للعراق بالعمل على إقامة عراق اتحادي ديمقراطي تعددي موحد، يتوافر فيه كامل الاحترام للحقوق السياسية وحقوق الإنسان،

وإذ يشدد على ضرورة أن تحترم جميع الأطراف تراث العراق الثري والتاريخي والثقافي والديني وأن تحمي هذا التراث،

وإذ يؤكد أهمية سيادة القانون، والمصالحة الوطنية، واحترام حقوق الإنسان بما فيها حقوق الأمرأة، والحريات الأساسية، والديمقراطية، بما في ذلـــك الانتخابـــات الحرة والنزيهة،

وإذ يشير إلى إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في 14 أوت 2003، وإذ يؤكد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تؤدي دورا رئيسيا في مساعدة الشعب العراقي والحكومة العراقية في تكوين المؤسسات اللازمة للحكم التمثيلي،

وإذ يسلم بأن الدعم الدولي لاستعادة الاستقرار والأمن أمر ضروري لرفاه شعب العراق، فضلا عن تمكين جميع المعنيين من الاضطلاع بعملهـــم لـــصالح شـــعب العراق،

وإذ يرحب بإسهامات الدول الأعضاء في هذا الصدد في إطـــار القـــرار 1483 (2003) المؤرخ 22 ماي 2003 والقرار 1511(2003)،

وإذ يشير إلى التقرير المقدم من الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن في 16 أفريـــل 2004 بشأن جهود القوة المتعددة الجنسيات وما أحرزته من تقدم،

وإذ يقر بتلقي الطلب الوارد في الرسالة المؤرخة 5 جوان 2004 الموجهة إلـــى رئيس المجلس من رئيس وزراء الحكومة المؤقتة للعراق، والأمرفقة بهذا القـــرار، بالإبقاء على وجود القوة المتعددة الجنسيات،

وإذ يقر أيضا بأهمية موافقة حكومة العراق ذات السيادة فيما يتعلق بوجود القوة المتعددة الجنسيات وأهمية التنسيق الوثيق بين القـــوة المتعـــددة الجنـــسيات وتلـــك الحكومة،

وإذ يرحب باستعداد القوة المتعددة الجنسيات لمواصلة الجهـــود الراميـــة إلـــى المساهمة في صون الأمن والاستقرار في العراق دعما للانتقال السياسي، لاســـيما فيما يتعلق بالانتخابات المقبلة، ولتوفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في العراق، على النحو المبين في الرسالة المؤرخة 5 جوان 2004 الموجهة إلى رئيس المجلس من وزير خارجية الولايات المتحدة، والأمرفقة بهذا القرار،

وإذ يحيط علما بالتزام جميع القوات العاملة على صون الأمن والاستقرار في العراق بالتصرف وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك الالتزامات المقررة بموجب القانون الإنساني الدولي وبالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة،

وإذ يؤكد اهمية المساعدة الدولية في إعادة بناء الاقتصاد العراقي وتنميته،

وإذ يسلم بالفوائد التي تعود على العراق من الحصانات والامتيازات التي تتمتع بها الإيرادات النفطية العراقية وصندوق التنمية للعراق ، وإذا يشير إلى اهمية كفالة استمرار الإنفاق من هذا الصندوق من جانب الحكومة المؤقتة للعراق والحكومات التي تخلفها، بعد حل سلطة الإئتلاف المؤقتة،

وإذ يقرر أن الحالة في العراق لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

1- يقر تشكيل حكومة ذات سيادة للعراق، على النحو الذي عرض به في 1 جوان 2004، تتولى كامل المسؤولية والسلطة بحلول 30 جوان 2004 لحكم العراق مع الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تؤثر على مصير العراق فيما يتجاوز الفترة المؤقتة المحدودة، إلى أن تتولى حكومة انتقالية منتخبة مقاليد الحكم على النحو المتوخى في الفقرة الرابعة أدناه؛

2- يرحب بأنه سيتم، بحلول 30 جوان 2004 أيضا، انتهاء الاحتلال، وانتهاء وجود سلطة الإئتلاف المؤقتة، وبأن العراق سيؤكد من جديد سيادته الكاملة؛

3- يعيد تأكيد حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي بحرية وفي ممارسة كامل السلطة والسيطرة على موارده المالية والطبيعية؛

4- يقر الجدول الزمني المقترح للانتقال السياسي للعراق إلى الحكم الديمقراطي، ويشمل ما يلي:

(أ) تشكيل حكومة مؤقتة ذات سيادة للعراق تتولى مسؤولية الحكم والسلطة بحلول 30جوان2004؛

(ب) وعقد مؤتمر وطني يعكس تنوع المجتمع العراقي؛

(ج) وإجراء انتخابات ديمقراطية مباشرة بحلول 31 ديسمبر 2004، إذا أمكن ذلك، أو في موعد لا يتجاوز بأي حال من الأحوال 31 جانفي 2005، لتشكيل جمعية

وطنية انتقالية، تتولى جملة مسؤوليات منها تشكيل حكومة انتقالية للعراق وصياغة دستور دائم للعراق تمهيدا لقيام حكومة منتخبة انتخابا دستوريا بحلول 31 ديسمبر 2005؛

(5) يدعو حكومة العراق إلى أن تنظر في مسألة كيف يمكن لعقد اجتماع دولي أن يدعم العملية المذكورة أعلاه، ويشير إلى أنه سيرحب بعقد اجتماع من هذا القبيل لدعم الانتقال السياسي العراقي والانتعاش العراقي لفائدة شعب العراق، ولصالح الاستقرار في المنطقة؛

(6) يهيب بالعراقيين كافة أن ينفذوا جميع هذه الترتيبات تنفيذا سلميا وكاملا، ويهيب بجميع الدول والمنظمات ذات الصلة أن تدعم هذا التنفيذ؛

(7) يقرر أن يقوم الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، في سياق تنفيذ ولايتها، وفقا لما تسمح به الظروف، لمساعدة الشعب العراقي والحكومة العراقية، بما يلي، وفقا لما تطلبه حكومة العراق:

(أ) أداء دور رئيسي فيما يلي:

1-المساعدة في عقد مؤتمر وطني، خلال شهر جويلية 2004، لاختيار مجلس استشاري؛

2-تقديم المشورة والدعم إلى اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق، فضلا عن الحكومة المؤقتة للعراق، والجمعية الوطنية الانتقالية بشأن عملية إجراء الانتخابات؛

3- تشجيع الحوار وبناء التوافق في الآراء على الصعيد الوطني بشأن صياغة شعب العراق لدستور وطني؛

(ب) وأيضا:

1- تقديم المشورة إلى حكومة العراق في مجال توفير الخدمات المدنية والاجتماعية الفعالة؛

2- والمساهمة في تنسيق وإيصال مساعدات التعمير والتنمية والمساعدات الإنسانية؛

3- وتعزيز حماية حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية والإصلاح القضائي والقانوني من أجل تعزيز سيادة القانون في العراق؛

4- وتقديم المشورة والمساعدة إلى حكومة العراق فيما يتعلق بالتخطيط الأولي لإجراء تعداد سكاني شامل في نهاية المطاف؛

8- يرحب بالجهود الجارية التي تبذلها الحكومة المؤقتة المقبلة للعراق لتكوين القوات الأمنية العراقية بما فيها القوات المسلحة العراقية (المشار إليها فيما يلي باسم "القوات الأمنية العراقية") التي تعمل تحت سلطة الحكومة المؤقتة للعراق والحكومات التي تخلفها، والتي ستؤدي دورا متزايدا بصورة تدريجية وستتولى في نهاية المطاف المسؤولية الكاملة عن صون الأمن والاستقرار في العراق؛

9- يشير إلى أن وجود القوة المتعددة الجنسيات في العراق هو بناء على طلب الحكومة المؤقتة المقبلة للعراق، ولذا فإنه يعيد تأكيد التفويض الممنوح للقوة المتعددة الجنسيات المنشأة تحت قيادة موحدة بموجب القرار 1511 (2003) مع إيلاء الاعتبار للرسالتين الأمرفقتين بهذا القرار؛

10- يقرر أن تكون للقوة المتعددة الجنسيات سلطة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للمساهمة في صون الأمن والاستقرار في العراق وفقا للرسالتين الأمرفقتين بهذا القرار اللتين تتضمنان في جملة أمور،الإعراب عن طلب العراق استمرار وجود القوة المتعددة الجنسيات وتبيان مهامها، بما في ذلك عن طريق منع الإرهاب وردعه، بحيث تتمكن الأمم المتحدة، ضمن أمور أخرى، من إنجاز دورها في مساعدة الشعب العراقي على النحو المجمل في الفقرة السابعة أعلاه، وبحيث يستطيع الشعب العراقي أن ينفذ بحرية ودون تعرض للتخويف جدول العملية السياسية الزمني وبرنامجها وأن يستفيد من أنشطة التعمير والإصلاح؛

11- يرحب في هذا الصدد بالرسالتين الأمرفقتين بهذا القرار واللتين تقرران، في جملة أمور، أنه يجري إنشاء ترتيبات لإقامة شراكة أمنية بين حكومة العراق ذات السيادة والقوة المتعددة الجنسيات ولكفالة تحقيق التنسيق بينهما، ويشير أيضا في هذا الصدد إلى أن القوات الأمنية العراقية مسؤولة أمام الوزراء العراقيين المختصين، وأن حكومة العراق لديها السلطة لإلحاق قوات أمنية عراقية بالقوة المتعددة الجنسيات للاضطلاع بعمليات معها، وأن الهياكل الأمنية المذكورة في الرسالتين ستكون بمثابة محافل لحكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات للتوصل إلى اتفاق

بشأن كامل المسائل الأمنية والمسائل المتعلقة بالسياسات، بما في ذلك السياسة المتصلة بالعمليات الهجومية الحساسة، وستكفل تحقيق شراكة كاملة بين القوات الأمنية العراقية والقوة المتعددة الجنسيات، من خلال التنسيق والتشاور على نحو وثيق؛

12- يقرر كذلك استعراض ولاية القوة المتعددة الجنسيات بناء على طلب حكومة العراق أو بعد مضي اثني عشر شهرا من تاريخ اتخاذ هذا القرار، على أن تنتهي هذه الولاية لدى اكتمال العملية السياسية المبينة في الفقرة 4 أعلاه، ويعلن أنه سينهي هذه الولاية قبل ذلك إذا طلبت حكومة العراق إنهاءها؛

13- يحيط علما بالنية المبينة في الرسالة الأمرفقة الواردة من وزير خارجية الولايات المتحدة لإنشاء كيان قائم بذاته في إطار القيادة الموحدة للقوة المتعددة الجنسيات تقتصر مهمته على توفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في العراق، ويسلم بأن تنفيذ التدابير التي تهدف إلى توفير الأمن لموظفي منظومة الأمم المتحدة العاملين في العراق سيتطلب قدرا كبيرا من الموارد، ويطلب إلى الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة تقديم هذه الموارد، بما في ذلك المساهمة في ذلك الكيان؛

14- يسلم بأن القوة المتعددة الجنسيات سوف تساعد أيضا في بناء قدرة القوات والمؤسسات الأمنية العراقية، من خلال برنامج للتجنيد والتدريب والتجهيز بالمعدات والتوجيه والرصد؛

15- يطلب إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية تقديم المساعدة للقوة المتعددة الجنسيات، بما فيها القوات العسكرية، حسبما يتفق عليه مع حكومة العراق، للعمل على تلبية احتياجات الشعب العراقي إلى الأمن والاستقرار، وتقديم المساعدات الإنسانية ومساعدات التعمير، ودعم جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق؛

16- يؤكد أهمية إنشاء شرطة عراقية فعالة، وإنفاذ مراقبة الحدود، وإنشاء هيئة لحماية الأمرافق تخضع لسيطرة وزارة الداخلية العراقية، وتخضع أيضا، في حالة هيئة حماية الأمرافق لوزارات عراقية أخرى، من أجل صون القانون والنظام

والأمن، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، ويطلب إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية مساعدة حكومة العراق على بناء قدرة هذه المؤسسات العراقية.

17- يدين كافة أعمال الإرهاب في العراق ويؤكد من جديد التزامات الدول الأعضاء بموجب القرارات 1373 (2001) المؤرخ 28 سبتمبر 2001، و 1267 (1999) المؤرخ 15 أكتوبر 1999، و 1333 (2000) المؤرخ 19 ديسمبر 2000 و 1390 (2002) المؤرخ 16 جانفي 2002، و1455 (2003) المؤرخ 17 جانفي 2003، و 1526 (2004) المؤرخ 30 جانفي 2004، وغيرها من الالتزامات الدولية ذات الصلة، المتعلقة ، في جملة أمور، بالأنشطة الإرهابية في العراق أو الناشئة من العراق أو ضد مواطنيه، ويؤكد مجددا، على وجه التحديد، دعوته إلى الدول الأعضاء أن تمنع عبور الإرهابيين إلى العراق ومنه تزويد الإرهابيين بالأسلحة، وتوفير التمويل لهم مما من شأنه دعم الإرهابيين، ويؤكد من جديد أهمية تعزيز تعاون بلدان المنطقة، ولاسيما البلدان المجاورة للعراق، في هذا الصدد؛

18- يسلم بأن الحكومة المؤقتة للعراق ستضطلع بالدور الرئيسي في تنسيق المساعدات الدولية المقدمة إلى العراق؛

19- يرحب بجهود الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الرامية إلى دعم طلبات الحكومة المؤقتة لتوفير مساعدات تقنية وخبراء أثناء قيام العراق بإعادة بناء قدراته الإدارية؛

20- يكرر طلبه إلى الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات تعزيز جهودها الرامية إلى مساعدة شعب العراق في التعمير وفي تنمية الاقتصاد العراقي، بما في ذلك توفير الخبراء الدوليين والموارد الضرورية عن طريق برنامج لتنسيق مساعدات الجهات المانحة؛

21- يقرر ألا يسري الحظر المتعلق ببيع أو توريد الأسلحة والأعتدة المتصلة بها إلى العراق بموجب القرارات السابقة على الأسلحة أو الأعتدة المتصلة بها اللازمة لحكومة العراق أو للقوة المتعددة الجنسيات لخدمة أغراض هذا القرار، ويشدد على أهمية تقيد جميع الدول بها تقيدا صارما، ويشير إلى أهمية الدول المجاورة للعراق

في هذا الصدد، ويطلب إلى حكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات ضمان وضع إجراءات تنفيذ ملائمة؛

22- يشير إلى أنه لا يوجد في الفقرة السابقة ما يمس الحظر المفروض على الدول أو التزاماتها فيما يتعلق بالبنود المحددة في الفقرتين 8 و12 من القرار 687 (1991) المؤرخ 3 أفريل 1991 أو الأنشطة الوارد وصفها في الفقرة 3 (و) من القرار 707 (1991) المؤرخ 15 أوت 1991، ويؤكد من جديد اعتزامه إعادة النظر في ولايتي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

23- يطلب إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية أن تستجيب لطلبات العراق للمساعدة في الجهود التي يبذلها العراق لإدماج قدامى المحاربين وأفراد المليشيات السابقين في المجتمع العراقي؛

24- ينوه بأنه يلزم، بعد حل سلطة التحالف المؤقتة، أن يكون التصرف في أموال صندوق التنمية للعراق مرهونا على وجه الحصر بتوجيهات حكومة العراق، ويقرر أن يستخدم صندوق التنمية للعراق بطريقة شفافة ومنصفة ومن خلال الميزانية العراقية بما في ذلك لأغراض الوفاء بالالتزامات المستحقة على صندوق التنمية للعراق، وأن يستمر نفاذ ترتيبات إيداع عائدات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي، المنصوص عليها في الفقرة 20 من القرار 1483 (2003) ، وان يواصل المجلس الدولي للمشورة والرصد أنشطته في رصد صندوق التنمية للعراق وأن يضم فردا مؤهلا حسب الأصول تسميه حكومة العراق ليكون عضوا إضافيا به يتمتع بكامل حق التصويت، وأن تتخذ الترتيبات الملائمة لمواصلة إيداع العائدات المشار إليها في الفقرة 21 من القرار 1483 (2003)؛

25- يقرر كذلك أن يتم استعراض أحكام الفقرة السالفة الذكر المتعلقة بإيداع العائدات في صندوق التنمية للعراق والمتعلقة بدور المجلس الدولي للمشورة والرصد بناء على طلب الحكومة الانتقالية للعراق أو بعد مضي اثني عشر شهرا من تاريخ اتخاذ هذا القرار، وأن ينتهي العمل بتلك الأحكام لدى إنجاز العملية السياسية المبينة في الفقرة الرابعة أعلاه؛

26- يقرر، فيما يتصل بحل سلطة التحالف المؤقتة، وأن تضطلع الحكومة المؤقتة للعراق وما يخلفها من الحكومات بالحقوق والمسؤوليات والالتزامات المتعلقة ببرنامج النفط مقابل الغذاء التي نقلت إلى السلطة، بما فيها كامل المسؤولية التشغيلية للبرنامج وأي التزامات تضطلع بها السلطة بصدد تلك المسؤولية، ومسؤولية ضمان التأكيد الموثق من جهة مستقلة لتسليم السلع، ويقرر كذلك أن تضطلع الحكومة المؤقتة للعراق وما يخلفها من حكومات، بعد فترة انتقالية مدتها 120 يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار، بمسؤولية التصديق على تسليم السلع بموجب عقود سبق تحديد أولويتها، وأن يعتبر ذلك التصديق بمثابة التوثيق المستقل اللازم للإفراج عن الأموال الأمرتبطة بهذه العقود، مع التشاور، حسب الاقتضاء، لضمان سلاسة تنفيذ هذه الترتيبات؛

27- يقرر كذلك أن تظل أحكام الفقرة 22 من القرار 1483 (2003) سارية، فيما عدا أن الامتيازات والحصانات المنصوص عليها في تلك الفقرة لا تسري فيما يتعلق بأي حكم نهائي ناشئ عن التزام تعاقدي يدخل فيه العراق بعد 30 جوان2004؛

28- يرحب بالتزامات العديد من الدائنين، بمن فيهم المنتمون إلى نادي باريس، بتحديد سبل تخفيض الديون السيادية على العراق تخفيضا جوهريا، ويطلب إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية دعم جهود العراق للتعمير، ويحث المؤسسات المالية الدولية والمانحين الثنائيين على اتخاذ إجراءات فورية لتوفير مجموعة كاملة من القروض والمساعدات المالية الأخرى للعراق، ويسلم بأن للحكومة المؤقتة للعراق سلطة إبرام وتنفيذ ما قد يلزم من اتفاقيات وترتيبات أخرى في هذا الصدد، ويطلب إلى الدائنين والمؤسسات والمانحين أن يتناولوا هذه المسائل على سبيل الأولوية مع الحكومة المؤقتة للعراق وما يخلفها من حكومات؛

29- يذكر باستمرار التزامات الدول الأعضاء بتجميد وتحويل أموال وأصول وموارد اقتصادية معينة إلى صندوق التنمية للعراق وفقا للفقرتين 19 و 23 من القرار 1483 (2003) والقرار 1518 (2003) المؤرخ 24 نوفمبر 2003؛

30- يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار تقريرا عن عمليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وتقريرا كل ثلاثة أشهر بعد ذلك عن التقدم المحرز نحو إجراء انتخابات وطنية والاضطلاع بكافة مسؤوليات البعثة؛

31- يطلب إلى الولايات المتحدة أن تقدم إلى المجلس، باسم القوة المتعددة الجنسيات، تقريرا في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار عن الجهود التي تضطلع بها هذه القوة وما تحرزه من تقدم، وتقريرا كل ثلاثة أشهر بعد ذلك؛

32- يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

المصدر: http://www.un.org/Arabic

الملحق رقم 02: القرار1790

الصادر عن مجلس الأمن في 18 ديسمبر 2007

إن مجلس الأمن،

إذ يرحب بجهود حكومة الوحدة الوطنية العراقية المنتخبة ديمقراطيا والمشكلة وفقا لأحكام الدستور لتنفيذ برنامجها السياسي والاقتصادي والأمني المفصل وخطتها لتحقيق المصالحة الوطنية، وإذ يتطلع إلى اليوم الذي تتولى فيه القوات العراقية كامل المسؤولية عن حفظ الأمن والاستقرار في بلدها، مما سيسمح بإتمام ولاية القوة المتعددة وإنهاء وجودها في العراق، وإذ يرحب بالتقدم المطرد في تدريب وتجهيز وبناء قدرات قوات الأمن العراقية، بما في ذلك الجيش العراقي وقوى الأمن الداخلي، وتولي قيادة القوات البرية العراقية قيادة جميع فرق الجيش العراقي والإشراف عليها، ونقل المسؤولية عن الأمن في محافظات النجف وميسان والمثنى وذي قار وداهوك وأربيل والسليمانية وكربلاء والبصرة، وإذ يرحب أيضا بالجهود المبذولة لإتمام تلك العملية خلال عام 2008،

وإذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن العراق،

وإذ يؤكد من جديد استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية، وإذ يؤكد من جديد كذلك أهمية مبدأ عم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق،

وإذ يؤكد من جديد أيضا حق الشعب العراقي في أن يقــرر بحريــة مــستقبله السياسي وفي أن يتحكم في موارده الوطنية،

وإذ يرحب بعمل حكومة العراق المتواصل في سبيل عراق اتحادي وديمقراطي وتعددي وموحد، تحظى فيه حقوق الإنسان بالاحترام الكامل،

وإذ ينوه بالتزام الحكومة القوي بالسعي إلى تهيئة جو تنبذ في ظله تمامــا النزعــة الطائفية، بطرق منها البلاغ المتفق عليه المعلن في 26 أوت 2007، وإذ يشدد على ضرورة نبذ جميع الطوائف في العراق للنزعة الطائفية، ومشاركتها فــي العمليــة السياسية، وانخراطها في الحوار السياسي الشامل وجهود المصالحة الوطنيــة مــن أجل استقرار الوضع السياسي والوحدة في العراق، وإذ يؤكد من جديــد اســتعداد المجتمع الدولي للتعاون الوثيق مع حكومة العراق إسهاما في هذه الجهود الراميــة إلى تحقيق المصالحة،

وإذ يقر بالتقدم المتواصل في إطار الاتفاق الدولي مع العراق، وهي مبادرة من حكومة العراق أقامت شراكة جديدة مع المجتمع الدولي وتوجد إطارا متينا يواصــل فيه العراق تحوله السياسي والأمني والاقتصادي واندماجه في الاقتصاد الإقليمــي والعالمي، وإذ يرحب بالدور المهم الذي تضطلع به الأمم المتحدة بإشــراكها فــي رئاسة الاتفاق مع حكومة العراق،

وإذ يهيب بالمجتمع الدولي، ولاسيما بلدان المنطقة وجيران العراق، دعم الشعب العراقي في مساعيه لتحقيق السلالم والاستقرار والأمن والديمقراطية والازدهــار، وإذ يرحب بالمؤتمرين الموسعين لجيران العراق اللذين عقدا فــي 4 مــاي 2007 ويومي 2 و3 نوفمبر 2007، والأفرقة العاملة المنبثقة عنهما، والاتفاق على إنــشاء "آلية دعم" موسعة لجيران العراق بدعم من الأمم المتحدة، وإذ يلاحظ أن تنفيذ هــذا القرار بنجاح سيسهم في تحقيق الاستقرار على الصعيد الإقليمي،

وإذ يطالب أولئك الذين يستخدمون العنف في محاولة لتخريب العملية الــسياسية بضرورة إلقاء سلاحهم والمشاركة في العملية السياسية، وإذ يشجع حكومة العــراق على مواصلة التعامل مع كل من ينبذ العنف،

وإذ يؤكد من جديد أنه يتعين عدم السماح بأن تعطل أعمال الإرهاب عملية الانتقال السياسي والاقتصادي التي يشهدها العراق، وإذ يؤكد من جديد كذلك التزامات الدول الأعضاء بموجب القرار 1618 (2005) المؤرخ 4 أوت 2005 والقرارات الأخرى ذات الصلة والاتفاقيات الدولية المتعلقة بقضايا منها الأنشطة الإرهابية في العراق أو الآتية منه أو الموجهة ضد مواطنيه،

وإذ يشير إلى أن القرار 1762 (2007) ينص على إنهاء ولايتي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق بموجب القرارات ذات الصلة، وإذ يرحب بالتزامات العراق الواردة في رسالته إلى مجلس الأمن المؤرخة 8 أفريل 2007 والأمرفقة بذلك القرار، وإذ يؤكد من جديد التزامات العراق في مجال نزع السلاح بموجب القرارات ذات الصلة،

وإذ يقر بتلقي الطلب الوارد في الرسالة المؤرخة 7 ديسمبر 2007 الموجهة إلى رئيس المجلس من رئيس وزراء العراق، والأمرفقة بهذا القرار، بالإبقاء على وجود القوة المتعددة الجنسيات في العراق، وإذ يقر أيضا بعزم حكومة العراق على تحمل كامل المسؤولية عن توفير الأمن للبلد وللشعب العراقي، وإذ يحيط علما بكل ما ورد في تلك الرسالة من أهداف، بما في ذلك الإفادة بأن حكومة العراق تعتبر أن هذا هو طلبها الأخير لمجلس الأمن بتمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات،

وإذ يقر بأهمية حكومة العراق ذات السيادة على وجود القوة المتعددة الجنسيات وأهمية وجود أقصى قدر من التنسيق وشراكة وثيقة بين القوة المتعددة الجنسيات وتلك الحكومة،

وإذ يأخذ في الاعتبار التقدم الذي تحرزه قوات الأمن العراقية في تحسين القدرة على توفير الأمن للعراق وللشعب العراقي، وكذلك التقدم المتواصل لحكومة العراق في إنجاز برنامجها السياسي والاقتصادي والأمني،

وإذ يرحب باستعداد القوة المتعددة الجنسيات مواصلة الجهود الرامية إلى المساهمة في صون الأمن والاستقرار في العراق، بما في ذلك المشاركة في توفير المساعدة الإنسانية وفي مجال الإعمار، على النحو المبين في الرسالة المؤرخة 10

ديسمبر 2007 الموجهة إلى رئيس المجلس من وزيرة خارجية الولايات المتحــدة، والأمرفقة بهذا القرار،

وإذ يقر بالمهام والترتيبات المحددة في الرسالتين الأمــرفقيتن بــالقرار 1546 (2004) المؤرخ 8 جوان 2004، بما في ذلك توفير الدعم الأمنــي واللوجيــستي لوجود الأمم المتحدة في العراق، وبتعاون حكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات على تنفيذ تلك الترتيبات، وإذ يشير إلى القرار 1770 (2007) المــؤرخ 10 أوت 2007،

وإذ يؤكد أهمية تقيد جميع الأطراف العاملة على صون الأمن والاستقرار فــي العراق، ومنها القوات الأجنبية،بالقانون الدولي، بما في ذلك الالتزامات ذات الصلة بموجب القانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان، وقانون اللاجئين، وتعاونها مع المنظمات الدولية ذات الصلة، وإذ يرحب بالتزاماتها في هذا الصدد، وإذ يــشدد على ضرورة اتخاذ جميع الأطراف، ومن بينها القوات الأجنبية، كافــة الخطــوات الممكنة لكفالة حماية المدنيين المتضررين،

وإذ يشير إلى إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العــراق ي 14 أوت 2003، وإذ يؤكد أنه ينبغي للأمم المتحدة مواصلة الاضطلاع بدور رائد في دعــم جهود العراق شعبا وحكومة من أجل تعزيز مؤسسات الحكــم التمثيلــي، وتعزيــز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، وإشراك البلدان المجاورة، ومساعدة الفئــات الضعيفة، بما في ذلك اللاجئون والمشردون داخليا، وتعزيز حماية حقوق الإنــسان والإصلاح القضائي والقانوني وفقا للقرار 1770(2007)،

وإذ يسلم بأن تقديم الدعم الدولي من أجــل إرســاء الأمــن والاســتقرار أمــر ضروري لخير شعب العراق، وكذلك لتمكين جميع الأطراف المعنية، بما فيها الأمم المتحدة، من الاضطلاع بعملها لصالح شعب العــراق، وإذ يعــرب عــن تقــديره لمساهمات الدول الأعضاء في هذا الــصدد بموجــب القــرارات 1483 (2003) و1511 (2003) و 1546 (2004) و 1637 (2005) و 1723(2006)،

وإذ يسلم بأن حكومة العراق ستواصل الاضطلاع بالدور الرائد في تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى العراق، وإذ يؤكد من جديد أهمية المساعدة الدولية وتنمية الاقتصاد العراقي وأهمية تنسيق المساعدة المقدمة من المانحين،

وإذ يسلم بما لصندوق التنمية للعراق والمجلس الدولي للمشورة والأمراقبة وأحكام الفقرة 22 من القرار 1483 (2003) من دور مهم في مساعدة حكومة العراق على كفالة توخي الشفافية والعدل في استخدام موارد العراق لما فيه منفعة الشعب العراقي،

وإذ يشدد على ان السلطات العراقية هي المسؤولة عن اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للحيلولة دون وقوع اعتداءات على الموظفين الدبلوماسيين المعتمدين في العراق وفقا لاتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961،

وإذ يقرر أن الحالة في العراق لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

1- يلاحظ أن وجود القوة المتعددة الجنسيات في العراق جاء بناء على طلب من حكومة العراق، ويؤكد من جديد التفويض الممنوح للقوة المتعددة الجنسيات على النحو المبين في القرار 1546 (2004)، ويقرر تمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات على نحو ما حددت في ذلك القرار حتى 31 ديسمبر 2004، آخذا في الاعتبار رسالة رئيس وزراء العراق المؤرخة 7 ديسمبر 2007، بما في ذلك كل ما أكد فيها من أهداف، ورسالة وزيرة خارجية الولايات المتحدة المؤرخة 10 ديسمبر 2007؛

2- يقرر كذلك استعراض ولاية القوة المتعددة الجنسيات عندما تطلب حكومة العراق ذلك أو في موعد لا يتجاوز 15 جوان 2007، ويعلن أنه سينهي الولاية في وقت أقرب إذا طلبت منه حكومة العراق ذلك؛

3- يقرر أن يمدد حتى 31 ديسمبر 2008 الترتيبات المحددة في الفقرة 20 من القرار 1483 (2003) بشأن إيداع العائدات من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في صندوق التنمية للعراق، والترتيبات المشار إليها في الفقرة 12 من القرا 1483 (2003) والفقرة 24 من القرار

1546 (2003) بشأن قيام المجلس الدولي للمشورة والأمراقبة برصد صندوق التنمية للعراق ويقرر كذلك أن تظل أحكـام الفقـرة 22 مـن القـرار 1483 (2003) سارية المفعول حتى ذلك التاريخ، رهنا بالاستثناء المنصوص عليـه في الفقرة 27 من القرار 1546 (2004)، بما في ذلك فيما يتعلـق بـالأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الوارد بيانها في الفقرة 23 مـن ذلـك القرار؛

4- يقرر كذلك استعراض أحكام الفقرة أعلاه بشأن إيداع العائدات فـي صـندوق التنمية للعراق وبشأن دور المجلس الدولي للمشورة والأمراقبة وأحكام الفقـرة 22 من القرا 1483 (2003) عندما تطلب حكومة العراق ذلك أو في موعد لا يتجاوز 15 جوان 2008؛

5- يطلب أن تواصل الولايات المتحدة، نيابة عن القوة المتعددة الجنسيات، تقـديم تقرير فصلي إلى المجلس عما تبذله هذه القوة من جهود وما تحرزه من تقدم؛

6- يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

الأمرفق الأول

رسالة مؤرخة 7 ديسمبر 2007 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس وزراء العراق

اليوم وقد استكمل العراق بناء مؤسساته الدستورية والقانونية فبات يمتلك دستورا دائما صوت عليه الشعب العراقي وبرلمانا تتمثل فيه مكوناته الاجتماعية المختلفـة وحكومة وحدة وطنية تضم مختلف أطيافه السياسية، فإننا عازمون على بناء عراق ديمقراطي اتحادي موحد رغم محاولات الإرهابيين والقوى المعادية التي تعمل على عرقلة بناء ديمقراطيتنا الفتية والنابضة بالحياة.

وتواصل حكومة العراق العمل بخطوات حثيثة مـن أجـل الأمـن للمـواطنين والاستقرار في البلاد والمصالحة الوطنية بما يضمن المشاركة الـسياسية الواسـعة لكل القوى الوطنية وبما يصون حقوق الإنسان وسـيادة القـانون وتحقيـق النمـو الاقتصادي وتوفير الخدمات السياسية للمواطنين.

إن تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد يحتل الصادرة في سلم أولويات حكومة العراق ولذا أعطت مهمة بناء وتعزيز قدرات الجيش العراقي وقوى الأمن الداخلي اهتماما خاصا باعتبارها المنطلق لضمان الأمن وحفظ النظام ومواجهة المجموعات الإرهابية والخارجة على القانون. وقد نجحت قواتنا الوطنية في استلام الملف الأمني كاملا من القوات المتعددة الجنسيات في ثمانية محافظات وفي النية الاستمرار وصولا إلى وضع جميع المحافظات الثمانية عشرة تحت السيطرة الأمنية الكاملة لقواتنا خلال عام 2008. كما باشرت قيادة قواتنا البرية السيطرة على جميع فرق الجيش العراقي والتنسيق الفعال مع القوات المتعددة الجنسيات الأمر الذي انعكس ايجابيا في تحسن الوضع الأمني.

وإذ تؤكد حكومة العراق على اهمية مساهمة القوات المتعددة الجنسيات إلى جانب قواتنا الوطنية في إحلال الأمن وفرض سلطة القانون، فإنها تطلب من مجلس الأمن تمديد عمل هذه القوات آخذا بنظر الاعتبار ما حققته العراق طوال السنوات الماضية من نمو في قدرات جيشه وأجهزته الأمنية وما أنجزه من نجاحات كبيرة في الميادين الأمنية والسياسية والاقتصادية الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في دور القوات المتعددة الجنسيات وصلاحياتها بما يحقق التوازن والانسجام بين الحاجة لتمديد عمل هذه القوات لمرة واحدة وأخيرة (من جهة) والتطور الحاصل في قدرات العراق الأمنية (من جهة أخرى) وأهمية معاملة العراق على اساس انه بلد مستقل وكامل السيادة ومن خلال التاكيد على الأهداف التالية:

1- تطلب الحكومة العراقية تمديد تفويض القوة المتعددة الجنسيات طبقا لقرارات مجلس الأمن 1546 (2004) و 1637 (2005) و 1723 (2006) والرسائل الملحقة لها لمدة 12 شهرا ابتداء من 31 ديسمبر 2007 على أن يخضع تمديد التفويض لالتزام مجلس الأمن بإنهاء هذا التفويض قبل انتهائه في حال طلبت الحكومة العراقية موعدا مبكرا لذلك، وأن هذا التفويض يخضع للمراجعة الدورية قبل 15 جوان2008.

2- تكون مهمة تجنيد وتدريب وتسليح وتجهيز الجيش العراقي والقوات الأمنية من مسؤوليات الحكومة العراقية.

3- تتولى الحكومة العراقية مهمة القيادة والسيطرة على جميع القوات العراقية، وتتولى القوات المتعددة الجنسيات بالتنسيق مع الحكومة العراقية مهمة الدعم والإسناد.

4- تضطلع الحكومة العراقية بمهمات الحجز والاعتقال والسجن وأن هذه المهمات عندما تتم من قبل القوات المتعددة الجنسيات تكون من خلال الحد الأقصى من التنسيق والتعاون والتفاهم مع الحكومة العراقية.

5- تعتبر الحكومة العراقية هذا الطلب من مجلس الأمن لتمديد تفويض القوة المتعددة الجنسيات هو الطلب الأخير وتتوقع أن يكون مجلس الأمن قادرا على التعامل مع الحالة في العراق بدون اتخاذ إجراء مستقبلي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

6- تطلب الحكومة العراقية أن يتضمن القرار الذي سوف يتبناه مجلس الأمن إعادة التأكيد على احترام استقلال وسيادة ووحدة العراق وسلامة أراضيه، وإعادة تأكيد التزام الدول الأعضاء بمبدأ عدم التدخل بشؤونه الداخلية.

وتود حكومة العراق أن تحيط مجلس الأمن علما بأنها قد وقعت على إعلان مبادئ مع الولايات المتحدة الأمريكية فقامت علاقة تعاون وصداقة طويلة الأمد.

وتؤكد حكومة العراق مجددا أهمية عمل اللجنة التي أنشئت طبقا لقرار المجلس 1518 (2003) من أجل استعادة الأموال والأصول العراقية التي أودعت من قبل النظام السابق خارج العراق.

وتحث حكومة العراق أعضاء المجلس على دعم مواصلة اللجنة لعملها وفق الفقرة 19 من قرار المجلس 1484 (2003) تحديد هوية الأفراد والكيانات المشار إليهم في الفقرة 23 من ذلك القرار بما في ذلك تحديث قائمة الكيانات والأفراد الذين حددت اللجنة عملا بالفقرة 6 من القرار 661 (1990) هويتهم، وتتطلع الحكومة العراقية إلى أن توافي اللجنة المجلس بتقارير عن أعمالها.

وتدرك الحكومة العراقية أهمية أحكام الفقرة 22 من القرار 1483 (2003) لضمان استخدام موارد العراق الطبيعية وعائداته من المبيعات والأموال الأخرى

التي تم إيداعها في صندوق تنمية العراق في نشاطات إعادة الإعمار والجهود الأخرى من أجل فائدة شعب العراق. ولذلك، فإن العراق يطلب من المجلس، استنادا إلى الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة 27 من القرار 1546 (2004) بأن يستمر في تطبيق أحكام الفقرة 22 من القرار 1483 (2003) حتى 31 ديسمبر 2008، بما في ذلك ما يتعلق بالأموال والأصول المالية والمصادر الاقتصادية المذكورة في الفقرة 23 من القرار 1483 (2003).

وترى حكومة العراق أن أحكام القرار 1546 (2004) الخاصة بإيداع العائدات في صندوق تنمية العراق يساعد على ضمان استخدام العائدات من موارد العراق الطبيعية من أجل مصلحة الشعب العراقي، وأن الدور الذي لعبه المجلس الدولي للمشورة والمراقبة يخدم الغرض ذاته. إن الحكومة العراقية تدرك أن صندوق تنمية العراق يلعب دورا مهما في مساعدة العراق على إقناع المانحين والدائنين بأنه يقوم بإدارة موارده وديونه بطريقة مسؤولة خدمة للشعب العراقي، ومن الجدير بالذكر أن العراق يسعى إلى تشكيل شراكة جديدة مع الأسرة الدولية لبناء شبكة حيوية من شأنها أن تحول اقتصاده وتساعد في اندماجه مع اقتصاديات العالم من خلال العهد الدولي للعراق. لذا، فإننا نطلب تمديد تفويض صندوق التنمية للعراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة مدة 12 شهرا أخرى. كما نطلب أيضا مراجعة هذا التمديد قبل 15 جوان 2008، بناء على طلب حكومة العراق.

إن حكومة العراق تطلب من مجلس الأمن مراجعة قراراته الخاصة بإيداع نسبة خمسة في المائة من عائدات العراق النفطية في صندوق التعويضات وفقا للقرار 1687 (1991) والقرارات اللاحقة ذات الصلة باتجاه تخفيض النسبة إلى أقل حد ممكن بسبب ما تشكله هذه النسبة العالية من أعباء مالية على العراق الذي هو بأمس الحاجة لاستخدام أمواله في إعادة بناء بناه التحتية التي تعرضت للدمار بسبب الحروب التي خاضها النظام السابق، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط مما يجعل نسبة خمسة في المائة تتضاعف خمس مرات على الأقل.

إن الشعب العراقي مصمم على إقامة نظام ديمقراطي مستقر ومسالم وعلى بناء اقتصاد حيوي مبني على أسس صحيحة ورؤية خلاقة، وهو بحاجة إلى مساندة المجتمع الدولي كي يصبح ذلك واقعا.

إننا ندرك أن مجلس الأمن يعتزم إرفاق هذه الرسالة بالقرار المتعلق بالعراق الذي هو قيد الإعداد. وريثما يتم ذلك، أرجوكم تعميم هذه الرسالة على أعضاء مجلسكم الموقر في أقرب وقت ممكن.

(توقيع)

رئيس وزراء العراق

نوري كامل المالكي

المرفق الثاني:

رسالة مؤرخة 10 ديسمبر 2007 موجهة من وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية إلى رئيس مجلس الأمن

بعد استعراض طلب حكومة العراق المتعلق بتمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق، وبعد إجراء مشاورات مع حكومة العراق، أكتب لكم لأؤكد، تمشيا وهذا الطلب، أن القوة المتعددة الجنسيات بقيادة موحدة على استعداد لمواصلة الاضطلاع بولايتها المحددة في قرار مجلس الأمن 1546 (2004) والممدة بموجب قراري مجلس الأمن 1637 (2005) و 1723 (2006).

وستعمل حكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات في العراق معا على مواجهة التحديات التي تهدد أمن العراق واستقراره من خلال شراكة أمنية ما برحت تتحسن وأسفرت عن إحراز تقدم خلال العام الماضي. ولا تزال هذه الشراكة الفعالة والتعاونية تتطور، إذ تتولى قوات الأمن العراقية زمام القيادة في مكافحة الإرهاب وغيره من أعمال العنف وردعها في كافة أرجاء العراق. والقوة المتعددة الجنسيات مستعدة، في سياق هذه الشراكة، لمواصلة الاضطلاع بطائفة واسعة من المهام إسهاما منها في حفظ الأمن والاستقرار وكفالة حماية القوات، متصرفة بموجب الصلاحيات المحددة في القرار 1546 (2004)، بما في ذلك المهام والترتيبات المحددة في الرسالتين المرفقتين بالقرار، وبالتعاون الوثيق مع حكومة العراق.

وستظل القوات التي تتألف منها القوة المتعددة الجنسيات ملتزمة بالعمل وفقا لالتزاماتها وحقوقها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك قانون الصراعات المسلحة.

وتواصل قوات الأمن العراقية إحراز تقدم في تنمية قدراتها، وهي تستعد لتحمل المسؤولية الرئيسية عن أمن العراق. ففي هذا العام، صارت قيادة القوات البرية العراقية تتحكم في جميع فرق الجيش العراقي. كما تولت السلطات العراقية وقوات الأمن المحلية المسؤولية الأمنية الرئيسية في ثمان محافظات عراقية، وإننا نعمل معا من أجل مواصلة التقدم في عملية نقل المسؤولية الأمنية في جميع المحافظات العراقية الثماني عشر. وإننا نعمل معا لنشهد اليوم الذي ستولى فيه القوات العراقية كامل المسؤولية عن حفظ الأمن والاستقرار في العراق.

إن القوة المتعددة الجنسيات على استعداد لمواصلة مشاركتها، خلال العام القادم، في حفظ الأمن والاستقرار في العراق، وذلك في سياق نمو قدرات قوات الأمن العراقية والنجاحات التي أحرزتها العراق في مجالات الأمن والسياسة والاقتصاد. والقوة المتعددة الجنسيات مستعدة للعمل مع حكومة العراق لمساعدتها على تحقيق الأهداف التي وضعتها نصب أعينها بوصفها دولة مستقلة وذات سيادة.

ويعتزم مقدموا مشروع القرار المتعلق بالعراق الذي هو قيد النظر إرفاق هذه الرسالة بالقرار. وريثما يتم ذلك أرجو تقديم نسخ من هذه الرسالة إلى أعضاء المجلس في أسرع وقت ممكن.

(توقيع) كوندوليزا رايس.

المصدر: http://www.un.org/Arabic

الملحق رقم03: اتفاقية 15 تشرين الثاني جدول زمني لعراق ذا سيادة وديمقراطية وآمن.

اتفق مجلس الحكم العراقي وسلطة الائتلاف المؤقتة في 15 تشرين الثـاني بـشأن جدول زمني لاستعادة سيادة العراق الكاملة ووضع دستور دائم وإجراء انتخابات حـرة ووطنية وفيما يأتي التواريخ المهمة كما وردت في الاتفاق.

*** قانون إدارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية.**

ضمان للحقوق الأساسية بحلول 28 شباط 2004 سيقر مجلس الحكـم قـانون لإدارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية يحدد هياكل الحكومة الانتقالية وإجراءات انتخاب ممثلين للمؤتمر الدستوري.

ويضمن هذا القانون الإداري الانتقالي حقوقا أساسية لجميع العـراقيين خـلال الفترة الانتقالية بما فيها حرية التعبير وحرية الصحافة كما سيحترم هذا القانون الديانـة الإسلامية لأغلبية الشعب العراقي وسيضمن حقوق جميع الطوائف الدينيـة الأخـرى وينتهي سريان مفعول هذا القانون بنهاية 2005 بعد الموافقة على دستور دائـم وبعـد تنظيم الانتخابات.

بحلول 31 أيار 2004، تعقد مؤتمرات انتخابية في كل من محافظات العـراق الثمانية عشر لانتخاب ممثلين من بينهم لتشكيل مجلس وطني انتقالي عراقي.

*** السيادة الكاملة: نهاية الاحتلال.**

بحلول 30 حزيران 2004، يختار المجلس الوطني الانتقالي العراقي رؤساءه ويـستلم السيادة الكاملة للعراق.

يحل مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة، وبهذا تنتهي مسؤوليات الائـتلاف كقـوة احتلال كما نصت على ذلك قرارات الأمم المتحدة.

*** الديمقراطية: دستور وانتخابات.**

بحلول 15 آذار 2005 سيتم إجراء انتخابات مباشرة (صـوت واحـد لكـل ناخـب) لانتخاب مؤتمر دستوري، ويقوم هذا المؤتمر الدستوري بكتابة دستور دائـم يعـرض على الشعب العراقي للموافقة عليه عن طريق الاستفتاء العام.

بحلول 31 كانون الأول 2005، سيتم إجراء انتخابات وطنية مبنية على الدستور الجديد لانتخاب حكومة عراقية جديدة، وتتقلد الحكومة المنتخبة مقاليد السلطة وتحل الحكومة الانتقالية.

*** الأمن.**

خلال هذه العملية، ستتابع قوات الائتلاف العمل جنبا إلى جنب مع قوة الشرطة العراقية الجديدة والمؤسسات الأمنية لضمان تحول آمن إلى عراق يتسم بالديمقراطية والسيادة والأمن وسيعمل الائتلاف مع مجلس الحكم العراقي والمجلس الوطني الانتقالي الجديد لتحديد هذه الترتيبات الأمنية.

المصدر:http://www.cpa-Iraq.org/government/agreement Nov 15.pdf

---

ملحق رقم 04 : بيان رقم (53) صادر عن الحزب الإسلامي العراقي بخصوص موقف الحزب من الانتخابات العامة

(لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس)

يعتقد الحزب الإسلامي بأن الانتخابات بشكل عام تشكل ابتداءا خيارا سياسيا مناسبا لتحرير البلد وتحقيق السيادة الوطنية إلى جانب بناء المؤسسات الدستورية والسياسية وتوفير الفرصة المناسبة للجميع وبشكل عادل للمشاركة السياسية على الساحة العراقية.

إن الانتخابات كممارسة سياسية ليست مطلوبة لذاتها وإنما باعتبارها وسيلة ينتقل فيها العراق إلى مستقبل أفضل ولذلك لابد من الحرص على عناصر نجاحها ومنها:

– توفر الشروط الأمنية وشيوع حالة الإستقرار في كافة مناطق العراق؛

– إجابة المفوضية بصورة مرضية على كافة الطعون القانونية والفنية التي تتعلق بآلية عمل المفوضية واللوائح التي صدرت عنها؛

– تحقيق التوازن في مكاتب المفوضية؛

– ضمان انتخابات نزيهة وشفافة من خلال السعي بتكليف أطراف محايدة كممثلي جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وهيئة الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي للإشراف على الانتخابات؛

- تعليق قانون الطوارئ الذي يحجب الحريات المدنية ويعوق النشاطات الإنتخابية.

وفي ظل غياب هذه الشروط في الوقت الراهن، فإن الحزب الإسلامي العراقي قد بادر وتأسى به جمع وافر من الأحزاب والحركات والتجمعات المؤثرة ي الساحة السياسية العراقية إلى طلب تأجيل الانتخابات لمدة أقلها (6) ستة أشهر علها تفضي على مناخ مناسب يحقق نجاح الانتخابات بما يتناسب وتطلعات الشعب العراقي.

إن الحزب الإسلامي العراقي انطلاقا من مسؤوليته الشرعية والوطنية يتمنى على الأطراف التي لازالت مصرة على إجراء الانتخابات في موعدها المحدد أن تعيد النظر في موقفها في ضوء الحقائق على الأرض، والحزب إزاء هذا الإصرار يجد نفسه مضطرا لإعادة النظر في موضوع مشاركته في الانتخابات بما يتفق ومشروعه السياسي.

المصدر : http://www.Iraqi-party.com/es/statments.php

الملحق رقم05: بيان رقم (86) صادر عن الحزب الإسلامي العراقي حول تأجيل صدور مسودة الدستور.

﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا﴾.(البقرة: 143)

تأجل الإعلان عن مسودة الدستور الدائم لبضعة ايام بعد ان كان من المؤمل صدورها يوم الخامس عشر من آب الجاري، وعلى الرغم من ضيق فسحة الوقت التي لا تتناسب وعبء التحدي الذي يواجه العراقيين وهم يكتبون مصيرهم ومستقبل أيامهم، فقد كان من الممكن صدور مسودة الدستور في الوقت المحدد لها، لولا عقبات حقيقية نجد أن المسؤولية الأخلاقية تلزمنا بتسليط الضوء عليها وكشفها للرأي العام.

فمنذ أن بدأت الاستعدادات لكتابة مسودة الدستور طالبنا أن تاتي هذه المسودة معبرة عن إرادة كل العراقيين وأن لا تنفرد به الكتل الممثلة بالجمعية الوطنية الحالية بل أن تشمل الذين غيبوا عن المشاركة في الانتخابات أيضا وفي هذا الإطار عرضنا

المشاركة عرضنا المشاركة في هذا المشروع ليأتي في النهاية مشروعا عراقيا وطنيا يلبي تطلعات كل العراقيين.

لقد كنا ندرك مخاطر استئثار البعض بإعداد مسودة الدستور دون الاخرين إذ أن بعض القوى لا تنظر للعراق إلا من زاوية مصالحها الضيقة، وكنا ندرك أن دستورا هزيلا غير متوازن يمكن ان يؤدي بالبلد إلى كارثة، خصوصا عندما يتوجب على العراقيين إنجاز هذه الوثيقة الهامة في زمن قياسي قصير للغاية، التزاما بقانون بريمر، وكأنه قدر العراقيين؟

لقد كان للإسناد الشعبي العام لتوجهنا هذا ولتعضيد المجتمع الدولي أثره في إشراك خمسة عشر عضوا في لجنة صياغة الدستور كان لنا فيها عدد من الممثلين. أتت هذه المشاركة رغم المماطلة فيها وتأخرها لتمثل منعطفا مهما في مسار الحوارات حول الدستور وحمل رؤية جديدة دفعت إلى إعادة النظر في كثير من القضايا ونجح هذا الفريق في تغيير العديد من الطروحات إلا أننا لاحظنا في المراحل الأخيرة نهجا غريبا يبتعد عن مبدأ التوافق الذي تم اعتماده ابتداءا وخروجا صارخا عن الممارسات الديمقراطية السليمة وتمثل ذلك في العديد من الممارسات نذكر منها:

- إضاعة الوقت في حوارات لا طائل من ورائها وغياب الحرص في الوصول إلى قرارات واضحة وعدم التزام لجنة الصياغة بالحياد تجاه ما يتم التوصل إليه.
- وإعادة تمرير تلك البنود التي تم الاعتراض عليها بصيغتها الأولية وهذا دعا عددا من أعضاء لجنة الدستور عربا وكردا للاعتراض عليه مطالبين لجنة الصياغة بالحيادية والدقة. ولكن ذلك لم يتحقق.
- السعي لإشغال الأعضاء الخمسة عشر المضافين إلى لجنة الـ (55) بقضية الفيدرالية وصرفهم عن بقية المواد التي لا تقل أهميتها عن الفيدرالية، فإن القضايا الأخرى بقيت موضع اهتمامنا ومتابعتنا لها، ومنها: الهوية العربية الإسلامية، دور المرجعية، قانون الأحوال الشخصية، وحقوق المرأة وغيرها.

لو افترضنا حسن النية بلجنة الصياغة، فإن أداء هذه اللجنة كان يتصف بالفوضى ويفتقد إلى المقومات الإدارية اللازمة لإنجاز العمل المطلوب بسرعة ودقة، وهو ما عوق عمل الهيئة وكذلك الخبراء الدستوريين من أداء عملهم على الوجه الأكمل.

رغم أهمية كادر الخبراء الذين أعدتهم الأمم المتحدة لنقل التجارب الدولية المشابهة والكيفية التي جرى العمل بها في تلك القطار التي مرت بتجارب وظروف مماثلة، لكن هذا الكادر لم تتح له الفرصة الكافية ليؤدي دوره بشكل جيد ورغم ذلك كانت مساهماته المحدودة مهمة في إيضاح ما يمكن العمل به لمعالجة العقد القائمة، وكان من الضروري استثمار خبرات من الكادر على أفضل وجه، ولكن ذلك لم يتحقق.

لقد كان هناك عزوف واضح وإهمال متعمد لتجارب الدول الأخرى من قبل أناس لا يتمتعون بتخصص أو دراية كافية بالقضايا الدستورية انصبت مناقشاتهم في إطار سياسي محكوم بعقد الماضي القريب وطموحات مستقبلية أقل ما يقال فيها أنها غير واقعية ولا مشروعة.

عندما تعذر الاتفاق حول قضايا خلافية مركزية ظهر عجز إدارة الهيئة الدستورية واضحا في تقديم حلول بديلة، وأحيلت الأمور إلى القيادات السياسية التي تأخرت في أداء دورها وظهر اثر التحالفات الحزبية السابقة والتعهدات المتبادلة على حساب ما ينبغي أن يكون عليه الأمر من إدراك للتغيرات الحاصلة ومصالح الوطن العليا.

خلاصة الأمر. نحن نعتقد أن هذا الدستور سيكون قاصرا ولا يعبر عن إدارة وطموحات العراقيين بل سيكون في كثير من جوانبه معبرا عن أجندات سياسية لبعض القوى المتمكنة في الجمعية الوطنية، لذلك فنحن في الحزب الإسلامي العراقي نتحفظ على العديد من بنوده بالصورة التي وردت أو بأصل وجودها وقد أعلنا هذا التحفظ لكافة الفرقاء وأننا سوف نستمر بنقدها والمطالبة بتعديلها سواء من قبل الجمعية الوطنية الحالية أو من خلال الضغط الجماهيري أو حتى من خلال الجمعية الوطنية القادمة. ونرى في تلك البنود عنصر تهديم للمجتمع العراقي وللوحدة الوطنية وللسيادة العراقية.

إن موقف الحزب الإسلامي في العديد من المسائل الهامة كان ولا يــزال محكومــا بالاعتبارات التالية:

فيما يتعلق بالفدرالية، فإن الحزب يعتقد بأنها مناسبة لإقليم كردستان حصرا حيــث يتمتع الإقليم المؤلف من ثلاث محافظات بوضع خاص متفق عليه وطنيا، إلى جانب ذلك يتحفظ الحزب في تعميم هذه التجربة على مناطق العراق الأخرى ويفضل أن يترك ذلك للاستفتاء الوطني العام كما يؤكد الحزب علــى حــصر مهــام الــسيادة كالشؤون الخارجية، الدفاع،الأمن، المالية وتوزيع الثروات وغير ذلك...بالحكومــة الأمركزية.

نرى ضرورة التأكيد على وحدة وسلامة الكيان العراقي أرضا وشعبا وعدم السماح بتجزئته أو التفريط بأراضيه تحت أي ظرف كان.

أن يضمن الدستور تحرير العراقي واستقلالية قراره وتخلصه من كافــة مظــاهر التبعية.

التأكيد على هوية العراق وانتمائه العربي والإسلامي.

الاعتراف بالقومية التركمانية مكون رئيسي ثالث جنبا إلى جنب مع القومية العربية والكردية، وضرورة إنصاف كافة القوميات والإقرار بحريتها في ممارسة ثقافتهــا الخاصة بها.

لا نرى ضرورة لإقحام الدستور بقضايا ذات مسحة طائفية كقــضية الأمرجعيــة الدينية والعتبات المقدسة، الأكثرية الشيعية؟...الخ.

نرى ضرورة اعتبار الثروات الطبيعية ملكا لكــل العــراقيين تتــولى الحكومــات المنتخبة وبإقرار الجمعية الوطنية كيفية توزيعها حسب الحاجة والخطط التنموية.

نرى ضرورة أن يكون هناك قانون واحد للأحوال الشخصية يراعى فيه التعدديــة المذهبية والدينية وتلتزم كافة المحاكم به.

نرى ضرورة تميز الشريعة الإسلامية بوضع أسمى عن مصادر التشريع الأخــرى وتكون أساسا للتشريعات وأن تبقى معيارا لإقرار مشروعية القوانين في ما بعد.

نرى ضرورة أن لا يتمتع المتجنس المزدوج الجنسية بالحقوق نفسها التي يتمتع بها العراقي الأصيل على الأقل على مستوى الوظائف الرئيسية والمهمة في الدولة مادام العراق يتعرض لمحاولات اختراق وتفتيت من قوى متعددة.

ضرورة تحقيق التوازن في الصلاحيات الموزعة بين رئاسة الجمهورية، رئاسة الوزراء، ورئاسة المجلس الوطني.

أن تتكفل الدولة بتعويض الناس عن الخسائر بالأرواح والأموال والمصالح سواء بسبب النظام البائد أو قوات الاحتلال أو أجهزة الدولة المختلفة.

أن الديباجة كتبت بطريقة سيئة لا ترقى أن تكون مقدمة لوثيقة وطنية هامة كالدستور.

أن الحزب الإسلامي العراقي وهو يقيم هذه الحقبة الهامة من تاريخيه الحديث فإنه لا يزال يعتقد بأن معركة الدستور لم تنته بعد وعلى شعبنا أن يكون متيقظا وحذرا وأن تتصاعد الإرادة الشعبية للضغط من أجل مشروع دستور عراقي وطني يحفظ للعراق سيادته وللشعب وحدته ولا يسمح للدخلاء في تخريب واقعه وتضييع مستقبله.

أن الحزب الإسلامي العراقي وهو مقتنع بأن صدور الدستور سوف يعجل في خروج المحتل، سيبقى ناشطا في الدفاع عن مصالح هذا الشعب يتمنى على النخب السياسية وان تضع مصلحة العراق فوق كل اعتبار.

كما ندعو الله العلي القدير أن يحفظ العراق وأهله من كيد الكائدين إنه نعم المولى ونعم النصير..

((فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض)) (الرعد: من الآية17).

المكتب السياسي

11رجب 1426هـ

17آب 2005

المصدر:

http://www.Iraqi-party.com/ar/modules.php?

الملحق رقم 06: نص بيان الحزب الإسلامي العراقي بخصوص تقديم مسودة الدستورللجمعية الوطنية، رقم(88).

﴿ قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني وسبحان الله وما انا من المشركين﴾ (يوسف:108).

لقد سلمت مسودة الدستور هذا اليوم للجمعية الوطنية واعتبرت المسودة نهائية رغم أنها لم تحض بالتوافق اللازم بين الأطراف التي كلفت بكتابة هذه المسودة.

والحزب الإسلامي العراقي يكرر إدانته لهذا الأمر ويعده خروجا لا مبرر له على مبدأ التوافق الذي على أساسه وافق الحزب الإسلامي على المشاركة في كتابة مسودة الدستور.

لقد سعى الحزب الإسلامي العراقي أن تأتي هذه المسودة متوازنة وأن تكون وثيقة عهد وطنية تلتقي عندها قلوب العراقيين ومصالحهم، تحفظ بلدهم وتعزز وحدتهم وتقوي من نسيجهم الاجتماعي... ولكن ذلك لم يتحقق رغم المساعي الحثيثة التي بذلها الحزب في هذا المجال.

لقد كان الحزب حريص منذ البداية على إقناع الأطراف المتفاوضة بجدوى وجهة نظره القاضية بأن تكون مصالح العراق العليا هي المعيار الذي يحكم مواقف جميع الأطراف ولكن ذلك لم يتحقق بعد أن تغلبت المصالح الخاصة على مصالح العراق العليا.

لقد جاءت مسودة الدستور على خلفية الاستحقاق الانتخابي وليس التوافق السياسي وحق مشاركة الجميع.

إن دور ممثلي الأطراف المغيبة عن الجمعية الوطنية لم يتعد الدور الاستشاري.

وهكذا جاءت العديد من المسائل الهامة التي تمس مصالح العراق معبرة عن موقف الأطراف الممثلة في الجمعية الوطنية ولاسيما ما يتعلق بالفدرالية واختصاصات الأقاليم والهوية وتوزيع الثروات وغير ذلك إلى جانب اعتراضنا على الديباجة والكثير من العبارات والمصطلحات التي وردت في المسودة ولازال الخلاف على تعريفها أو تحديد معناها قائم حتى الآن.

وعلى هذا الأساس فإن النص الذي ورد في المسودة قدر تعلق الأمر بالمسائل المختلف عليها يعتبر غير مقبول على الإطلاق بالنسبة لنا لأن ذلك في تصورنا يفتح الباب على مصراعيه أمام مستقبل مجهول. وستبقى هذه المسائل في مقدمة اهتمامات الحزب يسعى جاهدا إلى تغييرها حتى تتكيف مع مصالح العراق والعراقيين.

المكتب السياسي

23 رجب 1426 هـ

2005/08/28م

المصدر:

http://www.Iraqi-party.com/Arabic

الملحق رقم07: اللائحة التنظيمية رقم 6 سلطة

الائتلاف المؤقتة مجلس الحكم العراقي

وفقا لصلاحياتي كمدير لسلطة الائتلاف المؤقتة، وانسجاما مع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بما فيها القرار 1483 (2003)، وبناء على قوانين وأعراف الحرب، وانطلاقا من الإدراك أن مجلس الأمن، كما نصت الفقرة 9 من القرار 1483، يدعم تشكيل إدارة عراقية مؤقتة بوصفها إدارة انتقالية يديرها العراقيون، إلى أن يشكل شعب العراق حكومة تمثله يعترف بها المجتمع الدولي وتضطلع بالمسؤوليات التي تتولاها سلطة الائتلاف المؤقتة،

وإذ ألاحظ أن مجلس الحكم اجتمع في 13 جويلية 2003 وأعلن عن تشكيل المجلس بوصفه الهيئة الرئيسية في الإدارة العراقية المؤقتة المشار إليها في الفترة 9 من القرار 1483،

وإذ يؤكد أن سلطة الائتلاف المؤقتة والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة قد عملا معا، وسيواصلان العمل معا في عملية تعاونية وتشاورية لدعم تشكيل مجلس الحكم وأعماله، كما أنهما رحبا بتشكيل مجلس الحكم في 13 جويليه 2003،

وانطلاقا من الإدراك أن لمجلس الحكم، تمشيا مع القرار 1483، صلاحيات ومسؤوليات معينة بوصفه ممثل الشعب العراقي، ضمان تمثيل مصالح الشعب العراقي

في الإدارة المؤقتة وفي تحديد وسائل تشكيل حكومة تمثل الشعب العراقي ويعترف بها المجتمع الدولي،

وتأكيدا على أن مجلس الحكم وسلطة الإئتلاف المؤقتة يتعهـدان، كـل منهمـا، تمشيا مع القرار 1483، بالتنسيق مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة والعمل معا في عملية تعاونية وتشاورية من أجل مصلحة الشعب العراقي،

أعلن بموجب ذلك مايلي:

القسم 1:

الاعتراف بمجلس الحكم

تعترف سلطة الائتلاف المؤقتة بتشكيل مجلس الحكم بوصفه الهيئة الرئيـسية لـلإدارة العراقية إلى ان يشكل شعب العراق حكومة تمثله يعترف بها المجتمع الدولي، تمـشيا مع القرار 1483.

القسم 2:

العلاقة بين مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة

1- عملا بالقرار 1483، يتشاور مجلس الحكم مع سلطة الائتلاف المؤقتة وينـسق معها بشأن جميع المسائل المتعلقة بالحكم المؤقـت للعـراق، بمـا فـي ذلـك صلاحيات مجلس الحكم.
2- تمثل هذه اللائحة التنظيمية تعليمات يتعين بموجبها على جميع مسؤولي سـلطة الائتلاف المؤقتة أن يستجيبوا بسرعة لكل ما يطلبه مجلس الحكم مـن خبـراء ومساعدة أو غير ذلك من أشكال الدعم والمساعدة.

القسم 3: النفاذ

تنفذ هذه اللائحة من تاريخ التوقيع عليها

التوقيع

إل.بول بريمر

المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة 2003/7/13.

المصدر: http://www.cpa.Iraq.org/Arabic/REG/13july2003/06

الملحق رقم 08: البرنامج السياسي للإئتلاف العراقي الموحد

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ بلدة طيبة ورب غفور ﴾ (سبأ34)

صدق الله العظيم

أولا- العراق الذي نريده:

1- عراق موحد أرضا وشعبا وذو سيادة وطنية كاملة.

2- وضع جدول زمني لانسحاب القوات المتعددة الجنسيات منه.

3- عراق دستوري وتعددي ديمقراطي فيدرالي موحد.

4- عراق يحترم الهوية الإسلامية للشعب العراقي، ودين الدولة فيه الإسلام.

5- عراق يحترم حقوق الإنسان، ولا أثر فيه للتمييز الطائفي والديني والقومي، يحفظ حقوق الأقليات الدينية والقومية يحميها من الاضطهاد والتهميش.

6- عراق يوفر أجواء التعايش السلمي بين كل العراقيين، بدون استئشار لا حد فيه.

7- عراق يكون القضاء فيه مستقلا، وتتحقق فيه العدالة والمساواة.

ثانيا- البرنامج الذي نسعى لتحقيقه:

1- الأمن:

توفير الأمن والسلام ومكافحة الإرهاب، وبناء مؤسسة أمنية وعسكرية قوية، وكفوءة مخلصة لمصالح الشعب العراقي وتعمل من أجل صيانة سيادة العراق وسلامة مواطنيه، ولاؤها للوطن ولا تتدخل في الشؤون السياسية، وتحترم إرادة العراقيين ولا تتجاوز على حقوقهم.

2- الخدمات العامة:

الضمان الاجتماعي:

تبني نظام الضمان الاجتماع الذي تتكفل الدولة من خلاله توفير فرص العمل لكل عراقي قادر على العمل، أو توفير معيشته عند العجز، وتقديم التسهيلات المناسبة للمواطنين لبناء المساكن.

الضمان الاجتماعي:

تبني نظام الضمان الاجتماعي الذي تتكفل الدولة من خلاله توفير فرص العمل لكل عراقي قادر على العمل، أو توفير معيشته عند العجز، وتقديم التسهيلات المناسبة للمواطنين لبناء المساكن.

المرأة:

دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفسح المجال أمام إبداعاتها، وصيانة كرامتها.

الشباب والرياضة:

دعم برامج رياضية ومشاريع للشباب وتطوير كفاءاتهم والاهتمام بإبداعاتهم وحل مشاكلهم.

الأسرة:

الاهتمام بالأسرة ورعاية الطفولة، وتقديم الرعاية الصحية والجسدية والنفسية والتربوية.

الصناعة والزراعة:

الاهتمام بتطوير الصناعة والارتقاء بها، وتطوير الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية لتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

تطوير واعمار الريف العراقي، وتوفير الخدمات العامة من الماء الصالح للشرب، والكهرباء، والوقود والاتصالات والبريد والنقل والمراكز الصحية والمدارس وإيجاد شبكة من الطرق المعبدة التي تربط الريف بالمدينة.

3- عوائل الشهداء والمناطق المتضررة:

الاهتمام بعوائل الشهداء والمتضررين من النظام السابق لأسباب سياسية أو طائفية أو قومية، وتوفير العيش الكريم لهم، ورفع الحيف عن المناطق التي تعرضت لسياسة التمييز والحرمان والإهمال المتعمد، ووضع ميزانية وهيئة خاصة لاعمارها وتطويرها.

إعادة الاعتبار لضحايا النظام الصدامي على الصعيد المعنوي والقانوني والمالي.

4- الإصلاحات الإدارية والنزاهة:

العمل على إرساء مبادئ النزاهة والأمانة والـشعور بالمـسؤولية، فـي الـدوائر والمؤسسات التابعة للدولة ومكافحة الفساد الإداري، والرشـوة بجميـع أشـكالها، وتطهيرها من عناصر نظام صدام الفاسدة التي ارتكبت الجرائم ضـد العـراقيين، ودعم مؤسسات المجتمع المدني لتأخذ دورها الفعال في التنمية الاجتماعية.

5- التربية والتعليم:

الاهتمام بالتربية والتعليم وإنشاء المدارس والمعاهد والجامعـات، وتـوفير التعلـيم المجاني في كل المراحل الدراسية، وإعادة كتابة المناهج الدراسية بما يتناسب مـع العراق الجديد الذي نريده ووفقا لقواعد علمية وموضوعية.

رعاية الكفاءات العلمية وتشجيعها على العودة إلى العـراق وتـوفير مـستلزمات التطوير العلمي.

6- الاقتصاد:

انتهاج سياسة اقتصادية متوازنة تضمن حل مشاكل البلاد، والعمـل علـى إطفـاء الديون العراقية وإلغاء التعويضات واستخدام الثروة النفطية في مـشاريع التنميـة الاقتصادية وتحقيق الرفاه للمواطنين.

7- العلاقات الخارجية:

انتهاج سياسة خارجية تحافظ على استقلال العراق، وتضمن سيادته الوطنية ووحدة أراضيه، تعتمد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للـدول الأخـرى، وتـسوية المشاكل التي خلفها النظام السابق مع دول المنطقة والعالم.

تبني الحضور الفاعل والمشاركة الإيجابية في المؤسـسات والمنظمـات العربيـة والإسلامية والدولية كجامعة الدول العربية ومنظمة المـؤتمر الإسـلامي والأمـم المتحدة، والعمل على إرساء علاقات دولية تقوم على مبدأ التوازن والعمل الإيجابي والاحترام المتبادل وحسن الجوار، واعتبار أمن وسلامة واستقرار المنطقـة مـن مسؤولية شعوبها وحكوماتها.

المصدر:

http://www.Nahrain.com/d/news/04/12/2p/nhr/225r.1225html

الملحق رقم 09: البيان الانتخابي لمرشحي قائمة حركة الدعوة الإسلامية للجمعية الوطنية العراقية ومجالس المحافظات انتخابات جانفي 2005 ذي الحجة 1425.

بسم الله الرحمن الرحيم

مر العراق خلال العقود الخمسة الماضية بظروف سياسية واجتماعية قاسية جدا كلفته الكثير من حياة أبناءه وطاقاته. وكانت العقود الثلاثة الأخيرة حافلة بالنصيب الأوفر من التدمير والتبذير والقتل والتشريد والتي أودت بحياة كثير من المخلصين والغيارى.

وقد شاء الله تعالى أن تطوى تلك الصفحة الأليمة من تاريخ العراق وأزيح النظام البائد عن صدر العراق الحبيب. والقوى السياسية العراقية اليوم بصدد إنجاز مشروعها الوطني لبناء العراق الجديد.

إن الانتخابات الحالية هي خطوة أساسية في إنجاز ذلك المشروع، حيث سيختار الشعب العراقي النبيل جمعيته الوطنية وسوف يناط بها مهام أساسية هي: كتابة الدستور الدائم وتشكيل الحكومة الانتقالية التي تتمتع بشرعية تامة وتحظى بسيادة كاملة وتشريع قوانين الدولة حيث ستتمتع الجمعية الوطنية بسلطة سن القوانين للسلطة التنفيذية لكي تتمكن الحكومة من أداء مهامها وفق القانون. ونحن نعتقد بأن الجمعية الوطنية لابد ان تضع الأمور التي سنذكرها لسياسة الحكومة في سلم أولوياتها وتضع النقاط على الحروف في هذا المجال لكي تتمكن الحكومة الانتقالية القادمة من أداء دورها بشكل مقبول ولابد أن تؤدي الجمعية الوطنية دورها في الرقابة على الحكومة والوزراء بشكل دقيق.

وكذلك الانتخابات المحلية لانتخاب المجلس الوطني الكردستاني ومجالس المحافظات، والتي سوف تكون معنية بتشكيل الإدارات المحلية فيها.

وتبرز هنا ثلاثة محاور الأول كتابة الدستور الدائم، والثاني برنامج الحكومة الانتقالية والثالث دور مجالس المحافظات.

أولا: كتابة الدستور الدائم

منذ عام 1958 والعراق بلد لا يوجد فيه دستور ثابت ترجع إليه الحكومة الشعب.ولكي نبني الحكومة بلدا مستقرا لابد من وجود نظام سياسي مستقر أيضا، ولا يتحقق ذلك إلا بدستور دائم يعبر عن مصالح جميع الشرائح المكونة لطبيعة المجتمع العراقي، وينبغي من وجهة نظرنا أن يتضمن الدستور الدائم المبادئ والأسس التالية:

* نظام الحكم في العراق نظام جمهوري ديمقراطي تعددي اتحادي فيدرالي ضمن عراق موحد.

* اعتماد مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

* تداول السلطة سلميا عبر صناديق الاقتراع.

* احترام الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي وتعزيز ثقافته الإسلامية والوطنية...

* حفظ حقوق جميع الأديان والمذاهب والقوميات في العراق.

* حفظ حقوق الإنسان العراقي وضمان الحريات المشروعة في التعبير والعيش والعمل والتعليم والإقامة والتنقل وتكافؤ الفرص والمساواة بين العراقيين.

* رعاية حقوق المرأة العراقية وحفظ شأنها وتحقيق المشاركة العادلة السياسية والاجتماعية لها.

ثانيا: سياسة الحكومة الانتقالية

* تحقيق السيادة الكاملة للدولة العراقية والعمل الجاد على استتباب الأمن وإنهاء تواجد القوات الأجنبية في العراق.

* حفظ وصيانة الوحدة الوطنية في العراق.

* تعزيز الروابط المتكافئة مع دول الجوار وعدم التدخل بشؤونها الداخلية والمعاملة بالمثل.

* ايجاد الأجواء المناسبة لتحقيق التوافق الوطني لأبناء العراق بكافة قومياته ومذاهبه وأديانه.

* ملاحقة المجرمين والإسراع في محاكمتهم ومجازاتهم.

* بناء الجيش والقوات المسلحة بناءا قويا وعدم تسييسها لحفظ أمن العراق وحمايته من الأعداء.

* حل مشكلة البطالة بايجاد فرص عمل للعاطلين من أبناء الشعب العراقي ورفع المستوى المعاشي لكافة المواطنين.

* تهيئة الأجواء لتأسيس الشركات العراقية الخاصة والمختلطة والعامة.

* حماية السوق الإنتاجية العراقية بمراقبة الاستيراد وتشجيع التصدير.

* تشجيع الاستثمار في العراق من أجل البناء والإعمار وفق ضوابط محددة تضمن مصلحة البلاد.

* تطوير عمل البنوك العراقية وتفعيل دورها.

* الاهتمام بتنظيم إنتاج الثروة المعدنية وخصوصا النفط.

* رعاية عوائل الشهداء والسجناء والمعوقين والعناية بالمتضررين من قبل النظام البائد.

* إعادة المفصولين السياسيين إلى أعمالهم واحتساب مدة فصلهم أو تركهم الوظيفة خدمة فعلية لغرض التقاعد والترفيع وتعويضهم ماليا عن هذه المدة.

* تشجيع البحث العلمي والتأليف والكتابة.

* دعم تأسيس وتشكيل المراكز الثقافية المختلفة ورعايتها.

* توفير الأجواء لكي يستعيد الكادر التعليمي والتربوي شخصيته وكرامته التي هدرها النظام السابق.

* تطوير المناهج التعليمية والتربوية بما يعزز بناء شخصية الطالب العراقي وتنمية ملكاته.

* توفير ما يلزم لتطوير عمل المدارس والمعاهد.

* تشجيع العمل الفني والنشاط الرياضي ورعاية الشباب بإعطائهم الدور المناسب لهم في الحياة الاجتماعية والسياسية.

* العمل على توفير الخدمات الهامة للمواطنين وإيجاد الآليات الأفضل لإيصال تلك الخدمات إلى المواطنين لا سيما الكهرباء والماء والنقل والاتصالات وغير ذلك.

* وضع بـــرامج للإصــــلاح الإداري والتعليمـــي والجـــامعي واعتمـــاد الوســـائل والتكنولوجية الحديثة بما يضمن القضاء على الفساد الإداري والرشوة.

* دعم وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني لبناء العراق الجديد.

* السعي والعمل على تأهيل المصانع والمعامل الإنتاجية في العراق.

ثالثا: مجالس المحافظات

* أن تسعى هذه المجالس لاختيار الإدارات المخلصة والنزيهة والكفوءة لـــلإدارات في المحافظات.

* أن تضع هذه المجالس برامج واضحة تعبر عن سياستها في مواجهـــة المـــشاكل التي تعاني منها تلك المحافظات.

* أن تتبنى هذه المجالس خطة للتنمية البشرية والطبيعية في المحافظات، كل وفـــق ظروفه وطبيعته الخاصة.

* وضع خطط لاستخدام الموارد المالية للمحافظات والأقاليم بصورة تضمن الحياة السعيدة لأبناء تلك المحافظات.

* المطالبة الجادة لإحياء الأهوار وإعمارها في المحافظات الجنوبية.

إن حركة الدعوة الإسلامية إذ تضع بيانها الانتخابي بين يدي أبنـــاء شـــعبنا الأبـــي يحدوها الأمل الكبير وبمساعدة المخلصين بأن تتمكن من إيجاد الأرضية اللازمـــة لتنفيذ برنامجها هذا وكلها عزم وإصرار على مواصلة المسيرة رغـــم التـــضحيات الجسام التي قدمتها وتقدمها في هذا السبيل.

المصدر:

http://www.Nahrain.com/d/news/05/01/10/Nhr0110k.htmnl

الملحق رقم10: خطاب الأمين العام أمام المؤتمر الدولي المعني بالعراق بشرم الشيخ – مصر.

أصحاب السعادة،

سيداتي وسادتي،

أشكر حكومة مصر على عقدها لهذا المؤتمر الذي يأتي حقا في منعطف حاسم من تاريخ العراق.

إن شعب العراق يحتل اليوم غاية اهتمامي. فقد عانى على مدى عقود من حكم فاسد وحشي ومن حروب مدمرة. وهاهو اليوم يمتحن مرة أخرى بالبلاء، ويواجه محنة التحول العنيف، وترتكب ضده وضد العاملين في مجال المعونة أيضا أعمال عنف وأعمال إرهابية وأصبح هذا الشعب محاصرا وسط تراشق بالنيران في صراع مهلك.

غير أن الشعب العراقي امتحن من قبل. فهل من يمكن أن يشك في امتلاكه من الشجاعة والقدرة ما يمكنه من التغلب على التحديات التي يواجهها اليوم؟ إن الشعب العراقي راغب في بناء مستقبل أفضل لبلده، وهو عازم على تحقيق ذلك.

وللشعب العراقي، ومعه كل بلد محب للسلام، مصلحة في بناء عراق مستقر وموحد، ويعيش في سلام مع نفسه، وفي منطقة يعمها السلام، بلد يعكس التنوع الديني والعرقي لشعبه، ويشعر فيه جميع المواطنين بأن في وسعهم أن يشاركوا على قدم المساواة في تشكيل مستقبلهم المشترك. عراق تضمد جراحه عملية سياسية جامعة تقوم على التشارك وتتسم بالشفافية وتشمل الأمن الوطني والمشاركة السياسية التي ينضوي الكافة تحت لوائها وتشمل أيضا العدالة الاقتصادية وتشكل الانتخابات المقرر عقدها في جانفي جزءا حاسما من عملية التحول في العراق. وسوف تتولى الانتخابات اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق التي تحظى بمشورة الأمم المتحدة ودعمها. ومن المهم للغاية أن تجري الانتخابات في بيئة مواتية.

غير أن انعدام الأمن في العراق على نطاق واسع، بما في ذلك الأعمال الإرهابية العشوائية، يمثل أكبر عقبة أمام نجاح عملية التحول.

فاستعادة الأمن أمر أساسي ومن حق السلطات العراقية، بل من واجبها، أن تحافظ على القانون والنظام في جميع أنحاء إقليمها. ولا أحد ينتظر منها أن تستسلم للإرهاب. غير أنه قد يكون حريا بها أن تفكر مليا فيما يترتب على أعمالها من آثار أعم.

ومع اقتراب موعد الانتخابات، لابد أن يبذل كل جهد ممكن من أجل توفير حوافز لمختلف الشرئع العراقية للمشاركة في عملية للمصالحة الوطنية تقوم على الحوار والاستعداد للتواصل ومعالجة الشواغل والمظالم المشروعة. وينبغي إقناع الرأي العام العراقي على أوسع نطاق ممكن بأن يرى أن مصلحته المشتركة تتمثل في قيام إمكانية للعمل من أجل أن تعم البلد الوحدة والسلام.

ولبلدان المنطقة مصلحة مشتركة في استقرار العراق وازدهاره، وينبغي لها أن تبادر إلى تقديم المساعدة من أجل تطبيع العلاقات الإقليمية والدولية للعراق، استنادا إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الممثلة في عدم التدخل، والسيادة، والاستقلال السياسي، والسلامة الإقليمية، والوحدة الوطنية.

وعلى المجتمع الدولي برمته أن يعمل كيد واحدة في إطار قرار مجلس الأمن 1546. وعلينا أن نوحد جهودنا حول مهمة دعم عملية التحول السياسي في العراق باعتبار ذلك أفضل سبيل لكفالة وجود عراق يتمتع بالسيادة والأمن والثقة بالنفس بين دول المنطقة، وتحوله بالفعل إلى نبراس تهتدي به الأمم الأخرى.

وبهذه الروح، تلتزم الأمم المتحدة بتقديم المساعدة إلى العراق. ونحن نقوم بتنفيذ الولاية التي أناطنا بها مجلس الأمن حسبما تسمح به الظروف، وفقا للقرار المذكور. ويعمل ممثلي الخاص بالتعاون مع الحكومة العراقية المؤقتة ومع شعب العراق، كما يجري نشر عدد إضافي من الموظفين في البلد. ورغم أنه لا يمكن لنا أن نتجاهل المخاطر الأمنية، فإننا لا يجب أيضا أن نسمح لتلك المخاطر أن تردنا عن بذل كل ما في وسعنا في ظل الظروف السائدة، لمساعدة الشعب العراقي.

إن التزام الأمم المتحدة إزاء العراق لم يبدأ مع الأزمة الراهنة، كما أنه لن ينتهي في وقت قريب. فقد بذلنا قصارانا في ظل ظروف صعبة لمساعدة العراقيين على تشكيل حكومة مؤقتة ولجنة إنتخابية. ونحن نعمل اليوم على تنسيق المعونة الدولية وتقديم المساعدة إلى السلطات الانتخابية في العراق. وسنظل نقف إلى جانب العراق في المستقبل. إن مقياس نجاحنا لا يتمثل في عدد الموظفين الذين نوفدهم إلى العراق، بل في مدى ترجمة التزامنا إلى دعم فعال لعملية التحول الجارية فيه. وإنني على ثقة من

أننا سنتمكن، بدعم من الأطراف داخل العراق وخارجه، من أداء دورنا في مساعدة الشعب العراقي.

أصحاب السعادة،

علينا اليوم أن نوجه رسالة موحدة إلى الشعب العراقي مفادها: إن المجتمع الدولي يؤمن بقدراتكم.ونحن عازمون على مساعدتكم على تحقيق النجاح.

وتحقيقا لتلك الغاية، يتعين علينا اليوم أن نقيم الالية التي تكفل ترجمة كلماتنا الطيبة إلى عمل مشترك.

فليتحد العراقيون كشعب واحد. ولتعمل دول هذه المنطقة ودول العالم معا من أجل مساعدته. ولنعمل جميعا من أجل بلوغ هدف واحد بالسلام، عراق ينعم بالديمقراطية.

أشكركم شكرا جزيلا.

المصدر:

Http://www.Iraqipapers.com/un11234.htm

الملحق رقم 11: قانون تحرير العراق

القسم الأول: الاسم المختصر:

يمكن الإشارة إلى هذا القانون بعبارة (قانون تحرير العراق) لعام 1998.

القسم الثاني: البيانات:

لقد تبين للكونغرس من مايلي:

1- بتاريخ 22 أيلول 1980 قام العراق بغزو إيران مبتدئ بذلك حربا دامت ثمان سنوات استخدم العراق خلالها الأسلحة الكيماوية ضد الجنود الإيرانيين والصواريخ البالستية ضد المدن الإيرانية.

2- في شهر شباط 1988 قام العراق بترحيل المدنيين الأكراد ترحيلا قسريا من قراهم خلال حملة (الأنفال) مع قتل عدد من الأكراد يقدر 50000 إلى 180000 شخصا.

3- بتاريخ 16 آذار 1988 استخدم العراق الأسلحة الكيماوية ضد الأكراد العراقيين المعارضين وذلك في بلدة حلبجة، مما أدى إلى مقتل نحو 5000 كردي والتسبب في عدد كبير من الولادات المشوهة والتي تعاني منها البلدة إلى يومنا هذا.

4- بتاريخ 2 أوت 1990 قام العراق بغزو الكويت وبدأ فترة من الاحتلال استمرت سبعة أشهر قتل خلالها عدد من المدنيين الكويتيين وأسار إلى غيرهم، أشعل النيران في آبار النفط الكويتية لدى تراجعه.

5- انتهى القتال في عملية عاصفة الصحراء بتاريخ 28 شباط 1991 وقبل العراق إثر ذلك شروط وقف إطلاق النار المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن التابع لأمم المتحدة الأمر رقم 687 (3 نيسان 1991) والذي ترتب على العراق بموجبه- بين أمور أخرى - الكشف الكامل عن برامجه الخاصة بأسلحة الدمار الشامل والسماح بتفكيكها، والخضوع إلى المراقبة والتحقق بشأن ذلك التفكيك وعلى المدى الطويل.

6- في شهر نيسان 1993 قام العراق بتدبير محاولة فاشلة لاغتيال الرئيس السابق جورج بوش خلال زيارته للكويت في 14-16 نيسان 1993.

7- في شهر تشرين الأول 1994 قام العراق بتحريك 80000 من قواته إلى المناطق القريبة من الحدود الكويتية مشكلا بذلك تهديدا وشيكا بغزو جديد او بهجوم على الكويت.

8- بتاريخ 31 أوت 1996 قام العراق بقمعه العديد من معارضيه وذلك بمساعدته احدى الفصائل الكردية في اجتياح مدينة أربيل- مقر الحكومة الإقليمية الكردية.

9- يقوم العراق منذ شهر آذار 1997 بالسعي المنظم لمنع مفتشي الأسلحة التابعين للجنة الأمم المتحدة الخاصة UNSCOM من الدخول إلى المواقع المهمة والاطلاع على الوثائق، كما أنه في عدد من المناسبات بتعريض سلامة المروحيات التابعة للجنة إلى الخطر وذلك أثناء قيامها بنقل أفراد اللجنة داخل العراق، كما أنه يواصل بإصرار اتباع أسلوب المخادعة والإخفاء في ما يتعلق ببرامجه الخاصة بأسلحة الدمار الشامل.

10- بتاريخ 5 آب 1998 أوقف العراق كافة أنواع التعاون مع UNSCOM ثم هدد في وقت لاحق بإيقاف نشاطات المراقبة طويلة الأمد التي تقوم بها اللجنة الدولية للطاقة الذرية و UNSCOM.

11- بتاريخ 14 آب 1998 وقع الرئيس كلينتون القانون العام رقم 105-235. الذي يؤكد بأن العراق (في وضع مخالف وغير مقبول لالتزاماته الدولية) وحث الرئيس (على اتخاذ الإجراءات المناسبة- بموجب دستور الولايات وقوانينها ذات العلاقة- لحمل العراق على تنفيذ التزاماته الدولية).

القسم الثالث: سياسة الولايات المتحدة

على الولايات المتحدة أن تتبع سياسة مساعدة الساعين لإزالة النظام الذي يترأسه صدام حسين من السلطة في العراق والتشجيع على ظهور حكومة ديمقراطية لتحل محل هذا النظام.

القسم الرابع: المساعدة من أجل دعم الانتقال إلى الديمقراطية في العراق.

أ- التخويل بتقديم المساعدة –للرئيس أن يقدم المساعدة التالية للمنظمات العراقية الديمقراطية المعارضة والتي يتم تحديدها بموجب.

القسم الخامس: البث الإذاعي.

(أ) تقديم الدعم اللازم للمنظمات التي تقوم بالبث الإذاعي والتلفزيوني إلى العراق.

(ب) يخول تخصيص مبلغ 2 مليون دولار لوكالة الإعلام الأمريكية للسنة المالية 1999 وذلك من أجل تنفيذ ما ورد في هذه الفترة.

(2) المساعدة العسكرية:

(أ) يخول الرئيس بتوجيه سحب المواد العسكرية من مخزونات وزارة الدفاع والأجهزة الخدمية التابعة لوزارة الدفاع، وكذلك التدريب والتثقيف العسكري، لمثل هذه المنظمات.

لا يجوز للقيمة الإجمالية (حسب التعريف الوارد في الفقرة 644 (م) من قانون المساعدات الأجنبية لسنة 1961) للمساعدات المقدمة بموجب هذا البند أن تتجاوز 97 مليون دولار.

(ب) المساعدة الإنسانية: يحث الكونغرس الرئيس على استخدام الصلاحيات القائمة بموجب قانون المساعدات الأجنبية لعام 1961- لتقديم المساعدة الإنسانية إلى الأفراد الساكنين في المناطق العراقية تحت سيطرة المنظمات المحددة بموجب القسم الخامس، مع التركيز على تلبية احتياجات الأفراد الوافدين على تلك المناطق هربا من المناطق التي تقع تحت سيطرة نظام صدام حسين.

(ج) القيود على المساعدة – لا تقدم أية مساعدة يرد ذكرها في هذا القسم إلى اية جماعة تنتمي إلى المنظمات المحددة بموجب القسم الخامس، وذلك في حالة كون هذه الجماعة- لدى حلول موعد تقديم المساعدة- تمارس التعاون العسكري مع صدام حسين.

(د) واجب التبليغ- يقوم الرئيس بإبلاغ لجان الكونغرس المحددة في البند 634 (أ) من قانون المساعدات الأجنبية لسنة 1961 وذلك قبل 15 يوما على الأقل من موعد كل التزام بالمساعدة يترتب بموجب هذا القسم،وذلك وفق الترتيبات المتعلقة بإعادة برمجة التبليغات والواردة في البند 634 (أ).

(هـ) التعويض المتعلق بالمساعدات العسكرية

(1) بصورة عامة – يتم توفير المواد العسكرية والخدمات العسكرية والتدريب والتثقيف العسكري المقدمة بموجب الفقرة (2-أ) أعلاه بدون تعويض وزارة الدفاع، إلا بقدر المبالغ المخصصة بموجب الفقرة (2) التالية.

(2) تخويل التخصيصات- تم تخويل الرئيس بتخصيص الأموال لكل من السنتين الماليتين 1998 و 1999 واللازمة للتعويض عن قيمة المواد العسكرية والتدريب والتثقيف العسكري المقدمة بموجب الفقرة (2-أ) وذلك وفق نصوص الفقرة 644(م) من قانون المساعدات الأجنبية.

توفير الأموال:

(1) تبقى الأموال المخول تخصيصها بموجب هذا القسم متوفرة حتى يتوفر إنفاقها.

(2) تعتبر الأموال المخول تخصيصها بموجب هذا القسم إضافة للأموال التي ترد من مصادر أخرى من أجل الأغراض المحددة في هذا القسم.

القسم الخامس: تحديد المنظمة العراقية الديمقراطية المعارضة:

أ- التحديد الأولي: بعد فترة لا تتجاوز 90 يوما من تاريخ تشريع هذا القانون يقوم الرئيس بتحديد واحدة أو أكثر من المنظمات العراقية الديمقراطية المعارضة التـــي تنطبق عليها المعايير المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (ج) التاليـــة، باعتبارهـــا مؤهلة لتلقي المساعدة الواردة ي القسم الرابع.

ب- تحديد الجماعات الإضـــافية: يمكن للرئيس في أي وقت لاحق للتحديد الأولـــي الوارد في (أ) أعلاه، أن يحدد جماعة أو جماعات عراقيـــة ديمقراطيـــة معارضـــة تستوفي المعايير الواردة في الفقرة الفرعية (ج) التالية باعتبارهـــا مؤهلـــة لتلقـــي المساعدة الواردة في القسم الرابع.

(ج) معايير التحديد: يأخذ الرئيس بعين الاعتبار المنظمات التـــي تنطبـــق عليهـــا الشروط التالية لدى قيامه بتحديد المنظمات بموجب هذا القسم.

1- أن تضم عضوية متنوعة من الأفراد العراقيين المعارضين لنظام صدام حسين.

2- أن تكون متمسكة بالقيم الديمقراطية، وباحترام حقـــوق الإنـــسان، وبالعلاقـــات السلمية مع جيران العراق، وبالحفاظ على وحدة أراضي العراق، وبتنمية التعـــاون بين المعارضين الديمقراطيين لنظام صدام حسين.

واجب التبليغ-على الرئيس- وقبل مدة لا تقل عن 15 يوما قبل موعد تحديـــد أيـــة منظمة عراقية ديمقراطية معارضة لأغراض هذه الفقرة- أن يبلغ لجان الكونغرس المحددة في البند 634 (أ) من قانون المساعدات الأجنبية لسنة 1961 حول تحديداته المقترحة،وذلك وفق الترتيبات المتعلقة بإعادة برمجة التبليغات والواردة فـــي البنـــد 634 (أ).

القسم السادس: محكمة تنظر في جرائم الحرب في العراق.

استنادا إلى القسم 301 من قانون تخويل العلاقات الخارجية، والسنتين الماليتين 1992 و 1993 (القانون العام 102-138)، وقرار مجلس النواب المتزامن رقـــم 137، وغيرها من قرارات الكونغرس المشتركة، يحث الكونغرس الـــرئيس علـــى مطالبـــة الأمم المتحدة بتأسيس محكمة دولية من أجل توجيه التهم ومحاكمة وحبس صدام حسين وغيره من الرسميين العراقيين المسؤولين في ارتكـــاب الجرائم ضد

البشرية ، وإبادة الجنس، وغيرها من الانتهاكات الإجرامية للقانون الدولي.

القسم السابع: المساعدات للعراق لدى استبدال نظام صدام حسين.

يرتأي الكونغرس أنه لدى إزالة صدام حسين من السلطة في العراق ينبغي على الولايات مساندة تحول العراق إلى الديمقراطية، وذلك من خلال تقديم المساعدات الفورية الكبيرة إلى الشعب العراقي، ومن خلال تقديم المساعدات اللازمة للتحول إلى الديمقراطية إلى الأحزاب والحركات التي تتبنى الأهداف الديمقراطية، ومن خلال دعوة دائني العراق الأجانب إلى تدبير موقف متعدد الأطراف لمعالجة ديون العراق الخارجية التي تورط بها نظام صدام حسين.

المصدر: شمران العجلي، المرجع السابق، ص ص 363-371.

الملحق رقم12: بيان إلى الشعب العراقي

يشكل اتفاق 15 نوفمبر الموقع من طرف مجلس الحكم العراقي وسلطة الائتلاف المؤقتة خطوة تاريخية.

ويسمح للعراقيين تشكيل حكومة جديدة يتم اختيارها عبر انتخابات وطنية مباشرة في نهاية 2005 بناءا على دستور دائم، ويهيئ الاتفاق لوضع دستور جديد يكتبه عراقيون يتم اختيارهم عن طريق انتخابات مباشرة شاملة بحلول آذار 2005، ويعيد السيادة العراقية وينتهي الاحتلال بحلول 30 حزيران/ يونيو 2004.

ويسمح لحكومة عراقية انتقالية يتم اختيارها عبر مؤتمرات انتخابية في كل محافظة لتتولى السيادة وتشرف على الانتخابات لوضع دستور.

ويضمن الاتفاق عمل الحكومة الانتقالية طبقا لقانون يضعه عراقيون ويوفر ضمانات أساسية لحرية الشعب العراقي.

ويمنح الشعب العراقي فرصة المشاركة في كل مراحل العملية التي تعيد لكم سيادتكم وتضمن حريتكم.

توقيع	**توقيع**
الرئيس جلال طالباني	ل.بول بريمر- المدير الإداري
مجلس الحكم العراقي	سلطة الائتلاف المؤقتة

المصدر: http://www.cpa-Iraq.com

الملحق رقم 13: القانون رقم 96 للعام 2004

القاضي بإصدار قانون الانتخابات.

تنفيذا لقراري مجلس الأمن 1483 (2003) و 1511 (2003) وتأكيدا على حقوق الشعب العراقي المقرة في القرارين آنفي الذكر في تحديد مستقبله السياسي بحرية...

ومع ملاحظة أن قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية ينص على اختيار الشعب العراقي حكومته عن طريق انتخابات حرة وموثوقة تجري في نهاية كانون أول 2004 إذا أمكن ولا تتعدى 31 كانون ثاني2005 على أي حال...

وتصميما على تحقيق أهداف القانون الإداري الانتقالي للمرحلة الانتقالية بما في ذلك وضع الدستور الدائم والمصادقة عليه وتأسيس حكومة منتخبة في ظل ذلك الدستور...

والتزاما بانتخاب واضعي الدستور العراقي عن طريق اقتراع مباشر وعالمي وسري للشعب العراقي...

وملاحظة لتبني مجلس الحكم العراقي للقرار 87 لسنة 2004 الذي يصادق على اعتماد منطقة انتخابية واحدة والتمثيل النسبي في انتخابات المجلس الوطني للحكومة العراقية الانتقالية...

وبعد مشاورات حثيثة مع ممثلي الأمم المتحدة والإفادة من مشاوراتهم مع مجلس الحكم وقطاع واسع من الشعب العراقي...

صدر الأمر التالي:

الجزء 1

(الغاية): يمثل هذا الأمر جزءا من الإطار القانوني لانتخابات حقيقية وموثوقة لتحديد عضوية المجلس الوطني للحكومة العراقية الانتقالية.

الجزء 2

(تعريفات): لأغراض هذا الأمر تنطبق التعريفات التالية: الكلمات التي تفيد المفرد تتضمن وتنطبق على عدة أشخاص أو جهات أو أشياء، والكلمات التي تفيد الجمع تتضمن المفرد، والكلمات التي تفيد جنس الذكر تتضمن الأنثى.

1- المفوضية) تعني مفوضية الانتخابات العراقية المستقلة كما تم تأسيسها بموجب الأمر رقم 92 الصادر في 2004/5/31.
2- الحكومة العراقية المؤقتة) تعني الحكومة التي ستتقلد كافة السلطات الحكومية في 30 حزيران 2004 وتحتفظ بها إلى حين تشكيل الحكومة العراقية الانتقالية.
3- الحكومة العراقية الانتقالية) تعني الحكومة التي سيتم تشكيلها بعد انتخابات عامة يتم إجراءها في موعد أقصاه 31 كانون الثاني 2005.
4- المجلس الوطني) تعني المجلس الوطني للحكومة العراقية الانتقالية كما وردت في قانون إدارة الدولة للمرحة الانتقالية.
5- قانون الأحزاب والكيانات السياسية) تعني القانون الذي سيحكم الاعتراف بالكيانات السياسية في العراق خلال المرحلة الانتقالية.
6- كيان سياسي) تعني أية كيان سياسي كما تم تعريفه في قانون الأحزاب والكيانات السياسية.
7- الحد) تعني الحد الأدنى للأصوات الضرورية للحصول على مقعد في المجلس الوطني.

الجزء3

(نظام التمثيل)

- يتم انتخاب المجلس الوطني عن طريق اقتراع مباشر وعام وسري.

- تماشيا مع المادة 31 من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، يتم انتخاب 275 عضوا للمجلس الوطني. وتماشيا مع المادة 31 (أ) من القانون المذكور، يحكم قانون منفصل يتم وضعه بعد الانتخابات استبدال أعضاء المجلس الوطني في حالات الاستقالة أو الإقالة أو الوفاة.

- سيكون العراق دائرة انتخابية واحدة وستقسم جميع المقاعد في المجلس الوطني بين الكيانات السياسية من خلال نظام التمثيل النسبي.

- تبني صيغة تخصيص المقاعد في المجلس الوطني على حساب أولي يوظف الحصص البسيطة (هير كوتا) وحسابات أخرى توظف أكبر المتبقين. يكون الحد

هو الحد الطبيعي والذي يحسب بتقسيم مجموع الأصوات الصالحة على 275. آلية استخدام هذه الصيغة ستعلن في تعليمات تنشر طبقا للجزء السادس.

الجزء4

مرشحي الانتخابات:

1- يستطيع أي كيان سياسي تقديم قائمة لانتخابات المجلس الوطني إلى المفوضية مادامت المعايير القانونية تنطبق على المرشحين المذكورين في القائمة.

2- يجب أن تكون القوائم المقدمة إلى المفوضية مرتبة حسب الاستحقاق. وسيتم تخصيص المقاعد في المجلس الوطني طبقا للترتيب الوارد في هذه القائمة ولا يجوز تغيير ترتيب المرشحين في هذه القائمة أو تغيير هذه القائمة بعد تاريخ معين تحدده المفوضية.

3- يجب أن يتضمن أول ثلاث مرشحين في القائمة امرأة واحدة على الأقل وأول ست مرشحين امرأتين على الأقل وهكذا دواليك حتى نهاية القائمة.

4- كل قائمة يجب أن تحتوي على 12 مرشحا كحد أدنى و 275 مرشحا كحد أعلى ما عدا الأفراد المعتمدين ككيانات سياسية من قبل المفوضية حيث يستطيعون تقديم ترشيحهم على قائمة تحتوي على مرشح منفرد. لا ينطبق المتطلب (3) في الجزء 4 عندما تتضمن القائمة فردا واحدا معتمدا ككيان سياسي من قبل المفوضية.

5- سيتم تخصيص المقاعد للمرشحين وليس للكيانات السياسية ولا يحق للكيان السياسي في أي وقت سحب مقعد في المجلس الوطني من المرشح الذي خصص له.

الجزء5

حق التصويت:

1- حتى يتسنى للشخص التصويت في انتخابات المجلس الوطني يجب أن يكون،

2- تماشيا مع المادة 11 من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية يجب أن يعتبر مواطنا عراقيا أو له حق المطالبة بالجنسية العراقية أو كونه مؤهلا للحصول على الجنسية العراقية،

3-ولد في أو قبل 31 كانون الأول 1986،

4-ومسجلا للتصويت حسب الإجراءات الصادرة عن المفوضية،

2 تفسير المفوضية المادة 11 من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية بشكل شمولي ولن تعتمد على أي إجراءات إدارية أو قانونية تعتمدها الحكومة العراقية الانتقالية لتنفيذ المادة11 من القانون المذكور.

3-قرارات المفوضية لن تتعارض مع أي إجراءات إدارية أو قانونية تباشر بها الحكومة العراقية الانتقالية مستقبلا لتنفيذ المادة 11 من القانون الإداري الانتقالي.

الجزء6: التنفيذ

يحق للمفوضية إصدار تعليمات وقوانين وإجراءات وقرارات لتنفيذ هذا الأمر.

الجزء 7 :التشريعات المتعارضة

تعلق أية أحكام للقانون العراقي تتعارض مع هذا الأمر بحسب درجة تعارضها.

الجزء8: تاريخ النفاذ

يعتبر هذا الأمر ساريا اعتبارا من تاريخ 2004/6/15.

المصدر:

http://www.Iraqi papers.com/election_ laws 04.htm

الملحق رقم 14: القانون رقم 97 للعام 2004

قانون الأحزاب والكيانات السياسية.

طبقا لقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة بما في ذلك قرار 1483 (2003) وقرار 1511 (2003) وتأكيدا على حقوق الشعب العراقي المقرة في القرارين المذكورين في تحديد مستقبلهم السياسي بحرية...

ومع ملاحظة أن قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ينص على اختيار الشعب العراقي حكومته عن طريق انتخابات حرة وموثوقة تجري في نهاية كانون أول 2004 إذا أمكن ولا تتعدى 31 كانون ثاني 2005 على أي حال...

وتصميما على تحقيق أهداف قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية بما في ذلك وضع الدستور الدائم والمصادقة عليه وتأسيس حكومة منتخبة في ظل ذلك الدستور...

وتأكيدا على الحاجة للتعاون الدولي لتحقيق هذه الأهداف والدور الضروري الذي يجب أن تلعبه الأمم المتحدة وغيرها من الخبراء المعروفين في إدارة الانتخابات...

والتزاما بتأسيس كيان عراقي غير متحيز ومعترف به دوليا من المحترفين والمستشارين ذوي الخبرة لتنسيق ومراقبة إجراء انتخابات حقيقية ونزيهة في العراق...

وبعد مشاورات حثيثة مع ممثلي الأمم المتحدة والإفادة من مشاوراتهم مع مجلس الحكم وقطاع واسع من الشعب العراقي...

تم ما يلي:

القسم 1: الغاية

يشكل هذا الأمر جزءا من الإطار القانوني لانتخابات حقيقية وذات مصداقية تعكس بشكل منصف التنوع الوافر للفكر السياسي العراقي عن طريق تشجيع وتنظيم تطوير الهيئات السياسية في كافة أرجاء العراق على نحو نزيه.

القسم2: الاعتراف بالكيانات السياسية

-"**الكيان السياسي**"- هي منظمة تشمل حزبا سياسيا مكون من الناخبين المؤهلين الذين يتآزرون طواعية على أساس أفكار ومصالح وآراء مشتركة بهدف صياغة مصالحهم ونيل النفوذ وتمكين أعضاء الحزب من ترشيح أنفسهم لمنصب عام، شريطة أن تتمتع هذه المنظمة المكونة من الناخبين المؤهلين بالمصادقة الرسمية ككيان سياسي من قبل المفوضية العليا المستقلة في العراق (المفوضية). ما تعني "كيان السياسي" شخصا بمفرده ينوي ترشيح نفسه لانتخابات منصب عام، شريطة أن يتمتع ذلك الشخص بالمصادقة الرسمية ككيان سياسي من قبل المفوضية.

- تضع المفوضية الأنظمة التي تحكم منح المصادقة للكيانات السياسية وسحب تلك المصادقة. وتشمل هذه الأنظمة العدد الكلي للناخبين المؤهلين- الذي سيجري تقديره

عن طريق التوقيعات أو الصفات الشخصية المميزة، أو عن طريق أية وسيلة أخرى لتحديد الهوية –اللازم لمنحها المصادقة ككيان سياسي، شريطة أن لا يتجاوز العدد الكلي للناخبين المؤهلين اللازم لمنح المصداقية لمنظمات أو أشخاص بمفردهم 500 ناخب مؤهل.

القسم3:الوضع القانوني للكيانات السياسية وكيفية التعامل معها

– حال منحه المصادقة، يصبح كل كيان سياسي، باستثناء الأفراد المصادق عليهم، كيانا سياسيا قائما بذاته في العراق، ما لم يكن يتمتع بذلك الوضع القانوني مسبقا.

– كما هو حال الكيانات القانونية القائمة بذاتها، يكون بمقدور الكيانات السياسية امتلاك أو تأجير أو الحصول على ملكية قانونية، كما يحق لها التعاقد وإجراء المعاملات. وتتمتع الكيانات السياسية بأية تخويل قانوني او حماية إضافية تقدمها اللجنة من خلال الأنظمة والقوانين والإجراءات والقرارات.

– تعتبر كافة الكيانات السياسية، بما فيها الأشخاص المصادق عليهم، متساوية أمام القانون، وتعامل بعدل في كافة الأوقات من قبل مختلف مستويات الحكومة في العراق.

– لا يحق لأية منظمة أو مجموعة أفراد تقديم مرشحين للانتخابات في العراق ما لم يتمتعوا بالمصادقة ككيان سياسي من قبل اللجنة، ولا يحق لأي شخص بمفرده ترشيح نفسه للانتخابات في العراق ما لم يتمتع بالمصادقة ككيان سياسي من قبل المفوضية.

القسم4: الاعتراف بالمبادئ العامة

– تخضع الكيانات السياسية للأنظمة والقوانين والإجراءات والقرارات التي تصدر عن المفوضية.

– تحدد المفوضية الإجراءات وحالات الإسقاط التي تعتبر أفعالا مخلة بالانتخابات وعرضة للعقوبة. وقد تشمل العقوبات بحق الأفعال المخلة بالانتخابات، وعلى سبيل المثال لا الحصر، الإنذار القضائي والغرامة المالية والتنبيه العام وتعليق المصادقة وسحب المصادقة. إلى جانب هذه الأفعال المخلة والعقوبات هناك الأفعال الإجرامية التي ينص عليها القانون العراقي.

– إن المبادئ التالية، التي سيجري دمجها في أنظمة المفوضية التي تحكم الكيانات السياسية والتي سيجري تنفيذها عن طريق تلك الأنظمة، تسري على كافة الكيانات السياسية في العراق:

أ- لا يجوز أن يكون لأي كيان سياسي أية علاقة سابقة أو حالية مع أية قوة مسلحة أو ميليشيا أو وحدة عسكرية متبقية كما هو منصوص عليه في أمر سلطة التحالف المؤقتة رقم 91، نظام القوات المسلحة والمليشيات داخل العراق (سلطة التحالف المؤقتة/أمر/ حزيران 91/2004)،

ب-لا يجوز تمويل أي كيان سياسي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل أية قوة مسلحة أو مليشيا أو وحدة عسكرية متبقية،

ج- لا يجوز لأي كيان سياسي ترشيح أي شخص لا تتوفر فيه المعايير القانونية المعمول بها،

د- يجب أن تتقيد الكيانات السياسية بكافة القوانين والأنظمة في العراق، بما فيها أحكام الاجتماعات العامة وحالات حظر التحريض على العنف والخطابات التي تحرض على الكره والتخويف ودعم الإرهاب وممارسته واستخدامه،

هـ- يجب أن تمارس الكيانات السياسية عملها وفقا لقواعد السلوك التي ستصدرها اللجنة – ويجب أن تشمل هذه القواعد، بالإضافة على أمور أخرى، متطلبات القسم 4 (3)(د) من هذا الأمر،

و- يجب أن تصدر الكيانات السياسية، عدا عن الأفراد المصادق عليهم ككيانات سياسية، نظاما يحكم تنظيمها وطريقة عملها، بما في ذلك طريقة أو عملية اختيار القادة والمرشحين، ويجب أن يكون هذا النظام متاحا لأي فرد من الشعب في حال طلبه للإطلاع عليه،

ز- لغرض المنافسة الحرة والصريحة في الانتخابات، يجوز للكيانات السياسية تشكيل ائتلافات لتجميع المصالح ولبناء حملة للمرشحين حول ائتلافات لها نفس المصالح،

ح- يجب أن تبذل الكيانات السياسية قصارى جهدها لتحقيق شفافية كاملة في كافة تعاملاتها المالية. وقد تصدر اللجنة أنظمة في هذا الصدد تتعلق بذلك.

– تحتفظ اللجنة بحرية التصرف بالكامل في تحديد الآليات لتنفيذ أنظمتها بحق أي كيان سياسي.

القسم 5: التعديلات والأنظمة الإضافية

إن كافة الأمور الإضافية فيما يتعلق بأنظمة الكيانات السياسية والمصادقة عليها تقع على كاهل اللجنة حصريا.

القسم6: التشريعات المتعارضة

يجري بموجبه إيقاف العمل بأية أحكام في القانون العراقي تتعارض مع هذا النظام إلى الحد الذي يقتصر عليه التعارض.

القسم7: تاريخ النفاذ

يعتبر هذا الأمر ساريا اعتبارا من تاريخ 2004/6/15.

المصدر: نفس المصدر السابق الذكر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

مراجع بالعربية:

أ- الكتب:

- أ. تاير، برادلي. السلام الأمريكي والشرق الأوسط المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة: عمار فوزي شعيبي (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004).
- أبي عاد، ناجي. وجرينون، ميشيل. النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط (الناس، النفط، التهديدات الأمنية)، ترجمة:محمد نجار (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، [د.س.ط]).
- أحمد شلبي، إبراهيم. التنظيم الدولي والنظرية العامة والأمم المتحدة (القاهرة: الدار الجامعية،1980).
- أحمد شلبي، إبراهيم. تطور الفكر السياسي دراسة تأصيلية لفكرة الديمقراطية في الحضارات القديمة (بيروت:الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1985).
- أحمد يوسف ، أحمد. ومسعد نيفين (تحرير)، حال الأمة العربية 2006-2007 أزمات الداخل وتحديات الخارج، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،2007).
- أحمد يوسف، أحمد (وآخرون). احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
- أحمد، نفير مصدق. الحرب على الحرية (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع،2002).
- أ-دال، روبرت. التحليل السياسي الحديث، ترجمة: علا أبو زيد، ط1، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993).
- الأطرش، محمد (وآخرون).العرب وتحديات النظام العالمي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1999).
- أوصديق، فوزي. مبدأ التدخل والسيادة لماذا؟ وكيف؟ (الجزائر: دار الكتاب الحديث،1999).
- بادي ، برتران. عالم بلا سيادة الدول بين المراوغة والمسؤولية ، ترجمة: لطيف فرج (القاهرة: مكتبة الشروق، 2004).

- بجك، باسيل يوسف (وآخرون). الدستور في الوطن العربي عوامل الثبات وأسس التغيير (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

- بحوث وأوراق الملتقى الدولي، الحكم الرشيد واستراتيجيات التغير في العالم النامي، الجزء الأول (كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أفريل 2007).

- البدراني، فاضل محمد حسين. الفكر القومي لدى الأحزاب والحركات السياسية في العراق 1945-1958 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005).

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 (الأردن: الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2002).

- بسيوني عبد الله، عبد الغني. النظم السياسية دراسة لنظرية الدولة والحكومة والحقوق والحريات العامة في الفكر الإسلامي والأوروبي (الاسكندرية:المكتبة القانونية).

- بن عنتر، عبد النور. البعد المتوسطي للأمن الجزائري (الجزائر أوربا والحلف (الأطلسي) (الجزائر: المكتبة العصرية لطباعة والنشر، 2005).

- بودون.ر،وبوريكو،ف.المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986).

- بيرلو، فيكتور. وإ.كان، ألبرت. أعمدة الاستعمار الأمريكي ومصرع الديمقراطية في العالم ،تعريب: منير البعلبكي (بيروت: دار العلم للملايين ،1980).

- بيليس، جون. وسميث، ستيف. عولمة السياسة العالمية، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،2004).

- توفيق إبراهيم، حسين. النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2005).

- الجابري، محمد عابد، الديمقراطية وحقوق الإنسان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994).

- الجوجو، عبد الله. الأنظمة السياسية المقارنة (دراسة مقارنة) (مصر: الجامعة المفتوحة،

.(1996-1997)

- جونيو، جان ماري. نهاية الديمقراطيــة، تعريــب: ليلــى غــانم (بيــروت، دار الأزمنــة الحديثة،1998).

- حسيب، خير الدين. مستقبل العراق الاحتلال -المقاومة-التحرير والديمقرايطــة (بيــروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

- الخضرا، بشير محمد. النمط النبوي- الخليفي في القيادة الــسياسية العربيــة والديمقراطيــة (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2005)

- خيري، سعاد. العولمة: وحدة وصراع النقيضين/ عولمــة الرأســمال والعولمــة الإنــسانية (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 2000).

- دايموند، لاري (إعداد). الثورة الديمقراطية النضال من أجل الحرية والتعدديــة فــي العــالم النامي، ترجمة: فلو عبود، (بيروت: دار الساقي،1995).

- دجاني، أحمد صدقي (وآخرون). التحديات "الشرق أوسطية" الجديدة والوطن العربي (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية:2000).

- الرب، حسام جاد. جغرافية العالم العربي (القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005).

- الرشيدي، أحمد (وآخرون)، الأمم المتحدة وضرورات الإصلاح بعد نصف قرن (وجهة نظر عربية)(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).

- روبرتس،آدم (وآخرون). الاحتلال الأمريكي للعراق صوره ومــصائره (بيــروت: مركــز دراسات الوحدة العربية، 2005)

- روجيرو، غريغ (محرر). ضد الحرب في العراق، ترجمة: إبراهيم الــشهابي (دمــشق: دار الفكر،2003).

- الزيات، السيد عبد الحليم. التنمية السياسية (دراسة في الاجتماع الــسياسي)، الجــزء الأول (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية،2002).

- سعد الدين، إبراهيم (وآخرون). الشرق أوسطية مخطط أمريكــي صــهيوني (القــــاهرة:

مكتبة مدبولي،1998).

– سلامة، غسان . المجتمع والدولة في المشرق العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987).

– سلوغلت، ماريوت فاروق. وسلوغلت،بيتر. من الثورة إلى الديكتاتورية العراق منذ 1985، ترجمة : مالك النبراسي (منشورات الجمل،2003).

– السيد، سليم محمد. آسيا والتحولات العالمية، (مركز الدراسات الآسيوية، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1980).

– السيد، يسين.الحوار الحضاري في عصر العولمة (مصر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002).

– سيمونز، جيف. استهداف العراق (العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية) (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

– سيمونز، جيف. عراق المستقبل السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة: سعيد العظم (بيروت: دار الساقي، 2004).

– الشامي، علي. الحضارة والنظام العالمي، أصول العالمية في حضارتي الإسلام والغرب (بيروت: دار الإنسانية، 1995).

– الشاوي، منذر. الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية الفكرة الديمقراطية، ط1 (بيروت: شركات المطبوعات للتوزيع والنشر، 2000).

– الشطي، إسماعيل (وآخرون). مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2003).

– شكر، عبد الغفار. ومورو، محمد. المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، (بيروت/ دمشق: دار الفكر ودار الفكر المعاصر، 2003).

– الشكرجي، طه نوري ياسين. الحرب الأمريكية على العراق (الأردن: مكتبة الرائد العالمية،2006).

– الشويري، يوسف. القومية العربية، الأمة والدولة في الوطن العربي نظرة تاريخية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

– عبد العظيم، سعيد. الديمقراطية ونظريات الإصلاح في الميزان (الاسكندرية: دار الأبحـــاث للطبع والنشر والتوزيع، 2004).

– عبد الله فؤاد،ثناء. الدولة والقـــوى الاجتماعيـــة فـــي الـــوطن العربـــي علاقـــات التفاعـــل والصراع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

– عبد الله فؤاد،ثناء. آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي (بيروت: مركـــز دراســـات الوحدة العربية،2004).

– عبد الله فؤاد،ثناء. مستقبل الديمقراطية في مصر (بيروت:مركز دراسات الوحـــدة العربيـــة 2005).

– عبد المعطي محمد، علي. وعلي محمد،محمد.السياسة بين النظرية والتطبيـــق (الاســـكندرية: دار الجامعات المصرية، 1976).

– العجلي، شمران. الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ط1 (لندن: دار الحكمة، 2000).

– عطـــــــا الله عبد المهدي، فكري. المتفجرات والإرهـــــــــاب الدولي، ط1(مـــصـــــر: دار المعارف، 1991).

– العقاب، يحي. العراق في زمن الاستثناء (الجزائر: دار الكتاب العربي 1999).

– العلوي، سعيد بن سعيد. وولد أباه ،السيد. عوائق التحول الديمقراطي فـــي الـــوطن العربـــي (دمشق/بيروت: دار الفكر المعاصر ودار الفكر، 2006).

– عيد، عبد الرزاق. وعبد الجبار، محمد. الديمقراطية بين العلمانية والإسلام (بيروت/ دمشق: دار الفكر ودار الفكر المعاصر،2000).

– غريب ، أدموند (وآخرون). الوطن العربي في السياسة الأمريكية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2002).

– غليون، برهان (وآخرون). حقوق الإنسان العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).

– غليون، برهان (وآخرون). حول الخيار الديمقراطي دراسات نقدية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994).

– الفهداوي، فهمي خليفة. السياســـة العامة منظور كلي في البيئـــة والتحليـــل، ط1 (الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2001).

– فوكويامـــــا، فرانسيس. أمريكا على مفترق الطرق (ما بعد المحافظين الجـــدد)، ترجمـــة: محمد محمود(العربية السعودية: شركة العبيكان للأبحاث والتطوير،2007).

– فوكويامـــــا، فرانسيس. نهاية التاريخ، ترجمـــة: حـــسين الـــشيخ (بيـــروت :دار العلـــوم العربية،1993).

– قطب، محمد ، مذاهب فكرية معاصرة (بيروت: دار الشروق،1993).

– كامل، تامر، الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة (بغداد:بيت الحكمة،2001).

– الكعكي، يحي أحمد . الشرق الأوسط وصراع العولمـــة (بيـــروت: دار النهـــضة العربيـــة، 2002).

– الكعكي، يحي أحمد. العولمة الإسلامية العربية (بيروت :دار النهضة العربية 2005).

– الكواري، علي خليفة (تحرير). أزمة الديمقراطية في البلدان العربية انخراطات وتحفظـــات على الديمقراطية في العالم العربي، ط1(لبنان: دار الساقي،2004).

– الكواري، علي خليفة (وآخرون). المسألة الديمقراطية في الوطن العربي (بيـــروت: مركـــز دراسات الوحدة العربية ،2000).

– الكواري، علي خليفة. الخليج العربي والديمقراطية ندوة رؤية مستقبلية لتعزيـــز المـــساعي الديمقراطية ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002).

– كوردسمان،أنتوني (وآخرون). مناهضة احتلال العراق دراسات ووثائق أمريكيـــة وعالميـــة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005).

– ليبسوت، ليسلي. الحـــضارة الديمقراطيـــة، تعريـــب: فـــؤاد موســـياتي وعبـــاس العمـــر (بيروت:منشورات دار الآفاق الجديدة، [د،س،ط]).

- ماكففرن، جورج.وبولك، وليام.الخروج من العراق خطة عملية للانسحاب الآن (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
- مجموعة من المؤلفين. الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، أعمال المؤتمر العلمي الثالث لشعبة اصول التربية في كلية التربية، جامعة الكويت (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001).
- محفوظ، محمد. الإسلام ورهانات الديمقراطية من أجل إعادة الفاعلية للحياة السياسية والمدنية (المغرب: المركز الثقافي العربي، 2002).
- محمد الفار، عبد الواحد. الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها (القاهرة: دار النهضة العربية، 1996).
- مرقس، سليم. الامبراطوية الأمريكية ثلاثية الثروة..الدين.. القوة (بيروت: مكتبة الشروق، 2001).
- المصري، شفيق. النظام العالمي الجديد(ملامح ومخاطر) ، ط1 (بيروت:دار العلم للملايين،1992).
- معوض، جلال (و آخرون). العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا (مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة،1997).
- المغيربي،محمد زاهي. قراءات في السياسة المقارنة قضايا منهاجية ومداخل نظرية (بنغازي: دار الكتب الوطنية،1998).
- الملتقى الوطني الأول، التحول الديمقراطي في الجزائر (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، ديسمبر 2005).
- منيف، عبد الرحمن. الديمقراطية أولا.. الديمقراطية دائما (الأردن/ المغرب: المركز الثقافي العربي والمؤسسة العربية للدراسات والنشر،2001).
- مهنا، فريال. لا ديمقراطية في الشوري (دمشق: دار الفكر،2003).
- مهنا، محمد نصر، قضايا سياسية معاصرة (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،1997).
- مهنا، محمد نصر. علم السياسة (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997).

– نافع، إبراهيم. انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة (الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، 2002).
– ولد أباه، السيد. اتجاهات العولمة (إشكالات الألفية الجديدة)(المغرب : المركز الثقافي العربي،2001).
– ولد سيدي باب ،محمد. مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

ب– الدوريات: مقالات وتقارير:

– إدريس، محمد السعيد، "تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة"، المستقبل العربي، عدد 326، أفريل 2006.
– اسماعيل، عصام، "الأمن القومي العربي في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق"، الشرق الأوسط ، عدد111، صيف 2003.
– باقر، إبراهيم،"الغزو عدوان واستبداد وتعميق للشقاق"، المستقبل العربي، عدد 316، جوان 2005.
– بشارة، عزمي." التحول الديمقراطي، التدين الشعبي، نمط التدين الجماهيري"، المستقبل العربي،عدد 236، أكتوبر 1998.
– بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق (UNAMI)، "التقرير الخاص بحقوق الإنسان 1تموز/يوليو– 31آب /أغسطس 2006"، المستقبل العربي، السنة29، العدد 333 نوفمبر 2006.
– بلقزيز، عبد الإله ،"من الجماعة إلى الطائفة على هامش إنشاء تكتل سني في العراق"، المستقبل العربي، عدد 316، جوان،2005.
– بلقزيز، عبد الإله، "نحن والنظام الديمقراطي"، المستقبل العربي، عدد 236، أكتوبر 1998. 47
– بليش، دان ،وبونتشر، مارتن. "النظر في احتمال حرب مع إيران"، المستقبل العربي، عدد

344، أكتوبر 2007.

- بن عنتر، عبد النور، "إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، عدد 273، نوفمبر 2001.
- بول سالم، "الولايات المتحدة والعولمة: عالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين"، المستقبل، عدد 228، فيفري 1998.
- بومنجيل، شفيع، "خلفيات المواقف الإيرانية تجاه العراق المحتل: محاولة لفهم الدوافع"، المستقبل العربي، عدد 316، جوان 2005.
- بينثهام دافيد، "الديمقراطية ..مبادئ مؤسسات...ومشاكل"، الفكر البرلماني، عدد 05، أفريل 2004.
- تقرير، "اللجنة المستقلة بشأن القوات الأمن العراقيـــة"، المـــستقبل العربـــي، 344، أكتـــوبر 2007.
- تقرير، " قضايا الفساد في إعادة إعمار العراق تحت الاحتلال تقرير المفتش العام الأمريكي المختص بشؤون إعادة الاعمار في العراق"، المستقبل العربي، عدد 325، مارس 2006.
- تقرير، "تعداد الجثث في العراق ملف الخسائر البشرية المدنية 2003–2005"، المستقبل العربي، عدد 319، سبتمبر 2005.
- تقرير، المجموعة الدولية للأزمات، "عملية الانتقال في العراق، على حافة سكين"، المستقبل العربي، عدد304، جوان 204.
- الجابري، محمد عابد، "العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات "، المستقبل العربي، عدد 228، فيفري 1998.
- الجابري، محمد عابد، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي" المستقبل العربي،عدد 167، جانفي 1993.
- حجي مصطفى، فاروق. "الأكراد والحرب الأمريكية"، شؤون الأوسط، عدد 111، صيف 2005.
- حسيب، خير الدين، "حوار حول مستقبل العراق"، المستقبل العربي، عدد 304، جوان

.2004

- حسيب، خير الدين، "خير الدين حسيب يناقش هموما عراقية: الاحتلال – الأكراد– النفط – الصراع الطائفي"، المستقبل العربي، عدد 333، نوفمبر 2006.
- حسيب، خير الدين، "المشاهد المستقبلية المحتملة في العراق"، المستقبل العربي، عدد307، سبتمبر 2004.
- خليل، محمود، "مأزق الأمن القومي العربي في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001" ، السياسة الدولية، عدد 149، جويلية 2002.
- خيبة سعاد، "أطفال العراق والواقع الصحي"، المستقبل العربي، عدد 344، أكتوبر 2007.
- الربيعي، فاضل،"نساء أبو غريب: بزوغ مجتمع اغتصاب نموذجي في العراق الجديد (إعادة بناء الرؤية الناقصة عن فضيحة سجن أبو غريب)"، المستقبل العربي، عدد 316، جوان 2005.
- روبرتس، آدم، "نهاية الاحتلال في العراق 2004"، المستقبل العربي، عدد 326، أفريل 2006.
- زهرة، السيد، "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية"، المستقبل العربي،عدد 316، جوان 2005.
- زيادة، رضوان، "الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، المستقبل العربي،عدد 334، ديسمبر 2006.
- زيداني، سعيد، "الديمقراطية الليبرالية ومفهوم الدولة المحايدة: فصل المقال عما بينهما من اتصال" المستقبل العربي،عدد 179، جانفي 1994.
- سادجان بور، كريم، "توجهات لمقاربة إيران"، المستقبل العربي، عدد 344، أكتوبر 2007.
- السبعاوي، عوني عبد الرحمان، "أمريكا والحرب على العراق الخطأ الإستراتيجي"، الفكر السياسي، عدد 25، خريف 2006.

- سعدي، محمد، "الجنوب في التفكير الاستراتيجـــي الأمريكي، نموذج أطروحـــــة صدام الحضارات، المستقبل العربي، عدد 236، أكتوبر 1998.
- سويلم، حسام، "العراق في الاستراتيجية الإسرائيلية"، دراسات استراتيجية عدد1، جانفي 2006.
- سيد أحمد، أحمد، " الأزمة العراقية ودور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين"، السياسة الدولية، عدد 153، جويلية 2003.
- الشطي، اسماعيل، "تحديات استراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر"، المستقبل العربي، عدد 328، سبتمبر 2002.
- شعبان، عبد الحسين،" تضاريس الخريطة السياسية العراقية"، المستقبل العربي، عدد 333، نوفمبر 2006.
- شعيبي، عماد فوزي، "الدلالات الايديولوجية والاستراتيجية للدعوة إلى الديمقراطية عند جورج بوش"، دراسات استراتيجية، عدد 02، جوان2006.
- الصايغ، يوسف، "منظور الشرق الأوسط ودلالته بالنسبة إلى الغرب" ، المستقبل العربي، عدد 192، فيفري 1995.
- عامر، صلاح الدين. "القانون الدولي في عالم مضطرب"، السياسة الدولية، عدد 153، جويلية 2003.
- عبد العظيم، أحمد فاروق، "النموذج الأمريكي للديمقراطية، قراءة في فلسفة الخطاب"، السياسة الدولية،عدد 153، جويلية 2003.
- عزمي،محمود، "أمن الخليج في المنظور الأمريكي" مبدأ كارتر في التطبيق"، مجلة شؤون الأوسط، عدد 04، ديسمبر 1991.
- العفيفي، فتحي." الاستقطاب الاقليمي والتحولات الجيو-استراتيجية :الخليج العربي في العام 2006"، المستقبل العربي،عدد 333، نوفمبر 2006.
- العكشي، منير "المعنى الإسرائيلي لأمريكا"، المستقبل العربي، عدد 281، جويلية 2002.

– علم الدين، منتصر،" مؤتمر مدريد للدول المانحة وإعادة إعمار العراق"، السياسة الدولية، العدد 155، جانفي 2004.
– علو، عماد، "أضواء على تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المســـــاعدة للعراق حول انتهاكات حقـــــوق الإنســــــان في العراق 1 تموز/يوليو– 31 آب/أغسطس 2008"، المستقبـــــل العربي،عدد325، مارس 2006.
– العلوي، مصطفى. "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي" ،السياسة الدولية، عدد 153، جويلية 2003.
– العيس،رياض،" القانون الدولي الإنساني وتجربة العراق مع الأمم المتحدة في حرب الخليج لعام 1991، "المستقبل العربي، عدد 251، جانفي 2000.
– غليون، برهان،" حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية في المنطقة العربية"، المستقبل العربي ، عدد 148، جوان 1991.
– فخرو، محمد، "حول الديمقراطية في البلدان العربية"، المستقبل العربي،عدد 236، أكتوبر 1998.
– فرهود،أحلام السعدي، "الواقع العربي: هل يستجيب لدعاوى الإصلاح؟"، الديمقراطية، السنة 4، العدد 13، جانفي 2004.
– الفضل، شلق، "العدوان على العراق إدارة بوش والمحافظون الجدد"، شؤون الأوسط،عدد 111 ، صيف 2003.
– فيـــــــاض، عامر حسين، "الديمقراطية اللبرالية في مركبـــات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد 261، نوفمبر 2000.
– الفيلالي، مصطفى، "نحن والآخر" ، المستقبل العربي، عدد 318، أوت 2005.
– قاضي، أسامة، "إشكالية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في العالم الإسلامي"، دراسات استراتيجية، عدد 03، فيفري 2007.
– كريبش، نبيل، "الشرق أوسطية بين تصورات التفكيك ورهانات التشكيل"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، عدد 17، ديسمبر 2007.

- كلارك، رامزي، "جرائم الحرب الأمريكية في العراق: رسالة إلى كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة"، المستقبل العربي، عدد 301، مارس 2004.
- كوردسمان، أنتوني. "المقاومة المتطورة في العراق"، المستقبل العربي، عدد 318، أوت 2005.
- كوردسمان، أنتوني. "تطور قوات العراق وتحدي الحرب الأهلية: هل بمقدور القوى العراقية إنجاز المهمة"، المستقبل العربي، عدد 334، ديسمبر 2006.
- كوردسمان، أنتوني،"العراق... ما العمل؟"، المستقبل العربي، عدد 304، جوان 2004.
- محمود، أحمد إبراهيم،"حرب العراق وتحولات الفكر الاستراتيجي الأمريكي"، السياسة الدولية، عدد 153، جويلية 2003.
- مختار موسى، عبده. "مستقبل العلاقات السودانية – الأمريكية بعد اتفاقية السلام، المستقبل العربي، عدد 219سبتمبر 2005.
- مصطفى، نيفين عبد الخالق، "المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي"، المستقبل العربي، عدد 183-193،مارس 1995.
- المقدادي، كاظم، "نقل اليورانيوم من العراق والتسمم الاشعاعي، جريمة إدارة بوش"، المستقبل العربي، عدد 307، سبتمبر 2004.
- منظمة العفو الدولية، "الاعتقال والتعذيب في العراق بعد أحداث أبو غريب"، المستقبل العربي، عدد 326، أفريل 2006.
- نافعة، حسن، "وجهة نظر: في تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي"، السياسة الدولية، العدد 153، المجلد 28، جويلية 2003.
- النصراوي، صلاح. "مستقبل الشيعة في عراق ما بعد الصدام"، السياسة الدولية،عدد 153، جويلية 2003.
- نعمان، عصام. "حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، واشنطن أبعد من قمع الانتفاضة وضرب بغداد"، المستقبل العربي، عدد 266، أفريل 2001.

- نهرا، فؤاد، "دول الاتحاد الأوربي والحرب الأمريكية على العراق"، شؤون الأوسط، عدد 111، صيف 2003.
- نيكول، بوب، "الاشعاع النووي الأمريكي في العراق يعادل 250.000 قنبلة ناكازاكي"، المستقبل العربي، عدد 318، أوت 2005.
- الوالي، عبد الجليل كاظم ،"جدلية العولمة بين الاختيار والرفض" المستقبل العربي، عدد 275،جانفي 2002.
- وثيقة الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية حول آثار الحرب الأمريكية على العراق، مجلة شؤون الأوسط، عدد 111، صيف 2003.

2/ شبكة الأنترنت: مقالات ودراسات مراكز أبحاث عامة ومتخصصة:

1- http://www.Arab renwal.com

- جفال، عمار، "المفهوم الإشتراكي للاصلاح السياسي" ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي".
- صفي الدين، محمد، "التحول الديمقراطي في مصر" .
- المالكي، أمحمد. "حول الدستور الديمقراطي" في مشروع الدراسات الديمقراطية في البلدان العربية.
- المغيربي، محمد زاهي بشير، "الديمقراطية والاصلاح السياسي، مراجعة عامة للأدبيات"، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسيي في الوطن العربي.
- ميتكيس، هدى. "التجارب الآسيوية في الإصلاح السياسي".

2- http://www.crisis group.org/home/index

- تقرير مجموعة الأزمات الدولية، "أكراد العراق نحو تسوية تاريخية".
- تقرير مجموعة الأزمات الدولية، "العراق: تهدئة المخاوف التركية حول الطموحات الكردية"
- تقرير مجموعة الأزمات الدولية، "العراق: هل يستطيع الحكم المحلي انقاذ الحكومة المركزية؟".
- تقرير مجموعة الأزمات الدولية، "إيران في العراق: ما مدى النفوذ؟"

3- http://www.ulum.nl

- رزيق كمـــــــال، "التنميـــة المستدامة في الوطن العربي من خلال المجتمع الصـــــالح والديمقراطي"، المجلة الالكترونية للعلوم الإنسانية.
- عبد اللطيف، أسر فخري،" أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية"، مجلة العلوم الإنسانية الإلكترونية، السنة 04، عدد29، جويلية 2006.
- العلاف، إبراهيم خليل،"موقع العراق في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة"، مجلة العلوم الإنسانية الالكترونية، السنة 04، عدد 29، جويلية 2006.
- نعمة، كريم،" مكانة البلدان العربية في المؤشرات العالمية (مؤشر الشفافية العالمية، مؤشر قياس مدركات الفساد والشفافية، مؤشر قياس الأداء، والإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر)، مجلة العلوم الإنسانية الإلكترونية، السنة 04، العدد 30، سبتمر 2006.
- الهيتي، عبد الرحمن نوزاد، "الحكم الصالح في الوطن العربي"، مجلة العلوم الإنسانية الالكترونية، السنة 04، عدد 29، جويلة 2006.

4- http://www.Ahram.org.eg

- التقرير الاستراتيجي العربي، "حالة التدخل العسكري الأمريكي فـــي العـــراق"، مركـــز الدراسات السياسية الاستراتيجية.

5-http://www.usinfo.state.gov/arabic/

- هوارد، أي.أي دك،" نحو قيام ديمقراطيات، دستورية حول العالم: وجهة نظر أمريكيـــة" في مكتب برامج الاعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية.
- وولفوتيز، بول، "خارطة الطريق لعراق المستقبل".

6- http://www.iraq parliament.com

-اسماعيل، فلاح حاجم ،"الفدرالية وضمانات وحدة العراق".
- شاوي، برهان، "الانتخابات ومأزق الوعي السياسي في العراق (2)".

7- http://Alhewar.org/debat/print.art.asp?08aid

– حبيب، كاظم. "الأفكار الأساسية لمحاضرة حول مستقبل الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق".

8- http://web.krg/articles/article detailasp?

– عثمان، أزار، "حق الشعب الكردي في تقرير المصير بين الفدرالية والاستقلال ".

9-http://www.sis.gov.ps/Arabic/copy

– تحسين، تسيير."محاولة أولية للتأصيل في مفهوم الإصلاح".

10- htpp://www.alnnas.com/articl/Rmuhamed/8tf.htm

– محمد، رسمية، " الطائفية ودورهاالمعوق لعملية التحول الديمقراطي".

11- http://www.Islamonline.net/Arabic

– نص خطاب هاس،"نحو مزيد من الديمقراطية في العالم الإسلامي".

– عبد الفتاح، معتز بالله،"كيف وصلت الدول إلى اليمقراطية".

12- http://www.elghad.Jo

– أبو هنية، حسن، "مخاوف غير ديمقراطية" من الإسلام الديمقراطي".

13- http://www.libya-watana.com

– الحداد،صلاح،"ال'طريق إلى الدمقرطة (1) نجح الألمان والاسبان فهل سينجح الليبيون؟ دراسة تحليلية مقارنة".

14- http://alsabaah.com/paper?source

– الأنباري، شاكر، "مفهومها ونماذجها- عرض كتاب الديمقراطية التوافقية، مجتمع مدني".

– حرب، طارق، "مجتمع مدني: ديمقراطياتنـــــا ليست دينقراطية توافقية وإنما ديمقراطية مكونات عراقية".

– صمد، سعدون حسن،"مجتمع مدني: مستقبل البناء الديمقراطي في العراق في أحزاب لا تؤمن بالديمقراطية، ومجتمع لا يهمهم".

– ناهي، أحمد عبد الله،" مسارات التحول اليمقراطي في العراق".

– النصراوي، عبد الإله،" مشكلة العراق ليست مجلس النواب أو الحكومة إنما في

التركيبة السياسية: مجتمع مدني".

15- http://www.atassiforum.org

- عبيد هناء، "الدور الخارجي في التحول الديمقراطي قبل وبعد أحداث 11 سبتمبر"

16- http://Aljazeera.net

- أساسرد، فريد، "رئاسة كردستان العراق.. الأزمة والآفاق".
- الأشعل، عبد الله، "دستور بوش العراقي ... ملاحظات قانونية".
- بن تامر آل ثاني، علي، "الاقتصاد العراقي بعد عامين على الاحتلال".
- الجميلي، سليمان، "الاتجاهات الفكرية والسياسية للمقاومة العراقية.
- الجميلي، سليمان، "العناصر الأجنبية في المقاومة العراقية".
- الدوري، محمد، "الفدرالية في دستور الاحتلال مشروع تقسيمي هدفه تفتيت المجتمع والدولة".
- الراوي، علي ،"إعمار العراق وتداعيات المنجز والمشكل".
- الزبيدي، وليد، "الخيارات المستقبلية للمقاومة العراقية".
- سعد، عادل، "القوى المحلية المؤثرة في الحدث العراقي ".
- شعبان، عبد الحسين، "الاحتقان الطائفي والتوتر الإثني إلى اين؟".
- الشماع، همام، "المشروعية السياسية والقانونية لديون وتعويضات العراق".
- العاني، ظافر، "اجتثاث البعث رؤية غير بعثية".
- عبد العاطي، محمد، "ظروف كتابة مسودة الدستور العراقي".
- عموري، محمد علي موسى، "إدارة موارد العراق في ظل الاحتلال"
- غليون، برهان، "الانتخابات العراقية وتحدي إعادة بناء الدولة الوطنية".
- الفريجي، علي، "اجتثاث البعث في الدستور جوهرية مطلوبة لتحقيق العدالة".
- محمد، هارون ." إعمار العراق والادعاءات الأمريكية".
- ياسين، مصطفى عدنان، "المقاومة العراقية ودورها السياسي".

ج- الوثائق :

1- القرارات:

- القرار 1483 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 4761 بتاريخ 22ماي 2003.
- القرار 1500 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 4808 بتاريخ 14 أوت 2003.
- القرار 1511 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 4844 بتاريخ 16أكتوبر 2003.
- القرار 1538 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 4946 بتاريخ 21أفريل2004.
- القرار 1546 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 4987 بتاريخ 08 جوان 2004.
- القرار 1637 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5300 بتاريخ 08نوفمبر 2005.
- القرار 1700 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5510 بتاريخ 10 أوت 2006.
- القرار 1762 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5710 بتاريخ 29 جوان 2007.
- القرار 1790 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5808 بتاريخ 18 ديسمبر 2007.

2- الرسائل:

- رسالة رئيس وزراء العراق نوري المالكي إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ 07ديسمبر 2007.
- رسالة وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ 10 ديسمبر 2007.

3- البيانات والقوانين:

- سلطة التحالف المؤقتة، قانون إدارة الدولة العراقية في المرحلة الانتقالية.
- جمهورية العراق، الدستور الدائم، المصادق عليه من طرف الجمعية الوطنية العراقية، ماي 2005.
- البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 16 نوفمبر 2005.
- بيان الحزب الإسلامي العراقي رقم 86 حول تأجيل صدور مسودة الدستور.
- خطاب الأمين العام للأمم المتحدة أمام المؤتمر الدولي المعني بالعراق بشرم الشيخ، 23نوفمبر 2004.
- مشروع البيان الختامي: إعلان شرم الشيخ عن العراق.
- البيان الختامي لمؤتمر وزراء داخلية دول جوار العراق، ديسمبر 2004.

- نص وثيقة العهد الدولي مع العراق، ماي 2007.
- البيان الختامي لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي المنعقد في 19-21 نوفمبر 2005.
- البيان الختامي لمؤتمر دول الجوار العراق الصادر في 04 ماي 2004.
- بيان الحزب الإسلامي العراقي من دخول مجلس الحكم الانتقالي الصادر في 18 أوت 2003.
- بيان مشروع العقد الوطني العراقي الذي طرحه الحزب الإسلامي العراقي في مؤتمر صحفي يوم 26-09-2007.
- بيان رقم 53 الصادر عن الحزب الإسلامي العراقي بخصوص موقف الحزب من الانتخابات العامة، يوم 29-11-2004 .
- بيان رقم 56 الصادر عن الحزب الإسلامي العراقي بخصوص الإنسحاب من الانتخابات، ديسمبر 2004.
- القانون رقم 96 للعام 2004 القاضي بإصدار قانون الانتخابات.
- القانون رقم 97 للعام 2004 المتعلق بإصدار قانون الأحزاب والكيانات السياسية.
- البيان الإنتخابي لمرشحي قائمة حركة الدعوة الإسلامية للجمعية الوطنية العراقية ومجالس المحافظات، إنتخابات جانفي 2005.
- اللائحة التنظيمية رقم 06، سلطة الائتلاف المؤقتة مجلس الحكم العراقي.
- اتفاقية 15 تشرين الثاني بين سلطة التحالف المؤقتة ومجلس الحكم.
- وثيقة مكة المكرمة لوقف الاقتتال الطائفي، 20 أكتوبر 2006.
- البرنامج السياسي للإئتلاف العراقي الموحد.

د/ الرسائل الجامعية:

- كريبش ،نبيل. "قرارات الأمم المتحدة ومدى فعاليتها دراسة تاريخية تحليلية من منظور قانوني- سياسي"، رسالة ماجيستير غير مطبوعة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2000.

مراجع باللغة الأجنبية:

أ) الكتب:

A) Ouvrages:

- Aron, Raymond, la démocratie conflictuelle (Paris:Michalon Editions,2004).

- Bernardi,Bruno, la democratie (Paris:Edition Flammarion,1999).

10- Bidet,jacque, theorie de la modernité (Paris:puf,1990).

- Bobbio, Norberto, L'Etat démocratie internationale (Bruxlles: Edition complexe,1998).

- cabanes, Bruno et Marc pitte, Jean,11 september la grande guerre des Americains (Paris:Armond colin.2003).

- Dulait, andre, thual,François. Baghdad2000l'avenir geopolitique de L'irak (Paris: Editions elipses,1999).

-De senarclens , pierre.Mondialisation souvraineté et théories des relations internationales (Paris:Armond colin, 1998).

- Fotopoulos, takis, vers une démocratie génerale, traduit: par paul chermla (Paris:seul editions,2002).

- Farago, France, les grands courants de la pensée politique (Paris:Armond colin 1998).

- Ishow, habib, structures sociales et politiques de l'Iraq contemporain(pourquoi un état en crise?)(Paris:Edition L'armatton,2003).

- Hermet, Guy, le peuple contre la démocratie (France: Libraire Anthene Fayard,1989).

- Goyard fabre, simon,qu'est se que la democratie?, (Paris:Armand colin,1998).

- goba, laurent, l'etat de droit la démocratie et devloppement économiqueenAfriquesubsaharienne(Paris:editionsL'hamation,2000

- Kelsen,Hans, la démocratie (sanature, sa valeur)(Parism Editions Dollos,2004).

-Kaurani, Bahgat, FllORY, Maurice (et autres), les régimes politiques Arabes (Paris: puf,1990)

-leleux,gaudin,ladémocratie Moderne(les grands theories)(Paris,cerf Editions,1997).

- La ssale, Jean pierre .la démocratie Américane (Paris: Armond colin,1991).

- Marque, Bérengere (et autres), la démocratie dans tous les étas (systèmes politique entre crise et renouveau),(Belgique:Brulant academie,2000).

- Mappa, Sophia, developper par la démocratie? (injonction occidentales et exigences planetaire)(Paris:editions Karthla,1995).

- Marcou, Gérard (et autres), la démocratie locale (represntation, participation et espace public) (Paris: puf,1999).

- picard, Elizabeth (sous direction), la question Kurde (Bruxelles/Paris: Editions complexe ISBN;91).

- Parmentier, guillaume (sous la direction), les états unis Aujourd'hui choc et changement (Paris :odile jacob,2004).

- R-Barber, Benjamin, démocratie forte (Paris: desclée de Brouwer,1997).

-Reuter, Paul. Droit international public(Paris:puf, 1976).
- Sintomer, yves, la démocratie impossible? (politique et modernite chez weber et habermas)(Paris: édition la découverte Paris III,1999).
- Yengo,Patrie(sous la direction). Identités et democratie (Paris:l'harmattan,1997).

ب) المقالات:

B) Articles:

- Boukhobza, M'hamed, "la guerre du golf enjeux stratégiques et conséquences a long terme", revue prospective et stratégique, N°1,02 sem, 1991.
- C- chmitter, philippe, "More liberal, pre libereal, or post liberal", journal of democracy, vol 06, N°1, January 1995.
- Fukuyama, Francis, "the primacy of culture", journal of democracy, vol 6, N°1, january1995.

- Seminatore, Irnerio, "la relations internationles de l'apres guerre froide: une mutaion globale", revue études internationales VXIII, N°3, sep1996.

C) Articles (internet) **ج) أنترنت :**

- Brunberg, Danniel,"democratization in the world? The trap of liberalized autocracy", journal of democracy, vol 13, N°04, October 2002. http://www.journalofdemocracy.org.
- Basham, Patrick, "can Iraq be democratic?" policy, analysis,N505, January 2004.

http://www.cato.org/pubs/pa 505.PDF
- Carothres.thomas. "democracys sobering state"
http://www.caregieendowment.org/pdf.
- Diamond, larry,"transition to what in Iraq?"
http://www.iis.db.stanford.edu/events /3864/Iraq/diamond 504 .pdf
- ______ , ________, "Building Democracy after conflict lessons from Iraq", journal of democracy, v06,N01, jann 2005.
http://www.journal of democracy.org
- Dawicha,adeed, "Iraq: set Backs advances prospects",journal of democracy, v15,N01, Jann2004.
http://www.journal of democracy.org
-Fareed,Zakaria, "the rise of illiberal democracy" Foreign affairs,Nov 1997.
http://www.FareedZakaria.com/article/democracy.html.
- Greegory Gause II, F. "can democracy stopterrorism"
http://www.ForeignAffairs.org .
- Katharine, "complexity and democratic theory. Building a new cosmopolis for the 21st century".
http://www.psych.Ise.qc.uk
-Mazo.Eugene,"what causes democracy?"codrc working papers, N°38,2005.
http://www.cddrl.stanford.educ .
- M. Hayajneh Adnan,"the US strategy:democracy and Internal stability in the Arab world"
http://www.Alternative,journal.net/vol03/N02/adnan.htm.

الفهرس

الفهرس

الصفحة